

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

سوسيولوجيا التنظيم وإشكالية تفعيل التنمية المحلية المستدامة

دراسة ميدانية ببلديات ولاية - الطارف -

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل

إشراف الأستاذ الدكتور:

الهاشمي مقراني

إعداد الطالب:

توفيق سعدي

السنة الجامعية

2014 – 2015 م

إهداء

بعد حمد الله وشكره والصلاة والسلام على أفضل خلقه

إلى أمي الغالية، لاتكفي الكلمات وتعجز كل وقفات التعبير، ليس لي من الكلمات لشكرها ما يستوفي حقها.

إلى أبي المناضل في صمت من دون أف، وبرغم الآهات والمشقة .
إلى زوجتي الغالية التي تعلمت منها الرجوع إلى المدرسة والحياة والعودة إلى التدريس بعد رحلة الشتاء والصيف، وعائلتها عرباوي محمد" بتيسمسيلت.
إلى كل عائلة سعدي حفاوي.

إلى كل الزملاء بقسم علم الاجتماع بجامعة ابن خلدون بتيارت.
إلى كل عمال مديرية التكوين المهني لولاية الطارف.

إلى كل هؤلاء تحية بروح المودة والسلام وأمل التلاقي في رياض الصالحين.

سعدي توفيق

شكر وإعتراف

لطالما كنت واثق أن أسلوب الحب والحقيقة هما الذين ينتصران عبر التاريخ
تلك مقولة قد خلت من حكيم كان غاندي وفقا لهذه الرؤية أهدي هذا البحث
المتواضع بكل صدق وإيمان إلى الأستاذ الدكتور مقراني الهاشمي، الذي احتضننا
بكل أخوة وعمل على توجيهنا وإيصالنا إلى بر الأمان وتحمل مشقة الإشراف لمدة
زمنية طويلة وانطلاقا من هذا أهدي هذا العمل إلى كل أساتذة بوزريعة .

الفهرس

فهرس ومحتويات الدراسة

مقدمة

أ.د.

الفصل الأول: البناء النظري والمنهجي للبحث

تمهيد:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهمية وأهداف الدراسة

ثالثاً: الإشكالية

رابعاً: الفرضيات

خامساً: المقاربة السوسولوجية المعتمدة في الدراسة

سادساً: التوضيح المفاهيمي وتحديد المفاهيم

سابعاً: الإطار المنهجي

خلاصة

الفصل الثاني: مرجعيات التنظير التنموي في العالم الثالث

تمهيد

أولاً: جدلية التنمية والتخلف

ثانياً- المرجعيات النظرية لمشكلات التنمية في العالم الثالث

ثالثاً- تحليل النبي الاجتماعية والاقتصادية

رابعاً- بعض النماذج التنموية الريفية للعالم الثالث

خامساً: العولمة والمتغيرات الجديدة

خلاصة

الفصل الثالث: التنمية كجدلية للمجتمع المحلي

تمهيد:

أولاً- معنى المجتمع المحلي

ثانياً- تاريخية المجتمع المحلي

ثالثاً- التغير الاجتماعي وظاهرة المحلي

رابعاً- مفهوم تنمية المجتمع المحلي

خامساً- الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي

خلاصة

الفصل الرابع: النخبة البلدية والتنمية المحلية

تمهيد:

أولا - تاريخ النخبة في الجزائر

ثانيا - مفهوم النخبة

ثالثا- النخبة في التنظيم البلدي

رابعا - المؤشرات الوظيفية للنخبة البلدية المحلية

خامسا - المنظومة التقييمية للعمل

خلاصة

الفصل الخامس : التنمية على المستوى الاجتماعي

تمهيد :

أولا- المشاركة

ثانيا- المشاركة في التوجيه و الترشيح التنموي الحديث

ثالثا- مشاركة المجتمع المحلي في العقبات المفاجئة

رابعا: الجماعة المحلية والخدمة الاجتماعية

الفصل السادس: التنمية المحلية على المستوى التقني والتحديثي

تمهيد:

أولاً- الوضعية الاجتماعية للفلاح

ثانياً- الأراضي وأساليب توزيعها

ثالثاً- آليات التحديث للفلاحة الريفية

رابعاً- التهيئة في المجتمع المحلي

خلاصة

الفصل السابع : استنتاجات ومقترحات الدراسة

تمهيد

أولاً-التنمية على المستوى النظري والمفاهيمي

ثانياً-التنمية و النخبة المحلية البلدية

ثالثاً-التنمية على المستوى الاجتماعي

رابعاً- التنمية على المستوى التقني و التحديثي

خامساً-مناقشة عامة للفرضية

سادساً- مقترحات الدراسة

خاتمة

قائمة المراجع

ملاحق

الفصل الأول: البناء النظري والمنهجي للبحث

تمهيد:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: الإشكالية

خامساً: الفرضيات

سادساً: المقاربة السوسيولوجية المعتمدة في الدراسة

سابعاً: التوضيح المفاهيمي

ثامناً: تحديد مفاهيم الدراسة

تاسعاً: الإطار المنهجي

خلاصة

الفصل الثاني: مرجعيات التنظير التنموي في العالم الثالث

تمهيد

أولاً: جدلية التنمية والتخلف

ثانياً- المرجعيات النظرية لمشكلات التنمية في العالم الثالث

ثالثاً- تحليل النقي الاجتماعي والاقتصادي

رابعاً- بعض النماذج التنموية الريفية للعالم الثالث

خامساً: العولمة والمتغيرات الجديدة

خلاصة

الفصل الثالث: التنمية كجدلية للمجتمع المحلي

تمهيد:

أولاً- معنى المجتمع المحلي

ثانياً- تاريخية المجتمع المحلي

ثالثاً- التغير الاجتماعي وظاهرة المحلي

رابعاً- مفهوم تنمية المجتمع المحلي

خامساً- الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي

خلاصة

الفصل الرابع: النخبة البلدية والتنمية المحلية

تمهيد:

أولا - تاريخ النخبة في الجزائر

ثانيا - مفهوم النخبة

ثالثا- النخبة في التنظيم البلدي

رابعا - المؤشرات الوظيفية للنخبة البلدية المحلية

خامسا - المنظومة التقييمية للعمل

خلاصة

الفصل الخامس : التنمية على المستوى الاجتماعي

تمهيد :

أولاً- المشاركة

ثانياً- المشاركة في التوجيه و الترشيد التنموي الحديث

ثالثاً- مشاركة المجتمع المحلي في العقبات المفاجئة

رابعاً: الجماعة المحلية والخدمة الاجتماعية

خلاصة

الفصل السادس: التنمية المحلية على المستوى التقني والتحديثي

تمهيد:

أولاً- الوضعية الاجتماعية للفلاح

ثانياً- الأراضي وأساليب توزيعها

ثالثاً- آليات التحديث للفلاحة الريفية

رابعاً- التهيئة في المجتمع المحلي

خلاصة

الفصل السابع : استنتاجات ومقترحات الدراسة

تمهيد

أولاً- التنمية على المستوى النظري والمفاهيمي

ثانياً- التنمية و النخبة المحلية البلدية

ثالثاً- التنمية على المستوى الاجتماعي

رابعاً- التنمية على المستوى التقني و التحديثي

خامساً- مناقشة عامة للفرضية

سادساً- مقترحات الدراسة

قائمة الأشكال والجداول:

أولاً: قائمة الأشكال.

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
81	الحلقة المفرغة للتخلف	01
88	آليات النمو غير المتوازن	02
119	نواة تشكل المجتمع المحلي	03
121	المقومات البنوية للمجتمع المحلي	04
130	نمط تشكل المدينة	05
133	ميكانيزم سيرورة تغيير المحلي	06
180	أسس النخبة المحلية	07
250	النظم البيئي السليم لبحيرة أوبيرا	08
251	النظام البيئي السليم لبحيرة تونقا	09
266	منهجية تحديث المنظومة الفلاحية	10
275	علاقة التهيئة بالعملية التنموية	11
282	معادلة التحديث التنموي للمجتمع المحلي	12
288	عناصر عقدة الحلقة المفرغة لتخلف الفلاحة في مجتمع البحث	13
295	الأبعاد التنموية للمشاركة	14

303	المكونات النظرية والتطبيقية لإشكالية البحث	15
304	يوضح البناء العام للدراسة	16

ثانيا: الدوائر النسبية .

الصفحة	عنوان الدائرة	الرقم
254	استعدادت الفلاح لتنويع الانتاج	01
261	معايير توقع الانتاج من قبل الفلاحين	02
265	توضح نسبة اتصال الفلاح بالمرشد الفلاحي	03

ثالثا : قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	دليل الملاحظة بالمشاركة	01
181	التوزيع العمري لعينة الجماعة	02
183	المستوى التعليمي لعينة الجماعة المحلية البلدية	03
185	ميادين العمل قبل الاندماج في الجماعة المحلية	04
187	تقييم الاطار لعمله في الجماعة المحلية البلدية	05
188	تقييم الجماعة للعمل النقابي	06
189	صعوبات الجماعة المحلية البلدية	07
192	وضعية التكوين	08
193	وضعية المشاركة	09
194	وضعية الاتصال	10
195	الانتماء الحزبي	11
196	مدة الانخراط في الحزب	12
197	تغيير الانتماء	13
197	قناعات الانتماء	14
198	مدى تحقق القناعات	15

205	قيم المشاركة لدى أعضاء الجماعة المحلية	16
206	مستوى ثقافة المواطن المحلي	17
207	تغيير ثقافة المواطن المحلي	18
210	الجمعيات الناشطة لمجمعي البحث	19
214	مشاركة الفلاحين والبلدية في مجال تنظيم البناء	20
217	درجة التضامن الاجتماعي	21
219	توزيع المقاييس حسب طبيعة الكارثة	22
222	عدد العائلات المعوزة	23
228	الحالة التعليمية للأسرة الفلاحية	24
238	التوزيع العمري للفلاحين	25
239	بنية الأسرة الريفية الفلاحية	26
241	تقدير الفلاح لموقعه الاجتماعي	27
245	صور استغلال الأرض	28
247	معلومات الفلاح حول أشكال الدعم	29
253	مدة نشاط الفلاح في الارض	30
256	معدل النشاطات المكتملة	31
258	يوضح مشتريات الفلاح من السوق	32

259	استثمار عائدات الفلاحة	33
263	وضعية العتاد الفلاحي	34
270	فرص تكوين الفلاح	35

مقدمة

مقدمة:

لا يمكن للمجتمع أن يتعرف ،على ذاته معرفة كاملة إلا إذا تمكن من التعرف على أفرادهِ وجماعته معرفة سوسولوجية تؤهله لأن يحتوي مشروعه التتموي كسيرورة عقلانية تمكنه من تحقيق أهدافهِ و غاياته القصوى، ما يعني أن هذه السيرورة العقلانية التي تشير إلى موالية السير المتحكم فيه تنظيمياً، تمكن المجتمع من أن يحقق القراءة الموضوعية لإستشراف واقعة عن طريق قراءة مكونات واقعه ومن ثمة امتلاك مكونات مستقبله بشكل علمي وهي النقلة النوعية التي ظهرت كميزة و/أو كخاصية ملازمة لشروط قيام كل مجتمع بالمعنى المعاصر للكلمة، وهو ما يفسر من جهة أخرى تنامي عصر العلوم الاجتماعية كأدوات معرفية علمية يقيس من خلالها الإطار التتموي المراد تثمينه اجتماعياً.

و لذلك فقد ظهرت الإبيستمولوجيا كبديل و/أو كحل يوقع على أساسه العلوم الاجتماعية على محك العلمية بالمقدار الذي يضمن من خلاله إمكانية استثمار نظرية على أرض الواقع و هي الإمكانية المرتبطة أساساً بصفة العلمية و ذلك لضمان الرؤية البعيدة المدى و السير في اتجاه التحكم في آليات التطور و الارتقاء التدريجي من أجل تجنب أكبر قدر ممكن من الإنزلاقات الغير وظيفية بمعنى آخر فإن المجتمع و من خلال النظرية العلمية يمكن أن يتجاوز عقد التخلف التي تظهر باستمرار كعراقيل و عقبات ،ما يعني حتمية قدرة المجتمع على الاستمرارية كجهاز يمكن له أن يصمد أمام الأحداث وجملة المركبات التي تظهر من حين إلى آخر كنفوض لاستقرار المجتمع على ذاته و هي مركبات قد تلزم المجتمع من قبل أفرادهِ أو جماعته لتشكل في كثير من الأحيان حالات لا عقلانية مضادة للتنظيم .

وانطلاقاً من أن معرفة تاريخ العلوم المدروس بشكل ملائم يزيد من حظوظنا في اكتشاف أسس التفكير العلمي واتجاهاته¹، فإنه وبهذا المعنى الاستيمولوجي ظهرت السوسيولوجية كبديل للرؤى التي سيطرت على مستوى مصفوفة الفضاء الزمنية الحاكمة للأطر المعرفية بالنسبة كان مؤداها تصور واقع المجتمع ومستقبله وفقاً للإسقاطات والتي للمجتمعات الماقبل سوسيولوجية اللاعلمية كالماضوية والقدريات اللاشعورية وبذلك جاءت مرحلة الانتقال إلى الأداء الموضوعي وتبررت من منطلق المقاربة السوسيولوجية القائمة على فكرة إستراتيجية تصورالواقع والمستقبل بشكل محسوب من خلال مسؤولية الفعل الدولاتي في قيادة المجتمع عبر مؤسساته، حيث تنظم آليات سيره وتتنظم وفقاً لخطة عقلانية مفكر فيها بمنطق استراتيجي لتتضمن جملة من الشروط والمعطيات الموضوعية، هاهنا بالذات تتضح أهمية السوسيولوجيا كأداة للمعرفة العلمية الإجتماعية للمشاركة في تقرير معالم المساروالسير العقلاني للمجتمع، أي تنظيم المادة و الأفراد والجماعات في إطار التفاعل الإيجابي الخلاق والبناء من أجل ضمان الإطار الملائم للسيرورة حتى تتسع المعاني الحقيقية للتنمية داخل المجتمع ولتكون بمثابة تشكلا حقيقيا عبر مجموعة مؤشرات قابلة للقياس .

لقد أدركت التنمية مفهومها الحقيقي داخل حقل علم الإجتماع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهو الحدث الموضوعي الذي فسح المجال الاستيمولوجي لأن تتموقع كعلم على أوسع نطاق ممكن فلم يعد ممكنا لتلك المجتمعات و الدول، إلا أن تنظر إلى نفسها بمثابة نتاج لشغلها و رهاناتها كما يرى آلان توران، فكأن زمننا الموجه صوب التنمية إنما يصنع السوسيولوجيا شيئاً

1 د. محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية ط6 2006، ص40.

فشيئاً² ، ولتوضيح هذه الفكرة يمكن القول أن التنمية تصنع علم الاجتماع عن طريق العلاقة الجدلية التفاعلية فيما بينهما ، وهي علاقة انعكاسية ، ذلك أن الواقع الاجتماعي مهدد باستمرار بعقد التخلف، ومنه فان تغيير ذلك الواقع المركب لا يمكن أن يتم إلا عن طريق فهمه و فك ارتباطاته و تحديد متغيراته التي تحكم و/أو تتحكم في سياق تفاعلاته ، بمعنى آخر ضمان امتلاك المقاربة المعرفية الملائمة لتحقيق هذا الوعي، ولذلك فأن ذكاء المجتمع في كسب رهاناته إنما يرتبط في الحقيقة بقدرته السوسولوجية على فهم واقعه ، ومن ثمة التوجه إلى الواقع لتغييره ، في سبيل تجاوز عقد تخلفه .

من هذا المنطلق المرجعي تحاول هذه الدراسة تناول موضوع التنمية المحلية المستدامة في علاقة وظيفية بإشكالية التنظيم، و منه فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث و التعمق في مدى التزام الأطر المنظمة للتنمية في حدود إطار المجتمع المحلي ، ما يعني تحديد الأبعاد السوسولوجية المتداخلة ، و المشكلة لمقاربة التنمية المحلية المستدامة على المستوى النظري على اعتبار قيمة العلاقة بين العقلانية المطبقة و الواقع المراد تغييره ، ذلك أن المرحلة التاريخية و التي ينتمي إليها المجتمع المحلي تفترض شرط الإلمام بالمعايير بالقدر الذي يمكنها من الإندماج مع سيرورة التنمية العالمية و في إطار الخصوصيات التي يتمتع بها في الآن نفسه ، و التي تظهر كمواد أولية للتنمية، ذلك أنه لم يعد بالإمكان أكثر من أي وقت مضى على المجتمعات و باختلاف الفضاء على أن تعيش بمعزل عن التطورات العالمية التي فسّخت جدوى الحدود الجغرافية ليحل محل الدائرة المحلية الضيقة مفهوم القرية العالمية ، كنتاج حقيقي للعولمة بصفاتها واقع وحقيقة اقتصادية فعلية وعملية ،

2 آلان توران: إنتاج المجتمع، ترجمة نورالدين الزراري، مطبعة طربين، لبنان 1974 ص5.

و التي يمكن اعتبارها آلية جديدة لحركة السيورة الرأسمالية ولغتها الجديد على المستوى العالمي الجيو استراتيجي ، فانطلاقا من هذه المتغيرات الجديدة و التزاما بمعايير البحث المنهجية و النظرية ، تحاول هذه الأطروحة دراسة التنمية المحلية المستدامة في علاقاتها السوسولوجية بالتنظيم المحلي ، و الذي حدده المشرع الجزائري بالجماعة المحلية أي الولاية و البلدية ، و قد إقتصرت هذه الدراسة على البلدية باعتبار علاقاتها المباشرة بالمواطن (الفرد) مع التطرق إلى المديرية الفرعية للولاية ، و ذلك بمقتضى البحث و نوعية المعلومات التي تخدم الدراسة .

وبناء على هذا الأساس تم تقسيم هذا البحث إلى مجموعة من الفصول ، حيث شمل الفصل الأول الإطار النظري و المنهجي للبحث ، وفي هذا الفصل تم توضيح معنى التنمية المحلية المستدامة إنطلاقا من الإشكالية كمنظور نظري مقارب للتنمية ، مع التركيز على البحث في القواعد المفاهيمية ، وإستنتاجها من بنياتها النظرية ، على اعتبار أن النظرية تمر بمرحلة تطور بناء على تفاعلات ضمن الحقبة الإبتيمية التي ظهرت فيها و بنفس المستوى حاولنا التطرق في الفصل الثاني إلى تحليل تاريخي للتنمية و مرجعياتها النظرية في العالم الثالث ، إذ يحاول هذا الفصل الثاني البحث في تاريخية النظرية و تجلياتها في العالم الثالث ، باعتبار أن تلك التجارب التنموية العالم الثالثية عبرت عن رؤى و تصورات لا غنى عنها لفهم الوضعيات الحالية.

وبعد هذه المرحلة تم التطرق في الفصل الثالث إلى إشكالية المجتمع المحلي وأطروحة التنمية المحلية ، في محاولة لتحديد العلاقة السوسولوجية بينهما مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري

كما تم التطرق في الفصل الرابع إلى بنية الجماعة المحلية كنخبة بلدية في عملية التنمية المحلية المستدامة حيث تناول هذا الفصل موضوع النخبة المحلية البلدية باعتبارها أقلية اجتماعية تقود الجماهير أي أفراد وجماعات المجتمع المحلي على اختلاف تكويناتهم إلى صناعة التغيير كوجه نقيض للتخلف مع إحداث شروط التفاعل الإيجابي على مستوى البناء الاجتماعي، وهي المسألة المدروسة على مستوى الفصل الخامس أي دراسة التنمية المحلية المستدامة على المستوى الاجتماعي، ويتناول البنية الاجتماعية ومدى إستجابة خطة التنمية لإحداث توازنات النسق لتقبل التنمية في مستوى مكوناتها الاجتماعية المتنوعة، والفصل السادس التنمية المحلية المستدامة على المستوى التقني والتحديثي ، ويتناول هذا الفصل مسألة تفعيل الإطار المادي للتنمية بما يضمن حالة عدم التناقض، والتعارض بين حاضر المجتمع ومستقبله وهذا من صميم نظرية التنمية المحلية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الديمومة وإحتواء المجتمع لأفعاله التنموية في إطار مؤطر تنظيميا. وفي الأخير تناول الفصل السابع أهم الخلاصات والاستنتاجات، كما حاولت الدراسة في هذا الفصل تقديم بدائل أو/و تدعيم نظري بما قد يسمح لبناء قراءة إستشرافية لمقاربة التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الأول

البناء النظري والمنهجي للبحث

الفصل الأول: البناء النظري والمنهجي للبحث

تمهيد:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهمية وأهداف الدراسة

ثالثاً: الإشكالية

رابعاً: الفرضيات

خامساً: المقاربة السوسيولوجية المعتمدة في الدراسة

سادساً: التوضيح المفاهيمي وتحديد المفاهيم

سابعاً: الإطار المنهجي

خلاصة

تمهيد :

يقتضي البحث السوسيولوجي حتمية إتباع خطوات المنهج العلمي المؤسس على التعريف بمشكلة البحث وصياغة فرضياتها وتحديد أبعادها ولا يمكن أن يتم له ذلك إلا إذا قام بتوضيح حقيقة هذه المشكلة مبرزا المبررات السوسيولوجية للطرح ، ذلك أن أهمية أي بحث علمي ليست إلا قضية منطقية بالأساس ، ومنه أسباب اختيارها والأهداف المرجوة من دراستها ثم تحديد المفاهيم التي تعتبر كمفاتيح لفهم الموضوع إضافة للدراسات السابقة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من أجل وضع البحث في أطره المعرفية ووفقا لقواعده المنهجية الأمثل، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع التنمية المحلية المستدامة في إطار العلاقة بالتنظيم المحلي بناء على ثلاث معايير، وذلك على النحو التالي:

1.1- طبيعة المرحلة الراهنة:

يعيش المجتمع الجزائري على غرار بقية دول العالم مرحلة العولمة بكل أبعادها وتجلياتها، وبغض النظر عن حقيقة هذا المفهوم وتنوع دلالاته ،فأنه ومن خلال الواقع الدولي الملحوظ ، يمكن القول أن العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل الرأسمالية الهادفة في كل مرة إلى تجاوز الجغرافيا ، وتحويل العالم إلى قرية ، ومنه إلى مناطق للنفوذ ، بطرق جديدة وعلى هذا الأساس فإن آلية المواجهة الحقيقية لا يمكن أن تكون إلا عن طريق تنمية محلية مستدامة بما يعني في الجهة

القابلة تقوية مناعة الجهاز الاجتماعي ، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق اكتشاف المجتمع لثرواته الداخلية المحلية، والعمل على تطويرها بشكل مستمر بما يضمن تملك السيروة العقلانية عن طريق التنظيم.

2.1- **المعيار التاريخي:** ويتعلق بالتاريخ المقارن للفعل التنموي، في الدول الأوربية التي مرت بعدة تجارب من اجل الوصول لتحقيق التقدم ، فيتضح من خلال ذلك أن تحقيق أسباب القوة ترتبط في المقام الأول بالبشر ، أي أن التنمية الحقيقية المستدامة تشترط كقاعدة بدائية حتمية تغيير الأدمغة تغييرا جديدا يرتبط بتوسيع أفق التفكير لدى الأفراد ، والجماعات، والتنظيم ، برؤية تقنية معتدلة تنظر إلى تلك الأطر كطاقات كامنة ينبغي استثمارها واستخراجها إلى واضحة النهار، وهو المطلب الأولي بالنسبة للتجارب التنموية عموما والعالم ثالثة على وجه الخصوص ، والتي ما تزال تبحث عن المقاربة الحقيقية لتحقيق هذا المطلب كهدف وغاية قصوى ، خاصة في المرحلة الزمنية الحالية حيث تشتد أهمية توازن النسق الاجتماعي العام.

3.1- **إمكانية استشراف المستقبل :**

من المعلوم أن المجتمع القادر على البقاء ،هو المجتمع الذي لديه قرأه دقيقة للمستقبل، لأن الفعل التنموي كفعل اجتماعي عقلائي يقوم بالأساس على مبدأ توقع ظروف المستقبل، وبخاصة في حدود المجتمع المحلي أين يمكن حصر المؤشرات، وهذا إحدى أهم المطالب العقلانية للتنمية المستدامة كما سبق الذكر.

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة:

1.2- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة انطلاقا من ملاحظتين أساسيتين:

1 - الملاحظة الأولى:

تتعلق بميدان الدراسة، بحيث يتفق العام والخاص، على تراجع مرودية إنتاج المجتمع المحلي لولاية الطارف ، برغم الجهود المبذولة في مجال التنمية من قبل الدولة، إلا أن المجتمع يتراجع باستمرار عن طابعه أفلاحي الريفي، وما يثير حدة هذا التناقض هو أن هذا الأخير لا يتجه في الجهة المقابلة إلى تملك خصوصيات المجتمع الحضري ما يعني صعوبة تصنيفه في المرحلة الحالية من الناحية السوسولوجية(سيوضح لاحقا)، ولذلك جأت هذه الدراسة كمحاولة لفهم حقيقة أسباب هذا التناقض.

2-الملاحظة الثانية:

وهي ملاحظة نظرية ترتبط أساسا بمدلولات التنمية المستدامة التي تنظر إلى تنمية المجتمع المحلي كعملية تفاعلية بين متغيرين هامين، وهما التنظيم من جهة، كفعل رسمي مبرمج في إطار غايات محددة ، وبين البنية المجتمعية المحلية بما تحمله من إطار للقيم والاتجاهات التي تبلور مجموعة الأفعال، فالعلاقة بين هاتين المتغيرين متداخلة لذلك فإنه لتحقيق التنمية المستدامة المكتملة، يفترض فهم المتغيرين.

2.2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين وذلك كالآتي:

1-أهداف نظرية :

من المعلوم أن المجتمع الجزائري يحتفظ بهوامش وخصوصيات تميز نسق فعله التاريخي، عن غيره من المجتمعات ، فمن منطلق هذه المصادر تحاول هذه الدراسة تأسيس خطوة أولى في اتجاه بناء نظرية تنموية تراعي بعد الخصوصية ، وتحافظ في الآن نفسه بالمدلولات العقلانية المستتبطة من النظرية الغربية كإطار منهجي عام ، باعتبار أن تكيف المجتمع المقاربة التنموية يقتضي الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تكيف المجتمع مع خطة تنميته¹ وليتم ذلك على نمط سليم لبد من فهم الخواص الأصلية للمجتمع²، وهي الخواص المتدخلة في صناعة قواعد إنتاج الفعل بمختلف تمثلاته³.

2- أهداف ميدانية:

محاولة البحث في الشروط الموضوعية للتنمية المستدامة على مستوى ولاية الطارف للوقوف على حقيقة المشكلات وفهم التناقضات التي تقف كحاجز أمام استثمار المجتمع لكل طاقاته الكبير والمتنوعة، فلقد أثبتت التجارب والملاحظات، انه لتحقيق انطلاقة التنمية لبد من

1 إسماعيل الشطي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ص: 223.

2 إبراهيم عبد الله ألمسلمي، الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع المحلي ، دار العربي للنشر والتوزيع، 1996 ، القاهرة ص39.

3 محمد عبد الفتاح محمد . الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي 2002،

وجود دراسات علمية مستفيضة لأن المعرفة العلمية تختصر الزمن وتجنب الفرد والمجتمع أهدار الطاقة، وتضمن نسبة مرتفعة لنجاح المشروع التنموي¹.

ثالثاً: الإشكالية :

لم يعد بالإمكان أكثر من أي وقت مضى، للمجتمع أن يعيش بمعزل عن المنحى الدولي، بعد ظهور مفهوم التنمية كأهم معلم من معالم المجتمع العالمي الجديد الذي يحكم كمنظومة تقييميه تاريخية على المجتمعات في مدى نجاحها في امتلاك واقعها ومستقبلها انطلاقاً من الآثار والوقائع الملموسة التي يجسدها كل مجتمع في فضاءه في شاكلة أفعال وممارسات² تنتهي إلى بلورة صورتها في إطار المنظومة الهرمية للتنمية العالمية، وهي الصورة التي على أساسها يتحدد موقعها ومقدار حجمها الحقيقي، لكن، إذا كانت هذه الصورة حقيقة معيارية للحكم على استعداد وقدرة المجتمعات على امتلاك أسباب التنمية وشروط إعادة إنتاج مضامينها، فإن المجتمعات تختلف من حيث مشاكلها وأوضاعها نتيجة لعدة ظروف من الصعب الحكم عليها دفعة واحدة، من ذلك، درجة التغير التي تتعرض لها، وحجم المصادر الطبيعية التي تعتمد عليها، ودرجة التطور العلمي والتكنولوجي الذي بلغته³.

هذا إلى جانب نوع التنظيم الاجتماعي المقدر وفقاً للإطار المرجعي الإيديولوجي الذي تحدد وتتنظم وفقاً لتصوراته منظومة العلاقات و الأفعال في الحياة المجتمعية (علاقات الأفراد،

1 توماس كوهن، بنية الثورات العلمية . ترجمة شوقي جلال ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت عدد1992،168 ص142 .

2 محمد بهجت جاد الله كشك،تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1998 ص258

3 د. إحسان محمد الحسن : علم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، بغداد، ط1، 2005، ص.:169.

الفعل الدولاتي ، المؤسسات... إلخ)، و بهذا المعني، فإن المجتمعات لا تختلف فقط في طبيعة المشاكل التي تتعرض لها سواء في شكل عقبات أو عقد للتخلف- وإنما كذلك فيما يتعلق بنظرتها لتلك المشاكل وطريقة حلها. و يعكس ذلك الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العلمي في مجال الإنتاج و التقدم الفني¹.

وبغض النظر عن تلك الاختلافات فإن كل المجتمعات المعاصرة ملزمة بضرورة العمل في اتجاه تحقيق مكسب رهان التنمية و القضاء على عقد التخلف عن طريق التمثل الإيجابي و المنظم بوتيرة المعرفة ، و دافعية قيم الانجاز في إطار تطور متكامل للمشروع المجتمعي و تامين الإمكانيات الطبيعية و الموارد البشرية والمالية المتاحة،² أي كل قدراتها وفق منهج براغماتي بشكل تنظيمي راشد، وهي الميزة المجتمعية الفاعلة والمعاصرة في كل أشكال و أنماط حراكها الاقتصادي³. وهو ما يعني أن مفاهيم و تصورات التنمية تركز وفق عقلانية معينة في إطار رؤية اقتصادية تمكن المجتمع من البقاء و تحقيق الارتقاء التدريجي، وفق مبدأ تراكمية الثروة في ظل تحول هذه العملية الإنتاجية من حالة ظرفية مؤقتة و صد افيه إلى حالة استهلاكية متكررة و متجددة⁴، ما يعني أن العملية التنموية تستهدف تحقيق الغايات القصوى المتمثلة في قدرة المجتمع

1 د . محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية، مصر، 1970، ص: 290.

2 د . عمرو محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 237

3 Philippe Bernoux : la sociologie des organisations, Editions du seuil, Paris, 1985, P : 52.

4 Alain Touraine : Pour la sociologie, Editions du seuil, Paris, 1974, P.P :57-63.

بكافة مكوناته على تحقيق شروط بقاءه، و العمل على إعادة إنتاج كل تلك الشروط بشكل مستديم ومن خلال تعبئة الجميع للمشاركة الوظيفية¹.

فبهذا المستوى التاريخي الانتقالي النوعي الحاصل على مستوى المنظومة الفكرية الاقتصادية المجتمعية تبلورت فكرة و/أو تصور التنمية المحلية المستدامة، كشكل تنموي "جديد" يقوم على استراتيجية الإنتاج في ظل التفاعل الدائم مع معطيات التطور التكنولوجي، الصناعي و خاصة التنظيم العقلاني. و هو ما كرس مبدأ التعامل مع المجتمع، كغاية يرتقب تحقيقها بأسلوب منهجي دقيق في إطار التحسين النوعي والكمي.² فلقد ازدادت أهمية معالجة إشكالية التنمية المحلية المستدامة، في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الفشل الذريع الذي منيت به تجارب السياسات الوطنية، والتي لم تأخذ في الحسبان أهمية اكتشاف المجتمع المحلي لثرواته الداخلية، وتوفير شروط إعادة إنتاج هذه الثروة بشكل يحترم الخصوصية باعتبارها مجموعة من الإمكانيات المتاحة القابلة للاستثمار بمختلف أشكاله وشتى وسائله.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يتحدد انطلاقاً من مكونات المجتمع المحلي، وبناءً على طبيعة الموارد التي يتمتع بها، ما يعني أن الاستدامة التنموية تتحدد من خلال خصوصية المجتمع من حيث انه وعاء طبيعي للعملية التنموية، وبالتالي فإن قواعد تحريك العملية التنموية تأخذ في الحسبان مبدأ المحافظة على ثروات المجتمع الخاصة، وهذا ضمن سياق السيرورة التنموية، التي تضمن له باستمرار الدفع القوي، ليصبح المجتمع المحلي آلة

1 عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2001، ص58-59.
2 Jean Meuvret : *Etudes d'histoire économiques*, Editions du Seuil, Paris, 1974, P : 46.

تحرير ذاته من عقد تخلفه، ومن هنا تظهر أهمية الاتصال بال جماهير اللا نخبوية ، من اجل تعبئتها وإعدادها على الوتيرة التي تضمن سلامة العملية بدفعها للمشاركة بما يحقق الوعي الاجتماعي باعتبار الترابط الوثيق بين الفرد والمجتمع ، ومن هنا تتضح أهمية تكامل العلاقة الوظيفية التي تلعب دورا كابحا في أية عملية¹. ذلك أنه لا يمكن الحديث عن منشيء الرأس مال من دون التعمق في فهم دور الفرد، باعتباره عاملا بدائيا وأساسيا في تكوين التركيبة الاقتصادية بشكلها العام. أي أن تغيير المجتمع عن طريق التنمية كسيرورة، *prossus* لا تتم من دون تغيير الأدمغة والذهنيات، وبذلك يحقق المشروع التنموي، بالنسبة إلى ذاته القدرة على الصمود أمام وقائع الأحداث، ومركبات التخلف التي تقف كعقبات مضاد يعمل باستمرار ضد اتجاه وأهداف السيرورة. ففي ظل هذه الإشكالية المجتمعية المتأزمة والمتجددة في كثير من دول العالم (بما في ذلك الدول الغربية)، اشتدت الاهتمامات البحثية بشقها النظري والميداني في سبيل صياغة مقاربة تنموية نموذجية قادرة على تجاوز تلك العقدة التي تم اعتبارها بمثابة حلقة الشيطان المفرغة للتخلف وهي الحلقة التي ظلت منذ قرون توقع بالمجتمع في حالة الاصطدام مع ذاته وإمكانياته.

ولعل من أن أهم الدراسات، تلك التي نشرت في الثمانينات من قبل الباحثان "ج كولينز" و"ف. مونس" (من معهد سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية)، حيث أكدا في دراستهما، أن المشكلة ليست على الإطلاق مشكلة طبيعية و إنما هي ظاهرة اجتماعية بالأساس² وهذا ما

1 د- غسان بدر الدين: جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص:

2 د- صمويل عبود : خمس مشكلات لعالم متخلف، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1981، ص: 80.

يعني أن مركب التخلف ليس إلا ناتجا طبيعيا لتشكيلة اجتماعية عاجزة عن تحقيق التنمية المستدامة ، و/أو إعادة إنتاج شروطها الموضوعية .

وهذا ما قاد إلى حتمية المراجعة للكثير من المفاهيم والتصورات، ومن ثمة إعادة النظر بعمق على مستوى المشروع التنموي ككل. فلقد دفعت هذه الإشكالية بالدولة الجزائرية إلى العمل على تشريح مركب التنمية عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية على القطاع الاقتصادي بعد أن فشلت التجربة الاشتراكية والتي لم تأخذ في الحسبان طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري تاريخيا وهي التغيرات التي تعبر بشكل أو بآخر عن تمفصل تركيبة ما¹ ، وبذلك فقد خرجت بنتائج عكسية على خلاف التوقعات المنتظرة، بل وفي الكثير من الحالات أوقعت بالمجتمعات المحلية في التناقض مع إمكانياتها الحقيقية وحالات الانسداد التام المعبر سوسولوجيا على فشل معن وصريح²، لتبدأ الإصلاحات على مستوى البنية الاجتماعية المشكلة من الأطر الفاعلة في المعادلة التنموية لإيجاد البديل ، وكمثال على ذلك الشروع في إعادة توزيع الأرض على الفلاح في أشكال تنظيمية جديدة³. باعتبار أن الفلاح يمثل الفاعل الاستراتيجي للمجتمع المحلي(مجتمع الدراسة)، ما يعني إثراء العمل الاجتماعي عن طريق الفلاح في علاقة جدلية مع الأرض مستقلة عن كل سلطة إدارية أو وصاية سياسية من أجل تحسين الإنتاج كمعيار ذاتي للنجاح في إطار تجاوز النقائص والانحرافات المسجلة في مرحلة الثورة الزراعية، من ذلك أن الفلاح في تلك المرحلة لم يتمكن حقيقة من اندماج المطلق مع سيرورة عمليات الإنتاج،

1 Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie*, OPU, S.D, Alger, p11.

2 Benjamin Stora, *Algérie : Histoire contemporaine 1830-1988*, Casbah, Alger, 2004, p297.

3 Abdelhamid Brahimi : *l'économie Algérienne* , Editions Dahleb , Alger , 1991, p:187 .

بحيث سادت ظواهر اللامبالاة، وعدم الاكتراث بالامتلاك كالعناد الزراعي مثلا ضف إلى ذلك غياب مبدأ الصرامة في العمل وعدم استثمار الفلاح للحد الأقصى من طاقة عمله ومنه تحويل ذلك الاستثمار في بعده المجتمعي ، ما يعني حالة اغتراب بين الفاعل والمنهج المتبع.

فبسبب وتيرة النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر تضخمت الكثافة البشرية للمجتمعات المحلية (الريفية الأصل بالطرف)، في تجمعات سكنية تفنقر في كثير من الأحيان إلى التنظيم. لتشهد من وقت لآخر اختلالات بنيوية-وظيفية، مما أدى إلى وضع جديد وحالة من اللاتتمية والتخلف. والأخطر من ذلك أن هذه الوضعية المتناقضة لا تتناسب وطبيعة المجتمع المحلي الريفي السوسيواقتصادية، على أساس أنه بنية اجتماعية تتميز بتركيز بشري محدود ومنظم يشغل وظيفة اقتصادية تتمثل في: الإنتاج الزراعي مهياً لهذا الفعل¹. فقد عرفت القرى الاشتراكية التي أنجزت من أجل احتواء الفلاح وتحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية ظهور أنماط سكنية لا تخضع إلى المقاييس التنظيمية العمرانية في إطار تشكيلة اجتماعية-اقتصادية ذات مزايا محلية ريفية، ما يعني فقدان السيورة التنموية المحلية المستدامة. بهذا المعنى ، تشتتت الجهود المبذولة سابقا -إذا اعتبرنا أن مشاريع الإصلاح الفلاحي انطلقت أساسا لتجاوز المعطى الاقتصادي والاجتماعي-التاريخي للمرحلة الاستعمارية التي أخضعت الفلاح الجزائري عبر مصادرة منتوجه و أملاكه. إضافة إلى تدمير الحرف التي كانت سائدة في الريف الجزائري مما أحدث اختلالات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية المحلية. ونتج عن ذلك، اقتلاع الآلاف من قراهم وإلزامهم

1 Jacques Jung : l'aménagement de l'espace Rural, éd. calman-levy , Paris , 1971 , P :26.

أو الزج بهم في سوق العمل المأجور الذي بدأ يتشكل، تدريجيا مع ظهور مزارع المعمرين و منشأتهم التجارية¹.

وإذا كانت الإدارة الاستعمارية قد عملت على اغتراب الفلاح عن الأرض و عدم تمثيله لقوى عمله و تدمير الحرف، فإن نفس تلك الخصائص المميزة للمجتمع ظلت سائدة حتى بعد تطبيق الإصلاحات الفلاحية (من حيث النتيجة) ، مما أدى إلى تدهور البنية المجتمعية المحلية المبعدة في كل مرة عن سياق وعيها التاريخي²، و هو الأمر الذي أدركته الدولة الجزائرية في منتصف التسعينات ، ليتضح لها رهان جديد في تنمية المجتمع المحلي، المتموقع داخل أزمة متعددة الأبعاد على المستوى الاجتماعي ، التقني و التحديثي،الثقافي، لكن الأخطر من هذا كله، هو ضرورة إعادة النظر بنائيا و وظيفيا في مواصفات المجتمع المحلي، باعتبار أنه إذا تركت هذه المجتمعات تنمو بتلقائية و هامشية، وخارج إطار التنظيم، فإنها تتحول بعد فترة وجيزة ، إلى مجتمعات لا ريفية و لا حضرية لعدم اندماجها في سيرورة اقتصادية-اجتماعية ديناميكية أو بتعبير أدق التنمية في إطار الخواص الأصلية بما يكرس مبدأ الديمومة بالتوازي مع معايير النسق التنموي الجديد القائم على فكرة الاستدامة.

وعلى اعتبار أن النظم المحلية تمر بعملية مستمرة من التكيف حسب المجال البيئي لتتبع التحولات داخل النظام الاجتماعي، نتيجة عوامل خارجية أخرى عديدة. لذلك ، فإن الجهود

1 العياشي عنصر : نحو علم اجتماع نقدي ، دراسات نظرية و تطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص: 108.

2 لورنس هيوز : التنمية الريفية ، حدود عالمية ، ترجمة ن. الزراري ، مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر و الكتابة ، مصر، 1974، ص.: 117.

المبذولة في إطار التنمية تعمل على تحقيق التوازن عن طريق الاستفادة من الفرص الجديدة و القضاء على النقائص الحاصلة. مما يدفع حسب "ت. تشيلتز" إلى أنه: "للتمكن من تحقيق التنمية المحلية. في مجموعات متغيرة من السكان و البيئة ينبغي انجاز استراتيجيات قادرة على إنشاء روابط وظيفية جديدة. و بذلك ، يتحقق تعديل النظام المختل إلى نظام اجتماعي منتج و متوازن في بنيته الاجتماعية في إطار وظيفته الاقتصادية.¹"

بناء على هذا التوجه النظري الجديد، فإن التنمية المحلية تأخذ بعدين أساسيين مرتبطين ببعضهما ترابط بنائيا-وظيفيا يكون من التعسف تغليب جانب على حساب جانب آخر و يتعلق الأمر بالبعد الاجتماعي و البعد التقني-التحديثي. كما أنه من الصعب الفصل بين هذين المستويين من التنمية على المستوى النظري والواقعي. وهكذا تصبح التنمية المحلية بالضرورة عملية تقنية اجتماعية في المجال الاقتصادي وعلى مستوى البنية البشرية الاجتماعية²، ويمكن حصر هذين البعدين كالآتي.

أ- يفترض البعد الاجتماعي لإنجاح العملية التنموية المحلية مبدأ الشمولية والتركيز على المورد البشري ، ذلك أن هذا الكائن بصفته كفاعل ، هو الوسيلة و الهدف في الآن نفسه بما يحقق للمجتمع المحلي امتلاكه و تثمينه لرأس ماله البشري في إطار التناغم المتبادل بين ذلك النظام الاجتماعي المحلي الذي يقوم على نوعية الإنتاج و بين التغيير المراد بلوغه داخل المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بإدماج تركيبته البشرية في من خلال مبدأ المشاركة لاستيعاب

1 د. نور الدين طوالي : الدين والطقوسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط1، 1988، ص: 81.

2 جورج قرم : التنمية المفقودة ، دار الطليعة ، بيروت، 1981، ص: 6.

سيرورة النسق التنموي الجديد. هذا يعني أن تنمية المجتمع المحلي على المستوى الاجتماعي تهدف في مجملها إلى تهيئة عوامل نجاح النسق الاجتماعي لتحقيق الاندماج الايجابي في محيطه رأس ماله البشري و نظامه الثقافي.

ب- **يتعلق البعد التقني والتحديثي** بضرورة إعادة استثمار الأرض و الزيادة في حجمها ومردودها بالمقدار الذي يتناسب التركيبة البشرية الجديدة و ضرورة تنويع وتحسين مردودية وعوامل الإنتاج و هو ما يخلق في جانب آخر فرص عمل جديدة، والتي تتصف بالندرة الشديدة في المجتمع المحلي(محل الدراسة) بحكم أحادية تقسيم العمل الاجتماعي على أساس زراعي في أكثر الحالات، ضف إلى هذا تركيز آلية الدفع التكنولوجي و العلمي للأفعال الإنتاجية من أجل تجاوز أو إحداث قطيعة ممكنة مع الذهنية المحلية الريفية القديمة التي لا تؤمن إلا بمبدأ تلقائية المنتج و الإيمان بالصدفة والقدرية وكل هذه العوامل ترتبط بالمنظومة المعرفية الريفية التي لعبت دورا مهما في تكريس اقتصاديات موسمية هشة كرسست عبر التاريخ الحلقة المفرغة للتخلف ، ما يعني استحالة تحقيق مبادئ التراكم كشرط أولي موضوعي لقيام الرأسمال كظاهرة اجتماعية متأصلة على مستوى مكونات النسق الاجتماعي العام. وما يزيد من حدة الاشكال على هذا المستوى هو غياب معيار التفريق الوظيفي بين الريفي والحضري ، بمعنى الفارق النوعي والاقتصادي من حيث انتاج المجتمع ، وموقع كل مجتمع على مستوى المعادلة الاقتصادية العامة مقارنة بالفترات الزمنية السابقة برغم مجهودات التنمية ، وتتضح مؤشرات هذا من خلال مشكلة التهيئة السكنية المحلية باعتبارها الطريقة المتبعة لتنظيم توزيع اسكان الموطن على الارض

بحسب خصوصية الفضاء وطبيعته المحددة بنوعية انتاجه الاقتصادي على المدى المتوسط والاستراتيجي البعيد ، ويعتبر هذا البعد من أخطر متغيرات البعد التقني والتحديثي ، والذي يمكن اعتباره من بين أكبر العقبات في وجه التنمية المحلية المستدامة كمسكلة البناءات الفوضوية المتشعبة في المكان و النظام العمراني المتناقض الغير خاضع لمعيار اجتماعي واضح .

ومن جهة أخرى فإن المجتمع المحلي كتشكيلة اجتماعية اقتصادية ذات وحدة بنيوية وظيفية تعمل على التوقع في سياق عمراني يضمن لها التناغم و عدم الاغتراب عن خصوصيته الثقافية، وكذلك الاقتصادية تقنضي الالتزام بمعايير التهيئة-العمرانية كمقاربة عقلانية تترجم أو تعبر عن صورة حقيقية لمجتمع محلي ما ، ذو وظيفة اقتصادية متكاملة و بنية اجتماعية في فضاء جغرافي مميز ، للحد من التناقضات ، بحيث يتحول المجتمع كما يرى فيرث الى مجموعة من العلاقات الجوهرية التي تحدد الشكل الأساسي للمجتمع وتوضح الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ كل الأعمال والأنشطة وفقاً للتنظيم¹، وبهذا المعنى يتحقق المفهوم السوسولوجي المحسوب للمجتمع.

هذه الرؤية التنموية في المجتمع المحلي تظهر العناصر الأساسية للتنمية عبر مجموعة من المستويات (مستوى اجتماعي ومستوى تقني- تحديثي)، فإذا ما حاولنا تشريح ماضي السيرة التنموية نجد أن الدولة تبنت سياسة التنمية الوطنية من أجل تركيز الاهتمام على المناطق والجهات خلال الفترة الاشتراكية. من خلال الرؤية الاقتصادية القائمة على التخطيط

1 د. مفيد عبد الكريم : مبادئ التخطيط الاقتصادي ، مطبعة طربين ، لبنان 1979، ص: 175.

المركزي الذي ينظر إلى الاقتصاد الوطني في إطار خطة قومية شاملة و من ثمة فإن عملية الإسراع في و تائر النمو تتم بشكل ماكروي وإداري مركزي.¹ وهذا ما يعني أن الرؤية الاقتصادية لم تأخذ في الحسبان خصوصية كل إقليم وتشخيص المناطق والجهات بحسب مؤهلاتها، والتي كانت تبدو في نظر المخطط مسائل ثانوية، بناء على كل هذا كان لزاما على الدولة انتهاج إستراتيجية التنمية المحلية بمعايير جديدة، ومنه خلق القاعدة الإدارية التنظيمية القائمة على مبدأ اللامركزية وهو المبدأ الذي يؤكد في أغلب المجتمعات المعاصرة على استحالة إنجاز التنمية في ظل الشكل التقليدي للإدارة القائم على مركزية السلطة والقرار، وبذلك كان لزاما انتهاج خيار التنظيم العقلاني للسلطة في إطار التنمية إلى شكلين متصلين تنظيميا و هما: السلطة المحلية والسلطة المركزية بشكل يضمن استقلالية كافية لشمولية الفعل التنموي داخل الإقليم² أي أن القرار وفقا للامركزية الإدارية يحقق إمكانية التعرف والاستفادة من خصوصية الإقليم الأساسية باعتبار أن اللامركزية الإدارية نظام يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وبين هيئات إدارية إقليمية أو مصليه مستقلة نسبيا عن الإدارة المركزية³. وهو التوجه العالمي في فلسفة التنمية المستدامة في المجتمعات المتقدمة باعتباره المخرج الملائم الذي لا مفر منه بالنسبة للإدارة الجزائرية، لأن مبدأ محلية الإدارة هو الأقرب إلى ملاحظة ومقاربة حجم التغيير أو الاختلال وهذا ما يموقع البلدية كجماعة محلية رائدة في بنية المجتمع المحلي⁴ و لذلك نجد

1 د. احسان محمد الحسن : علم الاجتماع العسكري ، دار وائل للنشر ، بغداد ط1. 2005 ، ص:31.

2 Michel Crosier : **La société bloquée**, Edition du seuil ,Paris ,1970 ,PP 219.220

3 طاهري حسن: القانون الإداري، والمؤسسات الإدارية (التنظيم الإداري-النشاط الإداري)، دار الخلدونية، ط2، ص39.

4 Michel Crosier : **ou va l'administration française** ,Les Editions des organisation ,Paris 1974, P 118.

المشرع الجزائري يعرف البلدية على أساس أنها الجماعة الإقليمية الأساسية المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهذا بموجب القانون رقم (90-08) المؤرخ في 07 أبريل 1990¹، من جهة أخرى فهي وحدة أو هيئة لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري إن لم نقل أنها الجهاز أو الخلية الأساسية سياسيا اجتماعيا وثقافيا². وهكذا تبدو البلدية في إطار التنظيم الإداري الجديد قاعدة للفعل التنموي للمجتمع المحلي إلى درجة تجعلها تتميز برؤية مستقلة نسبيا للتنمية في حدود اختصاصها الإقليمي أي أن الفعالية التنموية في النطاق المحلي، تختلف من جماعة محلية إلى أخرى، و هو ما يبرز منطقيا تساؤلنا الرئيسي بالتوازي مع مضمون إشكالية التنمية، و خيار التنمية المحلية المستدامة المستندة على سلطة لا مركزية إدارية تموقع البلدية (تشريعيا ووظيفيا) كرائد للعملية التنموية. و بنتبع المعايير السوسولوجية للتنمية المحلية تتضح الأهمية البحثية حول دور البلدية كركيزة محورية في هذه العملية و هو ما يتحدد من خلال السؤال الرئيسي للإشكالية الآتي: ما هو، إذن دور البلدية كجماعة محلية في تفعيل تنمية المجتمع المحلي؟ ولأن التنمية المحلية المستدامة فعل استراتيجي تنظيمي مركز موجه نحو تجاوز اختلالات الفترات الماضية ويتضمن رؤية مستقبلية تؤهل المجتمع المحلي للبقاء والديمومة، عن طريق فهم وتحليل عميق لتلك التداخية السوسولوجية الحاصلة بسبب المنظومة التنظيمية والسيرورة التنموية³، ومنه يتفرع عن السؤال الرئيسي إذن الأسئلة المكملة وذلك على النحو الموالي:

1 د.ناصر لباد: القانون الإداري، EPE /WIG / SPA 2001، ص 175.

2 د عمار عوابدي : القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 279.

3 ألان تورين : براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،

هل أن أزمة التنمية ترتبط بإشكالية نخبة محلية بلدية ؟

يشكل المورد البشري إحدى أهم مصادرات التنمية المحلية المستدامة ، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن فعالية المشروع التنموي من خلال الأدوار التي تؤديها البلدية، دون اعتراف بالتنظيم (الدولة) بهذا الرأس المال البشري الإداري ، كمورد استراتيجي فاعل في العملية التنموية¹ ، وبما يؤهلها لأن تتعدت كخبرة ذات مزايا تؤهلها لأن تلعب دورا رفيع المستوى في عمليات إثراء الفعل التنموي المحلي المستديم ، ما يعني في الجهة المقابلة مدى تمتع الإطار البشري البلدي بالخبوية كجملة من الصفات التي تؤهله لخلق الفارق والتي تلعب دورا هاما وأساسيا باختلاف مستوياتهم الإدارية ومساراتهم الوظيفية داخل التنظيم² . وانطلاقا من هذه المسألة تتفرع الأسئلة الآتية انطلاقا من فحص العلاقة الوظيفية بين التنمية المحلية المستدامة والتنظيم وذلك كالآتي:

ما هو دور البلدية (كجماعة محلية) في تنمية المجتمع المحلي على المستوى

الاجتماعي؟

ويتعلق البحث على مستوى هذا التساؤل ، في محاولة تسليط الضوء على المكونات

الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة ، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن المستوى الاجتماعي للتنمية

يتناول البحث في آليات الانسجام والتوازنات الوظيفية ، للأفراد والجماعات ، والتشكيلات الممكنة

داخل المجتمع المحلي في إطار التفاعل الايجابي مع وتيرة السيرورة التنموية .

1 د. راوية حسن السلوك في التنظيمات ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2001، ص06.

2 د. حمداوي وسيلة ، إدارة الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2004، ص26، 25.

ما هو دور البلدية (كجماعة محلية) في تنمية المجتمع المحلي على المستوى التقني

والتحديثي؟

يرتبط البحث على هذا المستوى بآليات إنتاج الثروة كصورة تترجم روح السيرورة التنموية ، مع فحص مدى قدرة استيعاب الفضاء المادي وتناغمه الوظيفي مع المدخلات التنموية الهادفة نظريا وواقعا إلى تحقيق مخرجات القضاء على دوامة التخلف .

رابعا: الفرضيات:

تعتبر الفروض مرحلة أساسية في البحث السوسولوجي، ذلك أنها تعد بمثابة اقتراح أولي للإجابة على تساؤل مطروح ، وتهدف إلى إقامة علاقة بين حوادث ذات دلالة¹ وهي لا تنشأ من فراغ بل نتيجة مرحلة استكشافية تمكن الباحث من بناء فكرة أولية عميقة. وبالتوازي مع مضمون الإشكالية ومنظورها النظري تتحدد فرضية البحث المركزية على النحو الآتي: **الجماعة المحلية البلدية كجهاز تنظيمي قد تكون غير قادرة على تفعيل خطة التنمية المحلية المستدامة؟.**

ومن خلال عملية الدمج بين الجانب النظري والميداني ، وبعد استكمال المرحلة الاستكشافية ، يمكن تحديد الفرضيات الفرعية ، ومنه حصر متغيرات الدراسة و تحديد المؤشرات وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

الجماعة المحلية البلدية لم تحقق البعد الاجتماعي في خطة التنمية المحلية المستدامة؟

يتعلق موضوع هذه الفرضية بمجموعة المتغيرات المتدخلة في بلورة بنية النسق الاجتماعي بحيث تتضح الأهمية القصوى للدور الذي يقوم به الأفراد في إطار عملية التفاعل الهادف إلى تحصيل مبدأ التكامل مع وحدة النسق الاجتماعي ووفقاً لهذا المعنى فإن التداخل لإحداث التوازن الملائم عن طريق التنظيم يعتبر بمثابة عملية إستراتيجية لتعزيز المجتمع لامتلاك التنمية امتلاكاً سوسيولوجياً مستديماً ، ذلك أن الفرد يحتاج إلى المشاركة المستمرة لتجنب حالة الاغتراب الممكنة مع مشاريع المجتمع التنموية، كما أن المشاركة تعد بمثابة الشرط الأولي للاندماج بحسب مقتضيات السيرورة التنموية الحداثية الجديدة¹ ، ومنه إعداد المجتمع لاحتواء العملية بغرض امتلاك توازنات النسق وبهذا المعنى يتحده المجتمع شيئاً فشيئاً نحو تحقيق التكامل البنوي الوظيفي، مع الأخذ بعين الاعتبار توازن المعادلة بين الحاضر والمستقبل².

الفرضية الفرعية الثانية:

الجماعة المحلية البلدية لم تحقق البعد التقني والتحديثي في خطة التنمية المحلية

المستدامة؟

يتعلق موضوع هذه الفرضية بالمستوى التقني والتحديثي المرتبط بمجموعة الآليات التي تتدخل في وضع قواعد الأرضية الاجتماعية بما يستجيب والرؤية التنموية المراد تحقيقها

1 Alain Touraine ,le retour de l'acteur, Fayard, Paris, 2002,p37.

2محمد عطية الإبراشي:روح التربية والتعليم،دار الفكر العربي.القاهرة ،بدون طبعة،سنة 1993.ص : 48.

وإسقاطها على المجال الحيوي ، وترتبط هذه القواعد بمحاولة المجتمع لامتلاك المقاربة التقنية العامة والتي في إطارها، تتحدد العملية التفاعلية كفعل تنموي يشترط الانسجام المنطقي و التوازن الموضوعي، باعتبار أن المجتمع منظور إليه كمنظومة *system* ، أي جزئيات في حالة تفاعل دائم فيما بينها وليس وحدات منفصلة يمكن العبث بكل وحدة منها على حدة¹،

فالتهيئة العمرانية على مستوى المجتمع المحلي مثلا يفترض أن تتجنب أكبر قدر ممكن من التناقض مقارنة مع الأهداف المتوسطة و البعيدة للمجتمع ،ذلك أن التنمية المستدامة تشترط في بعدها العلمي توقع إمكانيات التغير وأحداثه المختلفة .

الفرضية الفرعية الثالثة:

الجماعة المحلية البلدية لا تتمتع بالخبوية الكافية لتحقيق خطة التنمية المحلية المستدامة؟

لتحقيق مدلولات التنمية على المستويين السابقين، يحتاج المجتمع إلى مورد بشري ، يتمتع بالقدرة المعرفية والتنظيمية ، والتي تؤهله لأن يلعب دورا رفيع المستوى لتحقيق إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة التي تحتاج مقدرة معرفية عميقة ، مهيكلة ومتجددة بحسب المرحلة الحينية المرافقة للسيرورة²، وذلك فأن امتلاك تلك المقدرة إنما يفسر ويبين المتغير الثالث للتنمية المحلية

1 د.فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي ،مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر،مصر ،ط1 . 1994. ص60.

2 د.غازي عبد الرحمان القحطبي: التنمية...الأسئلة الكبرى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،دار الفارس للنشر والتوزيع ،عمان ،ط1. 1992،ص82.

المستدامة، باعتبار أن النخبة المحلية تشكل أقلية فاعلة في فلسفة التنظيم المحلي البلدي، والذي يقود العملية عن قرب ، وفي علاقة مباشرة بالمجتمع المحلي.

خامسا: المقاربة السوسيولوجية المعتمدة في الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أهم المقاربات التي يمكن من خلالها بناء منظور نظري متكامل متفق وطرح الإشكالية بما يحقق مبدأ التعمق في المجال المعرفي للمقاربة التنموية باعتبار أن منظومة العلاقات المفاهيمية لا يمكن بشكل ما أن تنفصل عن بعضها البعض وقد تم ذلك التناول على النحو الآتي :

1.5- المقاربات النظرية السوسيولوجية:

ارتبطت الاهتمامات البحثية في مجال التنمية بالوتيرة نفسها التي ازدادت معها مشاكل دول العالم الثالث اتساعا و خطورة لتتجاوز حدوده الجغرافية ، بل أن قضية تطوير الرقعة الجغرافية المتخلفة أصبحت موضوع اهتمام مشترك على اعتبار أبعاد تمثلات التخلف ، ذلك أن التخلف كوجه نقيض للتنمية يشير بالضرورة إلى فشل المقاربة أو غيابها لصناعة التنمية ، فهو كما كتب عنه ايف لاكوست Y. Lacoste بمقولته المجازية " إن خزانة حفظ الطعام في العالم الثالث الفقير ليست فارغة على الإطلاق ولكن أبوابها مغلقة بالمفاتيح"¹ وباعتبار أن فكرة نمو المجتمع نابعة وباطنه في التراث الثقافي الذي خلفته الفلسفة الأوربية² وهو ما يفسر تكتل الجهود الفكرية

1 د .محمد علي بهجت الفاضلي :دراسات في جغرافية التنمية ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،ط2، 1995،ص33.

2 سيمون تشودلك : النمو المجتمعي ، ترجمة عبد الحميد الحسن ،منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ،دمشق 1980، ص45

و التنظيرية بمختلف تياراتها لإيجاد البدائل الممكنة لقلب موازين القوى ، وعلى هذا الأساس، سوف نعالج في هذا البحث أهم المحطات النظرية و أعرقها في مجال التنمية، باعتبار أنها تمثل المادة الخام المرجعية لكل النظريات المستحدثة ويكون ذلك كما يلي:

1.1.5- النظريات الكبرى:

يبرز في هذا الإطار، ثلاث نظريات في مجال التنمية الاقتصادية ، و يتعلق الأمر بالنظرية الكلاسيكية الرأسمالية ، والنظرية الماركسية، وكذلك الماركسية المحدثه. ويعود اعتبار هذه النظريات بكونها كبرى ، لا غنى عنها في فهم التنمية ، لكونها أدمجت في سياقها المنهجي الرؤية الشمولية ، بالإضافة إلى الصرامة التقنية التي تميزت بها في رسم المتغيرات¹، و هو ما سمح ببناء مقاربات نظرية كبيرة من حيث بنيتها المعرفية و مستواها الفكري، حيث ركزت على بلورة محتوى الفعل الاقتصادي، بصفته القاعدة الأساسية في إبراز معالم التنمية الاقتصادية الحديثة²، ليس هذا فقط ، ولكن يمكن القول أن جميع النظريات الفاعلة في الحقل السوسيولوجي العام ارتبطت من قريب أو من بعيد بهذه النظريات ،، من حيث درجة التأثير والفاعلية النقدية التي أفرزتها، وعليه يكون تناول هذه النظريات وفق تتابعها التاريخي كالتالي:

1 د، يوسف الحلباوي ،وعبد خرابشة : نحو مفهوم أفضل للتنمية ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ط1 ، 1994 ص73.

2 Evertt.Hagen : **Economie du développement** ,Imprimerie Jouve, Paris 1971

2.1.5- النظرية الكلاسيكية الرأسمالية:

اهتمت هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية في المراحل التي لم تعرف التطور التقني، كمنهج مستخدم في عملية الإنتاج و آلية المعمل الاجتماعي. و هو ما يعني أنها ارتبطت أساسا بمعطيات المرحلة الزمنية التي لم تشهد مظاهر التغير التكنولوجي الكبير، مما جعلها تقتصر في طبيعتها النظرية البحثية على العوامل الطبيعية للاقتصاد ، مثلما أوضح ذلك "د.ريكاردو " (D.Ricardo) و لكن، رغم ذلك، فإنه يجب اعتبار "آدم سميت"، (A.Smith) مؤسس النظرية الاقتصادية من خلال كتابه "ثروة الأمم " (1876) ، الذي تناول فيه بالدراسة طبيعة وأسباب تشكل الثروة عند الأمم، أي تراكم النمو الاقتصادي لدى المجتمعات الإنسانية. إن التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل في منظور "سميت" هو الذي افرز الفارق الطبيعي بالنسبة للكائن الاجتماعي. وهما العاملان الأساسيان اللذان أديا إلى ظهور مفهوم البيع والتبادل داخل المنظومة الاجتماعية¹. غير أن "آدم سميت" لم يعتبر أن تقسيم العمل السبب الوحيد لتحصيل الزيادة في المر دودية و تقليص الخسائر أو العجز في الإنتاج ، وإنما ركز على طبيعة الفرد و رغبته في تحقيق الاندماج في سيرورة الإنتاج ، ومن جهة أخرى ركز على فرصة المجتمعات الحديثة وحظها في تحسين سبل تحقيق هذه السيرورة نتيجة اختراع الآلة، و ظهور المصنع كتنظيم اجتماعي للعمل متجاوزا تنظيم الطوائف الحرفية، لأن ذلك سوف يؤدي إلى ارتباط تقسيم العمل

1 د، فؤاد حيد: التنمية والتخلف في العالم العربي ،دار الفكر العربي ، بيروت ط1995، ص52.

بعامل السوق و بالتالي يتم توسيع نطاق التعامل التجاري و الاقتصادي وفق معطى سيرورة رأس المال¹.

لقد دافع "أدم سميت" على ضرورة ترك الأفراد و المقاولين ينتجون ما يطمحون إليه، وفق منهج يناسبهم في "مناخ اقتصادي-سياسي" يقوم على مبدأ "دعه يعمل... دعه يمر"، على هذا الأساس ظهرت فكرة اليد الخفية كمتغير مستقل (إرادة السوق في تقدير الربح) في توجيه الموارد نحو الاستثمار الأكثر فعالية و إنتاجية في علاقة استثمارية دائمة تقوم على تراكم رأس المال .و هذا المعيار اعتبره كل من "ريكاردو" و "توماس مالتيس (1798) (T.Malthus) "المحرك الأساسي للنمو. لكن هذا لا يعني حسب هؤلاء ارتباط النمو بمتغير وحيد هو رأس المال وهو ما يتجلى مع "مالتيس" في نشرية له ظهرت عام (1930) بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي "

ففي الفترة التي أشار فيها كل من "ريكاردو" و "مالتيس" إلى عيب المعيار الوحيد كمتغير لفهم النمو اشتقت ثلاثة عوامل أساسية كمتغيرات للنمو و هي: "الأرض"، "رأس المال"، و "العمل". تمثل الأرض العامل الطبيعي الأكبر ووفرة لاتساع ووفرة المواد الطبيعية وتعتبر بمثابة العامل الإنتاجي الذي لا يمكن للإنسان أن ينتجه أو يعيد إنتاجه. ، بينما يكون رأس المال عن طريق وسائل الإنتاج، و يمكن تحصيله من قبل الأفراد انطلاقا من الموارد الطبيعية ، أما العمل فهو الجهد العضلي و الفكري الذي يقدمه الإنسان أثناء عملية الإنتاج ، و هو ما يؤدي إلى التخصص الإنتاجي ومن ثمة استثمار رأس المال البشري ، فهذه العوامل الثلاثة المتحكمة في عملية

1 جورج ف جاننت ، ترجمة منير موسى :إدارة التنمية ،دار المعارف ، القاهرة ، 1985 ، ص: 113.

الإنتاج، تضمن الاستمرارية في عملية الإنتاج أكثر فأكثر بارتباطها بمتغير رابع و هو القدرة على توسيع دائرة الاستثمار.

و يمكن القول أن منظري هذا الاتجاه حاولوا زيادة النمو في مستوى الاقتصاد الوطني على المدى البعيد، و التعرف على الميكانيزمات التي تتحكم فيه ، و قد عبر "آدم. سميث" عن تلك الأطروحة التي مفادها، أن النظام نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن الذاتي له، و به خواص تحركه بما فيه الخير و التقدم للشعوب و الأمم. أما ما يخص نظريته عن "النمو الاقتصادي" فيرى أن تكوين الأجور ، و ريع الأرض هي الحقائق الواقعية المادية التي ينهض عليها الاقتصاد ، إذ يتعين على كل أمة تريد زيادة ثروتها أن تعتمد إلى الأخذ بمبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي يترتب عليه زيادة كل من الإنتاج و الدخل و الإدخار. و هذا الأخير يؤدي إلى زيادة تكوين و تراكم رأس المال في المجتمع¹ وتجدر الإشارة إلى أن التراكم خاصية مكتسبة لدى الفرد داخل المحيط الاجتماعي للحريات ، أي ان تدخل الدولة غير موجود ، لأن ذلك يخل بالنظام الاقتصادي الخالد تلك اذن هي أهم المعايير البنوية أو الهيكلية تمكن تحقيق وثبة النمو ، وبالنقيض معرفة التخلف الاقتصادي، أي رصد مؤشرات الفعالية التي لها ايجابياتها الكبيرة لأدراك معالم السير المجتمعي² وباختصار فإن النمو هو عبارة عن عمليات تدريجية معقلنة ، بما يحقق التماثل الايجابي قوانين العقل وقوانين الطبيعة تلك إذن مواقف بلورت الاتجاه الرأسمالي في مجالات الاقتصاد ، الاجتماع و الحقوق...إلخ، واستتباط قوانين علمية تحقق التغيرات، إنها

1 Everett hagen: Op, cit, P 93

2 Renaud Bouret, **Relation économique internationales**, édition saint Lawent,(Québec),1998,P325.

أفكار العصر للقرنين (17 و 18) و التي كان يسودها إيمان في قدرة العقل على اكتشاف و استنباط قوانين علمية تحت تأثير التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و اعتماد المنهج التجريبي في تفسير الظواهر الطبيعية و الاجتماعية. وبهذا المعنى، تم إحياء فكرة القانون الطبيعي التي مفادها وجود قانون أبدي ثابت يعبر عن نزعة الإنسان نحو الكمال ، وتلك الرغبة تقتضي أكبر قدر ممكن من الحرية ، وتجدر الإشارة إلى أن الحرية تتعلق بإزالة القيود أمام المبادأة والمناورة خارج الحدود المألوفة ليتحول الرأسمال إلى فاعل استراتيجي مركزي منتج لثروة التنمية ضمن قواعد ومسلمات الإطار القانوني المحدد والمتفق عليه اجتماعيا ، والملزم باحترام قواعد اللعبة الاقتصادية الرأسمالية الباحثة على التوسع أكبر قدر ممكن¹.

3.1.5- النظرية الماركسية :

تجدر الإشارة إلى أن أغلب النقاد يؤكدون بأن "ماركس *k. Marx*" قد جمع في دراساته بين الفلسفة و الاقتصاد متأثرا بمختلف المشارب التي نهل منها.² وبالتالي فقد صاغ نظرية أكثر شمولية ، ذات طبيعة خاصة من حيث بنائها المنهجي. ذلك أنه كان ينظر إلى المجتمع نظرة متكاملة بخلاف نظريات أنصار الاتجاه المحافظ ، لكن الأهم، هو أن ماركس ، كان يعتبر المجتمع جهازا تاريخيا للتنمية ، و ليس وعاء طبيعي لها .ذلك لأنه نظر للفرد كموجود واقعي نوعي خلاق، ورأى إن للمجتمع، مسارا ديناميكيا وانه يجب التدخل لإصلاح المسار وتغيير وجهته³

1 د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1990 ،ص40

2 George Lapassade :groupes organisation institution , Gauthier Villard, paris, 1974,P 98.

3 د. عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 1990.ص.73.

ويرتبط هذا الاعتقاد بتأثره العميق بالاتجاه التاريخي الجدلي الذي كان تعبيره المثالي هو "ف. هيغل *F. HEGEL* ويتضح ذلك جليا في أهم محاضراته " إذا كان مجال العلم هذا متعينا كما ينبغي ، فأنا في الوقت نفسه نحبط بانطلاقة هذا التاريخ الذي ينبغي تمييزه من بداية المؤسسات الدينية والضواغط الفكرية الثقيلة لأن الحقيقة ليست من الماضي ولكنها إلى المستقبل"¹.

حيث يسلم هذا الاتجاه بأن الوجود الاجتماعي هو عبارة عن عملية، و أن كل حقبة تاريخية تشكل بناء اجتماعا، يفهم من خلال القوانين المعبرة عنه داخل المجتمع الذي يشكل وحدة أساسية تظهر ككل تاريخي متغير، من خلال دراسة القوانين الاجتماعية لتطور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية، ومنه بحث مختلف العلاقات الداخلية ، والتي تأتي العلاقات الإنتاجية في مقدمتها²، كما أن الأحداث الحاسمة تتم على مستوى الأفكار. و استناد إلى تحديد "ماركس" للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية نجده يحدد خمس (5) مراحل أساسية له و هي :

1- مرحلة الإنتاج البدائي:

1 هيغل :محاضرات في تاريخ الفلسفة ،(مقدمة حول منظومة الفلسفة وتاريخها) ، ترجمة ،د.خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ط1. 1976 ، ص23.

2 د، عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص: 69.

تكون فيها وسائل الإنتاج جماعية و تعد الطبيعة مصدر حاجات الإنسان وهي التي تحكم وتتحكم في موازين القوى، بمعنى هي التي تحدد منطق السير الطبيعي العا من دون الحد الأدنى لمرجعية مفكر فيها .

2- مرحلة العبودية:

حيث يستحوذ بعض الأفراد على الأراضي و يسخرون العبيد لخدمتها ، وهاهنا تبدأ مرحلة صناعة خلفية السير الاجتماعي لانتاج الفعل الرأسمالي ، حيث يبدأ تشكل ووضوح قواعد اللعب الرأسمالي داخل الوسط البشري الاجتماعي ، بغرض استهلاك واستغلال مقيد لطاقة العمل البشري .

3- مرحلة الإقطاع:

وهي مرحلة تقنن بشكل موسع وصريح مرحلة العبودية ، ففي هذه المرحلة يعمل الأفتنان بما يكفل بقاء حياتهم ، كما يعتبرون سلعة تابعة لملكية الأرض ، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بداية تشكل الأرضية المجتمعية لظاهرة الطبقة بمدلولاتها المعاصرة ، وهو ما يتضح من خلال المرحلة اللاحقة .

4- مرحلة البرجوازية:

حيث تظهر فيها صفوة منظمين صناعيين، و تظهر ثورة صناعية تغير حياة الناس، لكن تزداد الملكية بين أيدي أقلية. و تبقى الأغلبية الغير مالكة تابعة لها. و لا تزول هذه المرحلة الجديدة إلا بالصراع، ليتولد عن ذلك مرحلة حاسمة و أخيرة. وقبل الانتقال إلى المرحلة الأخيرة لابد من الإشارة إلى أنه في الثلاث مراحل (العبودية ، الاقطاع ، البرجوازية) يبدأ متغير وسيط متخفي وهو متغير السوق ، والذي تم اعتباره ماركسيا إحدى أهم أدوات إعادة إنتاج الرأسمال .

5- مرحلة الشيوعية:

وهي آخر مراحل التطور البشري للمجتمع بشكل يضمن له وضعية لا طبقية، يسود فيها التوزيع العادل لعائدات قوى الإنتاج الاجتماعية ، لقد قدم "ماركس" نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية و حاول، تبعا له، تفسير النظم السياسية و الاجتماعية و الثقافية ، بإرجاعها إلى الظروف المادية. و قد استند في مناقشته إشكالية البناء الفوقي و التحتي ، و قوانين التطور الاجتماعي على قانون الجدلية، في إطار الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج¹. و تبعا للمراحل الخمسة، لفت ماركس الأنظار لمفهوم التنمية على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البني الاجتماعية (الاقتصادية، الثقافية، السياسية و القانونية)، إلى جانب هذا أعار ماركس اهتماما كبيرا، لدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية، وبهذا يكون "ماركس" قد وضع القاعدة العامة لنظرية التنمية انطلاقا من النظرية المادية

1Madeleine Grawitz : *méthode des sciences sociales* , 4 eme édition, Dalloz, paris , 1979 P 119

التاريخية القائلة، بأن التغيير الاجتماعي لا يمكن له إلا أن يكون كنتيجة للصراع الطبقي، وكخلاصة لهذه النظرية، يمكن القول أن الماركسية في مجال التنظيم، والتنظير للتنمية، ظهرت كأهم قطب مضاد للرأسمالية في مستواها الفكري و التطبيق. و لفهم بشكل دقيق و مختصر وجهة النظر التنموية هذه، يمكن القول ان الماركسية انطلقت من ثلاث انتقادات هامة للنظرية الكلاسيكية الرأسمالية .

- 1- عنى الكلاسيكيون بالمظاهر الكمية القابلة للقياس الإحصائي، و عالجوا مختلف الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية معالجة متجانسة .لكن الواقع يثبت أنها لامتجانسة إذ يستمد الإنسان الرشيد *Homo Economecus* قوته وطاقته من الطبيعة الإنسانية، التي لا تتغير عبر التاريخ، كما أن النشاط الاقتصادي ذو طبيعة إنسانية بحتة، لكن الواقع يثبت أن الروابط الاقتصادية بين الأفراد هي روابط اجتماعية بالأساس أي علاقات نزاع، صراع، تعاون أو تنافس .
- 2- يعتقد المفكرون الكلاسيكيون أن الظواهر الاقتصادية ثابتة بناء على العناية الإلهية، بالرغم من أن هذه الظواهر لها ميزة التغيير و الدينامكية و هي اجتماعية و تاريخية. و أن النظام الاقتصادي هو قاعدة النظم الاجتماعية. كما تتميز قوى الإنتاج بخاصية التغيير المستمر(التحديث) بينما تبقى علاقات الإنتاج بطيئة التغيير نظرا للفهم القانوني لنظام الملكية الذي يعتبر حقا ينتقل بالبيع و الشراء، و ليس عن طريق الهبة، فقط، بمعنى الاتصاف بالمرونة كقاعدة أولى لاغنى عنها من الناحية الإستراتيجية لتأسيس السيرة الاقتصادية .

3- تعمل البرجوازية على توسيع نطاق الإنتاج الرأسمالي الذي يدفع بالمجتمع بقوة من حالة المجتمع الزراعي إلى حالة المجتمع الحضري، لتزداد سيطرة المدن على الأرياف، فينتقل هذا الشكل العالمي عن طريق الأنشطة الاقتصادية: الصناعة، التجارة، الزراعة الاستهلاكية المصنعة، النقل. و بهذا يعتقد ماركس"، إذن، أن الثقافة الرأسمالية البرجوازية تشكل قاعدة التنمية الأولى و المرحلة الحيوية الهامة لتنظيم اشتراكي مجتمعي، ينتج التنمية على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

4.1.5- الماركسية المحدثه :

أحدث الاتجاه الماركسي في دراسة التنمية تأثيرا بالغا في الاتجاهات النظرية اللاحقة، فظهرت محاولات عديدة تسعى إلى الاستفادة من مفاهيمه و أطره النظرية، على أن تلك المحاولات لم تلتزم بأبعاد الاتجاه الماركسي التزاما مطلقا، أي أنها، التزمت بمعطيات المرحلة التاريخية و خصوصياتها.

وفي هذا السياق جاءت الماركسية المحدثه "تنظر للتنمية على أنها تحسين حقيقي في المستوى العام للحياة. و اهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية و شعوب العالم الثالث، و دعت إلى ضرورة فهم العالم، باعتباره وحدة متكاملة. هذا، فضلا على الخصوصية التاريخية و الثقافية للبناء الاجتماعي. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه "بول باران *p. Baran*، وشارل بتلها يم"، *C.Bettlheim* و "فرانك *Frank*، وغيرهم فالأول يعتقد أن التنمية دورية، و ليست تطويرية و أن التخطيط الكامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة، ذلك أن ظاهرة التخلف ترتبط

بعده عوامل، منها؛ التبعية و الاستغلال والتجمد ، في حين ينظر "فرانك" إلى التخلف باعتباره تمثلا ، للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة و المتخلفة. وبناءا على ما تقدم، يبدو أن الأدبيات الماركسية في شكلها المحدث تمتاز بالتعددية¹، ويمكن حصرها كالآتي :

5.1.5- النظرية الإمبريالية :

حاول "لينين *V. Lénine* صياغة نظرية شاملة تشرح أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية ووصف القوى و القوانين الداخلية المتحركة فيها، كما اهتم بتوضيح التنافس الرأسمالي، وتحول المنافسة إلى منافسة دولية تتسبب في حروب إمبريالية. إلى جانب تناوله للأبعاد الدولية للرأسمالية كمرحلة متقدمة من التوسع الرأسمالي. ذلك أن وصول رأس المال و تركيز الإنتاج إلى مرحلة متقدمة، أدى إلى ظهور الاحتكار، بمعنى امتلاك السيطرة على السوق العالمية. فبسبب ذلك اندمجا لرأس المال الصناعي و رأس المال المصرفي. وبرز رأس المال المالي الذي يعتبر الشريان الحي للأوليجاركية المالية في ظل تزايد أهمية تصريف رأس المال للخارج²، وهو ما أدى إلى بروز الحركات الاحتكارية الرأسمالية الدولية، و تحول العالم إلى مناطق نفوذ مقسمة على أهواء و مصالح مالكي رأس المال الكبار (دول استعمارية) ، و هذا ما شكل فجوة التخلف لتصبح التنمية رهينة منظور ومنطق القوى الإمبريالية الكبرى ، وهي حالة تبعية تكرر السياق الاستعماري بأسلوب متجدد في قوالب مؤسساتية يحكمها المنطق الميكيافلي ، ذلك أن بداية التغير في مفهوم الدولة ليس إلا تغيرا يسير في اتجاهين متعاكسين حيث تتجه الدول المتقدمة أو دول العالم الأول

1 د اسماعيل قيرة علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2002، ص: 20

2 Jacque Valier ;*Critiques de l'économie politique*; éditions F.Maspero , ,Paris- 1971 ; p :121.

الليبرالي إلى الاندماج في كيانات أكبر ومن ثمة تكامل السیادات وتوحيدها وإنشاء كيانات تجميعيه تعيد إلى الأذهان الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، وهو ما يوحي بصدق فرضية وجود علاقة قوية بين نظرية التنمية الرأسمالية والخبرة التاريخية التراكمية للتجربة الاستعمارية الأوروبية¹.

وفي سياق نظرية "لينين" ظهرت اتجاهات أخرى حاولت بناء تصورات مختلفة و ذلك مع "هارد مجدوف" و "دوس سايكس"، و "كاردوزو" و من خلال وجهات نظر كل هؤلاء يبدو الاعتقاد المشترك بكون مفاتيح التنمية لا تكمن إلا في محتوى الرأسمالية العالمية التي صنعت لعبة الغلق الجيوستراتيجي أمام الدول المتخلفة التي تفنقر إلى رأس المال المالي. والحقيقة ان رواسب هذه النظرية ما زالت الى حد هذا اليوم، كاعتقاد سائد بقوة لدى دول العالم الثالث.

6.1.5- نظرية التحديث:

تعتبر نظرية التحديث بداية المدخل الحقيقي لتناول السوسيولوجيا لمشكلة التنمية، بعد أن ظلت لفترات طويلة حكرًا على الدائرة المعرفية للعلوم الاقتصادية، وتتبع قناعة هذا التناول من فكرة التطور التدريجي للمجتمعات، كفكرة ممكنة قابلة لأن تصنع داخل المجتمع المراد تنميته والمنظور إليه كمجتمع متخلف بمعيار واقع التجربة المجتمعية الأوروبية، ويبدو أن الخط الثابت بين فروع هذه النظرية هو أن البني التقليدية بما تحمله من مدخرات ثقافية ومعرفية لمنظومات القيم الاجتماعية تشكل عائقًا أمام سيروة الفعل التنموي باعتباره محصلة لفعل اقتصادي منتج اجتماعيا

1 د نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي 1981، ص: 43.44.

ومؤسس على فكرة جوهرية مؤداها إنتاج المجتمع للثروة ويمكن تقسيم اتجاهات هذه النظرية على النحو الآتي:

7.1.5- الاتجاه الكلاسيكي:

يعتبر ماكس فيبر "M.weber" المرجع الحقيقي والملمح الأصلي لهذا الاتجاه، من خلال مؤلفه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" والذي عالج فيه تلك العلاقة الارتباطية القائمة بين الدين والاقتصاد، قام ماكس فيبر بتحليل الأخلاق البروتستانتية التي تقدر العمل وتعطيه قيمة كبيرة¹ * وهي القيمة الفاصلة المرسخة على مستوى البنى الذهنية للأفراد، وتتبع تلك القناعة من العقيدة المذهبية البروتستانتية التي تفسر عقيدة الخلود الأبدي في العالم الآخر للإنسان بمقدار تحقيقه للثراء المادي في الوجود الدنيوي وتكريسه لقيم الإنجاز والإتقان على الأرض، وقد اعتمد "فيبر" على مقارنة سوسيوجغرافية حيث وجد وجود تطابق كبير بين تلك القيم وتوزيع الثروة على مستوى الخريطة الأوروبية، أي وجود ارتباط إحصائي للثروة بين متغير المذهب البروتستانتية كمتغير مستقل والثروة كمتغير تابع ناتج عن ذلك المسار التاريخي للإنسان الأوروبي الغربي المتمذهب بروتستانتيا، وعليه أرجع فيبر حقيقة تفوق الانموذج الرأسمالي الأوروبي إلى هذا المعطى القيمي المتبلور كإطار لأخلاقيات العمل، التي تشكل الدافع الحيوي المنتج لتكريس قيم الإنجاز وقد استعان ماكس فيبر في تأكيده وتعزيزه لهذه النظرية بأسلوب المقارنة المتبوع بإحصائيات مجمعة من واقع المجتمع الأوروبي، ويمكن القول أن هذا الإتجاه الفيبري المؤسس

1 السيد الحسيني: لتنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص32.

شكل المنطلق لبقية الاتجاهات على مستوى الإطار العام لنظرية التحديث وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

8.1.5- إتجاه النماذج أو المؤشرات:

ظهر هذا الاتجاه بالموازاة مع تطور أساليب البحث السوسولوجي، وازدياد الحاجة الملحة لفهم وإستعاب حقيقة التخلف كصورة نقيض للتنمية، في إطار المقاربة العلمية الممكن التعويل عليها على مستوى نسق الفعل لسياسي الدولاتي، لخلخلة بني التخلف، وزعزعة أنساقها المترامية في القدم، ويعتبر كل من ليبست **Lipset** وهوزليتز **Hoselitz** "وجالتونج **Galtung**" من أهم مؤسسي هذا الإتجاه الذي إهتم بدراسة المؤشرات الكمية والنوعية، التي تعبر على قدرة المجتمع في تحقيق التنمية ويتضح ذلك من خلال النماذج المثالية التي تم تقديمها للخروج من حالة التخلف حيث بينوا وأوضحوا السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية المتقدمة، كقيم عقلانية موضوعية أكتسبها المجتمع الغربي تاريخيا بعد مخاض عسير، ومنه فإن تلك القيم العقلانية التي أنتجها المجتمع الأوروبي موضوعيا ينبغي تكريسها وإتباعها من أجل الخروج من حالة التخلف الذي يميز تلك الفضاءات الاجتماعية التي تحمل قيما ذاتية محلية كرسست الحلقة المفرغة للتخلف، وهي القيم المنتشرة في دول العالم الثالث وتشكل السبب الحقيقي في إنتاج وإعادة إنتاج التخلف، لقد حاول علماء هذا الإتجاه معيرة التخلف من خلال تشكيل مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعبر على تفوق التنمية في المجتمع الغربي بشكل منهجي مرقمن مثل متوسط الدخل

الفردية، الدخل القومي، نسبة النمو، عدد الأطباء والمستشفيات، بالإضافة إلى كل الأرقام التي تعبر عن قطاع الخدمات والتي يلتقي فيها الفرد مع عائدات النمو والتطور الاقتصادي، إضافة إلى هذه المؤشرات إعتد أصحاب هذا الاتجاه على مجموعة من المؤشرات الكيفية التي تشكل مرجعية متغير النمط مثل التوجه نحو الأداء وتخصيص الدور.. إلخ،¹ وانطلاقاً من هذا التصنيف تم تحديد دائرة الدول الحاضنة لمؤشرات التخلف، ومنه محاولة صياغة نموذج مثالي كفيل بتقديم الطريقة وتقدير الطريقة التي من خلالها يمكن لتلك الدول أن تقضي على متاهة التخلف، فلقد ذهب "وهوزليتز *Hoselitz*" مثلاً إلى تحديد المعايير النوعية للتنمية المستتنبطة من أنموذج التجربة العقلانية الأوروبية وما يقابلها على مستوى أنموذج التجربة العالم ثالثة، فصنف من ضمن ما قام بتصنيفه العمومية والإنجاز وتخصيص الدور، تطوير الكفاءة، في مقابل تشتت الدور، الشعبية، الذاتية والمحلية، الاكتفاء بالعمل في حدود اللحظة الآنية.. الخ.، فعلى الدوائر الاجتماعية للبلدان المتخلفة إكتساب خواص أنموذج هذه المؤشران من أجل تحقيق التنمية.²

وقد شكل هذا الاتجاه منطلقاً حقيقياً لتحليل البنيات الثقافية وأسباب تخلفها، وطرق وقوفها كعقبة في وجع العملية التنموية، ومنه العمل في الاتجاه الذي يضمن للمشروعات الاجتماعية، تجاوز البنى الثقافية التقليدية الهشة، حتى وإن كان هذا المنحى في كثير من المواقع بعداً ثورياً وقومياً ويظهر ذلك من خلال العنصر الآتي:

1 شاد احمد عبد الطيف: تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص: 50.

2 نيبيل السمالوطي: علم إجتماع التنمية: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، الهيئة العامة

للكتاب: الإسكندرية، 1978، ص10.

9.1.5- اتجاه الانتشار الثقافي (التثاقف Acculturation):

ركز هذا الاتجاه على دراسة المقاربة التنموية إنطلاقاً من مدخل التغيير الاجتماعي الذي يشير حسب هذا الاتجاه إلى قدرة النسق الاجتماعي كفكرة عقلانية متبلورة على مستوى تنظيم المجتمع وفقاً للقيم المثالية التي سادت التجربة المجتمعية الغربية وتطورت وانتشرت شيئاً فشيئاً حتى شملت كل المعمورة من حيث أنها معيار لقدرة المجتمع لإحتواء سيرورة التغيير، أي أن الأفراد والجماعات ككائنات ثقافية ملزمة بحتمية التكيف والإندماج وتبيني القيم العقلانية في إطار الإنسجام والاستجابة المتناغمة مع الشروط التي يفترضها النسق الجديد بصفته مرجعية التنمية والسير العقلاني في اتجاه تحقيق الثروة ، ما يعني بالنقيض من هذا حسب أصحاب هذا الإتجاه ضرورة التخلي كل التخلي مع القيم التي تقف ضد إرادة التغيير المجتمعي، والتوجه إلى إكتساب ثوري جديد للقيم الثقافية المنبثقة عن المركز والتي تعبر بشكل أو بآخر عن قيم الحداثة الغربية.¹ في إطار هذا الإتجاه يذهب "ولبرت مور" إلى القول بأنه يجب على الدول المتخلفة إذا أرادت فعلاً التخلص من عقدة التخلف أن تتجه للتخصيب الدائرة القيمية التي تشكل مرجعية الأفعال عن طريق التثاقف.

إن هدم تلك الثقافات التقليدية المعيقة والقضاء على مرجعياتها بالشكل الذي يضمن لها إزالة العتبات التي تقف في وجه قوة التغيير المجتمعي واضعاف قواه ، مما يساهم في الجهة المقابلة على قدرة تعزيز فرص التخلف ، ومنه ارتفاع الفاتورة التنموية المجتمعية واتساع الفترة

1 علي كاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، عالم الكتب، القاهرة/1985، ص71.

الزمنية الفاصلة بين إرادة التغيير وتحقيق التنمية كمخرج منطقي لمدخلات قيم الثقافة الغربية المنتجة للتقدم.

10.1.5- اتجاه التطوري المحدث:

ينطلق هذا الإتجاه من محاولة تطور النظرية التطورية الكلاسيكية إنطلاقاً من محاولة "بارسونز" التي تمثلت في محاولة تحديد العملية التطورية ومكوناتها، إضافة إلى محاولة "روستو" عن مراحل النمو، ومن أهم رواد هذا الإتجاه "إيزنستاد *Eisenstadt*"، و"بيليه *Beliah*"، و"بولاني *Polanyi*"، وتتخلص محاولة بارسونز من خلال تحديده لمرحل العملية التطورية على أنها تضيير إلى تدعيم تلك القدرة التكيفية للنسق المجتمعي بما يمكنه من تحقيق التكيف مع الوظائف والمواقف الجديدة ولكي يزيد هذا النسق ويعزز من قدرته على التكيف والإندماج المتناهي مع التطور لا بد أن يقوم بثلاث عمليات أساسية، وهي على التوالي¹:

1- التباين: بمعنى أن يكون متكون من بنى فرعية متنوعة ومتعددة ولكن ليست متناقضة بما قد يحدث اضطرابات وتخلخل على مستوى النسق العام، إن ذلك التباين الغرض منه التنوع بما يعزز فرص تحقيق التناغم والتراكم.

2- التكامل: بمعنى أن تكون هذه الأبنية متكاملة أي تخدم بعضها البعض وتتصل فيما بينها عضويًا لتحقيق أهدافها وغاياتها.

1 علي كاشفن: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3-التعميم: بمعنى تجاوز الأبنية التقليدية القديمة وخلق أنماط جديدة تؤهل المجتمع لتنظيم

تلك البنى الفرعية المتباينة.

وكخلاصة عامة لاتجاه التحديث يمكن القول أن هذا الاتجاه برغم من صرامته المنهجية على مستوى مقارنته للتخلف كظاهرة بديلة عن التنمية ، ومضادة لإرادة المجتمع إلا أنه و من حيث لا يدري لم يبين مسؤولية الدولة الاستعمارية في قهر تلك المجتمعات التي بترت ميكانيزمات السير التاريخي العادي والطبيعي ، وبالغت أشد المبالغة في اجتثاث وتدمير البنى السوسيوثقافية والاقتصادية للمجتمع¹ ، كما لا يمكن إنكار السلب الذي تعرضت له و النهب المخطط للكثير من الثروات ،هذا جانب من جانب آخر إلى أي مدى يمكن الوثوق في هذا التصور ، إذا ما عدنا تاريخيا للحضارات الشرقية التي شهدت التقدم ببنياتها الثقافية غير الأوربية ، والتي أمدت الإنسان الأوربي في الفترة الظلامية بالكثير من القيم التي كان يجهلها ؟ فهل أن التقدم خاصة مجتمعية أوربية منذ الأزل والى الأبد ؟ وانطلاقا من هذا ظهرت موجة مضادة على هذا التيار خاصة في تلك الدول التي رفضت بكل قوة الانسياق وراء منظومة القيم الأوربية ، لتعمل في الجهة المقابلة على إثبات العكس أي التنمية.

11.1.5- نظرية أسلوب الإنتاج الآسيوي:

تعتبر نظرية أسلوب الإنتاج الآسيوي امتدادا للاتجاه الماركسي ذلك أنها حاولت توظيف المفاهيم الجوهرية التي طرقها "ماركس" مع إدخالها لمفهوم جديد هو "أسلوب الإنتاج" كفهم و تحليل

1 أحمد زايد:البناء السياسي في الريف المصري،دار المعارف،القاهرة،1981،ص:84.

علمي يعنى بالتشكيلات الاجتماعية في الدول النامية، فلقد حاولت هذه النظرية إبراز كل حالة من حالات التخلف بربطها بالعوامل الاقتصادية بوصفها المتسبب الأساسي للعوامل الاجتماعية التي تظهر كتمثلات تباعا لذلك الوضع ، و قد ظهر هذا جليا من تحليل أساليب الإنتاج المتعاكسة في تفصيلاتها التبادلية. فكانت عقدة التخلف وفقا لهذه النظرية ، بمثابة محصلة ناتجة عن عجز التشكيلات الاجتماعية على التكيف الشمولي داخل المجتمع مع سيرورة الإنتاج و شروط عوامل الإنتاج، وبذلك فان هذا العجز ناتج عن طبيعة أو بنية القوى المحلية (النخب)، و خاصة العلاقات الطبيعية ما قبل الرأسمالية ، أي أنه مرتبط بأسلوب أو نظام الملكية خلال المرحلة الإقطاعية ، و بالتالي فإن سد هوة التخلف تكون عن طريق الثورة بالتحالف مع البرجوازية الوطنية من أجل خلق المعالم الاجتماعية للرأسمالية كخطوة أولى باتجاه الاشتراكية.

12.1.5- نظرية التبعية:

يبدو أن نظرية التبعية أكثر من غيرها إغراء في أوساط الفكر التنموي في العالم الثالث، و السبب الجوهري في ذلك هو أنها قامت بإرجاع فجوة التخلف في العالم الثالث إلى العوامل الخارجية، واعتبرتها العامل الموضوعي الأكثر كفاية لإبراز أسباب عدم النمو و كمثل على العامل التاريخي مثلت الدول الرأسمالية المتوسعة أهم هذه الأسباب القاهرة¹.

في هذا السياق يؤكد "بول باران" أن التخلف هو نتيجة اتصال عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة بنظيرتها في الدول الأخرى. و هذا الاتصال أدى إلى تغلغلها في هذه الأخيرة،

1 عبد الخالق عبد الله: التبعية و التبعية السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1986، ص : 57-

والتي استنزفت فائضها بواسطة الرساميل الأجنبية.¹ وهكذا مثلت هذه النظرية الدعامة الأساسية في تنمية الدول المتقدمة ، و بالنقيض من ذلك كانت سببا مباشرا في تقهقر دول الأطراف، ووقوعها في بوتقة التخلف لكون الرأسمالية، و إن اعتبرت أن الثروة كنتاج لتطور طبيعي، فإنها لم تكن إلا مبالغة نسبية، لأنها نقلت عوامل الثروة من غير فائضها الطبيعي للرأسمالية .

وعليه فإنه ووفقا لتطور نظرية التبعية يكون حل عقدة التخلف بثورة ضد البرجوازية الوطنية، والتنظيمات الكبرى المرتبطة بالإمبريالية، والعاملة تاريخيا على إيجاد مناخ لها لتكون التنمية في البديل الاشتراكي القائم أساسا على نفي الرأسمالي، مادام هو العامل الخارجي والموضوعي المتسبب والأساسي في ظاهرة التخلف.

13.1.5- المحتوى النظري الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي المحدث:

استخدم "شومبيتر *Champuter* فكرة المستهلك الاقتصادي الرشيد، إذ أصبح المفهوم الأساسي في الوحدات الاقتصادية ، و يبقى "شومبيتر" نموذجه النظري القائم على المقابلة والإنفاق المصرفي. فالمقابل هو ذلك المنافس الناجح المستخدم والمعتمد باستمرار على المستحدثات التكنولوجية المعدة للإنتاج، الذي يتسم بروح البحث و التجديد. و عليه فهذه القيم على مستوى الاتجاهات الفردية الواعية الراشدة هي المسؤولة عن التقدم و النمو الاقتصادي.

1 د.علي غربي ، إسماعيل قيرة - مرجع سبق ذكره ، ص : 22.

نلاحظ أن "شومبيتر" قد عزل المقاول عن سياقه التاريخي و بذور نشأته في سياق الرأسمال المتموقع في إطار المنظومة المجتمعية العامة ، حيث يعتبر جزء من أدوات الإنتاج الأخرى مما يعني انتقالا جديدا نحو مفهوم الملكية ، (للقرون 17م، 18م، 19م) حيث كان المقاول المالك و المسير و هذا راجع إلى ظهور مفاهيم جديدة للنمو الاقتصادي ، أخضعت مجال التنظيم الاجتماعي للتأغم على أساس عقلائي تقني متطور تدريجيا ، لتستجيب الدولة كأطر للتشريع إلى وضع الهندسة القانونية المنظمة لذلك المسار، ومنه يصبح المقاول شخصا مغامرا أكثر من ذي قبل نظرا للمجال القانوني والتنظيمي الذي ينشط في إطاره لهذا تصبح التنمية مرتبطة باتجاه قيمة الاستثمار المرتبط آليا بقيمة عوامل الإنتاج التي تتحكم في و وتيرة تراكم رأس المال.، ومحصولا تراكميا لتفاعلات هذا الفاعل الاستراتيجي والتاريخي

14.1.5- نظرية القطاع الحضري غير الرسمي:

تحتل الأنشطة الحضرية غير الرسمية أهمية كبيرة في المناقشات الأمبريقية منذ سنة (1971)، نظرا للتأثير الكبير الذي أحدثه "هارت" *HART* في مسار الدراسات الحضرية، حيث وضع هذا الأخير نموذجا لمصادر الدخل في مدن البلدان النامية، وقدم تصورا نظريا ومنهجيا لدراسة ما أسماه بقطاع المدينة وتنقسم هذه النظرية إلى اتجاهين، هما:

15.1.5- الاتجاه الراديكالي:

تعود المرجعية المعرفية الفكرية لهذا الاتجاه إلى النظرية الماركسية خاصة فيما يتعلق بمتغير أساليب الإنتاج، وتم فصلها الداخلي، وتحديد الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية و الوصف الأمبريقي للترابطات المعقدة، والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج و التوزيع ، وفي هذا السياق، يتضح أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تكتسي طابعا تنمويا لأنها تشكل نمطا إنتاجيا تابعا يرتبط بأنماط اقتصادية سياسية بشكل ديناميكي ، طالما أن تلك البنى الاقتصادية ما تزال قائمة.

16.1.5- الاتجاه الثنائي الاصطلاحي:

ينتقل هذا الاتجاه من مسلمة سوسولوجية حول المدينة مفادها أن هذه الأخيرة عبارة عن نسق اجتماعي، تتساند متغيراته وظيفيا، و يتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، ولكل منهما ديناميته الخاصة و أبعاده، و تغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة رسمية تتمثل في جهاز تنظيمي محدد، و الآخر غير رسمي، تظهر عليه بطريقة غير رسمية، و ليس له إطار قانوني أو تنظيمي. و عليه يركز أصحاب الاتجاه على الأنشطة الحضرية و الريفية (غير الرسمية) على أنها تشكل نسقا اجتماعيا فرعيا، يقوم بوظيفة هامة ومحورية داخل المجتمع ، بل يمكن أن تكون أداة من أدوات التغير الاجتماعي والاقتصادي، وعاملا موضوعيا قادرا على اعطاء فرص لمحاربة مشكلة البطالة، كعقدة من عقد التقهقر التنموي ، و بمعنى آخر، فإن هذا الاتجاه الإصلاحية يفتح المجال أمام فرصة تجاوز الحلول الفورية للتخلف، و التي مفادها خلق القطاع الرسمي لاستيعاب وقائع الحراك الاجتماعي في إطار مبدأ العمل الاجتماعي الرسمي ،و بمعنى أكثر وضوح فإن هذا الاتجاه يدعو إلى خلق الوعي الذاتي لدى الفرد لتكوين فرص عملية

داخل المجتمع الذي لا يمكن أن يكون قادراً على إعطاء الجميع فرصاً للعمل خاصة في دول العالم الثالث.

وكخلاصة عامة للمدرسة الكلاسيكية ، والنيوكلاسيكية يمكن القول أنها كانت تنظر إلى النمو كعملية تلقائية أو طبيعية تمر بفترات من الازدهار ثم الركود في شاكلة دورات اقتصادية أو تجارية ، وهذا على عكس وجهة النظر الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى التنمية (النمو بلغة تلك المرحلة) على أنها عملية اختلال في القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن التي تصل إليها وضعية الاقتصاد المجتمعي العام ،ومن ثمة محاولة إعادة هذا التوازن مرة آخرة ، وتعتمد هذه العملية على ثلاث مراحل يمكن حصرها كالآتي :

المرحلة الأولى: الاعتبارات والمحددات الإنتاجية التي يتحكم فيها المجتمع، مثل رأس المال والطبيعة والسكان، والتي تشكل مناخ جد هام بالنسبة للعملية الإنتاجية وهو تأثر تدريجي وطويل المدى .

المرحلة الثانية: المستوى التقني والتكنولوجي وما يطرأ عليه من تغيرات في الفضاء الاجتماعي بحسب طبيعة وخصوصية المرحلة الزمنية ، ويتضمن إنتاج السلع الجديدة ، وخضوع القديم من السلع لثقافة تطوير الجودة بشكل مستمر ، وكذلك فتح أسواق جديدة مع العمل على ضمان السير الحسن لتلك الأسواق ، ليصبح التعديل على مستوى الهياكل التنظيمية والإدارية حتمية مفروضة على الدولة التي تتموقع وظيفياً كمنظم مستقل بشكل موضوعي للعملية

الاقتصادية الكبرى ، مع تجنب التناقض المنظوماتي الذي إن حدث فإنه يؤدي حتما إلى القضاء على السيرورة وشل حركيتها بشكل مطلق.

المرحلة الثالثة: البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة ، وما تستلزمه من إجراء تغييرات هيكلية فيها أو عليها ، بحيث تصبح معدة ومهيأة ومجهزة لقبول واحتواء العملية السريعة الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، ومن هذا المنحى تبرز أهمية المنظم (الدولة) ودوره في الإعداد القبلي والمرحلي لاحتواء السيرورة ، ثم كفأته في إدارة وتوجيه ميكانيزمات السير الحسن بشكل حيني ودائم ، إضافة إلى تقديم التسهيلات الأتمانية الكبيرة وبشروط معقولة ، من أجل تمكين تساوي سعر الفائدة مع الإنتاجية الحدية لرأس المال ، وهذا ما يدخل في إطار تشجيع المنظم على حصول احتياجات رؤوس الأموال ، التي الشرط البدائي لإنتاج أو إعادة إنتاج مشروعات إنتاجية جديدة ، والقضاء على ظاهرة الغلق الاجتماعي ، الذي يترجم في الكثير من الحالات إستراتيجية فاعلين رأسماليين، خارج قواعد اللعبة الاجتماعية ، المتفق عليها قانونا ، بما يكرس العقد الاجتماعي والذي على أساسه تمتثل حدود الدائرة المجتمعية الاقتصادية.

ولعل من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا التيار الكلاسيكي هي افتراضها لقانون التشغيل المضمون لوتيرة عائدات الرأسمال ، وتساوي الادخار مع فاتورة الاستثمار ، وكذلك مرونة سعر الفائدة ، علاوة إلى أنها اعتبرت كمحاولة لإطالة عمر الرأسمالية في قالبها الأيديولوجي بما تحمله من مسؤوليات تاريخية عالمية ألحقت الضرر بما بقي من الجغرافيا العالمية ، كما أنها

بالغت في مفهوم الرجل الاقتصادي¹ ، الذي نظر إليه على أساس أنه رجل مثالي، ولكن بالنظر إلى الحقيقة فهو بعيد من خلال الواقع والتجارب عن حقيقة أطروحة المجتمع المعاصر ، القائمة على متغير الدور الاجتماعي باعتباره كيان الشخص من منظور الدائرة الاجتماعية ، المتبلور كوحدة عضوية وسيكولوجية ، بصفاتها ذات واعية تختص بتنفيذ الدور المعطى في إطار الوظيفة الاجتماعية² ، وهو ملزم على انجاز المهام المخططة و التي يمكن خلالها إشباع توقعات الدائرة الاجتماعية والتصرف إزاء الآخرين³، ولعل هذه الحقيقة فسحت المجال لدراسة التنمية من منظورات أكثر واقعية ، خاصة بتطور آليات البحث الاجتماعي ، وانتشار الأنظمة الإحصائية القياسية للتوقع على أوسع نطاق⁴ ، وهو ما يتضح من خلال أبعاد المقاربة المركزية للبحث.

2.5- المقاربة السوسيولوجية المركزية للبحث:

من البديهي أن يعتمد الباحث على مقاربة مركزية في البحث ، معطاة كسند نظري ومرتكز حقيقي لاستنتاج حقائق الظواهر الاجتماعية ، ذلك أن الباحث ينبغي أن يكون مزودا بإطار نظري متكامل يؤهله لبناء المنظور العقلاني الذي على أساسه تحدد الأطوار الميدانية للبحث ، ذلك أن العلم كما يرى "بوكدان سوشودولكي" : أن العلم ليس تاريخا للحقيقة ، إذ لا وجود لتاريخ الحقيقة ، لأن الحقيقة العلمية لا تاريخ لها ، ولكن يوجد تاريخ ما هو خطأ ، وإذا كانت الأخطاء

1 د . فرهاد محمد علي الأهدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 44،45.

2 الجوهري عبد الهادي: قاموس علم الاجتماع ، مكتبة النهضة للشرق القاهرة ، ط1،1983، ص84.

3 أرمان ماتلار : اكتشاف المواصلات والاتصالات ، ترجمة : رياض صوما ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر ، ط1، 2003، ص288.

4 د محمد عابد الجابري ، مرجع سبق ذكره ص43.

ذات أهمية كبرى في تطور العلم ، فذلك لأنها القوة المحركة للحقيقة العلمية ، ومنه من الضروري الالتقاء والاتصال الديالكتيكي بين النظريات في سبيل تقويم مسارات البحث العلمي، وانطلاقاً من هذا الطرح الابستمولوجي تم اعتماد النظرية البنائية الوظيفية ، و نظرية التنمية المحلية، كنظريتين مركزيتين في البحث ، وذلك بسبب التوافق مع التصميم المرجعي للإشكالية من حيث التركيز على عوامل الدفع التنموي في الفضاء المجتمعي المحلي كمجال لا يمكن دراسته بمعزل عن البيئة الاجتماعية ، فمسألة التنظيم في المجال كما يرى ماسبيرو يجب أن تتم بعد تصنيف نظرية تدرس هذه البيئة لتعريف خصائص الشكل الاجتماعي الخاص ومن ثمة علاقته بالمجال وعلاقة المجال به ، لأنه الشكل الاجتماعي الذي لا يفهم إلا من خلال تفصيله مع عناصر أخرى¹ ، ذلك أن خلاصة العمل النفسي والاجتماعي الصادر من الفرد أو الجماعة ناتجة عن الأفراد من موقع تكيف شاغلي مجال المجتمع بغرض تحقيق أهداف محددة طبقاً لمنظومة سلم القيم الاجتماعية ، فبناء على المنظور النظري المستخرج من خلال عملية التوليف ، تبرز المقاربة التنموية على أساس أنها عملية خلق لروابط وظيفية جديدة من أجل تعديل النظام المحلي المختل ، و استبداله بنظام منتج و متوازن في بيئته الاجتماعية الكبرى² ، و يتجلى ذلك في النظرية البنائية الوظيفية التي أدمجت متغير التحديث من أجل امتلاك أنساق وظيفية متكاملة لتجاوز اختلالاتها الماضية.

1 عباس مكي ،المجال النفسي الاجتماعي العربي،بيروت،معهد الإنماء العربي،سلسلة دراسات المجال

العربي،سنة1990،ص:13.

2 عبد المطلب عبد المجيد:التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية،2001،ص:184.

كما أن نظرية التنمية المحلية، تقدم مقترحات تقنية و تصور منهجي شمولي من خلال الطريقة التي من خلالها يتم تنفيذ التنمية عمليا داخل الواقع المحلي ، كما أن نظرية التنمية المحلية تجعل من النظرية البنائية الوظيفية أكثر ارتباطا بالواقع أو بمعنى آخر تنزل البحث من التصور النظري إلى الفضاء المجتمعي بما يشكله من حقيقة ملموسة ، والذي يختلف من حيث المكونات من حالة إلى أخرى ، بسبب تباين خصوصية الواقع الاجتماعي في كل مكان ، و في كل زمان أو من مرحلة إلى مرحلة أخرى و من بيئة إلى أخرى.ويمكن تفصيل آليات العملية التنموية وفقا لتصور تلك النظريتين كالآتي:

1.2.5 - النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت البنائية الوظيفية كقطب نظري في علم الاجتماع لتشكل الدعامة الأساسية لدراسة الظواهر في علم الاجتماع، وقد تطور مجال الاهتمام بتوظيف المقاربة البنائية الوظيفية في دراسة موضوع التنمية في مختلف دول العالم، لتتجاوز بذلك حدود الرقعة الجغرافية والإيديولوجية التي نشأت في خضمها ، فالنظرية البنائية الوظيفية ترى "أن المجتمع ليس إلا بناءا تفسره سيرورة معقدة من الأفعال و بما أن التنمية ليست إلا فعلا متبلورا في إطار هذه الصورة الكلية، فالمجتمع ما هو إلا نظام يتكون أو يشتمل على مجموعة من الأجزاء. "

و ترجع فكرة هذا التصور إلى أعمال "روبرت ميريتون (R.Merton) "و "كنجزلي دافيز " (K.Davis) حيث يسلم كل منهما ، بأنه لكي نستطيع تفسير ظاهرة اجتماعية معينة علينا أن نبحث عن وظيفتها أولا أي من خلال النتائج المترتبة بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر التي تمثل

جزءاً منه¹. و على هذا يصبح التناغم المتبادل بين الأجزاء و الكل، أكثر من ضرورة لتجنب الاختلال الوظيفي المهدد لوحدة النسق الاجتماعي العام و يرجع "بارسونز" هذا التبادل إلى مكونات النظام الاجتماعي ، فهذا الانسجام الثنائي في البنائية الوظيفية كان سبباً مقنعاً في التأثير على نظرية التحديث في مجال التنمية، و بهذا التزوج النظري على هذا المستوى تكون الفرضيات التتموية على أساس البنائية -الوظيفية- كآلاتي:

رؤية المجتمعات كأنظمة اجتماعية ناتجة عن تأثير إدخال التكنولوجيا أو عن فيض غير متناهي من التنظيم المؤسسي المعقلن والذي يخضع بقية المكونات المجتمعية للتمثل وفق أطروحة هذا النسق في تصور و تنسيق اتجاه هذا التغير المبني على أساس مبدأ التناغم، فقد ركز سملسر على الانقطاع البنائي لعملية التحديث من خلال المشاكل التي تظهر أثناء مرحلة الانتقال التدريجي، وذلك عندما تتفسخ أو تتحل الأنظمة الاجتماعية القديمة ، و التي تعوض بأخرى جديدة، وهو ما يقود إلى اتخاذ فكرة المراحل المستقرة في العملية التتموية ، ليحاول المجتمع بالكثير من الأدوات مسايرة التحديث ، أي الاندماج في أساس التغيير الجذري لآليات الفعل الاقتصادي المنتج في إطار التركيبات الاجتماعية الحاوية لهذه الأنساق، من اجل امتلاك سيرورة تكامل النسق الحديث في بنياته الاجتماعية الجزئية المختلفة.

وهكذا، يمكن القول أن البنائية الوظيفية لم تكن ، في حد ذاتها ، نظرية تنموية ، و لكنها، تشكل معطى تقنيا نحو إدراك مواطن الاختلالات الناجمة بين البناءات الاجتماعية و سيرورات

1 د. محمد عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، ط2، دار الكتب الجامعة الاسكندرية ص 113

النسق التنموي، الملائم لأن هذا النسق هو فعل خارجي ، يتم إدخاله لإحداث التغيرات العملية ومنه التكيف والتوازن في احتواء- النسق لتملك مقدرة التحريك التنموي التحديتي التكيف داخل المجتمع، و من جهة أخرى فإن مكانة البنائية الوظيفية تبرز في إثبات قيمة الأسلوب أو الطريقة التي تتكون على أساسها المجموعة ، ذلك أن حقيقة الحياة الاجتماعية المنظمة في معناها البسيط تتمثل في الأسلوب المألوف لوجودها الاجتماعي.¹

2.2.5- نظرية التنمية المحلية:

يؤكد "س س ديوب *SC Dube* "على أن التنمية هي كل مركب يستهدف التأثير في مجال الدائرة الاجتماعية المكونة لنسق الفعل ككل من خلال مداخل خاصة تتفق و المعطيات الثقافية² بمعنى أن عملية تنمية المجتمع المحلي ينبغي أن تكون لها القدرة على إحداث التكيف السليم ، ووفقا لهذا نجد "سندرز *Sandres* يحدد أربع مقاربات أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية وهي:

1.2.5- التنمية بوصفها عملية:

وهنا يكون التفكير في سلسلة العمليات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى النموذج الأكثر تعقيدا. و يمكن قياس هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد في ضوء معايير تقنية مخصصة تدور حول التغييرات النفسية الاجتماعية. أي أن هذا المعيار يشير بوضوح إلى تهيئة الوسط و تنمية قدرة الأفراد من أجل تحقيق التفاعل الايجابي .

1 د/ محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع ، دراسات تطبيقية ، دار النهضة العربية .، ص 162
2 أحمد مصطفى: خاطر تنمية المجتمعات المحلية ، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمعات، المكتبة الجامعية الاسكندرية 1998 ص 46.

2.2.5- التنمية باعتبارها منهجا :

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، و يظل الاهتمام بالعملية قائما في هذا البعد، ولكن الخلاف في معطى التفكير في المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى، تصبح حركة التنمية وسيلة للغاية المراد تحقيقها، أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار، توجه العملية لخدمة الهدف المحدد. أو بمعنى آخر، النظر إلى فعل التنمية، كمشروع ينجز وفق منهج يتضح من خلاله العملية التقنية، والهدف الاستراتيجي في مدة زمنية محددة وهو ما يجنب التناقض والارتجالية.

3.2.5- التنمية باعتبارها برنامجا:

وهنا يمكن التركيز على مجموعة الأنشطة، و يصبح البرنامج ذاته هو الهدف، و يذهب "سندرز Sandres" إلى أن المنهج هنا هو مجموعة من الإجراءات، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج، وليس على الجماهير لأن المسألة تتعلق بالمستوى العملي للمقاربة التنموية ، بمعنى التركيز على معايير إنجاز العمل التنموي في إطار ضبك المدخلات بشكل صارم ، و هو ما يصور لنا التنمية بالنسبة للبرنامج على أنها فعل مستقل نسبيا عن المجتمع. و هذا لا يعني الانفصال عن الجماهير ، وإنما عدم فتح مجال المناورة أما وجهات النظر الظرفية والوقئية .

4.2.5- التنمية بوصفها حركة :

لا يمكن التفكير هنا حول مفهوم البرنامج، و إنما حول الارتباط الجماهيري و الشحنة الوجدانية والتي ما أن يتقبلها الأفراد حتى يتحول إلى عنصر ايجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية - التقدم -، و تحتاج التنمية بوصفها حركة إلى تعبئة جماهيرية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع المحلي الضيق . و لذ تظهر أهمية وسائل الإقناع الجماهيري، و عملية التنشئة الاجتماعية.

هذه الاتجاهات الأربعة، لا يمكن في الحقيقة فصلها عن بعضها البعض ، حسب "ساند رز"، إذ أن هذه الإجراءات الأربعة في عملية تنمية المجتمع المحلي هي مكونات لمركب واحد، و هي بذلك، تتكامل بنائيا ووظيفية في ضوء الإطار العام لاحتياجات المجتمع وأولوياته و تتأثر بثقافته و إمكانياته.

وبناء على ما تقدم لعب هذا التقسيم دورا أساسيا في الطريقة التي بواسطتها يمكن إدراك خطة التنمية في المجتمع المحلي وفقا للنماذج التالية:

5.2.5- النموذج التكاملي:

يحتوي هذا النموذج على مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى الوطني، و التي تشمل كلفة القطاعات (الاقتصادية) و الاجتماعية، و تشمل المناطق الجغرافية في المجتمع (حضر،

ريف، صحراء). أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستوى القطاعي و الجغرافي، و التي تحقق التناسق و التعاون بين الجهود الحكومية المخططة و الجهود الشعبية. ، ولتحقيق ذلك يقوم هذا النموذج على استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية.و يشترط لنجاح هذا النموذج توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال فترات ثابتة من خلال لجان دائمة أو مشتركة. كما يتطلب لامركزية اتخاذ القرارات و التنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

6.2.5- النموذج التكيفي:

يتفق هذا النموذج (في المدن) مع النموذج السابق من حيث الارتباط بالجهاز التنظيمي القومي للدولة، ولكن هذا النموذج يعتمد على تنمية المجتمع المحلي و استثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الاجتماعية.ولا يتطلب هذا النموذج استحداث التنظيم الإداري لأنه بالإمكان إحقاقه بالجهاز التنظيمي المسؤول على التنفيذ و من أمثلة هذا النموذج - نموذج التنمية المحلية "بغانا و النيجر". ، وفي الواقع فإن عملية إرجاء التنمية من وراء هذا النموذج تعود، في الأساس، إلى ندرة الموارد المالية، والتقنيات المكلفة. ومنه تخضع التنمية المحلية إلى مبدأ المبادرة عن طريق الإرادة المحلية، لتجنب تناقضات فعل التنمية.

7.2.5- نموذج المشروع:

يرتبط هذا النموذج بالجهات المحلية التي تتمتع بخصوصيات هامة على المستوى الاقتصادي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنوع محيطها البيئي ، ووفرة مواردها المالية و البشرية ،

مما يعني أن نموذج المشروع يحدد لنا صورة التنمية في المجتمع المحلي كعملية استخراج و استغلال... دون اللجوء إلى الاستعانة بالإمكانات الوطنية أو الأجنبية.

سادسا: التوضيح المفهومي وتحديد المفاهيم:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى أهم المفاهيم الموظفة في إشكالية البحث، ومن أجل إزالة اللبس اتضح انه من الضروري تتبع السيرورة المفاهيمية ، المشكلة لبنية كل نظرية المنتجة في فترات زمنية مختلفة وذلك على النحو الآتي:

1.6- مفهوم التنمية المستدامة :

يتضح مفهوم التنمية من خلال عملية استقصاء الأطر النظرية، في محاولة لامتلاك المفهوم الأكثر اقترابا من إشكالية البحث. وذلك لان كل نظرية قد نشأت في زمن تاريخي محدد فسح لها المجال للظهور و التموقع المفهوماتي بشكل أو بآخر داخل الخطاب المعرفي¹. وهذا ما يساعد البحث على تتبع التطورات التي ولدت أسباب ظهور المفاهيم، من أجل ضمان الوضوح والدقة الابستمولوجية في تحقيق الفهم ذلك أن مفهوم التنمية المحلية المستدامة كان وليد التراكمات النظرية والتي مرت بظروف انتقال تاريخي معقد ، ولذلك حاولت هذه الدراسة استتطاق المفهوم وفقا لأطروحته الأصلية ، و هذا ما يتضح على النحو الآتي:

2.6- مفهوم التنمية من منظور النظرية الكلاسيكية الرأسمالية:

1 Michel Faucault: **l'archéologie du savoir** Editions Gallimard , Paris, 1972 ,PP 160 –163.

ركزت هذه النظرية على مفهوم "النمو" الاقتصادي بدلا من التنمية و يرجع السبب في ذلك، أن النظرية الرأسمالية نشأت بالتوازي مع نشأة رأس المال وهكذا يمكن القول، أن النظرية الرأسمالية (عموما) تربط النمو بمتغير وسيط هو الادخار ويظهر ذلك كالاتي :

-تؤدي القدرة على الادخار إلى تراكم رأس المال و هذا التراكم تؤدي إلى تحقيق الاستثمار الذي يعتبر العامل الموضوعي لتحقيق الثروة. باختصار فإن النمو الاقتصادي في النظرية الرأسمالية يعبر عن قيمة فعل الفرد عن طريق الاستثمار الحر في السوق، و بهذا المعنى، فإن النظرية الرأسمالية الكلاسيكية شكلت المقاربة المركزية في تقدير العوامل السوسيو تاريخية لتحقيق النمو.

3.6- مفهوم التنمية منظور النظرية الماركسية:

نشأت الماركسية في فضاء اجتماعي تاريخي، اتضحت فيه معالم نجاح النمو الرأسمالي، لكن في الجهة المقابلة ، اتضحت معالم القاعدة الاجتماعية العمالية الهشة، وبذلك حاولت هذه النظرية توزيع معالم النمو الرأسمالي المتضخم على المجتمع بشكل كلي ، أي أن هذه النظرية تجاوزت المفهوم الضيق (النمو)، إلى مفهوم أشمل تتحدد من خلاله الطريقة التي تتم بواسطتها توزيع الثروة. ليتحول الصراع كمتغير محوري في عملية التنمية وفقا للتصور المنهجي الماركسي، هذا هو الموقف الذي تجسد بعد ذلك في الماركسية المحدثه ، التي تميزت بالتعددية، أي تفسير التنمية على أساس متغير الصراع، في نظريات مختلفة أهمها النظرية الإمبريالية و نظرية نمط الإنتاج الآسيوي و نظرية التبعية.

يتضح جليا أن النظرية الماركسية و أتباعها كانت سباقة إلى استخراج مدلول التنمية كمفهوم سوسيولوجي يتصف بالشمولية على المستوى النظري والواقعي .و يمكن القول أن التنمية في المنظور الماركسي هي ناتج طبيعي - اجتماعي - تاريخي مبنى على الصراع بين القوى السوسيواقتصادية.

4.6- مفهوم التنمية من منظور النظرية الكلاسيكية المحدثّة:

ركزت هذه النظرية في تحديدها لمفهوم التنمية على البني الثقافية القيمة الجديدة، وعلاقتها في إرساء العوامل الموضوعية لإنتاج الثروة الاقتصادية، و قد تبين هذا خاصة "شومبيتر"، "وفبير"، و بهذا المعنى فالتنمية هي تمثل موضوعي لاستعداد قيم متجسدة في صميم الثقافة الاجتماعية.

5.6- التنمية في نظرية القطاع الحضري اللارسمي :

يتضح من خلال هذه النظرية باتجاهيها، الراديكالي و "الثنائي الاصلاحى" أن مفهوم التنمية يتحدد من خلال إيجابية التلاقي بين النشاطين الاقتصاديين (الرسمي و الغير رسمي) ، و قد أدت هذه النظرية منذ 1971م ، إلى إزالة خرافة التعويل على الأفعال التتموية المبرمجة أو المخططة ،لتظهر مفهوما جديد و يتمثل في أن: التنمية تتحدد في جزء هام منها على نشاط تلقائي لا يتم بالطريقة التقنية المعتادة.

ولقد أصبح هذا المفهوم مدخلا هاما لبناء التنمية الاجتماعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات المحلية التي تمارس في كثير من الدول أنشطة حرفية تساعد بشكل مباشر و في إثراء التنمية السياحية.

6.6- التنمية من منظور التطورية المحدثة :

انقسمت هذه النظرية إلى ثلاث اتجاهات بارزة وهي نظرية "التمايز البنائي" و "نظرية التحديث"، و"نظرية تقارب المجتمعات الصناعية." ويمكن القول أن هذه النظرية في تحديدها لمفهوم التنمية تنطلق من رؤية تفاؤلية لمستقبل المجتمعات وحظوظها في التخلص من حالة التخلف فأصحاب اتجاه التمايز البنائي، يرون أن التنمية تتضمن التمايز و إعادة توازن الأجزاء الفرعية المجزأة، ليتحدد مفهوم التنمية في الواقع كفكرة علمية و موضوعية. و هو ما يترجم تقديم أصحاب هذا الاتجاه لأدوات بحثية حول طريقة تعامل المجتمعات مع التغير الذي يحدث في بيئتها، وقدرتها على التكيف الايجابي، في حين يتحدد مفهوم التنمية في "نظرية التحديث" في تبني نسق قومي مساعد على التقدم الاقتصادي و متجاوزا للأطر التقليدية، و التي لا يمكن للتنمية حسب هذا الاتجاه أن تستمر قبل إزاحتها تماما، بينما يتحدد مفهوم التنمية حسب نظرية تقارب المجتمعات الصناعية بالارتباط بالاحتمية التكنولوجية التي تضع المجتمع على محك الممارسة الفعلية للتصنيع، وتمثلاته الاجتماعية على مختلف الأنشطة الاقتصادية و يجسد الدفعة التنموية المتكاملة.

7.6- مفهوم التنمية من منظور البحث:

ببني نظرية "البنائية الوظيفية" و نظرية "التنمية المحلية" كنظريتين مركبتين متوافقتين مع إشكالية التنمية المحلية المستدامة، من خلال التركيز على العوامل الموضوعية للدفع التنموي في المجتمع المحلي. يتحدد مفهوم التنمية على أنها عملية "تنشئة" لروابط جديدة لتعديل النظام الاجتماعي المحلي المختل، وخلق نظام منتج ومتوازن في بيئته الاجتماعية، ومع وظيفته الاقتصادية، فالمفهوم مستنبط أساسا من البنائية-الوظيفية و الذي أدمجته "نظرية التحديث" من أجل بناء أنساق متكاملة وظيفيا، متجاوزة للاختلالات الماضية بتدعيم عوامل التناغم و التوافق المتبادل بين الأنساق. *consensus*. ذلك أن مفهوم التنمية من وجهة نظر البنائية الوظيفية يتمثل في إيجاد التكامل بين عناصر النسق الاجتماعي، ولهذا أيضا يتحول مفهوم التنمية من كونه مفهوما وصفيا إلى مفهوم عملي يتناول جملة من المتغيرات بحسب مميزات النسق الاجتماعي، وعوامل إنتاج آليات التنمية عن طريق الأنساق المتكاملة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة، تعبير حديث نسبيا أطلق لأول مرة سنة 1987م، من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ليشير، إلى الجهود البشرية التي تلبى حاجيات الحاضر دون أن تؤثر على المستقبل، وتقلل الموارد، بأن تعرض الأجيال القادمة للخطر أو بمعنى آخر أن لا تأخذ من الأرض أكثر مما تعطي¹ و بالتوليف مع نظرية التنمية المحلية تبين إذن ميكانزمات العمل البحثي على مستوى الواقع، ما يعني أن التنمية المحلية المستدامة على كعملية تقنية ترتبط أساسا بخصوصية الواقع (المكان و الزمان) و بتتبع النماذج التي اقترحها "ساندوز" كطريقة مثلى لإدراك خطة التنمية، حسب خصوصية المجتمع المحلي، يمكن القول: أن النموذج الأقرب للبحث، هو

1 سعاد عبد الله العوضي: البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، 1ص، 7. 2003. ص.7.

"نموذج المشروع" الذي يرتبط، و يتحدد حسب المنطقة المحلية، و ما تتمتع به من خصوصيات، كتنوع بيئتها، و مواردها المالية والبشرية. و بهذا المعنى يتحدد مفهومنا للتنمية حسب إشكالية البحث كالأتي : "إنها عملية استخراج واستغلال الثروة الكامنة في المجتمع المحلي عن طريق إحداث التكامل البنائي والوظيفي داخل النسق الاجتماعي، بما يضمن عنصر التناغم و الديمومة وإحداث القطيعة مع اختلالات النسق الاجتماعي في الماضي "

فالتنمية بهذا المعنى تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع كلية اقتصاديا واجتماعيا معتمدة تنظيميا على مساهمة الجماعة المحلية ، أي أنها ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود ، والذي يراد به إدخال أفكار جديدة على النسق المجتمعي لإحداث تغييرات أساسية في تركيبته بغرض الوصول إلى مرحلة أمثل.

2.6- تحديد مفاهيم الدراسة: انطلاقا من هذا المفهوم المشتق من خلال عملية التوليف النظري بين البنائية الوظيفية و نظرية "التنمية المحلية" تتضح إستراتيجية البحث المعلنة في الإشكالية. بمعنى العناصر المجزئة للتساؤل المركزي و التي تطمح إلى ترجمة مفهوم التنمية المحلية المستدامة، حيث تتضح متغيرات البحث، على الشكل الآتي :

1.6- التنمية المحلية على المستوى الاجتماعي:

و هنا ينصب التركيز على اختلال أنساق المجتمع المحلي، و التي يفترض تعديلها لتحقيق تكاملا النسق في منظور البنائية- الوظيفية

2.6- التنمية المحلية على المستوى التقني من التحديتي:

يمثل هذا الفصل جزءا هاما من البناء المنهجي للبنائية- الوظيفية كمدخل للتنمية بواسطة التحديث كآلية لتجاوز البني الثقافية التقليدية، أي: الموروث المعرفي للعمل ، و تقنيات التنمية في المجتمع المرتبطة بتنظيم آليات سيره.

3.6- مفهوم الجماعة المحلية البلدية وعملية التنمية المحلية:

ينطلق هذا المفهوم من مصادرة عامة في التنمية، و هي أهمية الموارد البشرية المقحمة تنظيميا في إحداث عوامل التغيير و تقدير فعل التنمية في الأطر المحلية ، كما أنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق بشكل سليم و مضمون، ما لم تكن النخبة المحلية البلدية قادرة على التعرف على خصوصية مجتمعاتها، و إشكالية تنميتها - ومن هنا تبرز ضرورة توفرها على العوامل المادية و المعنوية التحفيزية لكي تلعب دورها القيادي في السيرورة التنموية المحلي .

4.6- مفهوم البلدية كجماعة محلية:

سوف نتعرض إلى هذا المفهوم في محاولة لتبيان موقع و حقيقة البلدية كتنظيم إداري بيروقراطي لا مركزي اعتمده الدولة الجزائرية ، باعتبار أن البلدية عنصرا وسيطا في العملية التنموية داخل المجتمع، و قبل تحديد مفهوم البلدية سوف تحاول تحديد مفهوم الجماعة المحلية. فلقد عرف مفهوم الجماعة المحلية اختلافات عديدة في التراث الفقهي الإداري المنظم لمعايير

الأجهزة الإدارية في علاقاتها المختلفة ، ذلك أن تحديد ما يعتبر من الشؤون المحلية مسألة ذاتية، تتعلق بنية المشرع في التنازل عن هذا الجزء أو ذاك من الوظائف للأجهزة المحلية تخفيفا للعبء على الجهاز المركزي من جهة ، و تحقيقا للديمقراطية (تقريب الخدمات ، ومراكز اتخاذ القرار من المواطنين ...). و يمكن القول بأن المسألة تتعلق بالمشرع ، فليس هناك من الخدمات ما وجد منذ الأزل محليا و آخر قوميا. فالمشرع (الدولة) هو الذي يضيف هذه الصفة أو تلك على نشاط ما، مراعاة لجملة من الظروف و الامتيازات الخاصة بالدولة و المجتمع¹. الجماعة المحلية يتحدد بناء على رؤية المشرع و تقويمه للأفعال التي تتدرج في السياق الفلسفي الإداري وفقا لأهداف تنموية ، فإن البلدية في الجزائر تعتبر هي: الجماعة المحلية الأولى الأقرب للأهداف المراد تحقيقها من قبل المشرع، و هذا ما يتضح من خلال هذه التعريفات القانونية المتعددة و منها:

"البلدية هي وحدة أو هيئة لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري". بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية القاعدية سياسيا و إداريا، و اجتماعيا و ثقافيا. ، و في مستوى آخر نجد أن البلدية هي: "الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية ، والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية". و بهذا فهي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية ، وليست مؤسسة أو وحدة إدارية مركزية أو موضوعية أو مصلحية².

1 شيهوب مسعود : أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجماعية الجزائر 1986، ص 125-126.

2 عمار عوابدي ، مرجع سبق ذكره، ص:15.

يبين لنا هذا النص القانوني حقيقة البلدية كجماعة محلية تبعا للأهمية التي تلتسبها، وهي لهذا تأخذ صفة الجماعة المحلية ، لطبيعة الأدوار التنموية المراد التي تقوم بها ، في نطاق المجتمع المحلي، باختلاف أشكاله وخصوصياته ، الذي يقتضي توفير بعد المشاركة في الاعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا.

سابعاً: البناء المنهجي للبحث :

إن طبيعة البحث السوسولوجي ، تفرض على الباحث الآليات الملائمة و الكفيلة بتحقيق البحث الموضوعي، و من ثمة فإن إشكالية البحث و طبيعة الميدان هما اللذان يحددان المناهج الكفيلة بإنجاز دراسة كافية و وافية تستجيب لشروط و مقتضيات البحث العلمي. من هذا المنطلق المنهجي، فقد حاولنا إتباع مجموعة من الخطوات والإجراءات المنهجية. و قد تمثلت هذه الأدوات على النحو الآتي :

1.7- منهج الدراسة :

بناء على طبيعة الإشكالية في البحث الهادفة إلى معالجة موضوع التنمية المحلية المستدامة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لفهم خبايا التنمية ومكوناتها الداخلية ، ذلك أن هذا المنهج هو طريقة يعتمد عليها الباحث للحصول على أكبر قدر من المعلومات بما يسمح ويتيح إمكانية الإلمام لتصور الواقع الاجتماعي ، ومنه محاولة

تحليل ظواهره ، في إطار التركيز على المقدار الكمي للمعلومات والتي تسمح بتقديم لغة علمية محسوبة لأنه ومن دون التحليلات الكمية تصبح المعالجة كما يرى لوبلاي غامضة وغير مؤكدة¹ ولتحقيق هذا الغرض تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة الذي ينطلق من دراسة الواقع والغوص فيه قدر المستطاع² ذاك أن دراسة الحالة هي دراسة عمودية للظاهرة الاجتماعية و تهدف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن على الفروض العلمية حول الظاهرة من أجل تحديد مجال دراستها في المستقبل. وكما اعتمدنا على تقنية الإحصاء، ذلك أن الدراسات السوسولوجية تحتاج إلى لغة منطقية لأن التحليل النظري للمعطيات يجب أن يستند إلى معطيات رقمية يُمكن من بلوغ نتائج واضحة³ و قد تمثلت هذه التقنية في مقاييس النزعة المركزية، وهي التي تختص بوصف التوزيعات التكرارية من حيث القيمة المركزية المتوسطة للتكرارات أو القيمة التي تنزع أو تميل نحوها عناصر مجموعة البيانات، كما اعتمدنا على المتوسط الحسابي من أجل إعطاء فكرة عامة و دقيقة حول تركيبة المتغيرات و أشكال ترابطها في إطار موضوع الدراسة، إضافة إلى اعتمادنا على النسب المئوية التي تعطي للبحث صورة أكثر وضوح في إطار التحليل والتفسير.

2.7- المعاينة :

إن منهج دراسة الحالة يطبق في هذه الدراسة على مجتمع محلي و حول موضوع يشكل كلا مركبا و هو التنمية المحلية المستدامة، كما إن معاينة متغيرات الدراسة بما يستجيب للمحتوى

1 د، الطاهر بن خلف الله: النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر 2007 ص48 .

2 د. عبد الوهاب إبراهيم : أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ص 32.

3 Madeleine Grawtz. OP CIT 961.

النظري تقتضي التلاؤم مع أسئلة الإشكالية أي التطرق إلى العناصر الأساسية التي تتدخل في تحديد معالم التنمية مع ضرورة فحص المؤشرات الكمية و النوعية التي تتحدد بحسب طبيعة المجتمع المحلي، لذلك فقد تم اختيار العينات، على النحو الآتي :

3.7- اختيار العينة :

تمثلت العينة الأولى في أعضاء الجماعة المحلية البلدية يمكن القول أن هذه العينة من البحث أصلية بحسب التمثيل النسبي للمجتمع المحلي لمجتمع البحث ، و بالتالي فقد شملت (126) إطارا ، ويتعلق الأمر برؤساء المجلس الشعبي البلدي ، والنواب (13) نائب في كل بلدية ، إضافة إلى رؤساء المصالح التقنية باعتبارها مسؤولة تنظيميا على الجوانب التقنية كالتهيئة والتعمير، إضافة إلى رؤساء مصالح الشؤون الاجتماعية والثقافية ، والأمناء العامون، إضافة إلى رؤساء مصالح المحاسبة و المالية.

كما شملت المعاينة أيضا المرشدين الفلاحيين ، ذلك أن وظيفة المرشد أفلحي تمثل حلقة وصل بين البلدية و مديرية الفلاحة في مخطط التنمية المحلية الريفية الزراعية. و تجدر الإشارة إلى أن الاتصال بالمرشدين الفلاحين تم عن طريق المقابلة فقط.

على هذا الأساس فقد تم مراعاة التكوين القانوني والإدارية للنخبة المحلية البلدية التي تحتفظ بقسط كبير في مجال تسيير شؤون التنمية على المستوى البلدي المحلي .

تمثلت العينة الثانية في مجموعة من الفلاحين على مستوى بلديات مجتمع البحث و هذا في إطار التعرف على حقيقة الوضعية الفلاحية. و ما تحمله من متغيرات جوهرية ترتبط بشكل مباشر بموضوع التنمية المحلية المستدامة ، إذ لا يكفي مجرد الاكتفاء بوجهة نظر الجماعة المحلية البلدية أو المرشد الفلاحي بل ينبغي استتطاق هذا الفلاح باعتبار أنه يمثل الفاعل الاستراتيجي والذي يلعب الدور الأول في عملية التنمية المحلية المستدامة بحسب خصوصية مجتمع الدراسة(الطارف) حيث يتمتع هذا المجتمع على تنوعه بمزايا فلاحية هامة .

وعليه فقد كانت هذه العينة عشوائية منتظمة أي أننا اخترنا (10%) من عدد الفلاحين المقدر بحوالي 2000 فلاح.

وبهذا فقد كان حجم هذه العينة العشوائية المنتظمة تشمل 200 فلاح ، لكن تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار هذه العينة في إطار خصوصية البنية المجتمعية المحلية لولاية الطارف، بحيث وبالرجوع إلى البعد التاريخي للحالة يتحتم معالجة هذا المتغير أي الفعل الفلاحي وهو ما سيوضح في الدراسة .

4.7- أدوات جمع البيانات :

بحكم خصوصية موضوع التنمية المحلية المستدامة ، فقد لجأنا إلى مجموعة من الأدوات ، أخذين بعين الاعتبار ضرورة توفر حجم كبير من المعلومات و البيانات الكافية التي يمكن لها أن تعمق الرؤية وأن تضيء طابع الشمولية على التحليل وهو ما يتناسب و منهج دراسة الحالة الهادف إلى الحصول على تفسيرات سببية قدر الإمكان، و تتمثل هذه الادوات على النحو الآتي :

1.4.7- الملاحظة بالمشاركة :

اتبعنا طريقة الملاحظة بالمشاركة لأن هذه الأداة تمكن الباحث من امتلاك نظرة أوسع كما تجعله يدرك الكثير من المتغيرات التي ترتبط بشكل أو بآخر بموضوع دراسته ، و التي يصعب في أكثر الحالات تغطيتها عن طريق تحليل العينات ذلك أن القيمة الإحصائية للعينات مهما كان نوعها لا تكفي لأن تمثل المجتمع الأصلي خاصة عندما يكون موضوع الدراسة هو التنمية المحلية المستدامة ، هذا إذا أضفنا خصوصية منهج دراسة الحالة الذي يؤسس البحث وسيوراته المنهجية بطريقة عمودية ، وقد اتبعنا مجموعة من المراحل ترتبط بفئات الدراسة ، ووفقا للبرنامج الزمنية ، وكان نظام هذه الملاحظة دوريا مركز على مجموعة من السلوكيات والأدوار ، وكانت وفق الترتيب الجدولي الآتي:

جدول رقم(01) يوضح دليل الملاحظة بالمشاركة في البحث

موضوع الملاحظة	موقع ومكان الملاحظة	المدة الزمنية	الحدث
-الفلاح وممارساته الاجتماعية الريفية.	مجتمع عين العسل، الفرين، الزيتون، عين الكرمة	ثلاث أشهر الأولى 2009-2011	الدخول الاجتماعي

تقنيات العمل الزراعي	خمس مزارع كبرى	2009-2011 على تسع مراحل 15 يوم في كل مرحلة تقريبا	الزرع، المتابعة، الجنبي،
الشباب في المجتمع	سبع بلديات مركز، 4مناطق مبعثرة	2009-2011، 20 زيارة بمعدل 3 أيام لكل منطقة	العطلة الصيفية، بدايات الدخول الاجتماعي
اقتصاد الممارسات المنزلية	37 عائلة جبلية ريفية	2009-2011، زيارات دورية،	أحداث مختلفة
أعضاء المجلس الشعبي البدي النخبة الإدارية	السبع بلديات	2009-2012، فترات مختلفة	الانتخابات البلدية، اجتماعات المجلس، لقاءات من موقع شخصي، توزيع السكن، مناقشة المشاريع، تظاهرات المواطن

وقد ساهمت المعلومات المحصل عليها من خلال هذه الأداة في ضبط محتوى الاستمارة والمقابلة كما قدمت لنا فهما أعمق للمخيال الاجتماعي المحلي في علاقته بالتنمية ومحصلات المجتمع للكثير من الظواهر المتحدث عنها في البحث لاحقاً .

2.4.7- المقابلة:

اتبعنا في هذا البحث المقابلة النصف موجهة الهادفة إلى التعمق على اعتبار حجم المعلومات التي تم جمعها في المرحلة الاستكشافية. و قد شملت المقابلة كل أفراد العينة الأولى بما في ذلك المرشدين الفلاحين. و تجدر الإشارة إلى أن توزيع أسئلة المقابلة على أفراد العينة ، تم حسب اختصاص كل إطار، و مثال ذلك، أن توزيع أسئلة المقابلة المتعلقة بالتنمية على المستوى الاجتماعي تمت معالجتها مع رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية. في حين تم توجيه أسئلة المقابلة كلها على رئيس المجلس الشعبي البلدي، و قد تركنا للمبحوثين الحرية في التعبير عن رأيهم حول الموضوعات التي يمكنها أن تقدم فائدة أو معلومات إضافية تثري مادة البحث.

3.4.7- الاستمارة:

شملت الاستمارة المواضيع التي تتعلق بالتنمية المحلية في مجتمع الدراسة و قد شملت الاستمارة كل أفراد العينة الأولى أي أفراد الجماعة المحلية (100 إطار) و قد تنوعت الأسئلة بين أسئلة مفتوحة و أخرى مغلقة، و قد شملت الاستمارة المحاور التالية :

البيانات الشخصية للعينة:

وتتدرج هذه البيانات ضمن محاولة التعرف على مرجعية و تركيبة الإطار البشري المسير للعملية التنموية المحلية البلدية.

التنمية على المستوى الاجتماعي:

وتعرضت الاستمارة إلى مجموعة من الأسئلة بهدف معرفة وجهة نظر إطارات البلدية بالنسبة للمسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في المجتمع ، أي العناصر والأدوات التنموية التي ترتبط بتفعيل المجال الاجتماعي الذي تتحدد في خضمه خصوبة الوسط الاجتماعي في القدرة على التكيف مع العملية التنموية ذلك أن إطارات البلدية أكثر تعرفا على مثل هذه الموضوعات ميدانيا باعتبار علاقاتهم الدائمة و المباشرة بالواقع المحلي.

التنمية على المستوى التقني و التحديثي:

وتناولنا في هذا المحور مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي على مستوى هيكله القاعدية المرتبطة بوضعية البناء الكلي للمجتمع.و من ذلك موضوع التهيئة، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية.

الوضعية التنظيمية لإطارات الجماعة المحلية للبلدية : وتعرضنا في هذا المحور إلى مسائل

المنظومة التحفيزية الاستحقاقية المتعلقة بالإطار البشري المحلي.

4.4.7- استمارة مقابلة :

بما أن الفلاح يشكل فاعلا استراتيجيا مهما في سيرورة التنمية المحلية المستدامة، فقد اقتضى البحث ضرورة النزول إلى الميدان و عدم الاكتفاء بتأويل الإحصاءات وإجابات إطارات البلدية و المرشدين . و منه، فإن استنطاق و مسألة الفلاح نفسه قدمت للبحث مصداقية أكبر على أنه من الخطأ المنهجي أن نتكلم عن الفلاح دون أن نجعله يتكلم بنفسه و من ثمة الربط بين متغيرات الدراسة في إطار البنية الهيكلية للبحث. و قد شملت استمارة المقابلة العناصر الآتية :

-البيانات الأولية

-تقنيات العمل الزراعي و محتوياته

-العمل الزراعي كمنظومة اجتماعية

- طموحات الفلاح آفاقه و مشكلاته

-الوضعية التنظيمية المحيطة بالفلاح

- المنظومة المعرفية

5.4.7- الوثائق و السجلات :

مكننا هذه الأداة من جمع كل الإحصاءات الموجودة بالبلديتين المرتبطة بتعداد السكان وتوزيعاتهم. إضافة إلى حجم الأراضي الزراعية و أشكال ملكيتها أضف إلى كل هذا بعض

المعلومات الموجودة في أرشيف البلديات و التي تعود إلى الفترة الاستعمارية و هو ما قدم لنا صور أكثر شمولية حول متغير التنمية المحلية باعتبار أهمية البعد التاريخي كما استعنا ببعض الوثائق لمحاولة تحليل محتوياتها في إطار إشكالية البحث كقانون الشبكة الاجتماعية إضافة إلى قوانين التهيئة العمرانية و القانون الإداري المنظم للإطار البشري المحلي ، كما تم الاطلاع على ملفات الجمعيات الموجودة على مستوى مصلحة الشؤون الاجتماعية.

6.4.7- مجتمع الدراسة :

تم اختيار مجتمع الدراسة (07بلديات) على اعتبار مجموعة الخصائص و المواصفات العامة التي تجتمع نسبيا في كل هذه المجتمعات بما يحقق تقارب وحدة المفهوم السوسولوجي للمجتمع المحلي. ضف إلى ذلك، توفر قدر مهم من المعلومات حول تاريخية هذه المجتمعات، بما يخدم و يتلاءم و الإطار المنهجي البحثي المقترح للدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الذي تم على أساسه، ليس معيار التقسيم الإداري ، ذلك أن هذا التقسيم يقسم الرقعة الجغرافية ، ولا يحدد المعنى السوسولوجي الحقيقي للمجتمع المحلي الذي يقوم على مجموعة من الخصائص المشتركة والمستويات في البلديات السبع ، وذلك على النحو الآتي :

المستوى الجينالوجي:

تعود أصول سكان المجتمع المحلي إلى عدة منحدرات اجتماعية محلية قبلية ويمكن حصرها

كما يلي:

عرش جندوبة:

قدم سكان هذا العرش مع مطلع عشرينات القرن 20م وتم ذلك في إطار التفاعل السكاني القائم على متغير الترحال الباحث باستمرار على إيجاد أفضل المجالات الحيوية الطبيعية للعيش والبقاء.

بقايا عرش أولاد خمير وبني مازن:

تفتت هذه الأعراس التونسية نتيجة تبلور مظاهر وملامح العائلة البورجوازية مطلع الأربعينات وهي التي سيطرت على موازين القرى ما أدى إلى إستحالة قدرة تلك العائلات على البقاء ومنه الترحال خارج قواعد فضائها الأصلية.

أعراس المناطق الداخلية الجزائرية:

من خلال البحث حول 7بلديات في ولاية الطارف وبتابع مراجع الحالة المدنية وكذا شهادات كبار السن وهي شهادات تناقلت شفاهيا جيلا بعد جيل حيث كلها في نفس المعلومة والتي مفادها قدوم عدد كبير من العائلات، ترجع إلى المناطق الداخلية الجزائرية كفرقة السبابة القادمة من بريكة عن عرش أولاد دراج ، وكذا فرقة أولاد عريض التي قدمت من الصحراء الجزائرية والتي تعود إلى عرش أولاد نايل، وكذلك بعض العائلات قدمت من بني ورتيلان (سطيف) وترجع إلى عرش سيدي عبد الرحمان. فمن خلال هذه الصور المكبرة لأصول السكان يتضح تنوع المصادر

الأصلية لتلك المناطق غير أن الخط الثابت في كل هذا هو متغير الترحال ، وهو على العموم الميزة التي شهدتها سكان المغرب العربي ككل عبر التاريخ ليترجم هذا التغير أي الترحال تعرض الأطر البشرية لحتميات البحث على القدرة على العيش في مكان، ما يعني أيضا تلك المجموعات البشرية تميزت بضعف القدرة على المكون في المكان وتجاوز العقبات تحت أي نوع كان وهو ما يعني بالضرورة سيادة منظومة قيم ثقافية تاريخية يتسببها مبدأ الكفاف أي الاكتفاء بمجرد توفير الشروط الأولية للحياة ، ولعل هذا التنوع يقودنا حتما على تناول البعد الإيكولوجي وذلك كالآتي:

المستوى الإيكولوجي :

ويتمثل في المحيط البيئي المتنوع ، من ذلك بحيرتي أوبيرة ، وتونقا التين تجمعان بين ثلاث بلديات ، وهي (رمل السوق ، وأم الطبول ، عين العسل) ، إضافة الى المحيط الغابي المتنوع الذي يوحد البلديات السبع ، والذي ظل عبر التاريخ الاجتماعي المحلي المصدر الأساسي في تحصيل ثروة المجتمع المعاشية .

الفصل الثاني

مرجعيات النظر الترموي في العالم الثالث

الفصل الثاني: مرجعيات التنظير التنموي في العالم الثالث

تمهيد

أولاً: جدلية التنمية والتخلف

ثانياً- المرجعيات النظرية لمشكلات التنمية في العالم الثالث

ثالثاً- تحليل النبي الاجتماعية والاقتصادية

رابعاً- بعض النماذج التنموية الريفية للعالم الثالث

خامساً: العولمة والمتغيرات الجديدة

خلاصة

تمهيد:

عرف المجتمع الدولي عبر التاريخ محطات سياسية عديدة ، أفرتها معدلات مجتمعية كبرى متجددة باستمرار ،فبعد مخاض عسير لسيرورة صراع موازن القوى ، ظل الإطار الجغرافي العالمي مسرحا حقيقيا لتشكل الأدوار ، وتبلور موازين القوى من جديد وفقا لأدبيات المنظومة الرأسمالية العظمى ، ومنه فإن الحتمية السياسية الدولية تنتهي في كل مرة وعبر التاريخ إلى مسميات جديدة تترجم من خلالها مخارج الصراع على مستوى الواقع السياسي الدولي ، وانطلاقا من هذا لم يكن مدلول العالم الثالث إلا تمثلا حقيقيا لهذا المستوى المؤسس على همجية المصالح وعدم وضوحها من الأحيان ، وطغيان فكرة السيطرة وتجاوز الدوائر الوطنية المحلية الضيقة ، ومنه التدخل وقتما لزم الأمر¹.

غير أن الحقيقة الأكثر خطورة بالنسبة لهذه الدول تمثلت في تحقيق رهان التنمية كشرط أساسي من شروط التحرر الاقتصادي من التبعية على المستوى الدولي،ذلك إن استقلال تلك المجتمعات لا يكتمل دون استكمال مشروع التنمية والقفز على هوة التخلف التي تتخذ شكل أزمات اجتماعية، اقتصادية وسياسية أو ثقافيةالخ ، وهي أزمات سريعة الانتشار والتوسع على المستوى القطري ، وما يزيد في عمق هذا المأزق هو افتقار تلك الدول للخبرة الكافية لاحتواء الوضع و مسيرة التغيير المجتمعي التي لا تقبل أعذار الفشل في ظل عدم القدرة على تجاوز حدود النظرة البدائية الضيقة الغير قادرة على قبول التنمية كتخطيط عقلاني يستهدف تغيير الواقع²، خاصة إذا

1 حسام الدين أحمد محمد هندراوي : التدخل الدولي الإنساني - دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي - ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997،ص47.

2 عبد العزيز قباني:العصبية بنية المجتمع العربي ، منشورات دار الآفاق الحديثة ،بيروت 1997،ص223.

أخذنا بعين الاعتبار تأثير قوة ضوابط فرضية المنحى الدولي الذي يقوم ويتأسس انطلاقاً من مسلمات تكوينه على مبدأ احتواء الجميع ، ورفض كل خصوصية ممكنة قابلة لأن تكون معياراً للتقويم التنموي ، و تحويل فكرة التدخل كمبدأ من مبادئ الضرورة¹ فإذا كان زماننا الموجه صوب التنمية بدافع الحتمية الدولية الجديدة ، و رهان المجتمع على ذاته ، فإن قراراتها تترجم بالضرورة استراتيجية اتجاه التوقع على مستوى الخريطة العالمية ، ولمعرفة مال هذه الإشكالية من تأثيرات خطيرة على سيادة تلك الدول ، يهتم هذا الفصل ، بدراسة مرجعيات التنمية في العالم الثالث من حيث ارتباطها بالظروف التاريخية و الفكرية ، أي الأطر الموضوعية الذي حاولت البحث في الميكانيزمات التي أعاققت المجهودات ، وفك شفرات تلك العقبات المبهمة التي كرسست حلقة الشيطان المفرغة للتخلف ، بل وفي مناسبات عديدة أخسرت تلك المجتمعات بعض مدخراتها التنموية ، وعادت بها إلى الوراء وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل آخذين بعين الاعتبار التركيز على أهم المفاهيم التنموية التي تخدم وترتبط بشكل مباشر بالبحث في أطروحة التنمية المحلية، وتم ذلك على النحو الآتي:

أولاً: جدلية التنمية والتخلف:

قبل فحص محتوى الجدلية التاريخية بين التنمية والتخلف ، لابد من تحليل محتوى مفهوم العالم الثالث الذي ظهر على يد "أ. شوقي A.Chouki" في بداية الخمسينات، ليشير إلى طائفة بشرية وتاريخية قديمة قدما لا يحتمل التشبيه بحدائثة الاسم... يشبه الطبقة الثالثة في النظام القديم من النظام الأوروبي يطالب بحقه في تقرير المصير شأنه شأن البرجوازية يوم ثارت ضد

1 فوزي أوصديق: مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟ ، دار الكتاب الحديث ، مصر 1999 ، ص 237، 238.

النبلأ¹ وانطلاقاً من الموقف الابستيمولوجي "غورفيتش" المؤمن بضرورة إخضاع الماهية التحليلية للسوسيولوجيا للطرح الجدلي بعيداً عن أشكال الانسياق ، أو الانطلاق من فرضيات مسبقة ، أو عقائد دوغمائية جاهزة²، يتضح من وفقاً لهذه الجدلية المعرفية الواقعية، أن إمكانية تحقيق التنمية في أي مجتمع ليست إلا مسألة موضوعية واقعية ترتبط بجملة من المعطيات، سواء كانت إحصائية تتعلق بالمعطى الاقتصادية ، أو الاجتماعي المرتبط بمجموع أشكال تفاعلاته ضمن المكونات الخاصة والعامة للنسق ، ما يعني أنه ثمة علاقة جدلية دائمة ومستمرة تنتهي الى اثبات تحمل وتحميل المسؤولية على أكثر من جهة ، لكن الأساسي و الأهم في هذه الجدلية هو الإنسان (الفرد) باعتباره المرجع الأهم في العملية³. ذلك انه المتغير الوسيط بين التنمية والتخلف، كما أن تغيير الأدمغة على مستوى الفرد والجماعة والتنظيمات ككل ذلك أن المسؤولية الاجتماعية من أهم المبادئ التي يركز عليها ارتباط الحقوق والواجبات في إطار المعادلة البنوية الوظيفية المتناغمة بمقدار الاتزان النسقي ، ما يقود إلى توسيع وتعميم وتكريس مفهوم المشاركة الاجتماعية التنموية المنظمة⁴، ومنه الوصول التنظيمي في بعده التقني بالمجتمع إلى أن يحقق آلية تفكير جديد تختلف عن منظومة التفكير المتخلف، التي تتصف بالمحدودية ، وعدم القدرة على استشراف محسوب للمستقبل، وفي أحيان أخرى عدم الرغبة في بناء معادلات اقتصادية ومجتمعية جادة في إطار هذا السياق، ولذلك سوف نحاول تشريح أصول هذه الظاهرة وذلك على النحو الآتي:

1 دي بوشيرغى: - مفاتيح لأجل العالم الثالث - دار الحقيقة ، بيروت ، 1974 ، ص:9.

2 د.فردريك معتوق :تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسع مؤلفات أساسية ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت، ط1، 1982، ص162.

3 د، مراد وهبة ، جرثومة التخلف ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط.1، 2001، ص.17.

4 حسنين سيد أبوبكر : طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ،مكتبة الانجلو المصرية، 1974، ص. 292.

1.1- جذور التخلف:

تعرض مفهوم التخلف إلى كثير من الجدل والغموض، بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية والاتجاهات الإيديولوجية، إضافة إلى الوضعيات الاقتصادية والسياسية في حدود وضعياتها الظرفية أحيانا، وتجنبنا لكل هذه الإشكالات يمكن تحديد مفهوم التخلف على أساس أنه " جملة من المعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية المتجسدة كواقع مجتمعي" وانطلاقا من ها المفهوم فان الحكم على الوضعيات المجتمعية بكونها متخلفة، يتم فيه الاستناد إلى درجة التقدم الذي يشير إلى ارتفاع وتطور وتائر الحياة الاجتماعية كصورة مقابلة للتخلف وهي: ذلك الفارق الجوهرى بين البنى الاجتماعية الغربية (دول الشمال) والدول الأخرى (دول الجنوب) عبر المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. فعند مراجعة تاريخ تطور الرأسمالية في أوروبا نجد أن هذه المرحلة التاريخية الأولى تشكل بداية التفاوت في أوروبا، ما يعني أن هذه المرحلة التاريخية الأولى تشكل بداية التفاوت في مستويات تطور القوى المنتجة بين العالم المتطور في سياق التكوينة الرأسمالية وبقية العالم الآخر. فلما أدركت أوروبا الغربية الطريق الحقيقي لنمو الرأسمال تدخل قانون فائض القيمة، ليشكل قانونا آخر أنه القانون العام للتراكم الرأسمالي، فتطور الإنتاج إلى درجة أصبح فيها بحاجة لأسواق خارجية من أجل خلق فرص حيوية لاستيعاد أنماط التراكم ما بعد الحد البدائي للإنتاج، هكذا، بدأ رأس المال يستعد للدخول في مرحلة جديدة، وهي مرحلة المغامرة خارج الحدود التي فرضتها سيرورة تطور رأس المال نفسه، وهكذا إذن بدأت المرحلة الاستعمارية الجديدة، بطريقة إستراتيجية، ذلك أن عملية أو قانون التراكم الرأسمالي قام على مصدرين أساسيين وذلك على النحو الآتي:

2.1- المصدر الداخلي:

يعود إلى امتصاص القيمة الفائضة، والاستيلاء عليها في سياق عملية الإنتاج وإعادة إنتاج ، من خلال امتلاك وسائل الإنتاج من قبل مجموعة معينة من الفاعلين الاقتصاديين ، ويشكل هذا المصدر الداخلي العامل الرئيسي في العملية التراكمية ، بحيث أن ميكانيزم السير الرأسمالي تقوم على مبدأ عدم التراجع ، ولذلك فكر الرأسمالي في إعادة إنتاج مسار تقويم السيورة عن طريق المصادر الخارجية، ذلك أن طريقة عمل هذا النظام المراحل المختلفة التي مر بها كانت أهم الآليات التي ركزت عليها الدول الرأسمالية المتقدمة في إحكام طوق التبعية ، وأحد الأساليب القوية في تنظيم عملية نهب واستغلال ثرواتها وفائض القيمة المحصل عليه، إن المعايير المعتمد عليها لقياس كفاءة النظام الرأسمالي متورطة لا محال في المساهمة الوظيفية لإنتاج التخلف ذلك أنها عملت ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية نفسها على نمو وتقدم تلك المجتمعات ، ذلك البحث في التنمية ومنه تحليل محتوى التخلف لم يبدأ إلا زمن متأخر من القرن العشرين¹ من دون إحتساب مقدار أثر التخلف لباقي المجتمعات التي استعملت تاريخيا كوقود للعجلة التنموية الأوروبية² والتي تمت كالاتي:

3.1- المصدر الخارجي:

تعود إلى نهب فائض الإنتاج، أي جزء من الثورة الوطنية في البلدان المستعمرة ونقلها إلى الخارج ، من أجل استثمارها في العملية الإنتاجية المتوسعة ، وبهذا أصبحت العملية التراكمية بما

1 خلدون حسن النقيب:أراء في فقه التخلف ، العرب والغرب في عصر العولمة ،دار الساقى، بيروت، ط1 ، 2002،ص9.

2 د. رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث،دار عالم المعرفة،1987،ص8.

رافقها من تقسيم رأسمالي دولي للعمل ،العامل الرئيسي في خلق جذور التخلف في العالم الثالث ، ففي هذا السياق يبين "ب- باران" *P. Baran* في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية" كيف مارست الدول الأوروبية في بداية تطورها الرأسمالي نهب ثروات البلدان المتخلفة لتصب في قنوات تراكم رأس المال ، كان لهذا دور كبير في عملية التطور الرأسمالي في البلدان الأوروبية ، وفي سياق معالجته لتطوير الرأسمالية في أوروبا يطرح "باران" الظروف التاريخية والاقتصادية التي رافقت هذه العملية، فيقول: " في أوروبا الغربية كانت التراكمات التجارية كبيرة بشكل خاص ، ويرجع ذلك جزئيا إلى الموقع الجغرافي لبلدان أوروبا الغربية الذي أعطاها تطورها الاقتصادي في ذلك الوقت دفعا كبيرا للحركة والمناورة خارج الحدود المرسومة ، وفي مجالات ودوائر جغرافية كثيرة من أجزاء العالم ، والتي كانت هدفا استراتيجيا لتغلغلها التجاري الموسع ، من هنا كان الاندفاع نحو الحصول على المنتجات المدارية من جميع الأنواع ، يبدو أن أسطورة الإنسان الأوروبي في خلق التقدم الاقتصادي تكمن في قلب هذه المعادلة التي ذكرها "ب- باران" غير أن هذا الانقلاب في اتجاه التطور، خلق التخلف بالنسبة للدول المستعمرة وهو ما تفسره السياسة الاستعمارية أصلا ، في بداية التطور الرأسمالي ، حيث يرى "موريس دوب" أن السياسة الاستعمارية للقرن السابع عشر والثامن عشر لم تختلف من حيث الجشع إلا قليلا عن الأساليب التي اتبعتها الصليبيين على أملاك تجارة المسلمين في المدن الإيطالية في قرون مبكرة في نهب أقاليم بيزنطا والشرق الأدنى ، وهي أحداث تاريخية لا يمكن تجاهلها بالنسبة لتاريخ الرأسمال ، المتفاعل شيئا فشيئا ، إلى غاية التوجه نحو ثقافة الاستعمار كفعل تكتيكي اقتصادي فرضته الإرادة التطورية المتوحشة للرأسمال .

فلقد كانت السياسة الاستعمارية بهذا المعنى ذات خطاب واضح وصريح ، وهو ما ركز عليه "ب- باران" في عرضه للوقائع التاريخية عن نهب الهند من قبل انجلترا، وكيف أن الاستعمار الانجليزي مارس أشكال النهب والسرقة ، وأساليب الإجرام والقهر ضد الشعب الهندي ، لتتهك قواه المنتجة فيقول: " لقد كان مدى النهب هائلا ومقدار ما استخلص من الهند كان خاليا تماما ، حتى أن "المركيز" سالس بوري" الذي كان وزيرا للشؤون الهندية في تلك الفترة (1875) ، حذر بعبارته الشهيرة "أنه مادامت الهند يجب أن ينزف دمها فإن هذا النزف يجب أن يتم بحكمه"¹، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو أنه : إذا كان هذا النهب الاستعماري والاستغلال الواسع النطاق ، قد لعب دورا كبيرا في تخلف تلك الدول ، فما المقصود أو ما هي آثار التخلف التي تحولت بفعل ممارسات عديدة إلى هوة أو أزمة عميقة؟

يبدو أن الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى كثير من التوسع والتعمق في فهم حقائق الواقع من أجل استيعاب المتغيرات (ترابطها، وأشكال تداخلها)، وهي على العموم متغيرات تتحكم بقوة في إحداث الظواهر، إذ قبلنا أن التخلف ليس إلا مجموعة من الميكانيزمات التي تتفاعل فيما بينها لتشكيل الوجه النقيض للتنمية، ولذلك سوف نحاول دراسة حقيقة التخلف كعامل موضوعي تاريخي أبقى على المجتمعات في مرحلة الأزمة أو حالة عدم القدرة على الانطلاقة التنموية، ويتضح ذلك على النحو الآتي:

4.1- التخلف أو مأزق التنمية:

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

إذا كانت التنمية تفترض منذ الوهلة الأولى، شرط اندماج البنية الاجتماعية وفقا لنمط سيروراتها التنموية المراد تجسيدها، إن أهم عقبات هذه التنمية هي تلك المتأهة التي خلقها الاستعمار، المتمثلة في تحطيم البني الاجتماعية التي تم فصلها من قبل الرأسمالي بتعسف كبير عن سياق تطور عملها الاجتماعي التاريخي، فكأن الاستعمار سلب ، وعمل على حجز قوى الوعي الاجتماعي وبالتالي شكل هذا مانعا لارتقاء أو أي تطور على مستوى النسق ، وهذا ما أدى إلى تدهور وضعية النسق، ففي هذا الإطار، يرى "عدي الهواري" أن توجه الاستعمار العالمي ذا فروع ومعدلات ربح أكثر ارتفاعا في الزراعة والصناعة الاستخراجية إن الصناعة تفترض تقسيما اجتماعيا محددا للعمل كنتاج تاريخي يقوم على تطور فائض القيمة النسبي ، أو بالأحرى على تحول فائض القيمة المطلق ، نحو فائض القيمة النسبي ، وطالما أن شروط سحب فائض القيمة النسبي ليست تقنية فحسب، بل هي اجتماعية، ذلك أن فائض القيمة النسبي، منتج اجتماعيا، وأنه كمية مرهونة بدرجة التقسيم الاجتماعي للعمل ، ولهذا السبب وطالما أن شروط سحب فائض القيمة النسبي ليست متوفرة في المستعمرات، فإن التراكم يركز بشكل أساسي على إنتاج فائض القيمة المطلق على الربح العقاري المنجمي ، إن أسباب التخلف التي هي بالدرجة الأولى اقتصادية تنتج حتما وبالضرورة آثار اجتماعية وسياسية تتفاعل بدورها مع الأسباب الأولى لكي تعيد إنتاج التخلف. هذه الدينامكية هي التي تعمق التناقضات الملازمة للتخلف"¹، لقد خلق الاستعمار إذن بنيات اجتماعية هشة ، لذلك فإن اليد العاملة في العالم الثالث كانت يد عاملة بدائية تشتغل في القطاع الزراعي أو المنجمي من دون أن تحصل على مقابل قيمة عملها الحقيقي ، ومن دون أن يكون لها إدراكا حقيقيا لقوة عملها الاجتماعي ، من جهة

1 عدي الهواري:مرجع سبق ذكره ص136.

أخرى، فإن حركة الرأسمالي ونشاطه التجاري في دول العالم الثالث أدت إلى اختفاء شبه كلي للطوائف الحرفية مثلا التي أبعد عن سياق وعيها الطبيعي والتاريخي ، وهي التي كان لها امتدادا انثروبولوجيا كبيرا على مستوى الذاكرة المجتمعية حيث شكلت مصدرا حيويا للحركة التجارية في المجتمعات المحلية ، كما أنها مثلت عبر الأزمنة المرجع الرمزي لتقسيم العمل الاجتماعي ، على الأقل في حدود الكيانات الذاتية لتلك المجتمعات أي أن قواعد التحريك الحدسي الاجتماعي ، كآلية للسيرورة السوسيو-تاريخية تفتقر من ناحية وجودها الاجتماعي إلى إذكاء طاقة العمل المجتمعي ، وإثرائه بالمعنى الفيبري للكلمة ، بما يضمن استمرار مبدأ الحركة والارتقاء التدريجي ، أي أن هنالك هوة حقيقية أوجدها الاستعمار بمعنى أن دول العالم الثالث انتقلت إلى مرحلة ما بعد الاستعمار ، كمجتمعات دون أن تكون لها تهيئة حقيقية لممارسة عملها الاجتماعي بشكل عادي ذلك، أنها كانت غائبة ومسلوبة الوعي الاجتماعي لأكثر من قرن ، وهي الفترة الزمنية الكبيرة التي عرفت انتزاعا قهريا لشعوب بأكملها أبعدت عن مواصلة مسارها السوسيو-تاريخي ، بشكل طبيعي فكأن التخلف كما يرى "عدي الهواري" حقيقة من حقائق اللاوعي الاجتماعي. وهذه الحقائق ترصد عبر مؤشرات عديدة ، ومن أهمها على الإطلاق اغتراب الأفراد في كل مرة عن مشاريع التنمية التي يتم إسقاطها على مجتمعاتهم وممارسة أدوار مناقضة وعدائية أحيانا.

وبهذا المعنى فإن هذه المجتمعات وجدت نفسها أمام مشكلة عميقة ترتبط بتصليح الانقسامات ومظاهر العجز في البنية الاجتماعية في إطار توجيهها أو إعادة إصلاحها باعتبار أن

الشروط الموضوعية تتجاوز حدود الإرادة الشعبية في تلك المجتمعات الطامحة إلى تحسين مستويات حياتها الاجتماعية¹.

. يمكن القول إذن ، أن الرأسمالية تتحمل تاريخيا وموضوعيا مسؤولية كبيرة في صناعة هوة التخلف المنتج بدوره من خلال التفاعل كإرث اجتماعي تاريخي منتج لكل أشكال الفقر: فقر ثقافي، مالي وفقر تنظيمي.... الخ ، وذلك من خلال النهب الذي مارسه في بداية تطورها من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته بطريقة مقننة. وهكذا، فإن تلك الآلية الرأسمالية عملت بإحكام إلى تحويل العالم الثالث إلى مجرد مرحلة بدائية لتقدم أوروبا الغربية ولكن بفاتورة مأساوية عميقة، وأن كانت أوروبا لا تعترف بمسؤولياتها في هذا السياق.

. ولكن، هل يكفي هذا الإقناع التاريخي الموضوعي للوقوف على وصف مشكلة التخلف كنتاج لتطور الآلية الرأسمالية؟ أو بمعنى آخر ألا يتحمل العالم الثالث نفسه مسؤولية هذا التخلف قبل القرن 17م وحتى بعد المرحلة الاستعمارية؟

- يبدو أن الإحاطة بمشكلة التخلف لا يمكن فهمها فقط من المنظور الكلاسيكي القائل بمسؤولية الدول الاستعمارية ، ذلك أن قبول هذه الفكرة يؤدي بنا إلى المسألة في حقيقة مرعبة وهي أن هذه الدول غير قادرة على ردم هوة التخلف وتجاوز هذه العقدة ، وهو ما يعني أن أزمة التخلف قد تكمن أيضا في قيم العالم الثالث نفسه من خلال أفرادها ، جماعاته ومؤسساته المشكلة لنظامه وتنظيماته، فهذه الرؤية السوسيو-اقتصادية لحقيقة التخلف تدفع إلى البحث في المظاهر الخفية التي تعيق التطور وتضع مشروعات التنمية باستمرار أمام عقبات مبهمة، وهذا متكاملة بشكل يضمن

1 Guy Rocher, le changement social op cité page 253.

تجاوز وضعية التخلف ، أو على الأقل تشخيصها ، وانطلاقاً من هذا سوف يحاول البحث التطرق إلى أهم المحطات النظرية التي اهتمت بهذا المنظور ، لكن قبل ذلك لابد من توضيح مفهوم الأزمة باعتبار مظاهر التداخل والاستعمال الحاصل على مستوى المصفوفة المفاهيمية في الحقل الاقتصادي ، السياسي ، والاجتماعي ، وذلك على النحو الآتي:

5.1- مفهوم الأزمة:

ظهر مفهوم الأزمة في إطار جدلية التنمية والتخلف، وقد احتل بذلك أحد المفاهيم المتداولة في حقول العلوم الاجتماعية، ليشار به إلى ذلك الواقع الذي يدفع الجميع بصورة جدية في كيفية التعامل بالشكل المنهجي الذي يؤدي إلى التقليل من النتائج السلبية، بل إن الحقيقة الأكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة جعلت من هذا المفهوم ميزة ملازمة للمجتمع العالمي، المهتد بالكوارث الاقتصادية ، والطبيعية وغير الطبيعية ، إلا أن الفارق الجوهرى بالنسبة لتجليات مفهوم الأزمة على مستوى الدول الغربية ودول العالم الثالث هو أن الأزمة بالنسبة للدول المتقدمة ينظر إليها على أساس أنها وليدة سيرورة فعل تنموي واقتصادي وهي مؤشر معبر على المستوى الماكرو تاريخي على حالة السير الدينامي للمجتمع في اتجاه تحقيق الثروة والتكامل و الإندماج أشد المنسجم مع المحيط ويرى بارتون **Barton** سنة 1993، أن الأزمة هي ذلك الحدث الهام والغير متوقع والذي قد يؤدي إلى نتائج غير مستحبة تماماً سواء بالنسبة للمؤسسة كنسق خاص أو المجتمع بشكل عام¹ ، وإن كان مفهوم الأزمة قد ظهر في سنة 1937 وعرف على أساس انه خلل فادح ومفاجئ بين الطلب والعرض في السلع والخدمات ورؤوس الأموال إلا أن الحقيقة التي تطورت بعد ذلك وعلى مستوى العالم الثالث ،

1 السيد محمد جاد الرب، القيادة الإستراتيجية ، جامعة فنانق، 2012، ص:372.

هو وجود مستويين للفعل السياسي بالمقاربة مع مفهوم الأزمة ، وهو إدارة الأزمة كواقع يشكل حقيقة الاضطرابات والتدخلات على مستوى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، وبالتالي التوجه نحو تصليح مظاهر العطب المعقدة والمتكونة من مدخلات متنوعة يصعب حصرها دفعة واحدة هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد أستعمل مفهوم الأزمة بطريقة ميكيافلية على المستوى السياسي الداخلي والخارجي ، ذلك أن الكثير من السياسات الوطنية اتخذت من أسلوب إدارة المجتمع بالأزمة لتحقيق أغراض نخبوية عصابية على حساب المصلحة العامة للمجتمعات ، بل وفي الكثير من الحالات ساهمت في إبطاء وإطالة عمر مشكلات معينة لتجعل من مفهوم الأزمة مبررا للبقاء والفشل التنموي الذريع ، كما أن السياسة العالمية الرأسمالية قامت في محطات تاريخية عديدة على صناعة أزمات بشكل تكتيكي مخابراتي للمحافظة على فرضية الاحتواء وتحقيق المصالح الخاصة المتعلقة بالدرجة الأولى بمصادر الطاقة ، فهذا الأسلوب المزدوج المتمثل في إدارة الأحداث بالأزمة ميز في كثير من المناسبات نمط الفعل السياسي في العالم الثالث ، وبالنسبة للدول الرأسمالية المسيطرة على الفضاء الدولي التي عملت على افتعال أزمة وهمية لنسيان المشكلة الأصلية والعمل على تناسيها ، فمن المعروف انه يمكن تجاهل أي مشكلة عندما تحدث مشكلة أكبر وأشد تأثيرا ، بحيث تغطي كحدث لتستعمل لزعة استقرار بعض الأوضاع من أجل إحداث تغير جبري في ذلك النشاط ومن ثمة خلق الأزمات لتحقيق الأهداف¹ وهذا ما يختلف كلية مع إستراتيجية تقدير الموقف الأموي المرتبط بإستراتيجية بحث علمي وبتسيير مؤسساتي حكومي جاد لتطويق المشكلة مستخدما النماذج

1 نيهما لفؤاد إسماعيل: الإتجاهات الحديثة في إدارة مؤسسة المعلومات، الإسكندرية، 2011، ص:146.

الرياضية لقياس وتحليل الموقف معتمدين على الاختبار الدقيق والصحيح لأدوات القياس والتحليل¹. وهو المنطلق الذي شكل في الأصل مرجعية كل نظرية حاولت فهم وإفهام التخلف وبالتالي التنظير للتنمية وهذا ما يتضح من خلال العنصر الآتي :

ثانيا-المرجعيات النظرية لمشكلات التنمية في العالم الثالث:

يتناول هذا العنصر أهم المحطات الفكرية التي ساهمت بقسط كبير في معالجة موضوع التخلف.وبالمقابل إعطاء تصور شامل عن عملية التنمية. وسوف نقتصر في هذا العنصر على ثلاث نماذج فالمعيار الأساسي لهذه النماذج هو الشمولية في الرؤية والتحليل وكذلك القيمة الدولية التي حظيت بها هذه النماذج. وقد تم ذلك على النحو التالي:

1.2- نماذج التنمية عند "أوسكار لانجة":

قدم "أوسكار لانجة" في كتابه التخطيط والتنمية الاقتصادية نماذج التنمية ، وخلص إلى أن هنالك ثلاثة نماذج تاريخية للنمو الاقتصادي .النموذج الأول وهو النموذج الرأسمالي الذي طبقته بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم النموذج الاشتراكي الذي بدأ عهده في الإتحاد السوفياتي والذي امتد واشتمل إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، وكذلك الصين وبعض البلدان الآسيوية ، ثم النموذج الثوري القومي وهو النموذج الثالث الذي تحقق في البلدان المتحررة من الاستعمار أو بدقة حاولت تحديده .لكن ما هي مميزات كل نموذج بالنسبة "لأوسكار لانجة"؟

1.1.2- مميزات النموذج الرأسمالي:

1 ماجد عبد المهدي:إدارة الأزمات-المدخل،المفاهيم،المعطيات، مطبعة دار الثقافة،عمان ،ط1،2012،ص،ص:72.73.

يمكن القول أن النظام الرأسمالي أقدم هذه النماذج الثلاثة للتطور الاقتصادي، وقد اعتبر قبل الحرب العالمية الأولى النموذج الوحيد والأوحد الممكن الاعتراف به كأنموذج ، والذي ليس له بديل أو نقيض كنظام عالمي ، بصفته النموذج العقلاني الذي يجب على أي بلد أن يكرر تطبيقه بكامل العناصر والميكانيزمات التي يحملها إذا أراد أن يحقق القدرة الملموسة للتقدم ، ذلك أن الطابع الرئيسي لهذا النموذج يمكن من تراكم وتكوين رأس المال كعامل أولى بدائي لتحقيق المشاريع الاستثمارية المنتجة، والتي من خلالها يتحقق التماثل مع مفهوم التنمية باعتبارها ذلك الارتفاع الحقيقي في دخل المواطن من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية وبهذا فإن "أوسكار لانجة" يرى أن الطبقة البرجوازية تعد شرطا أساسيا لتحقيق أنموذج التطور الرأسمالي ، إذ أن مصدر تمويل المشاريع بالنسبة للطبقة البرجوازية متعددة ، وتنوع هذي المصادر يعزز من سيادة هذا النموذج الوحيد كحالة ممكنة ، واستحالة أن يكون له بديل أو نقيض كنظام عالمي ، بصفته النموذج الوحيد المفروض على أي بلد تكراره تطبيقه بكامل العناصر والميكانيزمات التي يحملها إذا أراد أن يحقق القدرة الملموسة للتقدم ، ذلك أن الطابع الرئيسي لهذا النموذج يكمن في تراكم وتكوين رأس المال كعامل أولى بدائي لتحقيق المشاريع الاستثمارية المنتجة ، حيث تشكل ضخامة الرأسمال انطلاقة تكوينه .

وبهذا فإن "أوسكار لانجة" يرى أن الطبقة البرجوازية تعد شرطا أساسيا لتحقيق نموذج التطور الرأسمالي، إذ أن مصدر تمويل المشاريع بالنسبة للطبقة البرجوازية متعددة وتأتي بالدرجة الأولى الأرباح التي تحققها أو جمعها التجار الذين كانوا بحق الرأسماليين الأوائل وهذه الأرباح التي وجهت إلى المشاريع الصناعية ولدت أرباحا جديدة ومجالات جديدة أيضا شكلت الرأس المالي بالنسبة للطبقة المتوسطة في الفترات تاريخية لاحقا ، ليتحول هذا الرأسمال بدوره إلى مصدر لتمويل مشاريع

استثمارية جديدة على أوسع نطاق وهو ما حقق الدفعة القوية جدا ، والتي مكنت النموذج الرأسمالي بعد من الزعامة والتسيد الحتمي على مستوى العالم لتفعل فيه ما أرادت ، ومن جهة أخرى، يرى "الإنجاة" أن المستعمرات: كانت المصدر الثاني للتمويل حيث كانت ملجأ حيويًا لرأس المال وامتصاص اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية الكثيرة ، أضف إلى التبادل التجاري الاحتكاري في المراحل المتأخرة من التطور الرأسمالي، والتي أصبح فيها رأس المال المنتج في البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة مصدرا هاما لتراكم وتجميع رأس المال وتمويل مشاريع الاستثمار المنتجة في دول أوروبا الغربية¹.

فكأن أوروبا أنجبت الطبقة المتوسطة التي أنجبت بدورها رأس المال، والذي تحول إلى رأس مال منتج استفاد من المستعمرات ليعود إلى أوروبا في شكل رأس مالي موجه للاستثمار المنتج على أوسع نطاق ، انتهى من جديد ككل مرة تملك حرية السلع والخدمات والأيدي العاملة ، والمعلومات وتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية ، أي فقر وإفكار العالم الثالث ، من دون تعويض أو اعتراف والمصدر الأخير هو الدول التي ساهمت في دعم وفتح المجال أمام تشكل وتراكم رؤوس الأموال ، أي أن الدول كجهاز تنظيمي رسمي لعبت دورا إيجابيا ، في تدعيم الحياة الاقتصادية منذ المراحل الأولى من بدء النمو الرأسمالي وذلك بقيامها مباشرة بتمويل وإنشاء البنية التحتية أو ما يعرف بالنسبة للبنية الاقتصادية بالهياكل القاعدية كالطرق و المنشآت الخ، وقد امتدت فعالية الدولة إلى المشاريع النوعية والتجارية، كتنظيم المساعدات للمشاريع الخاصة.

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص102ص104.

ويمكن القول، أن الدول لعبت دورا رفيع المستوى في مشاريع الاستثمار العامة التي قامت بتمويلها وتنفيذها ، وهذه الخطوة لعبت دورا هاما في تطور وتقدم النظام الرأسمالي خاصة من حيث تكوين رأس المال الاجتماعي أو ما يسمى بالركائز الأساسية للاقتصاد¹ إن ما يهتم حول أنموذج التنمية من منطلق هذه النظرية ، هو النسق السيرنيطقي كمحاولة لدراسة سيرورة التحكم والاتصال لتنظيم الجماهير وتعبئتها بشكل يضمن من خلاله تنظيم النسق الاجتماعي العام كإطار حيوي في إطار خطة التنمية ، فليس من السهل إقناع الجماهير العالم ثالثة بسبب المنظومات الثقافية المتحكمة باستمرار في بلورة البني الذهبية ، والتي عملت بإحكام وفي كل مرة على تجسيد و/أو إحياء ماضي التجربة النفسية الاجتماعية الهشة. ولذلك حاول الأنموذج الاشتراكي إلى تقديم البديل انطلاقا من خصوصية تلك الجماهير الراضة للنموذج الرأسمالي ، وهذا ما يتضح على النحو الآتي :

2.1.2 - مميزات النموذج الاشتراكي:

ظهر هذا النموذج الاشتراكي كبديل للنموذج الرأسمالي بعد أن حدثت الثورات الاشتراكية في البلدان التي كانت تتميز بأوضاع تاريخية خاصة ، فقد كانت هذه البلدان متخلفة ، إذا لم يكن النموذج الرأسمالي للتطور الاقتصادي قادرا على لعب دوره الحقيقي فيها رغم وجود بعض الصناعات

، وقد تولد عن التصنيع المحدود كما هو الحال في روسيا ظهور طبقة عمال صناعية، وحركة سياسية حادة وعنيفة أحيانا، قامت بها الطبقة العاملة التي أصبحت المحرك الرئيسي لكل ثورة اجتماعية ممكنة ، يتجلى الطابع الرئيسي للنموذج الاشتراكي في تحقيق عمليتين رئيسيتين لتحقيق التراكم ويتضح ذلك من خلال المصدرين الآتين:

المصدر الأول:

تأميم الأجهزة الرأسمالية القائمة في الصناعة والتجارة والمؤسسات المالية ومن ثم خلق ميكانيزمات القطاع الاشتراكي، أي إعطاء ملكية رأس المال لصالح الدولة، بصفتها الجهاز الرسمي الأيديولوجي الذي ينوب عن المجتمع وفقا للتصور الاشتراكي¹،

المصدر الثاني:

إحداث وتطبيق قانون الزراعي وفسخ العلاقات الاجتماعية الإقطاعية المختلفة حسب المنظور الاشتراكي وكمرحلة أخيرة من هذا القانون تقسيم الأراضي على الفلاحين وتشجيع التنظيمات التعاونية الفلاحية في الإنتاج الزراعي.

هذان المصدران يشكلان الركيزة الأساسية لتراكم الثروات الموجهة نحو الاستثمار المنتج فلقد أصبحت الأجهزة المؤممة كالصناعات والتجارة والمؤسسات المالية والموصلات ، مركزا لتجميع الأرباح التي استعملت في تمويل مشاريع صناعية جديدة استغرقت كل الشرائح الاجتماعية الممكنة، وبالزيادة المستمرة لهذه الأرباح تستمر عملية تشييد الصناعات على أوسع نطاق في إطار نمو القطاع الصناعي المؤمم كمفتاح للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

1 طلال البابا ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

وهكذا فإنه عن طريق إعادة استثمار الأرباح الصناعة ، واستثمار ما ساهم به العاملون في الزراعة الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي، بدأ تكون الرأسمالي الاجتماعي يتشكل بشكل معتبر ولقد مكن هذا من السير في طريق النمو دائما.¹

لكن مع تطور الأحداث والوقت انشق عن هذا النموذج خط ثالث حاول الانفصال والاستقلال صمن التمثل مع الخصوصية المحلية ، وذلك كالآتي :

3.1.2 - مميزات النموذج "الثوري القومي" :

يعتقد أوسكار لانجة" وفي الفترة التي كان يحاول فيها صياغة تصوره حول التنمية أن النموذج الثالث الذي يدعوه بالنموذج " الثوري القومي" ، مازال في طور التشكل ، أي أنه لا يمكن الجزم نظريا بوضع مميزات قاطعة لهذا النموذج على غرار النموذجين الرأسمالي والاشتراكي. وما يزيد من عمق إشكالية هذا النموذج أنه يلزم دول العالم الثالث أي البلدان التي تحررت من الاستعمار في الوقت الذي تختلف فيه هذه الدول عن بعضها البعض اختلافات جوهرية فيما يخص بنيتها الاجتماعية والاقتصادية. وكذا على مستوى إمكانياتها ومواردها المادية .لكن ، ومع ذلك حاول"لانجة"وضع أو تحديد بعض الخطوط المشتركة لهذه النماذج الثورية القومية ، وقد حاول رصد هذه المميزات على النحو التالي¹:

1 طلال البابا ،مرجع سبق ذكره،ص،ص102.103

*الشعباوية كغطاء سياسي نخبوي ،يقوم ويعمل على إنتاج الولاء والارتجال في المعالجة في سبيل البقاء لعصابة النخب المتصارعة داخليا من أجل مسك زمام الدولة ،ومنه عدم القدرة على الديمقراطية واحترام قواعد اللعبة السياسية ،بالشكل الذي يضمن مرونة تناوب المسؤولية السياسية بحسب المشروع الاجتماعي .

- ظهور الدولة كجهاز إيديولوجي شعباوي* قائد لعملية النمو الاقتصادي وهي الصفة التنظيمية المجتمعية المتشابهة إلى حد ما مع النموذج الاشتراكي بحسب بول باران. nBara وكذلك بالنسبة لشارل بتلهايم " C.Bettlheim"، و "فرانك" Frank " وغيرهم فالأول يعتقد أن التنمية دورية وأفقية، و ليست تطويرية و أن التخطيط الكامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة، ذلك أن ظاهرة التخلف ترتبط بعدة عوامل، أهمها التبعية و الاستغلال والتجمد، في حين ينظر "فرانك" إلى التخلف باعتباره تمثلا، للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة و المتخلفة. وبناء على ما تقدم يبدو أن الأدبيات الماركسية في شكلها المحدث تمتاز بالتعددية، ويمكن حصرها كالآتي:

3.1.2- النظرية الإمبريالية :

حاول "لينين" صياغة نظرية شاملة تشرح أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية ووصف القوى والقوانين الداخلية المتحركة فيها، كما اهتم بتوضيح التنافس الرأسمالي وتحول المنافسة إلى منافسة دولية تنتسب في حروب امبريالية. إلى جانب تناوله للأبعاد الدولية للرأسمالية كمرحلة متقدمة من التوسع الرأسمالي، ذلك أن وصول رأس المال وتركيز الإنتاج أدى إلى ظهور الاحتكار، بمعنى امتلاك السيطرة على السوق العالمية فسبب ذلك اندماجا لرأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي، وبرزت الرأس المال المالي الذي يعتبر الشريان الحي لأوليغاركية المالية في ظل تزايد رأس المال للخارج برزت الحركات الإحتكارية المالية الدولية وتحول العالم إلى مناطق نفوذ مقسمة بحسب أهواء ومصالح مالكي رأس المال الكبار الذين تحولوا شيئا فشيئا إلى دول استعمارية وهو ما شكل الفجوة العميقة للتخلف لتصبح التنمية بمخلفات هذا المفهوم رهينة القوى الإمبريالية الكبرى.

وفي سياق نظرية لينين ظهرت اتجاهات أخرى بناء تصورات مختلفة وذلك مع "هارد مجدوف" و"دوس سايكس" و"كاردزو" حيث يتفق هؤلاء على اعتقاد مشترك لكون مفاتيح التنمية لا تكمن إلا في محتوى الرأسمالية العالمية التي صنعت لعبة الغلق الجيوإستراتيجي أمام الدول المتخلفة التي تفتقر إلى رأس المال المالي والحقيقة أن رواسب هذه النظرية مازالت إلى حد هذا اليوم تفرض نفسها كاعتقاد سائد بقوة بالنسبة إلى دول العالم الثالث، وهي رؤية التي تفسر التخلف من منظور اللحظة التاريخية التي كونت المادة الخام لانطلاقة الرأس مالية العالمية التي صنعت الفارق لصالحها وعلى حساب تلك المجتمعات التي كانت إما غائبة أو مغيبة في المشاركة التاريخية لاقتسام مرحلة صناعة الرأس مال، ولكن هذا الاتجاه بالغ كثيرا في اعتقاد عدم مسؤولية تلك المجتمعات في إنتاج ظاهرة التخلف، وهو الانتقاد الذي انطلقت منه نماذج أوسكار لانجا التي كانت تحمل تفسيرات ضمنية حول تفسير أسباب التخلف العالم الثالث أو بمعنى أكثر دقة، لماذا لم تشكل الطبقة المتوسطة بنفس الصورة ونفس الآلية لتحقيق وثبة الانطلاقة كما هو الحال في دول أوروبا الغربية ؟

وبعض النظر عن ذكر هذه الأسباب التي تحتاج إلى بحث معمق جدا فإن أهم ما يمكن قوله في هذا الاتجاه أن مشكلات النمو في العالم الثالث تكمن أساسا في غياب مبدأ تحقيق تراكم لرأس المال، وغياب أرضية اجتماعية تحتضن الطبقة المتوسطة في إطار هذا المبدأ، وهذا ما حاول عدي الهواري تفسيره تقريبا، إذا أن اعتبار التخلف أو حالة عدم النمو بصيغة أكثر دقة نتائج عن عملية تحويل رؤوس الأموال من الأطراف إلى المركز فكرة مثالية إلى حد ما وتتصف بصفة عمومية غير ممكنة من فهم السبب الحقيقي الإشكالية التخلف¹.

1 عدي الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص 119.

2- "غونار ميردال" *Guner mirdal* في كتابه "الاقتصاد العالمي" إشكالية مهمة تتعلق بالبلدان المتخلفة، وقد حاول وفقا لذلك صياغة نظرية "التكامل الاقتصادي" وأهم فكرة في هذه النظرية هو أن هناك بعض القضايا الدولية التي يجب أن تشترك في حلها كل الدول. كما أنه يجب أن لا يمارس على هذا الحل أي تأثير ناتج للخلافات الاجتماعية تحديده الضرورة التقنية. ويقترح في هذا المجال، تم انشاء منظمة عالمية للمواصلات البريدية، ونظام عالمي لسكك الحديدية، والشحن وغيرها.

. إن الفكرة الأساسية "لميرادل" تتمثل في التكامل الاقتصادي العلمي ، وهي كفكرة تشكل مصدرا رئيسيا لحل القضايا الاقتصادية للبلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء ذلك أن التكامل الاقتصادي، هو تحقيق المثل القديمة للمساواة التي اعتقدها الغرب ، ومن ثمة يذهب "ميردال" إلى أن التكامل الاقتصادي العالمي ، يشكل بذاته قضية أخلاقية لكل القضايا الاقتصادية والاجتماعية.¹

. لا يؤمن "ميردال" بضرورة إجراء تصميمات تهدف إلى إصلاحات اقتصادية تكون عنيفة ربما يكون من الصعب على دول العالم الثالث تحقيقها بالقدر الذي يمكن تحقيق عملية للتكيف الاجتماعي التدريجي لإزالة العقبات الاجتماعية التي تقف كحاجز أمام التكامل الاقتصادي، في أغلب هذه البلدان، إن فهم "ميردال" للعملية التدريجية يقتضي التطور على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، رغم أن هذا العامل لا يلعب برأيه دورا جوهريا في عملية التكامل الاقتصادي.

لكن، كيف يمكن التوفيق أو التحكم في مقدار التكيف الاجتماعي التدريجي؟

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص112.

عملية التكيف الاجتماعي تتم من خلال إنجاز إصلاحات واسعة في النظام الاجتماعي. والغاية القصوى من وراء مضمون هذه الإصلاحات ، هو أن تخلق في تلك المجتمعات شروط موضوعية لتطور الرأسمالية ، أو إحداث تكامل بالشكل الذي يمكن للمجتمعات المتخلفة من تحقيقه.

ذلك، أن "ميردال" نفسه يعتبر أن البلدان المتخلفة لا تستطيع أن تنقل بالضبط نموذج المجتمع الغربي. وأن لكل بلد ظروفه الخاصة وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذه الظروف الملموسة بدقة وموضوعية من أجل ولادة أشكال اجتماعية جديدة ومختلفة ، تتجسد إيجابيا في التكامل الاقتصادي العالمي. حيث يجب أن لا تكون لهذه الأشكال سوى الصفة الرأسمالية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والتاريخية وحتى الدينية ، ولهذا السبب لا يدخل ميردال في تصوره برنامج الإصلاحات الواسعة للنظام الاجتماعي سوى تلك المتطلبات الذي يقتضيها الرأسمالية بسرعة، كالإصلاح الزراعي بحسب النموذج الرأسمالي ، والقضاء على الامتيازات الطبقية لأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية ، فهذه الإصلاحات وفقا لنظرية "ميردال" تقوم على نمو الادخار، وتناميه على حساب الاستهلاك وبالأخص الاستهلاك غير المنتج كما أن هذا الهدف يتحقق أكثر فأكثر بفعل النشاط الحاسم للدولة من أجل أن يتم ذلك بنجاح وبذلك ، تتحول الدولة من دور الوصاية التقليدية إلى دور تسيير العملية التنموية بطريقة تقنية وبرؤية تجسد المشروع الاجتماعي في إطار مبدأ التكامل الاقتصادي العالمي.

ويمكن حوصلة هذا المدخل الأساسي "لميردال"، لفهم قضايا العالم الثالث من منطلق أن آلية التخلف والنمو التي درسها في كتابه تمكن من فهم عناصر هذا النظام التي يقسمها إلى خمس مجموعات وهي¹.

1. الإنتاج والدخل، والعلاقة العكسية الغير مساعدة تماما على تحقيق التوازن بين السكان.
2. ظروف الإنتاج المتميزة بالبداية، وبساطة الصناعة الناتجة أساسا عن ضعف الادخار ومنه وتيرة بطيئة لحركة الاستثمار.
3. مستوى الحياة: انخفاض رهيب في مستوى القدرة المعيشية للطبقات العالمية وفي الغالب بالنسبة لأكثرية السكان وبالتالي تفقر الطاقة الطبيعية الحيوية لقوة العمل ، واستحالة تجديدها أو اثرائها.
4. العلاقة بالنسبة للحياة والعمل: انخفاض مستويات العملة والدقة في الانضباط والنظام، وسيطرة معتقدات لاعقلانية، مع عدم القدرة على التكيف، عدم الطموح وضعف الرغبة في الإنجاز رفض التغييرات.
5. المؤسسات: وتتمثل في وجود الأدوات التي تشوش وتعرقل التقدم الاقتصادي ومنها النظام الزراعي المحافظ، الأشكال الغير متطورة للاستثمار ، غياب التجارة كحلقة وسطية محرك تدفع رأس المال إلى الربط بين مختلف الفعاليات الاقتصادية ، مع انخفاض إنتاجية الإدارة وإرادة ضعيفة للمنظمات الاجتماعية ككل غير قادرة على لعب أدوارها الحقيقية في إطار ما يخدم عنصر تنمية الرأسمال الاجتماعي.

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص 114، 115.

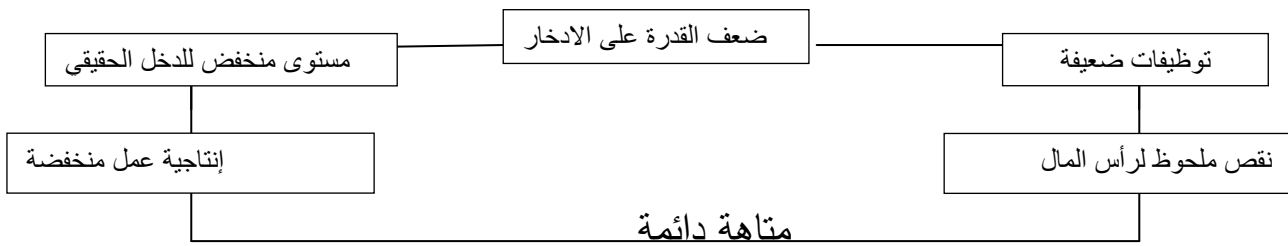
. غير أن المشكلة الأساسية في طرح "ميردال" تكمن في حقيقة التكامل الاقتصادي العالمي من حيث أنه ناتج عن علاقات الرأسمالية بين الكتلتين إحداهما متقدمة والأخرى متخلفة إذا قبلنا جدلاً أن دول العالم الثالث قادرة على تحقيق التكيف الاجتماعي بالمعنى النظري نفسه فأن المسألة وفقاً لهذا السياق تتحدد كالآتي : هل أن الدول الرأسمالية على استعداد حقيق للتعامل مع هذه القوى الاقتصادية للعالم الثالث بما يضمن مصداقية هذا الطرح ، وبنية تطوير امكانياتها فعلاً ؟.

يبدو أنه رغم ما لهذا التصور من ثغرات تثير الاستفهام والتساؤل إلا أنه يمكن القول أن تصور ميردال الذي ورد في مؤلفة الضخم "الاقتصاد العالمي" يمثل أكبر مرجعية نظرية للنمو من وجهة النظر الماركسية ، وبغض النظر عن جوهر الاختلافات بين المنظور الماركسي ومنظور ميردال فإن العالم حالياً يتجه أكثر إلى إرساء مبادئ الاقتصاد العالمي ، إذ أن جميع الخطوات التي ذكرها ميردال والتي حاول إسقاطها على أحد أكبر بلدان العالم الثالث (الهند) بدأت تأخذ طابعاً مؤسسياً. من ذلك ظهور منظمة التجارة العالمية كقوة تنظيمية تنظم حركية رأس المال بين الدول وتعرض شروطاً صارمة لتعديل البنى التحتية والقاعدية من أجل إدماجها في سياق استراتيجية العولمة الاقتصادية ، وهو المفهوم الذي أثار أحد أكبر الإشكاليات الراهنة في عالم الفكر الاقتصادي والاجتماعي اليوم و ذلك على النحو الآتي : هل أن العولمة الاقتصادية تقوم على مبدأ التكامل الحقيقي على مستوى البعد الاقتصادي بين الدول؟ أم أن فكرة التكامل في حد ذاتها فكرة وهمية خرافية؟ أم أن العولمة الاقتصادية تقوم على تنفيذ أسطورة احتواء الرأسمالية للعالم ونفي الآخر كما جرت العادة ، فهل يمكن أن تتخلص الرأسمالية من مدخراتها الفكرية الاستعمارية ؟

5.1.2- اتجاهات النمو في العالم الثالث:

حاولت الأطر النظرية المندرجة في هذا الاتجاه ،تفسير التخلف من منطلق العوامل الداخلية التي تحكمها قوانين موضوعية تعبر عن الخصوصية السلبية لمجتمعات الدول المتخلفة وهي كل دولة لا تملك البنية الاقتصادية والاجتماعية الممكنة من تحقيق نقطة انطلاق النمو ويمكن معالجة هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

6.1.2- نظرية الحلقة المفرغة والنمو المتوارن "راغينار نوركس":



شكل رقم (1) يوضح الحلقة المفرغة للتخلف

ينطلق "نوركس" من هذه النظرية المتشائمة جدا ، عن مفهوم التخلف المتجسد في مستويات الفعل الإنتاجي لدول العالم الثالث ويذهب إلى أبعد من هذا عندما يطرح أسباب الفقر في البلدان المتخلفة ليجيب بأن البلد المتخلف فقير ليس لأنه فقير ، فلا يمكن أن يكون قدره فقير منذ الأزل وإلى الأبد ، وهو يعبر بالفعل عن العلاقات الدائرية التي تؤثر على عاملي العرض والطلب ونشوء رأس المال في هذه المناطق ، وهو ما يدفع إلى إضعاف حافزية التوظيف المالي للاستثمار المقيدة بحجم السوق الذي يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية والقدرة على الشراء التي تؤدي إلى إثراء القدرة على تسريع وتيرة دورة الإنتاج¹.

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص137.

وتظهر هذه الحلقة المفرغة "نوركس" أكثر واقعية حينما يحاول إسقاطها على البنى الاجتماعية للدول المتخلفة إذ أن ضعف القدرة على الادخار، تجعلنا نقبل فكرة عدم تحقيق تراكم رأس المال البدائي. أي أن غياب هذا التراكم نابع أساس من مستوى منخفض للدخل الحقيقي المؤدي هو الآخر إلى إضعاف القدرة الإنتاجية ، ومن ثمة فإن الحديث عن فكرة مغامرة الاستثمار كآلية من آليات توسيع نطاق الثورة الاقتصادية في الحقل الاجتماعي تصبح عملية مستحيلة جدا بسبب الغياب شبه الكلي للرأسمال البدائي أو بتغيير اقتصادي أدق، الرأسمال المكتمل النشأة القادر بلحظة ميلاده الطبيعي على الحركة اجتماعيا .

وبهذا المعنى فإن نوركس حاول تفسير التخلف بالتخلف نفسه ،أي الغوص بالتحليل والدراسة في حقيقة البنى الاجتماعية والاقتصادية للعالم الثالث بغض النظر عن ماضيها التاريخي في تفسير التخلف عبر مؤشرات كمية ونوعية في العالم الثالث نفسه لكن إذا كانت هذه المتاهة التي عبر عنها نوركس بالحلقة المفرغة منطقية وواقعية فماذا قصد بنظرية النمو المتوازن؟ ولماذا النمو المتوازن؟ انطلاقا من أن التنمية الاقتصادية عملية معقدة تستهدف انقلابا نوعيا وكميا لوضع مجتمعي بكامله تسوده ظروف موضوعية إلى مستوى أعلى من النمو يتجسد عبر كل وثائر النسق الاجتماعي والاقتصادي. يرى نوركس أن تحقيق الدفعة القوية للاقتصاد تحتاج إلى ضرورة تحقيق نمو متوازن ومتكامل بين القطاعات الاقتصادية وبصفة مركزية القطاعات الإنتاجية التي تمثل القلب النابض للاقتصاد.

ويتطلب تحقيق هذه العملية تدخل الدولة كطرف لأحداث دفعة قوية للتركيبية الاجتماعية الاقتصادية وبذلك لا يترك المجال لهذه القطاعات الاقتصادية لأن تنمو من لقاء نفسها وبشكل بطيء

ما يعني حسب نوركس أن مفهوم التنمية لا يمكن له أن يتجسد في تلك الدول على أساس التدرج بل إلى مجموعة من الدفعة القوية " تقوم بها مؤسسات عامة وخاصة وطنية أو أجنبية.

وهذا من شأنه أن يحدث وثبات قوية جدا لإحداث النمو الاقتصادي في أي بلد متخلف وفقير خاصة وأن هذا العالم يسوده النقص الملحوظ في رأس المال ذلك النقص الناتج أساسا عن القدرة الضئيلة على الادخار ، ومنه . فإن تطبيق هذه المقاربة على البلدان المتخلفة يؤدي بالضرورة ضعف غير المتوازن وملء الفراغ الناتج عن نقص رأس المال البدائي المكتمل، فعبر هذه العملية يتحقق حسب "نوركس" النمو المتوازن لاقتصاد البلدان المتخلفة وتمثل وفقا لذلك جميع الفعاليات الاقتصادية. ولذلك يشترط خلق الهيئات الضرورية لنمو قطاع التجهيزات كشرط جوهري لتوظيف ومستمر ولتوسيع نشاط المؤسسات الخاصة كما أن الدفعة الأولى القوية تخلق في نفس الوقت حافز لنشأة رأسمال جديد أي أسلوب ضخ محكم من أجل الدفع ، من أجل توسيع السوق الداخلية ومثل هذه الدفعة يعتبرها "نوركس" عملية مضافة ولاحقة لرأس المال الموظف في الدائرة الواسعة لميادين الصناعة ذات الصلة المتبادلة.

لقد عالج "نوركس" بهذا المعنى إذن نظرية النمو المتوازن من خلال البحث في المتاهة التي شكلتها الحلقة المفرغة في العالم الثالث ، وخلص إلى استنتاج أساسي وهو أن التخلف ناتج عن التخلف نفسه ، وكسر هذه الجدلية ذات المتغير الواحد لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة من خلال إنشاء مؤسسات في القطاعات الاقتصادية المنتجة بالدرجة الأولى ، وللامانة العلمية فان " أصول هذه النظرية ترجع إلى أعمال الاقتصادي الإنجليزي جون سيتوارت ميل الذي يقول: إن كل زيادة تطرأ على الإنتاج إذا ما تم توزيعها على جميع الفروع الصناعية بالنسب التي يراها المستثمر

الفردى سوف تخلق الطلب عليها وهذه الفكرة يعتبرها نوركس نفسه المنطلق نفسه المنطلق الأساسي لنظرية النمو المتوازن¹.

7.1.2- نظرية النمو غير المتوازن: البيرت هيرشمان:

ظهرت هذه النظرية كبديل حقيقي لنظرية النمو المتوازن ، غير أن الاتفاق الحاصل بين النظريتين هو اعتبار أن هذه النظريات ظهرت في قلب الأحداث بمعنى في الفترة التاريخية والمكان الجيوسياسي ، والذي توضحت فيه حقيقة غياب الخبرة اللازمة لدى الجهاز الدولتي لتسيير شؤون إشكالية التنمية.

إذا أردنا أن نفهم نظرية "هيرشمان" فإن أهم ما اعتمد عليه في صيانة هذه النظرية هو التركيز على السيرورة التاريخية للتطور الاقتصادي لدول أوروبا الغربية فالنمو الاقتصادي الناشئ في بداية الرأسمالية اعتمد على الاستثمارات الفردية المختلفة ، والمتجددة في كل مرة على تنامي مبدأ العرض والطلب . وهذا المبدأ حسب "هيرشمان" خلق حالة عدم التوازن في الاقتصاد الوطني إذا ظهرت قطاعات وأهملت قطاعات أخرى بسبب ارتباط وتيرة الاستثمار بقانون الطلب ، وهو ما أدى إلى ضرورة إقامة إستراتيجية جديدة لتوجيه الاستثمار مع التركيز على حالة القطاعات المهملة ، وهذا من أجل تلبية الطلب المتنامي المستفيض و/أو غير المستوفي. فبعد هذه الخطوة تبرز تغيرات جديدة في قطاعات أخرى وهكذا تستمر هذه العملية في النمو انطلاقاً من حالة عدم التوازن بين القطاعات ، أي أن "هيرشمان" ينظر إلى عملية التنمية على أنها حركية أو فعل يعوض الإختلالات وعدم التوازن في الاقتصاد الوطني. ومنه فإن مهمة سياسة النمو ينبغي أن تعمل أساس على المحافظة على الفلق

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص141، 140.

الاقتصادي الدائم ، وأن فكرة عدم التوازن الذي ينظر إليه على أنه غير مساعد في عملية التنمية¹ ما هي إلا مغالطة لطرح سطحي في مستوى الرؤية حسب وجهة نظر "هيرشمان" ، إذ أن هذه العملية التي تهتم بإشكالية ترقيع الاقتصاد الوطني مثالية بالنسبة للتنمية ، فيقول: يظهر الموقف المثالي بالنسبة للتنمية ، عندما يؤدي اختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الاتجاه ، والتي بدورها تؤدي إلى اختلال آخر يقضي على التحرك الإنمائي نفسه ، وهكذا فإن تمت هذه المسألة من النمو غير المتوازي، فليس على واضعي البرامج الاقتصادية إلا أن يراقبوا هذه العملية من بعيد وبكل حياد ايجابي موضوعي².

ويقترح هيرشمان على البلدان المتخلفة تعبئة كل مواردها في قطاع واحد محدد لأن هذا سيؤثر برأيه على تطور فروع الاقتصاد الأخرى والحل ، هو تحديد تلك الفروع التي يخلق تطورها ظروفًا لمدخل عال للمصانع والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي يخلق بتطورها عملية تنشيط مستمرة للرأس المال الخاص. لكن ، يجدر التنبيه هنا إلى نقطة جوهرية في نظرية "هيرشمان"، وهي مقولة القضاء على الأمكنة الضيقة في الاقتصاد . ويتجسد محتوى هذا المفهوم في أنه يوجد فيها وضع مضطرب غير قابل للتوقع ، يعرقل وجوده تطور بقية الفروع.

. أن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال تحليل نظريتي اتجاها النمو والنمو الغير متوازن هو أن المنطلق الأساسي لتحليل عقبة التخلف وحالة عدم التنمية المميزة للبلدان المتخلفة يمكن في بعض المعايير أو الشروط الداخلية الموضوعية . ونجد أن كل من النظريتين قد اعتمدتا على معيار غربي

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 144-145.

2 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 144-145.

أوروبي في تفسير الوضعية التنموية للدول المتخلفة ، إذ لم يتم احترام الاختلافات الجوهرية التي تبني بالضرورة المنهجية نوعية معينة من المعايير. إذا ركزت نظرية "النمو المتوازن" على ضرورة تدخل الدول لإحداث دفعة قوية وخلق ميكانيزمات التكامل بين القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الإنتاجية التي تبرز وفقا لهذه النظرية كرائد للعملية التنموية ككل. في حين ركزت نظرية النمو غير المتوازن على دراسة وتحليل الاختلالات وحالات عدم التوازن

وبالتالي فإن التنمية من منظور هذا التصور يمكن في ضرورة عمل الدول على المحافظة على القلق الاقتصادي الطبيعي باعتبار أنه يدفع، وفقا لقانون العرض، إلى ضرورة النمو العام لكل القطاعات بالوتيرة نفسها التي تظهر فيها الاختلالات والتناقض.

يبدو أن نظرية "النمو المتوازن" ل"نوركس" ونظرية النمو الغير متوازن "لهيرشمان" أكثر واقعية من الأطر المرجعية السابقة التي حاولت دراسة التخلف كعقبة في وجه التنمية في العالم الثالث ، لكن هل يمكن اعتبار واقعية هذا الاتجاه مطلقة انطلاقا من دراسة مقارنة مع وضعيات الدول الغربية خلال القرن 17م أي هل يكفي معيار النمو المتوازن وغير المتوازن لفهم عقد تخلق مجتمعات العالم الثالث ؟.

من جهة أخرى، فإن هاتين النظريتين قدمتا وصفات نظرية معزولة عن الإمكانيات الحقيقية للعالم الثالث، إذا هل بإمكان تلك الدول أن تكون قادرة على المحافظة على القلق الاقتصادي وهو الذي يقتضي القدرة على قدرة التعامل مع المحيط الداخلي أولا ، ثم التوازن المنحى الدولي، أي أن اتجاه النمو بصفة عامة لم يأخذ في الحسبان إشكالية النخب السياسية الوطنية والمحلية المتشعبة مثلما

بينت التجارب بالشعبوية ، والانفرادية العصابية في ممارسة لحكم في مقابل الحكم الرشيد ، وهي المسألة المرتبطة أصلا بضعف رصيد وعمر التجربة السياسية للفعل الدولاتي في العالم الثالث.

وبغض النظر عن مشاكل هذا الاتجاه فإنه يوجد تساؤل أكثر أهمية وهو: هل بمقدور دول العالم الثالث تبني هذه النظرية سواء "اتجاه النمو المتوازن" أو "النمو الغير متوازن" وهي الدول التي التي ما

تزال تعاني، إلى يومنا هذا من حالات التبعية ، العجز المالي ، ظهور وتجدد الأزمات؟

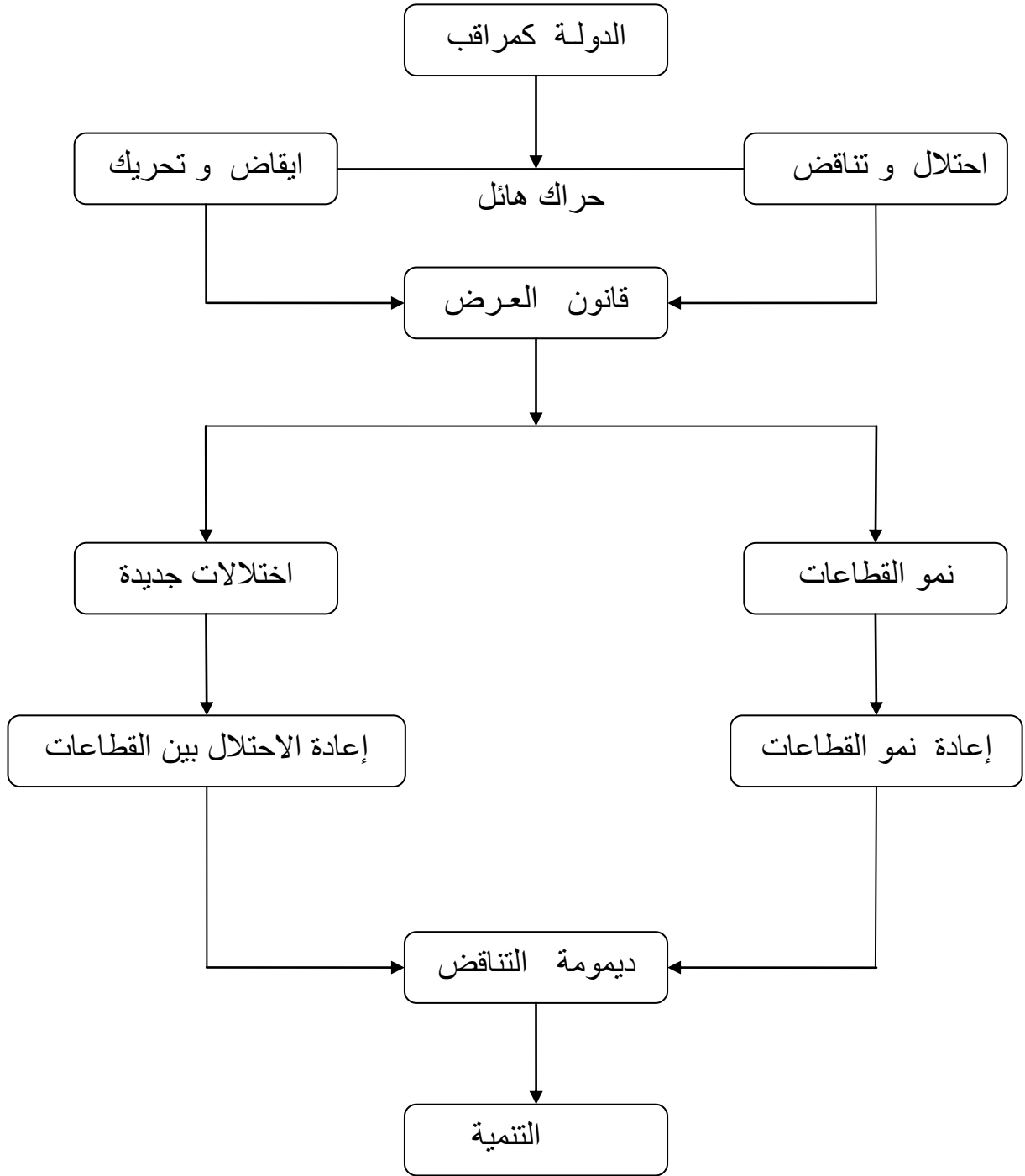
وكقراءة عامة لمختلف المرجعيات التي حاولت التنظير لعملية التنمية في الدول العالم الثالث ، يمكن القول أن أغلب هذه الاتجاهات لم تسلم من الانتماء الأيديولوجي بشكل أو بآخر. وبغض النظر عن الثغرات التي أفرزها هذا الانتماء يمكن القول أن دراسة التنمية في العالم الثالث في إطار البحث عن مقارنة شاملة أكثر عمقا وموضوعية ينبغي أن تتضمن البعدين: الداخلي ، أي الظروف الاجتماعية الموضوعية والتركيبية الاقتصادية الداخلية ، وكذلك العامل الخارجي الذي يظهر في هذه المرحلة التاريخية أكثر حده باعتبار أن التنمية خارج أو بمعزل عن العالم أصبحت أمرا مستحيلا وغير ممكن تماما .

كما أهم مشكلة لا تزال قائمة في العالم الثالث وتشكل في كثير من المناسبات عقبات في وجه التنمية هي مشكلة البناء السياسي للدولة كإطار مرجعي تشريعي يقود العملية التنموية بمؤسساتها وهيكلها في مختلف المستويات الاجتماعية الوطنية الإقليمية أو المحلية.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإنه من ناحية الموضوعية التاريخية ، للتنمية نجد أن تجربة وعمر الفعل الدولاتي في العالم الثالث أقل بكثير ، مقارنة بالحجم الزمني الذي استغرقتة الدول الأوروبية

للخروج من دائرة عصرها الظلامي للتخلف بالمعنى الديناميكي للكلمة.

من هنا يتضح جليا أنه لا مناص من دراسة عميقة للعالم الثالث ، من حيث تشريح المنظومات التي تتدخل في صياغة وبلورة الصورة النهائية للمجتمعات العالم ثالثة وهي التركيبات المعقدة أشد التعقيد. فإذا عدنا إلى النموذج الاشتراكي نجد أن كثير من دول العالم الثالث كانت جد متحمسة للاشتراكية بدافع اعتقاد أهليتها لاحتواء المفهوم ، في حين أنه بالعودة إلى الماركسية نجد أن هذه الأخيرة تشترط من البداية وجود الرأسمال كمرتكز شرطي بدائي بناء لإمكانية بناء الاشتراكية ، وهذا ما يفسر التخلف بعينه إذ كيف يمكن أن نفسر تطبيق نموذج نابع من نظرية ماركسية تعتبر بمثابة خاتمة عقلانية للرأسمالية ، تولدت بفعل براكسيس **PRAXIS** الممارسة الثورية ، ما يعني أن المجتمعات العالم ثالثة لا تمتلك الشروط الموضوعية لتبني أنموذج عقلاني محدد ، قام على أساس نظرة جدلية للواقع الاجتماعي ومن منطلق فلسفة اعتقاد عميق وراسخ للتغير كمنطق للتاريخ ، المنظور إليه كفكرة من صنع الإنسان وليس العكس .



شكل رقم (02) : يوضح آليات النمو غير المتوازن

ثالثا- تحليل النبي الاجتماعية والاقتصادية :

تكمّن أهمية تحليل مفهوم البنية الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم الثالث لكونها عنصرا أساسيا لفهم العوئق الموضوعية،المنتجة للتخلف و/أو التي تقف كحاجز وفي وجه التنمية وبناء على هذا يمكن التطرق إلى هذه البنى عبر مجموعة من المتغيرات والمؤشرات، وذلك على النحو التالي:

1.3- القوى المنتجة:

تتميز القوى العمالية بعدم القدرة على الاندماج مع متغيرات التطور التكنولوجي ، كأهم عنصر يتعلق برفع مردودية قوى الإنتاج ، وهذا ما يفسر كيف أن المظاهر التقليدية لتسيير عملية الإنتاج ما تزال سائدة في كثير من دول العالم الثالث ، وحتى بالنسبة للدول المتخلفة التي استفادت من العائدات النفطية وتمكنت من استثمار التدفق المالي للنفط في مجال تجهيز تقني تحديثي للقوى المنتجة ، فإن هذه الأخيرة لم تستفد حقيقة من هذه الخطوة ، ذلك أن البنى الذهنية البشرية في العالم الثالث ما تزال متكيفة بحسب البرمجة التقليدية القديمة ، بحيث تعاني المجتمعات من أمية معرفية عميقة ، تتمثل في اعتقاد المجتمع أقيمي للمعرفة بمعنى مقدار ارتكازه على المعرفة العلمية في مجال أو على مستوى اتجاهاته القبلية التصورية التي تحكم باستمرار منظومة العمل التقليدية، والتي بقيت تسيطر على الدهنيات رغم آليات التحديث التي أدرجت في المشروع الاجتماعي وما تزال المشكلة مطروحة على مستوى جميع مسارات الفعل التنموي.

وهو ما أضعاف إمكانية تكوين الرغبة الاجتماعية في تبني التقنيات الحديثة في المجتمعات المحلية أين تسود حالات العزلة والانطواء الاجتماعي بعيد عن المتغيرات التقنية العالمية الحديثة ، وهذا ما ساهم بقسط وافر على إضعاف المجتمع إمكانيات اكتساب للرأس المال المعرفي بما يمثل رصيذا

تقنيا، في الممارسة العلمية للقوى المنتجة في الميدان الإنتاج بصفة عامة ، وقد شكل هذا مانعا مستديما لتحقيق عمليات إنتاجية كبيرة، لتبقى هذه القوى المنتجة في العالم الثالث غير مستغلة حقيقة ولا تتمتع بالقدرة على تفجير طاقاتها خارج أشكال ممارساتها التقليدية المتمثلة بالخصوص في النشاطات الزراعات الموسمية، تلك أذن أهم مميزات القوى المنتجة في العالم الثالث التي ما تزال إلى يومنا هذا غير مؤهلة لتحقيق وثبات قوية تتمكن من خلالها من أن تحتل لنفسها مكانا متميزا داخل السوق العالمية.

2.3- أشكال الملكية وعلاقات الإنتاج:

تتميز ملكية وسائل الإنتاج في كثير من دول العالم الثالث بالبدائية، فالأرض باعتبار أنها وسيلة الإنتاج الأساسية ما تزال في أغليبتها إما ملكية مشاعة كما هو الحال في أكثرية البلدان الإفريقية وبخاصة الاستوائية، وإما ملكية إقطاعية كما هو الحال في آسيا وأمريكا اللاتينية لذلك برز الإصلاح الزراعي كأولى مهام السلطة السياسية بعد مرحلة الاستقلال السياسي.¹ ولكن تلك الإصلاحات كانت باستمرار تتبع من مواقف نخبوية ثورية وليس من قبيل مقارنة تقنية لاقتصاد المجتمع على ذاته ، فما تزال هذه المشكلة قائمة ومطروحة إلى يومنا هذا ، حتى أنها أخذت على منوال سير الطبيعة السياسية على حساب البعد التقني والاستراتيجي الذي تفترضه المعادلة السوسيو-اقتصادية.

فمن خلال هذه الفقرة يتضح أن مشكلة الملكية مشكلة أساسية ومحورية في معالجة انطلاقة النمو البدائي في تلك المجتمعات ذلك أن الأرض كعامل أولي للفعل الزراعي مثلا لا يمكن له أن

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص52

يحقق وظيفته الإيجابية إلا في ظل ملكية رأسمالية ، لأن في هذه الخطوة تتحول هذه الملكية الذاتية الرأسمالية ، إلى حافز نفسي اجتماعي من ذلك أن التجربة الجزائرية على غرار كثير من البلدان الإفريقية التي مرت بنفس الوضعية الزراعية من خلال حالة الأمبالاة والإهمال عندما طبق قانون الثورة الزراعية إذا أن الفلاح ومن حيث لا يدري وجد نفسه ، مجرد عامل من عوامل الإنتاج واستحال بالتالي تحقيق اندماج كلي للفلاح بصفته مالك لهذه الأرض في إطار الثورة الزراعية¹. ما يعني أن الفارق الجوهرى لم يتحقق وهو الاكتفاء بمجرد حالة الانتفاع .

بينما كانت تونس من بين الدول التي تتبعت لهذه المسألة، واعتبرت أن ملكية الأرض الأهم خطوة في نمو المجتمع . وبالتالي، ظل القطاع الزراعي الخاص أكثر تجانسا وانسجاما واستجابة مع المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي بدأ حيز التنفيذ سنة 1969.²

3.3. تعدد أنماط الإنتاج:

يتميز المجتمع العالم ثالثي بتمثيل حقيقي لأنماط الإنتاج التي عرفها المجتمع البشري انطلاقا من النمط البدائي، فالإقطاعي، وحتى النمط الرأسمالي. هذه الأنماط جميعا تشكل معادلة متناقضة في البنية الاقتصادية بشكل يصعب من تعيين حدود كل واحد منها. فالى جانب عناصر التنظيم البدائي للإنتاج في البلد الواحد، يمكن أن نجد مراحل مميزة لرأسمالية عالمية تتطور وظواهر لمنشئ المجموعات الاحتكارية الكبيرة. وهذا بشكل مختلف من دولة إلى أخرى.

1 غسان بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص141

2 R Billaz et M Dufumier -recherche et développement en agriculture Press Universitaire de France I.S.B.N . 1981.

إن ما نثيره هذه الخطوة في مسألة نمط الإنتاج هو استحالة إيجاد التنظيم المؤسسي الملائم القادر على تحديد سيرورة الرأسمال الاجتماعي، كركيزة من ركائز التنمية، فإذا رجعنا إلى تاريخ التنمية في المجتمع الغربي نجد أن ظهور المصنع الحديث أدى إلى إزالة الطوائف الحرفية، ومن ثمة إدماج المجتمع في الغربي نجد أن ظهور المصنع الحديث أدى إلى إزالة الطوائف الحرفية، ومن ثمة إدماج المجتمع في النمط الحديث للإنتاج، ويبدو أن تعددية نمط الإنتاج في العالم الثالث يعود إلى غياب معالم السوق الرأسمالية، هذا يعني أن إزالة هذه الأنماط أو التفكير في إعادة تنظيمها بشكل يضمن التوازن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مسألة لا بد منها من قبل الدولة كجهاز رسمي مسير للعملية التنموية ككل.

4.3- المؤسسات الاجتماعية القديمة:

شكلت المؤسسات الاجتماعية عاملاً موضوعاً في تهيئة الأرضية الاجتماعية الملائمة، للتكيف مع مشروع التنمية المتبنى من قبل الأجهزة الرسمية في الدول العالم الثالث. وهي الدول التي عرفت أنظمة سياسية وتربوية تعكس استمرارية أنماط الإنتاج، وتشكل المعتقدات الفكرية والسياسية الواسعة الانتشار حماية هذه المؤسسات التي تمارس تأثيراً كبيراً وفعالاً في البنية الاجتماعية¹ هذه الصورة الغير وظيفية للمؤسسات الاجتماعية في أغلب دول العالم الثالث ساهمت بشكل كبير في تدعيم وإعادة إنتاج أرضية التخلف الثقافي بكافة مجالاته ومؤشراته السلوكية ما يعني أن هذه الوضعية الثقافية كانت عاملاً مهماً لعب دوراً رفيع المستوى في كبح التنمية .

1 طلال البابا، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

حتى أنها أقيمت على البنى الاجتماعية في طابع معتقداتها القديمة الغير مواكبة للتطور وما ساهم في زيادة سلبية هذا العامل هو احتكار الدولة في كثير من البلدان للمفهوم الثقافي الاجتماعي، ذلك أن هذا الفعل ، تم التحريض له وفقا للأطر الإيديولوجية. وبالتالي غياب مقاربة مجتمعية حقيقية لدى المؤسسات الاجتماعية في تحديد معالم الرأسمال الثقافي المجتمعي الذي يظهر كعامل من عوامل التغيير الاجتماعي.

5.3. الإشكالية الزراعية والصناعية:

أمام الوضعيات المذكورة في الدول العالم الثالث، والتي توحى منذ الوهلة الأولى بصعوبة خلق القواعد الصناعية. التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية بشكل يضمن الديمومة في إنتاج رؤوس الاموال واستثمارها ، يمكن القول أن الفارق بين الصناعة الأوروبية أو أي صناعة يمكن تحقيقها في العالم الثالث يحكم منذ الوهلة الأولى على صعوبة هذا الرهان ، لكن يمكن القول أن هنالك بعض الدول، عرفت نقلة نوعية بالنسبة لإمكانياتها الداخلية من ذلك الجزائر، مصر، نيجيريا، الكوتيفوار، وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع هذا، فإن أهم ما يمكن قوله هو أن هذه المنجزات الصناعية عرفت هزات متلاحقة ، وما تزال تعاني إلى يومنا هذا.

وفيما يخص المسألة الزراعية بالنسبة للعقدين الأولين من استقلال أغلب تلك الدول ، فإنها تميزت باستقطاب كبير لليد العاملة من (70 إلى 80%) وهي النسبة التي لا تشكل في الدول المتقدمة سوى (4 إلى 10%) وهذا ما يفسر المستوى المتدني لانتشار القوة المنتجة، عبر مختلف القطاعات التي تشكل الاقتصاد الوطني. غير أن هذه النسبة المرتفعة جدا للأيدي العاملة في دول

العالم الثالث لا تعني بالضرورة أن هذه الدول تمتلك ثروة زراعية حقيقية بما يحقق لها عدم التبعية وتحقق الاكتفاء الذاتي. ورغم السياسات التنموية الزراعية فقد بقي المشكل الزراعي يتخبط

في كثير من المتاهات بسبب غياب مقاربات تقنية وميدانية تدرس بشكل شامل كيفية إسقاط

المشروع الزراعي على الواقع الاجتماعي المحلي الريفي.

لقد حاول كل من *M. Dufumier R. Billaz* دراسة الإشكالية الزراعية في السنغال وخلصا

إلى مشكلة أن الزراعة في إفريقيا تعود أساسا إلى غياب شبه كلي لتحقيق التوازن النوعي والكمي بين

معطيات البنية الاجتماعية و المحيط الايكولوجي و العوامل التكنولوجية ومنه دراسة كل هذه

العناصر في إطار جملة من المعايير والمقاييس بالتوازن مع خصوصية المجتمع الزراعي الذي ينفذ

فيه أي مشروع في إطار مبدأ تحقيق تنمية مندمجة¹ وهي التنمية المحلية التي تقوم على تكامل

وظيفي مستديم بين الأبعاد الايكولوجية الاجتماعية، التكنولوجية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات

المحيط الوطني والعالمي.

6.3- التنمية المحلية وإشكالية المجتمع الريفي:

يحاول هذا العنصر التطرق إلى التنمية كأسلوب تنظيمي يهدف من ورائه إلى رفع وتائر

التنمية داخل المجتمع في دول العالم الثالث خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن هذا الوضع المجتمعي

الريفي هو الأكثر تدهورا في ظل وضعية التخلف العامة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية في

هذا المجتمع قد تعرض إلى كثير من الاختلافات النظرية بحسب الأطر الإيديولوجية المرحلية لكل

1 R Billaz et M Dufumier, op cit PP 124-125.

دولة، وهو الأمر الذي دفعنا إلى التطرق لأهم الاتجاهات التي تم إتباعها كمقاربات سوسيو اقتصادية هدفت لتحقيق النمو وقلب وضعيات التخلف في ريف العالم الثالث.

إضافة إلى تتبع أهم النماذج التنموية التي شاهدها العالم الثالث، وهو مامكن من الوقوف على

أهم الميكانيزمات، التي ميزت كل تجربة على حدة، وقد تمت المعالجة، على النحو التالي:

7.3- التنمية الريفية والزراعية:

ظهر هذا الاتجاه في كنف النقاشات الحادة حول مفهوم السياسات التنموية في الدول النامية

فظهر منها فريق يدافع عن " الصناعة الحديثة" مهما كلف الأمر وفريق آخر يدعو إلى الاعتماد

على التكنولوجيا البسيطة التي تدعم الصناعات الأساسية والزراعية، ليظهر الفريق الثالث القائل بفكرة

السياسات الواقعية التي تبحث عن ضم جملة المداخل في إطار نسق متكامل¹ نتيجة للتكامل بين

القطاع الزراعي والقطاع الصناعي باعتبار أن المجتمع ككل هو تكامل بين قوى الإنتاج الاجتماعية،

الزراعية والصناعية ويتضح مفهوم المحلية بصفة أدق على اعتبار إمكانية حصر المتغيرات بدقة.

ومن هنا، فإن الخيار بين أساليب النمو الزراعي ، يعتبر من الأمور التي يجب إدراجها ضمن

الإستراتيجية التنموية العامة التي يجب أن تكون غايتها التخلص من عقدة الإنتاج البدائي لذلك يجب

التمييز بين نوعين من الممكنة، الأولى: لأجل إصلاح الأراضي، و الثانية وهي المباشرة لأجل

الاستثمار الزراعي.

فالممكنة التي تستوعب استثمارات ضخمة لا تعطي دائما إلى نتائج ايجابية فقد تؤدي إلى

زيادة الإنتاجية للعاملين في الزراعة إذا تتيح لهم العمل بصورة أسرع، إلا أنها لا تعني بالضرورة زيادة

1 د رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية ، مصر 1997 ص285.

في الإنتاج فزيادة الإنتاج قد تكمن في استعمال الأسمدة الكيماوية وانتقاء البذور، تغيير سلوكيات الفلاح وعلى هذا الأساس فإن عملية المكننة حسب هذا الاتجاه يجب أن تكون مدرسة من زاويتين الأولى وهي معارف الفلاح ومدى إمكانية استفادته من تلك العملية، وإمكانية تحسين القدرات المعرفية لهذا الفلاح من منطلق أنه يشكل متغير وسيط في العملية، أما الزاوية الثانية فتمكن في ربط المكننة بعملية التصنيع بمعنى آخر أن كثافة المكننة أو عدمها يجب أن يكون مرتبطا باحتياجات الصناعة لليد العاملة¹.

غير أن الناحية الأهم بالنسبة للإستراتيجية الزراعية تكمن في ربطها بالتنمية الصناعية فتحويل قسم من سكان الريف إلى العمل في الصناعة يفترض إمكانية لتغذية عدد أكبر من العمال الصناعة وهذا يعني بداية زيادة إنتاج السلع الغذائي وهو ما يدفع ببعض البلدان من أن تضحى بإرادات التنمية المحصلة عن بعض الزراعات التصديرية لصالح الزراعات الغذائية.

يبدو أن هذا الاتجاه يركز على مفهوم التنمية الزراعية داخل المجتمع الريفي في إطار المعادلة الاقتصادية التي يقتضيها المجتمع ككل لكن، هل يكفي النظر إلى التنمية الزراعية من منطلق إعادة موقعة الزراعة في البنية الهرمية الاقتصادية الكلية؟

وهي المسألة التي أدت إلى ظهور اتجاه ثاني في مجال التنمية من منطلق الآثار العكسية التي ظهرت في مجتمعات دول العالم الثالث.

8.3- التنمية الريفية والتغير الاجتماعي:

1 د رشاد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 287.

انطلق هذا الاتجاه من رفض فكرة التنمية الزراعية كخطة منهجية في إطار مركب الاقتصاد الكلي يضمن من خلالها التنمية الاقتصادية الكلية، أي أن ادراك هذا الاتجاه لحقيقة تنمية المجال الريفي نابع من ربط المجتمع كبنية اجتماعية مندمجة بشكل إيجابي في فعلها الاقتصادي الزراعي ، بمعنى أن رفع وتيرة النمو على مستوى المنتج الزراعي لا يمكن له أن يتحقق إلا في إطار رؤية تتطلق من حقيقة وضعية المجتمع الريفي وما يحمله من قيم ومؤهلات في إطار سيرورته التنموية لذلك يرى "فالكووسي" أن تحليل الزراعي في بلد متخلف من زاوية معيار واحد هو مستوى الإنتاج أو المردود في الهكتار هو تحليل ناقص تماما ، ولكي نصل إلى تقسيم ملائم للحالة الواقعية لا غنى عن دراسة العلاقات الاجتماعية الموجودة وبالتالي النظام الزراعي ودرجة تحرر العلاقات الاجتماعية وهو ما يبين على نحو ما، الوجه الآخر للعمليات التقنية والإنتاجية.¹

فكما كانت المشروعات أكثر اندماجا في نظام العلاقات الرأسمالية التجارية والتقنية تخرج بذلك من إطار الاقتصاد الطبيعي متحولة من وحدات اقتصادية تقوم على العائلة ومبدأ الكفاف إلى مشروعات عائلية تؤسس على مبدأ الاستثمار وزيادة المهارات ودفاعية الإنجاز وبذلك تنتقل الزراعة إلى مراحل نمو أعلى يقوم على تعظيم الربح على أوسع نطاق ، فالزراعة على هذا النحو تجمع في ذاتها أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر المشكلة التقنية والمسائل التأسيسية التنظيمية بمعطياتها القانونية.

انطلاقا من هذا التحليل ، يعلق المنظرون الاشتراكيون أهمية خاصة على مبدأ الإصلاح الزراعي في إطار عملية التنمية الريفية والتغيير، وبرأيهم أن عليا الإصلاح الزراعي من وجهة النظر

1 د غسان بدر الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 173.

الاقتصادية تستهدف تحويل بنية الزراعة القائمة عن طريق تحسين وضع الفلاح من جهة وفسح المجال لنمو القوى الإنتاجية في الزراعة من جهة أخرى. أي أن إدراك أهمية التغيير في كونه يؤدي إلى تعديلات في ملكية الأرض وبالتالي تحقيق تغييرات بنيوية على المدى البعيد وهي العوامل التي كانت غائبة و/أو مغيبة على مستوى المنظور الأول للتنمية الزراعية ، وهو ما أدى إلى بقاء حالة ركود القوى الإنتاجية في المجتمع المحلي الريف.

9.3- التوليف النظري بين التجريبتين:

إن أول ملاحظة تتبادر إلى الذهن في مسألة التنمية على مستوى المجتمع المحلي الريفي هو أن الاقتصار على مجرد إسقاط كلي للتصور الإيديولوجي دون الغوص في خصوصية الواقع بكل مزاياه لن يؤدي إلا إلى فشل كبير لأن مجرد النظر إلى فعل التنمية الريفية كسيولة مالية مادية وتقنية ينتهي لا محال إلى اغتراب المشروع التنموي وهو ما أثبتته الكثير في التجارب التنموية في دول العالم الثالث¹.

من هذا المنطلق يبدو أن النموذج الأمثل للتنمية الريفية يحتاج لكي يكتب له النجاح إلى ضرورة فحص كل المنظومات الاجتماعية والإدارية والثقافية. ومن هذا المنطلق يبدو أن النموذج الأمثل للتنمية الريفية يحتاج لكي يتحقق إلى ضرورة فحص كل المنظومات الاجتماعية الإدارية والثقافية، وهذا في إطار العمل على مستوى إنجاز النموذج الأمثل الذي يأخذ بعين الاعتبار القضاء على أسباب ظهور العاهات المختلفة التي تشكل في حد ذاتها سببا كافيا لأن تحدث اختلالا بنيويا

1 R.Billaz et M.Dufumier. op cit pp 120,121.

ووظيفيا على مستوى المجتمع ككل . وبهذا المعنى، يمكن القول أنه لصياغة النموذج الأمثل في مجال التنمية في المجتمع المحلي الريفي ينبغي إتباع العناصر التالية:¹

1- الاعتماد على أبعاد المقاربة الايكولوجية ككل وما تقتضيه من دراسات نفسية واجتماعية

للأفراد، ومن ثمة موقعة الفاعلين (الفلاح) في إطار الوحدات المناسبة لهم وصولا إلى تهيئة الوسط الطبيعي تهيئة عقلانية لاحتضان هذه الحركة.

2- إن مسألة التقنية الزراعية لن تؤدي وظيفتها الحقيقية في إطار التنمية الزراعية ما لم تنظر

إلى الفلاح كمتغير أساسي في هذه العملية ، أي أنه الفاعل الذي يحمل قيمة "الرأس مال المعرفي" من أجل تحقيق اندماج حقيقي للفعل الزراعي في إطار العلاقة مع التكنولوجيا.

3- إن حجم المجتمع الريفي يحتاج إلى فعل تخطيطي استراتيجي يضمن شروط بقاء المجتمع

الريفي في إطار إمكاناته الحقيقية ، وعدم التناقض مع خصوصية تكوينه .

4- وفقا لنسق التنمية الزراعية والريفية المندمجة يظهر أن عملية تنمية المجتمع المحلي الريفي

تحتاج إلى اقتراحات سياسية زراعية محكمة ، وعليه فالتنمية المندمجة بهذا المعنى هي عملية تهدف

إلى اكتشاف ثروات البيئة الاجتماعية الريفية والمحافظة على سيرورات تكاملها في إطار مبدأ التنمية

المستدامة على المستويات الثلاثة المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي، المستوى البيئي

والطبيعي.

5- أخيرا يمكن اعتبار التنمية المحلية الريفية والزراعية عملية معقدة تحتاج إلى البحث في كل

مجتمع ريفي على حدة ، إذا لا تكفي القول بفكرة أن المجتمع الريفي في الجزائر يختلف عن المجتمع

1 Ibid,pp 121.122.

الريفي في الدول الأخرى ، بل أن المجتمع الريفي في الجزائر مثلا ، في حد ذاته يحمل اختلافات جوهرية وأساسية تلعب دورا موضوعيا في مجال التنمية المندمجة داخل المحيط الريفي.

ومنه فإن صياغة أي مقارنة تنموية في إطار مبادئ التنمية المحلية الريفية تحتاج إلى النزول إلى المستوى التحتي للريف والانطلاق من عوامل تنمية باعتباره يشكل مجتمعا محليا قائما بذاته له شروطه وعوامله الموضوعية ، وعليه يمكن القول أن التنمية الريفية هي عملية رفع لمكونات وتيرة النسق بحسب معطيات واقع كل مجتمع على حدة.

رابعا- بعض النماذج التنموية الريفية للعالم الثالث:

سنحاول التطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم النماذج التنموية المحلية من حيث نقائصها ومقوماتها الأساسية بالنسبة لدول العالم الثالث والتي شكلت تصميم في العشرينات الثلاث الأولى من الاستقلال ، وهو ما يضمن للبحث فرصة للإحاطة بموضوع التنمية في تلك الدول ، ومن حيث أنه تاريخ موضوع اللحظة التنموية الراهنة في العالم الثالث بصفة عامة، ومن جهة أخرى الاستفادة من هذه النماذج بحكم أنها نتائج لممارسات تنموية تسمح بمناقشة و معرفة معايير التنمية المحلية، وقد تمت هذه المعالجة على النحو التالي:

1.4-النموذج التنموية الريفية في الهند:

تجدر الإشارة إلى أن النموذج التجربة الهندية شكل أسطورة تنموية ، في حد ذاته بغض النظر عن مظاهر فشله أو نجاحه . وذلك أن الهند هي عبارة عن مجموعة من التكوينات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية المتناقضة ، والتي يصعب دمجها في سياق واحد ، خاصة اذا أخذنا في الحسبان مشكلة النمو الديمغرافي الكبير ، فرغم هذه العقبات تمكنت الهند كبلد فقير من تحسين

ظروفها خاصة في المجال الزراعي ، إذ نجد (70%) من اليد العاملة الإجمالية تشتغل في القطاع الزراعي، ويمكن حصر التجربة الهندية عبر مستويين اثنين وذلك على النحو التالي:

2.4- المستوى التقني والتنظيمي:

بدأت الهند تفكر في الإصلاح الزراعي منذ استقلال عام 1947 وبدأت في تطبيقه عام 1950 وقد مرت هذه التجربة الزراعية بجملة من التغيرات يمكن حصرها في الخطوات والمنجزات الآتية.

تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، منذ 1950 ومنه الانطلاقة الحقيقية في تحديد مفهوم الملكية وتحديد نظام تأجير الأراضي والقضاء على البسطاء، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الهند من بين الدول القليلة في العالم الثالث التي أدركت ضرورة وأهمية توضيح الوضعية القانونية للأرض كعامل بدائي للإنتاج في إطار منظومة العلاقات الاجتماعية الريفية، وهي المسألة ذات الأهمية التي عجلت بإعادة إدماج الفلاح الهندي في وسطه الطبيعي.

إتباع سياسة تخطيطية نابعة من خصوصية الهند وإمكانياتها الحقيقية فبامتلاك معالم سيروراتها التنموية، وقد بدأت ذلك بتحقيق مشروع الثروة الخضراء بغية من الاحتكار الإقطاعي مما يسمح بإعادة توزيع (6) مليون هكتار واستفادة (20) مليون فلاح منها ، وتظهر في هذا السياق عبقرية السياسة الهندية منذ 1965 في كيفية إعادة النظر في كل مرحلة تخطيطية معنية لاحتواء الفيض السكاني للمجتمع . فلقد أدركت السياسة الهندية في إطار فلسفة الإصلاح الزراعي أن تحقيق الثروة لن يكتمل إلا بتدعيم الرأسمال المعرفي بصفة مستمرة وهذا ما مكن الهند من تحسين آليات العمل الزراعي وتقنياته، وهو مكرس تحقيق مردودية عالية وصلت نتائجها إلى (20) قنطار في

هكتار الواحد من إنتاج القمح مثلا ، إذ برغم الصعوبات والعراقيل الكامنة على مستوى الثقافة الهندية المتنوعة أشد التنوع والتي برغم المجهودات الكبرى لتحديثها ظلت الطبيعة الإيمانية العقائدية المترامية في التاريخ ، تلعب دورا رفيع المستوى في سيرورة الفعل التنموي. ولذلك تفتنت السياسة الهندية إلى العمل على مستوى تغيير الأدمغة والذهنيات بحيث تعمل هذه الفكرة على توسيع معنى الاندماج بالنسبة للفرد ، وجعله هو أداة تغيير إستراتيجية فعلية ملموس نتائجها ، يمكن التعويل عليها لضمان انسجام المجتمع وتهيئته لإستيعاب الوتيرة التنموية وبتدافع حجم التركيبة البشرية الهندية ، وتاريخ الإنسان الهندي في دائرة الصراع مع الأحداث أيقنت الدولة الهندية أن البناء الاقتصادي القومي يبدأ كخطوة أولى من إنتاج التجربة الزراعية الريفية، وهو ما دفعها إلى العمل المستمر في زيادة استصلاح الأراضي الزراعية بشكل دائم ومستمر، إذ يكفي أن ذكر المساحة الزراعية في الهند في سنة 1995 وصلت (57%) من المساحة الكلية وهو مؤشر إيجابي كبير جدا للتنمية الزراعية الريفية ، في دولة بحجم مواصفات الهند وقد تدعمت هذه الرؤية بتوسيع الثروة المائية والتحكم فيها بشكل مستديم، من ذلك إنجاز السدود والقنوات المائية.

3.4- المستوى السوسولوجي:

أدركت الهند أن نجاح المشروع التنموي المحلي الريفي يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قابلية الفرد لاحتواء الحركة التنموية بشكل إيجابي، ومن ثمة ظهرت عدة دراسات حول الريف الهندي وقد كانت هذه الدراسات ذات أثر كبير على السياسة الهندية التي ظلت لفترات طويلة جدا تبحث عن مرجعية سوسيو سياسية يعتمد عليها كإطار مرجعي علمي لتنظيم وإعادة هيكلة المجتمع الهندي لكافة عاهاته

الثقافية والاقتصادية الناجمة أصلا عن تركيبة اجتماعية لها جذور تاريخية معقدة جدا ، ويمكن التطرق إلى بعض القراءات النظرية الأثنولوجية الهندية في هذا الإطار كالآتي،¹:

أولا: دراسة "دوبي" لقرتي راجبوت" و"تياجي" ركزت هذه ركزت هذه الدراسة على العوامل البشرية المؤثرة في برامج التنمية الريفية ، وخلصت إلى أنه على الرغم من استخدام بعض مؤسسات التنمية الاجتماعية داخل القرى إلا أنها لم تستطع تغيير اتجاهات الجماهير وأنماطها الثقافات التقليدية ، ذلك أن هذه الظواهر لا تصدر عن تمثّل حقيقي للتنمية لكنها تصدر عن الخوف من السلطة والرغبة في المطابقة مع الرغبات واتجاهات الطوائف العليا وموظفي القرية.

كذلك وجدت هذه الدراسة أن برامج التنمية فشلت في خلق الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع المحلي ، فإذا كانت البرامج قد حققت قدرا بسيطا من رفع مستويات التوقع لدى الجماهير وخلق الرغبة في التغيير إلا أنها لم تنجح في إبراز القيادات الشعبية المسؤولة وتدريبها لتكون في خدمة حركة التنمية.

ثانيا: قام س د مسرا *S.D MISRA* بدراسة مسحية ميدانية لقرية بادولي في الهند للكشف عن دور التعاون الزراعي في مجتمع القرية بمعنى أنها لا تقدم إمكانية الدمج الحقيقي للريفيين الهنود في إطار السياق الاجتماعي الذي تحدته الحركية كأداة للتغيير الاجتماعي .

ومن خلال هاتين الدراستين يمكن القول أن النموذج التجربة الزراعية الريفية في الهند عرف عقبات كبيرة على المستوى السوسيلوجي وقد أدركت الحكومات الهندية أثر العامل الاجتماعي في إنجاح التنمية الريفية بصفة خاصة وهو ما أدى إلى خلق حلقات تنظيمية رسمية وغير رسمية داخل

1 نبيل السمالوطي: علم اجتماعي التنمية، دار النهضة العربية، مصدر 1981 ص ، ص. 369،368.

المجتمعات الريفية لتأكيد الترابط الحقيقي وتدعيمه بين المجتمع الريفي الهندي ومشروعاته التنموية ، من ذلك خلق الجمعيات الحرة على أوسع نطاق وتأكيد مفهوم الإدارة المحلية في بث روح الاندماج والتعاون داخل المجتمع الريفي، أضف إلى كل هذا توسيع وتكثيف حركية الترشيد التنموية بشكل دائم ومستمر من أجل ضمان الحد الأدنى لنمو الرأس المعرفي باعتباره عاملاً أساسياً في نمو الرأسمال الاجتماعي الريفي العام.

2.4- النموذج التنموية الريفية في الصين:

كانت الصين قبل ثورة 1949 بلداً إقطاعياً لا يستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي بل والأكثر من ذلك أنه كان مهدد بحالات المجاعة الشاملة والتي عرفها بسبب سيطرة كبار الملاك في الريف الذين لا يمثلون سوى (10%) من السكان واستحوذ على (80%) من الأراضي لم تدم هذه الوضعية بعد ثروة 1949 لتعرف الصين إصلاحات زراعية كانت بمثابة منهجية صارمة للسياسة الصينية التي أفلقت موازين القوى الموروثة عن المرحلة الاستعمارية لصالح مفهوم التنمية الاجتماعية الريفية الشاملة. ويمكن عرض محتوى الأنموذج الصيني، عبر العنصرين الآتيين:

2.2.4- المقومات القاعدية للأنموذج الصيني:

اتساع المساحة الزراعية والتي تمثل (15%) من المساحة العامة أي (172) مليون هكتار غير أن هذا الرقم لا يشكل مؤشراً كافياً لقوة التركيبيية القاعدية التي يحتويها الأنموذج الصيني مقارنة بحجم سكانها في العالم ولذلك كان لازماً على السياسة الصينية العمل على أوسع نطاق لتوسيع الأراضي الزراعية بما يتناسب ومعدلات النمو الديمغرافي وحاجاته الملحة للغذاء.

كما أن تتميز الصين بطابعها السهلي خاصة في المناطق الشرقية مما جعل تكلفة العملية الزراعية ككل أقل مقارنة بدول أخرى من جهة أخرى ، امتلاك الصين للموارد المائية بشكل كبير من ذلك الأنهار والبحيرات الكبرى . هذا إذا أضفنا تنوع المناخ وملاءمته لممارسة النشاطات الزراعية على طول السنة وتوفر كميات الأمطار بشكل كبير حيث تتجاوز (1500) متر مكعب سنويا.

لقد كان لامتلاك الصين لتركيبية بشرية كبيرة في مجال الفلاحة (64%) من اليد العاملة الإجمالية جعل الفلاحة الصينية تمتلك قوة عمل لا مثيل لها خاصة مع إتباع الدولة فكرة الإصلاح الزراعي واستخدام الأساليب العملية الحديثة.

3.4- المقومات السوسيوولوجية للأنموذج:

بعد نجاح الثورة 1949 اتجهت الدولة نحو الإصلاح الزراعي في إطار المسعى الأيديولوجي للمشروع الاجتماعي الصيني القائم على فكرة إلغاء الإقطاع وإرجاع ملكية التنمية للمجتمع في إطار المبدأ الاشتراكي. وبهذا الاتجاه انتزعت الأراضي من الإقطاعيين وكبار الملاك ووزعت على (70) مليون أسرة وهو ما أدى إلى ظهور تنظيمات فلاحيه ريفية ذات طابع اجتماعي ريفي في إطار تنظيم العمل الفلاحي للمجتمع الريفي الصيني ذكرها على نحو الآتي:

أ- فرق المساعدة المتبادلة (1949-1951):

وهي تنظيمات تضم مجموعة من الأسرة الفلاحية وقد تصل إلى (10) أسر وتكون ملكية الأرض خاصة ، بينما تكون ملكية تسيير المجتمع الريفي الذي عرف حالات الفقر والبطالة والاستبعاد.

ب- التعاونيات المتقدمة (1956-1958):

وهي تنظيمات فلاحية ريفية اشتراكية تقوم على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج لكن توزيع الإنتاج يكون وفق الجهد المبذول تطبيقاً لمبدأ (كل حسب عمله). ويبدو أن هذه التعاونيات جاءت كرد فعل طبيعي لمظاهر النقص والاختلال التي عرفتھا فرق المساعدة المتبادلة ومنه، كان لزاماً على السياسة الصينية إعادة النظر في تقنين معايير التنمية الفلاحية الريفية كحقل للعمل في إطار التركيبيّة البشرية الاجتماعيّة.

ج- الكمونات الشعبيّة (1958-1976):

تعتبر الكمونات الشعبيّة وحدة زراعية صناعية علمية وعسكرية شبه متكاملة ، وينقسم الكمون إلى عدة لواءات للإنتاج ، ولكل لواء مجلس منتخب، ويرأسه رئيس منتخب وينقسم كل لواء إلى عدة فرق للإنتاج ويتكون مجلس إدارة الكمون بالانتخاب الحر المباشر من قبل أعضاء المؤتمر هذا المجلس المسؤول الأول في تخطيط المحلي في المجالين الاقتصادي، والاجتماعي في إطار الخطة السياسيّة الشاملة للدولة.¹

لقد سمحت هذه الجهود بإلغاء الملكية الخاصة وتفرغ المجتمع كلية إلى المساهمة في العمل الزراعي وذلك بإنشاء قاعات مشتركة للطعام ودور الحضانة وتوفير الاحتياجات الضرورية تحت القفزة الكبرى للأمام وخدمة الزراعة على أوسع نطاق مع استعمال الوسائل العلمية في إطار استغلال

1 د نبييل السمالوطي، مرجع سبق ذكره ، ص 385.

أمتل للإمكانيات الطبيعية والبشرية وفي هذه الفترة بالذات كانت الصين من دول العالم الثالث الأولى. التي أدركت ضرورة تهيئة المحيط الثقافي للمجتمع الريفي من أجل تجاوز أنماط التقليدية القديمة المعرقة لانطلاقه التنمية وقد تمثل ذلك، بالخصوص في انتشار الجمعيات الحرة على أوسع نطاق وتدعيم برنامج محو الأمية وتوعية المواطن الريفي عموماً، والمرأة الريفية بصفة خاصة لكن بعد سنة 1976، بدأت الصين تتخلى عن الكمونات الشعبية وتحولها إلى مستثمرات أو تعاونيات فلاحية فردية أو عائلية لكن الأهم كما سبق الذكر هو أن النموذج الريفي خاصة على مستوى تركيبته الثقافية والرأسمالية.

4.4- النموذج التجربة التنموية الريفية الكورية الجنوبية:

عرفت التجربة التنموية الكورية قفزات نوعية عبر مجموعة من المراحل الهامة والحاسمة في مجال إستراتيجية تنمية المجتمع الريفي، غير أن أهم ما يمكن أن يميز هذه التجربة عبر كل مراحلها هوان الأيديولوجية الكورية اهتمت بالتنظير في إطار مفهوم التنمية القومية الشاملة ويمكن تقديم التجربة الكورية كآتي:¹

القيام بتحقيق الثروة المتكاملة في ثلاثة مجالات أساسية، وهي المجال التقني والثقافي والإيديولوجي ومنه فقد ركزت التجربة الكورية على البعد التقني والتحديثي في عملية التغيير الاجتماعي كآلية تعمل على حساب النسق الاجتماعي للشروط الموضوعية لتحويل جهودات التنمية إلى سيرورة للتطور العالم ومن تجاوز البني التقليدية المهنية في المجتمع المحلي المتخلف.

1 د نيبيل السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص386.

دعم قيادة الطبقة العاملة للفلاحين، وسائدة فكرة ربط الصناعة بالزراعة وتحقيق التكامل بين المجتمعات الريفية والحضرية وتظهر عبقرية التجربة الكورية في هذا العنصر بالذات حيث أنها ركزت على عملية ترتبط بشكل متناغم مع التركيبات الأخرى ، وهذا في إطار خصوصية المجتمع الكوري ذي المنشئ الزراعي في الأساس، ومنه لم تكن الصناعة قادرة على أن تجر باقي القطاعات الاقتصادية. الأخرى ، ولكنها وبذكاء الكوريين كانت عنصرا وظيفيا في إحداث عملية النقلة النوعية للمشروعات التنموية المتخلفة وهو أدى إلى تحويل المجتمع المحلي الكوري من مجتمع يقوم على إنتاج معاشي إلى مجتمع متقدم اقتصاديا.

التقريب المستمر وبصورة منتظمة بين عمليات التوجيه الإداري للاقتصاد المحلي الريفي وبين المستوى المتقدم لإدارة المؤسسات الصناعية بمعنى أن الدولة الكورية لعبت دور المراقب المحايد للعملية الاقتصادية وذلك بالتدخل فقط من أجل خلق التوازن الدائم بين القطاعين. تدعيم الروابط القانونية لأشكال الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبين الملكية التعاونية ويدخل هذا الإجراء التشريعي الكوري في إطار تحرير المبادرة في المجتمع الريفي والقضاء على الهوة التي تحدثها الملكية العامة مع نظيراتها الأخرى.

ومن ثمة فإن التنمية الريفية الكورية كانت ذات بعد مستديم لأنها تنظر للفعل التنموي المحلي في إطار بنيته الاجتماعية الكلية، وهذا على عكس الكثير من الدول الاشتراكية في تلك الفترة التي كانت تقوم على القيادة الحزبية على المستوى المحلي والتي تقوم بتنشيط الفعل المحلي الزراعي الريفي في إطار النموذج القرية الزراعية مثل "التجربة" "البulgارية" والتجربة الجزائرية" وبغض النظر عن التطورات التي شاهدها التجربة الكورية ، حاليا في مجال التنمية ، فإن أهم ميزة في كل هذا هو

أنها تمكنت من تحصيل رصيد تنموي عملاق مكن هذه الدولة من احتلال مراتب متقدمة جدا في هرم الاقتصاد العالمي.

5.4- أنموذج المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء:

لعل من أهم معوقات التنمية داخل هذه المجتمعات الإفريقية هو ضعف الأساس الثقافي الذي يعيق فعل التنمية وهذا ما أكده "*Galbraith*" "جالبريث" حيث يرى أن تلك الدول تتميز بنسب مرتفعة من الأمية ، وعدم توافر النظام التعليمي المناسب وندرة شبه تامة للتعليم العالي هذا علاوة على سيادة الفكر الخرافي ويرجع "جالبريث" أصول هذه المشكلة التي تظهر كعقدة من عقد التخلف إلى الأنظمة الاستعمارية التي قننت بشكل مباشر أو غير مباشر كل الشروط الموضوعية لعدم تحقيق انطلاقة النمو وحتى بعد حصول تلك الدول على استقلالها الوطني ، فإنها لم تكن قادرة على تجاوز متاهة القفز الاجتماعي رغم إمكاناتها المادية والبشرية الكبيرة ، هذا إذا أضفنا حداثة وعدم خبرة الجهاز الدولاتي في تسيير وضعيات مجتمعية معقدة من هذا النوع ، ويبدو أن مثل هذه الوضعيات في دول إفريقيا جنوب الصحراء وضعتها في دوامة من ألالاستقرار وعدم القدرة على تبني نموذج تنموي خاص وخير مثال على ذلك، جمهورية الكونغو.¹ أمام هذه المشكلات الكبرى لدول إفريقيا جنوب الصحراء اتضحت معالم تسلط وتصلب النظم القبلية المتصارعة على الملكية والتفكك السياسي وبروز قوى اجتماعية تحافظ على مصالحها على حساب مصلحة المجتمع الإفريقي المفتقر إلى التنمية ، ومن هذا المنطلق يبدو أنه من السابق لأوانه الحديث عن تجربة تنموية محلية ريفية إفريقية في ظل هيمنة الطابع ما قبل الزراعي في هذه الدول ، وضعف المدن

1 نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره ، ص 359.

الحضرية ككتل اقتصادية قابلة لاحتواء رؤوس الأموال أي أن دول إفريقيا جنوب صحراء تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الموضوعية لتحقيق انطلاقة النمو رغم مساعدات الأمم المتحدة ، ورغبتها هي كقيم اجتماعية على نفس المنوالية الثقافية .

6.4- نموذج أمريكا اللاتينية:

رغم ما تمتلكه هذه الدول من قيادات وطنية ذات خبرة كافية في تسيير شؤون المجتمع ورغم وفرة الموارد البشرية والمالية إلا أن عقدة التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة تكمن في طبيعة البناء الاجتماعي فهذه المجتمعات تنقسم إلى قسمين. أقلية من كبار الملاك وأغلبية من أفراد المجتمع تشتغل معظمها في المجال الزراعي.، ويفقد أعضاء الجماعتين (ملاك، المعدمون) إلى الحافز على زيادة إنتاجية العمل ورأس المال ، فالعمال في المجتمعات القروية الريفية يشكلون مجموعة كادحة عاجزة تحسين أحوالهم ، وهو ما جعلها تعيش بصفة مطلقة على مستوى الكفاف وما دونه ، ما يعنى استحالة وجود شروط أولية للتغيير، وللإشارة فإن مجتمعات أمريكا اللاتينية تتصف على العموم بالمزاجية المؤقتة والعنفوان الدائم ، وهذا ما قد يساهم في إضافة دافعية الانجاز بالشكل المفترض تحقيقه ، أما طبقة الملاك فيملكون مساحات واسعة جدا من الأراضي الزراعية يتم زراعتها مقابل أجور زهيدة للغاية وهذه الطبقة تحصل من أملاكها على مدا خيل كبيرة تفيض عن حاجاتها رؤوس الأموال.

ففي ظل هذا التناقض الوظيفي بين الطبقتين تظهر طبقة ثالثة تحصل على رأس مالها باعتبارها سلطة مجتمعية عليا ومن هنا يظهر الجهاز الدولاتي في تلك الدول كشريك للطبقة المالكة

لوسائل الإنتاج.¹ وهذا ما يؤدي إلى اختلال وهدم وظيفي مجتمعي ناتج أصلا عن غياب دور النخب باختلاف مستوياتها في أداء وظائفها التنموية في ظل غياب التشريع الملائم لذلك وهو التشريع الذي لم يتمكن المجتمع الأمريكي الجنوبي من اعتماده.

7.4- النموذج التنموية الريفية في مصر:

تعتبر مصر من أقدم الدول العربية في مجال التنظير لإشكالية تنمية المجتمع المحلي وترجع جذور المشكلة التنموية الريفية فيها إلى مخلفات الفترة الاستعمارية الانجليزية، وما قبلها. وذلك أن المجتمع المصري يعتبر من أكثر المجتمعات تعقيدا من حيث تشابك منظوماته الأساسية المشكلة لبنائه الاجتماعي والاقتصادي، لذلك يمكن اعتبار أن الثورة الحقيقية في مجال الحركة التنموية المصرية ، بدأت بظهور بداية قانون الاصطلاح الزراعي الذي استطاع تقييد حق الملكية ، وأن يعيد الفائض لأصحابه الحقيقيين مع إعادة صياغة العلاقات الإنتاجية وتخليصها من مؤشرات الاستغلالية والطبقية² لقد تغيرت الوضعية التنظيمية للتجربة التنموية في مصر منذ سنة 1952. ذلك أنه ابتداء من سنة 1957 أضافت التشريعات طابعا شعبيا على نظام تسيير الاقتصاد المصري لتتحول تركيبته الاجتماعية إلى وحدة اجتماعية ذات وظيفة اقتصادية جماهيرية مندمجة مع مؤسساتها المحلية النخبوية التي تسيروها (العمدة) وبالتالي التخلص من عقدة اغتراب المحلي عن مجال إنتاجه الطبيعي.

1 د. رشاد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 388.

2 د. نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره ، ص 383.

غير أن، المشكلة الحقيقية في أنموذج التجربة المصرية هو بروز ظاهرة الصراع الدائم في مجالات الملكية الزراعية وعدم تخلص المجتمع المصري الريفي، إلى يومنا هذا، من ظاهرة الطبقة الرقمية الكبيرة المالكة لوسائل الإنتاج الزراعي في مقابل الأغلبية الريفية المشكلة من جماهير الفلاحين البسطاء، وهي الظاهرة التي انتقلت إلى الوسط الحضري بكل نشاطاته الاقتصادية مع مطلع الثمانينات، إضافة إلى النمو الديمغرافي المرتفع الذي عرفته مصر والذي حول في فترة لا تتجاوز (20) سنة القرى الفلاحية إلى تجمعات سكانية تتناقض والمعايير العقلانية للتسيير الحضري الذي ينظم البنية البشرية السكانية منظومة الوظائف الاقتصادية.

8.4- التجربة التنموية الريفية في لبنان:

تشكل الزراعة في لبنان القطاع الرئيسي لاستعاب اليد العاملة، غير أن هذا القطاع تدهور بشكل كبير منذ الستينات بعد أن كانت نسبة اليد العاملة فيه تشكل (55%) عام 1964 فقد وصلت إلى نسبة (19%) عام 1973. ومثلت مساهمة القطاع الزراعي بالنسبة للدخل القومي (14.1% عام 1964)، لتتخف إلى (11% عام 1974). وتشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (40%) من مساحة لبنان إلا أن الأرض التي تزرع فعلياً لم تبلغ سوى (57.5%) من مجمل الأراضي الزراعية سنة (1974)، نلاحظ أن هذه الإحصائيات ثبت منذ الوهلة الأولى، التدهور الكبير لمكانة القطاع الزراعي وفعاليتته في بناء الاقتصاد القومي اللبناني، ومن ثمة فإن التجربة اللبنانية عرفت محطات مستمرة للعجز والفشل ويمكن توضيح عوامل تدهور هذه التجربة في عاملين أساسيين، وذلك على النحو الآتي¹:

1 د. غسان بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 204، 205.

أ- العوامل الداخلية: أنتهج الاقتصاد اللبناني سياسة المبادرة الحرة والمزاومة غير المقيدة وكان هذا في حد ذاته منحرج بالنسبة للسيرورة التنموية في لبنان باعتبار أن الدولة قد تخلت عن مسؤوليتها في تغطية مظاهر العجز في المجتمع المحلي الريفي. ومن بين مظاهر العجز التي جعلت الفلاح اللبناني غير قادر بمفرده على تحسين الإنتاج ما يلي:

. ضالة نسبة الأراضي ككل فمن بين (390) ألف هكتار لا يوجد أكثر من (65) ألف هكتار مروى فقط أي نسبة (17%) من الأراضي الزراعية وهو مؤشر كافي للتعبير عن عدم استجابة الزراعة اللبنانية لمقتضيات التقنية الزراعية في ظل ضعف إمكانيات الفلاح اللبناني.. اعتماد الفلاح اللبناني على العوامل الطبيعية وعدم تأهيله لتجاوز منظومة العمل التقليدي التي تسيطر عليه في مجال عمله أفلأحي.

- استحالة إدخال المكنة والتقنيات الحديثة بسبب صغر حجم الملكيات الزراعية إذ أن (52%) من المزارعين لا تزيد ملكية الواحد منهم عن الهكتار.

- تفاقم معدلات الهجرة الريفية والتي تمثلت في خروج مستمر من الريفي نحو المدينة قدر في السبعينيات بأكثر من نصف مليون.

- المضاربات العقارية التي بدأت عام 1976 ومازالت مستمرة جعلت الكثير من ملاك الأراضي يهملون الزراعة ويقومون بالمضاربات العقارية.

ب . العوامل الداخلية:

-إن طبيعة الإنتاج الزراعي، في لبنان في ظل سياسة دعه يعمل أتركه يمر، شهدت خلال السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة مثلت ضربة قوية لهذا القطاع. ويمكن أن نجمل التغيرات الخارجية، في ما يلي:

- ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق في الزراعة اللبنانية جعلت الإنتاج غير قادر على المزامنة الخارجية، كما أن كلفة حرب الخليج الأولى والثانية، أدت إلى تراجع الأنفاق الهائل على برامج التنمية في البلدان المنتجة للنفط مما عكس في استيراد المواد الغذائية اللبنانية.

- إن الموقع الجغرافي للبنان جعلها تتموقع في سوق خارجية محيطة بها مما يصعب إيجاد مكانة ولعب الدور التجاري الحقيقي بسبب تقلب المناخ الجيوسياسي وتذبذب الإنتاج الزراعي وهو ما أدى إلى اضطراب تدفق رؤوس الأموال من مصادر السوق الخارجية وبالتالي ضعف وضعية الاستثمار الزراعي.

- أخيراً الاحتياج الإسرائيلي عام 1982، وما تبعه من إغراء للأسواق اللبنانية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات الكلفة الأقل مما شكل مزاحمة غير متكافئة مع الإنتاج الزراعي اللبناني. وبهذا المعنى يمكن القول أن التجربة التنموية في لبنان لم تتخلص من متاهة الجدلية إضافة إلى ارتباطها بالظروف الداخلية والخارجية. ومنه، يمكن القول أن المجتمع اللبناني كنموذج تنموي هو ناتج عن تغيرات المحيط الدولي للمنطقة أكثر مما هو ناتج استراتيجي وطني.

يتضح من خلال التجارب التنموية في العالم الثالث وجود اختلافات جوهرية من مجتمع لآخر وذلك باختلاف تركيبته الثقافية وكذلك موقعه في إطار المحيط الدولي، وهو ما ولد نماذج متنوعة من حيث الأفكار والتصورات وحتى الأفكار والتصورات وحتى التطبيقات الاقتصادية، من جهة أخرى فإن التنمية المحلية تبقى في المقام الأول عملية ترتبط بخصوصية وإمكانيات المجتمع المحلي نفسه وهذا ما قاد إلى تبني مفهوم التنمية المحلية المستدامة التي تقوم على تحريك الطاقات الكامنة المحلية في إطار مراعاة البعد البيئي، وامتلاك القران الزمنية المثلى التي تشير إلى امتلاك التي تشير إلى امتلاك

الرؤية القصوى لمتغيرات المستقبل وهي السياسة التنموية التي ظهرت كمسعى يراد تحقيقه في كافة دول العالم بعد تغير مفهوم الحدود الجغرافية، ويتضح هذا بشكل دقيق من خلال دراسة متغيرات العصر الآتي.

خامسا: العولمة والمتغيرات الجديدة:

لم يعرف العالم منذ فجر التاريخ ، حالة البقاء على نفس المنواليه الجيوسياسية ، أي أن المجتمع الدولي ظل خاضعا ، وباستمرار لحالة التدافع المستمر ، والحراك الدائم الذي اتخذ أساليب عديدة وبمسميات متنوعة ، والأهم في كل هذا هو أن المدل الحقيقي لهذه التسميات كان يشير في كل مرة ، إلى وجود رغبة لاحتواء الآخر بطرق وأساليب مختلفة تتخذ لنفسها خطابا يتحدد بحسب طبيعة المرحلة ورهاناتها فبعد تراجع المعسكر الشرقي انتهى مفهوم الصراع والثنائية ليبدأ عصر جديد يقوم على الأحادية والقطبية ذات البعد والمنظور الواحد ، وبذلك لم يعد بالإمكان أكثر من أي وقت مضى على أي دولة أن تعيش خارج متغيرات الإطار الذي يفرضه المنحى الدولي الجديد ما يعني ظهور نمط والية جديدة للتموقع على المستوى الدولي، فما هي إذن أهم الرهانات، وما هي أهم المفاهيم التي تغيرت وحلت محلها مفاهيم جديدة، وما هي طبيعة ولغة الحتمية الدولية الجديد؟

1.5- مفهوم العولمة:

تشير الأدبيات السياسية الجديدة إلى مفهوم العولمة على أساس أن العالم تحول إلى قرية صغيرة تحكمها الثورة المعلوماتية التي منهجت من خلال الترسانة الإعلامية عن طريق القنوات والشبكات الإعلامية الضخمة وبذلك فإن التعريف الوظيفي للعولمة يشير إلى عملية تكتيكية تهدف لإزالة المفهوم التقليدي للجغرافيا والخصوصية ، فهي بحسب **غندر** " تلك العملية التي تقوم بتكثيف

العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة، ولكن في الوقت نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جدا من خلال البعيدة من خلال تأثير الثانية في الأولى وبالعكس¹.

ولكن ما هي الميكانيزمات الخفية التي تدير العولمة؟، والتي من خلال التعمق فيها تظهر موازين القوى التي على أساسها تتحدد المعادلة العالمية وترسم وفقا لها آلية إنتاج القرار السياسي الدولي من جهة، ومن جهة أخرى تفتتت كل المحليات بحيث لامحال من حتمية انصهار الفرد في هذا المجتمع العالمي².

2.5- ميكانيزمات السيرورة:

قبل التعمق في أبعاد العولمة، على المستوى الدولي تحتاج هذه الدراسة لحنمية فهم الأصول التاريخية لظاهرة العولمة ولتحقيق ذلك الفهم بشكل دقيق سوف تحاول هذه الدراسة تتبع أصول الظاهرة على المستويات الثلاثة الآتية:

1.2.5- المستوى الاقتصادي الرأسمالي:

لم تكن الرأسمالية وليدة الفكرة بمعزل عن حقيقتها الواقعية تلك الحقيقة قامت في بعد هام منها على معتقد تعظيم الربح بمعنى توسيع مجال السيرورة الرأسمالية، من خلال خلق مجالات أوسع للتوسيع بل ممارسة الدور على أوسع نطاق جغرافي ممكن بحجة أحقية ممارسة هذا الأداء على بقية

1 مسعود موسى الرضي: أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 19، 2008 ص111.

2 نعيمة شومان: العولمة بداية ونهاية، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط1، 2007، ص35.

المجتمعات الغير مبرمجة وأدبيات السيرورة الرأسمالية المنظورة إليها كأوعية فارغة تحتاج إلى عمليات تعمير مقنن ، وهذا ما يترجم المعنى الحقيقي للحركات الاستعمارية التي بررت مواقفها بحجج عدم امتلاك تلك الفضاءات لشروط وعيها التاريخي والموضوعي ومنه فالحدود الجغرافية لم تكن بأية حال حاجزا ذا أهمية في وجه الرأسمالية الباحثة باستمرار على التوسع وإيجاد المادة الأولية والموارد الإضافية والتي كانت إفريقيا ومعظم الدول الآسيوية حقلها وإذا قبلنا المعطى التاريخي القائل باستقلالية تلك الدول فإن المعنى الضمني ما يزال موجود في صميم الإدارة الرأسمالية العالمية ، التي تظهر كقوة غيرت من أسلوب خطابها السياسي باسم شرعية دولية مخترعة هدفها الاستراتيجي تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ولكن المشكلة الأساسية التي تطرح نفسها هو هل بإمكان دول العالم غير الأوروبي القدرة على التعامل الأمثل مع متغيرات هذه السيرورة وهو الذي لا يتمتع بنفس خصوصية نسق الفعل التاريخي المجتمعي بكل تمثلاته بعد أن أعيد ترتيب البيت السياسي بكل علاقاته الدبلوماسية وبعد أن أعيد أيضا ترتيب الاقتصادي بكل غرفه ، من مال ، ونقد ، واستثمار ؟ تبدو الإجابة أكثر تعقيدا باعتبار تعقدها بنية وقدرة الجهتين في تحقيق هذا المطلب إذ أن السيرورة الرأسمالية تحمل في طياتها عقلية احتواء الآخر في الوقت الذي تحتفظ بهوامش كبير للبنى الثقافية المتدخلة في بلورة انساق البناء التنظيمي والمؤسساتي من جهة أخرى هل يمكن تملك معالم السيرورة الرأسمالية كمسار تاريخي واجتماعي من دون التمعن في حقيقة التساؤل حول مدى قدرة المجتمع واستعداده على مستوى البنى الاجتماعية التحتية للتمثل للرأسمالية كآلية أنتجت في أوربا عبر قرون؟

2.2.5- المستوى الاجتماعي:

يتمتع كل مجتمع بجملة من الخصائص التي تميزه من حيث تركيبات الثقافة والاقتصادية وحالات الكينونة المنتجة للمزاج النفسي الموجه للسلوك الفردي والجماعي وبهذا المعنى فإن آلية إنتاج المسار التنموي تتحدد وفقا للطبيعة الاجتماعية والتي يمكن اعتبارها كمادة أولية قابلة للتغيير. عن طريق مؤسسات المجتمع باعتبار أنها أجهزة رسمية تنطلق من الواقع الاجتماعي ويبدو أن هذه المعادلة في ظل متغير العولمة تحتاج إلى مراجعة عميقة بعد استحالة التبرمج في إطار الحدود الخاصة للمجتمع، أي أن تلك المجتمعات لم يعد بإمكانها العيش و/أو المغامرة من دون اعتبار منطق الخطاب العولمي المقنن ، والذي تم تمريره بآليات ووسائل مختلفة، أهمها القنوات الإعلامية الكبيرة ، وكذلك الشركات الأجنبية الضخمة التي وإن كانت اقتصادية فإنها تعمل على إعادة إنتاج آليات السيطرة وتمرير الخطاب، من أجل تسويق فلسفة حياة مجتمعية غريبة بالأساس ،ومنه استجابة جميع المنظومات الاجتماعية لمقتضى هذا التوجه. وتوضح تمثلات هذا التوجه المنظوماتي من خلال البرنامج والمخططات العامة التي استجابت لهذه السيرورة العالمية حتى أن المدرسة باعتبارها الجهاز الإيديولوجي للدولة استجابت للمحتوى الإعلامي للخطاب العولمي.

3.2.5 - المستوى التنظيمي:

لعل السؤال الذي يفرض نفسه قبيل ظهور لعولمة كطرح نظري في مجال التنظيم هو. ما هي المسافة الزمنية الفاصلة بين التيلورية و/أو الفوردية، والكينزية، ونظرية هنري فايول... الخ، وواقع تطبيق التنظيم المؤسسي في الفضاء الاجتماعي غير الغربي؟

فلقد أكدت التجارب والكثير من الدراسات على وجود مسافة قاهرة، مفادها وجود حالة تنظيمات ضعيفة تفتقر في معظمها إلى العقلانية، ولعل السبب الجوهرى في ذلك يعود إلى عدم استعداد النسق الاجتماعى بما يحمله من بنى ثقافية واتجاهات للأفعال تتعارض أو تتناقض ومحتوى التنظيم واستراتيجياته ، إضافة إلى المكانة التي يحتلها على مستوى السلم التاريخى للقيم الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التنظيمات ما تزال تبحث عن قواعد سيرها العقلاني في اتجاه امتلاك أهدافها الحقيقية التي وجدت من أجلها أصلا ، ذلك أن النسق الاجتماعى وعلى حد تعبير بارسونز لا يخرج عن حقيقة أنه اقتسام جماعى لنسق رموز مشتركة يتقبلها الجميع على أساس أنها تقليد ثقافى مشترك¹، وهو ما يتحول بعد ذلك إلى حس مشترك يسهل على التنظيم احتواءه فنيا وتقنيا ، فإن كان مفهوم التنظيم المذكور قد اصطدام بمتغير العولمة بما تفرضه من شروط صارمة فإن المسألة التي تفرض نفسها هي ما مدى قدرة تلك التنظيمات على مسايرة المتغيرات الجديدة ، في ظل استمرار ضعف الموقع الاقتصادى ، ودوام النمط الذيلى للتنمية قاسما مشتركا في معظم التجارب التنموية الباحثة عن أسباب بقائها بعد أن استقلت²، وهي الإشكالية التي تتضح من خلال العناصر اللاحقة:

4.2.5 - نهاية مفهوم العالم الثالث:

سميت الدول المستقلة حديثا بمسميات عديدة من ذلك، الدول النامية الدول المتخلفة، المستعمرات القديمة.....الخ وتحت تنظيمات لم تصمد في معظمها على مستوى الساحة العالمية، غير أن الاسم الذي عمر طويلا هو العالم الثالث والذي أشتق من طرف "دي شوقي" في بداية

1 Aziz Djellab, *Initiation à sociologie*, L'Harmattan, paris, 2008, p132.

2 مصطفى العبد الله : العمل العربى المشترك في مسيرة التكامل العربى ، مجلة الوحدة ، العدد 89، فبراير 1992 ، ص 119.

الخمسينات ليشير إلى مجموعة دول أخذت استقلالها حديثا حادثة الاسم نفسه، إذا يشير هذا الاسم إلى الخصائص والمكونات التي تقترب من حيث بنية تكوينها بالطبقة الإقطاعية، من خلال قدرتها الفائقة على امتلاك طاقة العمل ، يوم ثارت ضد النبلاء لإعادة امتلاك حقيقة وجودها الاجتماعي في سبيل تغيير منحى المرتبة الطبقية ، على اعتبار أنها تتمتع بمزايا يمكن أن تمنحها مجال أوسع للمغامرة المجتمعية مع احترام استقلالية نسق متغير السوق ، ولعل هذه الإشكالية المتمثلة في رغبة العالم الثالث لتحقيق الارتقاء لاحتواء الذات بحسب الإمكانيات والموارد المتاحة لم تكن إلا حلما تحرريا و وهما ثوريا بالمعنى الماركسي للكلمة وبالتالي فإن المدلول الحقيقي للعالم الثالث لم يعد يعني أو يقتضي نفس المواصفات والتصنيفات الماضية الذكر بعد ما اتضحت نظرية العولمة كمنطق دولي جديد للتقسيم ، كما أن محاولات التخلص من التبعية باءت بالفشل الذريع برغم المحاولات والمجهودات الكبيرة التي بذلت في هذا الإطار ، ففي سياق آخر اتضحت معادلات جديدة ترتبط بمعايير تقنية معقدة قنن لها لكي تكون شروطا وقيودا للعمليات الصناعية مثلا ، وكذلك فرض المعايير على الإصلاحات الاقتصادية الكبرى وتوجيهها بطريقة تضمن سريان المصالح ولذلك فإن مسألة التوقع الاقتصادي والاجتماعي أصبح مرهونا بشروط ومعطيات جديدة من ذلك معيار البعد البيئي والايكولوجي ومنه الاستدامة التنموية ببعدها العقلاني والذي يشير حسب مقياس الدول المتقدمة إلى الحياة والانتقاء من الأرض من دون إلحاق الضرر بها وهذا ما يتضح من خلال

العنصر الآتي:

5.2.5- العولمة ومفهوم التنمية المحلية المستدامة:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري تحديد مفهوم المجتمع المحلي في ظل هذه الثنائية القاهرة أي حتمية التعرف على معايير الحكم للدلالة على محلية المجتمع، ويمكن تحديد هذه المحلية من خلال حجم الموارد الطبيعية والبشرية، إضافة إلى درجة الارتباط التاريخي بين الخصائص الاجتماعية العامة ، ما يعني أن الحدود الحقيقية للمجتمع المحلي لا تحدد فقط من خلال التقسيم الإداري وعلى هذا الأساس يتحدد مدلول المجتمع المحلي على أساس أنه نسق ذا وحدة بشرية طبيعية يتفاعل داخل إطار جغرافي تاريخي وهو بهذا المعنى يعبر على منظومة من الممارسات الاجتماعية المتداخلة في الزمان والمكان وفي إطار السيرورة التنموية فهو يمثل عملية استثمار وإحياء للقوى والطاقات الكامنة أي استخراج الثروة المحلية وتعظيمها اقتصاديا، لكن وفي إطار مدل التنمية المستدامة فإن هذه العملية الاستخراجية للثروة المحلية تشير إلى حتمية التقيد بشروط جديدة من أهمها مبدأ المحافظة على الأرض ومراعاة البعد البيئي ، مع الالتزام بجملة المعايير التقنية التي من شأنها تنظيم العملية لضمان استمرارية السيرورة وتجنب التناقضات وبخاصة في ظل المنحى الدولي المشار إليه في إطار العولمة المتضمنة لآلية وضع الجميع على نفس المحك التنظيمي .

خلاصة:

يتضح من خلال هذا الفصل أن العملية التنموية كرهان مجتمعي تحتاج في المقام الأول إلى توفر مجموعة من الشروط من أهمها إدارة المجتمع بكل مكوناته على حتمية السير في اتجاه تحقيق شروط بقاءه في ظل تغير مكونات المعادلة الدولية الجديدة التي فرضتها العولمة والتي أدمجت متغيرات عقلانية جديدة أهمها التقيد بمعطى التنمية المستدامة التي تشير إلى انتفاع المجتمع

واستهلاكه للخيرات من دون إلحاق الضرر به مع المحافظة على هذه الوتيرة أكبر قدر ممكن ، لكن الأهم في هذه المرحلة العالمية الجديدة هو القدرة على التمتع الأمثل ، والاستفادة من الظروف ، مع تسير كل مرحلة بمعيار التوقع المحسوب ، ذلك أن المحيط العالمي بأزماته اللامتناهية لا يرحم و لا يؤمن بالتعاون خارج إرادة سلطان الرأسمال القائم على سلطان تعظيم وجوده الذاتي وفقا لعقيدة تعظيم الربح .

الفصل الثالث

النخبة المحلية البلدية والعملية التّجارية

الفصل الثالث: التنمية كجدلية للمجتمع المحلي

تمهيد:

أولاً- معنى المجتمع المحلي

ثانياً- تاريخية المجتمع المحلي

ثالثاً- التغير الاجتماعي وظاهرة المحلي

رابعاً- مفهوم تنمية المجتمع المحلي

خامساً- الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي

خلاصة

مقدمة:

لقد كان وما زال السؤال الرئيسي في علم الأنتماع هو كيف أن ناتجا معينا من مجموع الأفراد يمكن لهم أن يشكلوا مجتمعا ؟ فوفقا لهذا التساؤل تتضح المسألة السوسولوجية بالنسبة لموضوع التنمية انطلاقا من البحث عن الخواص والمزايا التي يتصف بها هذا المتكون ، والتي من خلالها تتم عملية مقارنة التنمية وتنظم على أساسها الإجراءات الفعلية لتنظيم المجتمع بما يثبت ويرسم السيرورة المنظمة في اتجاه تحقيق التنمية كغاية ينتظر تحصيلها، ومنه الانطلاق بالمجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى وهو التغير كمؤشر معبر على مقدار فك شفرات تغيير ذلك المجتمع كنمط ثقافي محدد في رقعة جغرافية¹، انطلاقا من هذا يبدو أي العملية التنموية تتحدد انطلاقا من تحديد نوعية المجتمع أي طبيعة وتركيبية البناء البشري المعطى بمقدار موضوعي معين ، لذلك فان من ابرز الاهتمامات في حقل علم اجتماع التنمية على هذا المستوى ، المجتمع المحلي الذي يمثل القاعدة الحقيقية للتنمية المجتمع الكلي على اعتبار أنه المكون القاعدي الرئيسي في معادلة التنمية الوطنية ، وفي معادلة التركيبية الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس حاولت الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى المجتمع المحلي من منظور العلاقة مع التنمية من أجل التعمق في فهم المقاربة التنموية وقد تم ذلك على النحو التالي:

أولاً- معنى المجتمع المحلي:

ظهر مفهوم المجتمع المحلي على المستوى المفاهيمي ليشير إلى طائفة بشرية تختلف كتكوينه عن غيرها تبعا للخصائص والمكونات التي تميزها، تعيش هذه الطائفة البشرية في إقليم جغرافي

1 ايكه هولتكرانس : قاموس الاثنولوجيا والفلكلور ، ترجمة ، د. محمد الجوهري ، د. حسن الشامي ، دار المعارف ، مصر ، ط.1. ص331

محدد متفاعلة ضمن مكونات النسق الخاص، منتجة لشروط وجودها الاجتماعي تبعاً أو بناءً المقدار تكيفها مع المحيط، كما أن هذه الطائفة البشرية تشغل إستراتيجية معينة في تحقيق بقائها وإعادة إنتاج للشروط وجودها¹ ، الحقيقة حسب روس أن ظاهرة المجتمع المحلي الفرعية تعبر في حد ذاتها على مراحل تاريخية وأحداث كونت شيئاً فشيئاً حدود فارقة وفاصلة بين كل وحدة مجتمعية ، لتحدد حدود المجال الحيوي لحقيقة المحلي² كمعيار كمي ونوعي تتحدد من خلاله، تركيبية بنية هذا المجتمع ويظهر ذلك كآلاتي:

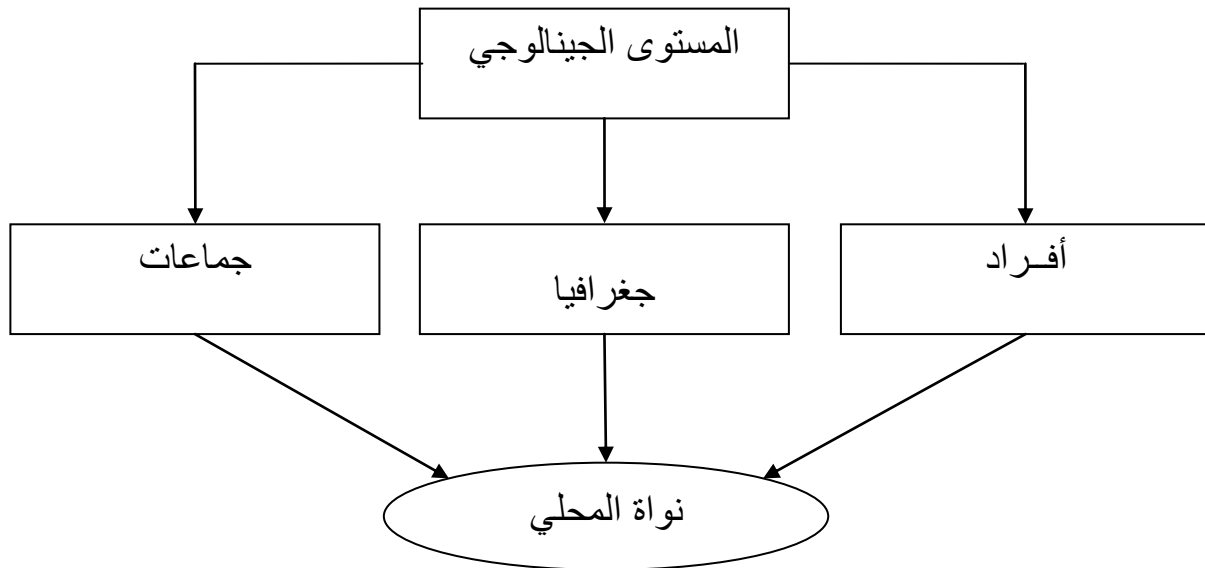
1.1- المعيار النوعي المحلي:

تتحدد محلية المجتمع وترتسم وفقاً لمجموعة من الترتيبات ولعل من أهمها المرجعية الجينالوجية لأصول النسب البشري والذي يمكن اعتباره من الناحية الأنثروبولوجية وثيقة ميلاد المجتمع ، إذ أن البعد التراكمي لأصول نسب معين في محيط جغرافي محدد وفي لحظة زمنية تاريخية تبرز الأسباب البدائية لمنشأ هذا الأخير ، وتعتبر انطلاقة التكوينية السوسولوجية الأولية ولذلك فإن المجتمع البشري عموماً خضع عبر قرون لمتغير الترحال والحراك الدائم المستمر على الأرض ، وهي حركية بشرية تاريخية تقوم على فكرة الانتقال التكتيكي والاستراتيجي ، تحت تأثير الظروف الموضوعية من مكان إلى مكان، غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن مكوث المجتمع على الأرض واشتغاله بتكوين بنية الشاكلة المادية لاحتوائه سواء كانت عشيرة ، قبيلة ، قرية وصولاً إلى المدينة ارتبطت باستمرار بمدخل اقتصادي معاشي في بدايته ، باعتبار أن هذا المعيار يشكل السبب الفيزيولوجي لقيام المجتمع المحلي في شاكلته المتطورة عبر الأزمنة وبمختلف التجارب والأحداث

1 . أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الرعايا والتنمية الاجتماعية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ص145
2 سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1988 ، ص10.

والحقيقة ، إن المعيار الانثروبولوجي مهم جدا لفهم سيرورات تفاعل المعادلة التنموية على المستوى المجتمعي المحلي وهو ما تم إهماله في الكثير من المحاولات البحثية التي حاولت المساهمة في التنظير للمقاربة ، لكن نتائج تلك التجارب التي أغفلت الجانب الانثروبولوجي اصطدمت بحقيقة بقاء المجتمع كرهينة لمنظومته التقليدية ، رغم جهود التنمية التي عجزت على تجاوز سياق البرمجة الثقافية القبلية القديمة والتي تبين سلطان حكمها وسريان دورها الطبيعي 1.

ومنه فإن بقاء المجتمع وتطوره وإستمراريته تحصل بمقدار قدرة المجتمع أي المجموعات البشرية في إطارها، على الصمود الفعلي أمام هذه الأحداث ، ما يعني أن نهاية انتقال المجموعات البشرية يعتبر بمثابة انطلاقة قيام هذا المجتمع المحلي على الأرض ويتضح هذا أكثر من خلال الشكل الآتي:



شكل رقم (03) يوضح نواة تشكل المجتمع المحلي

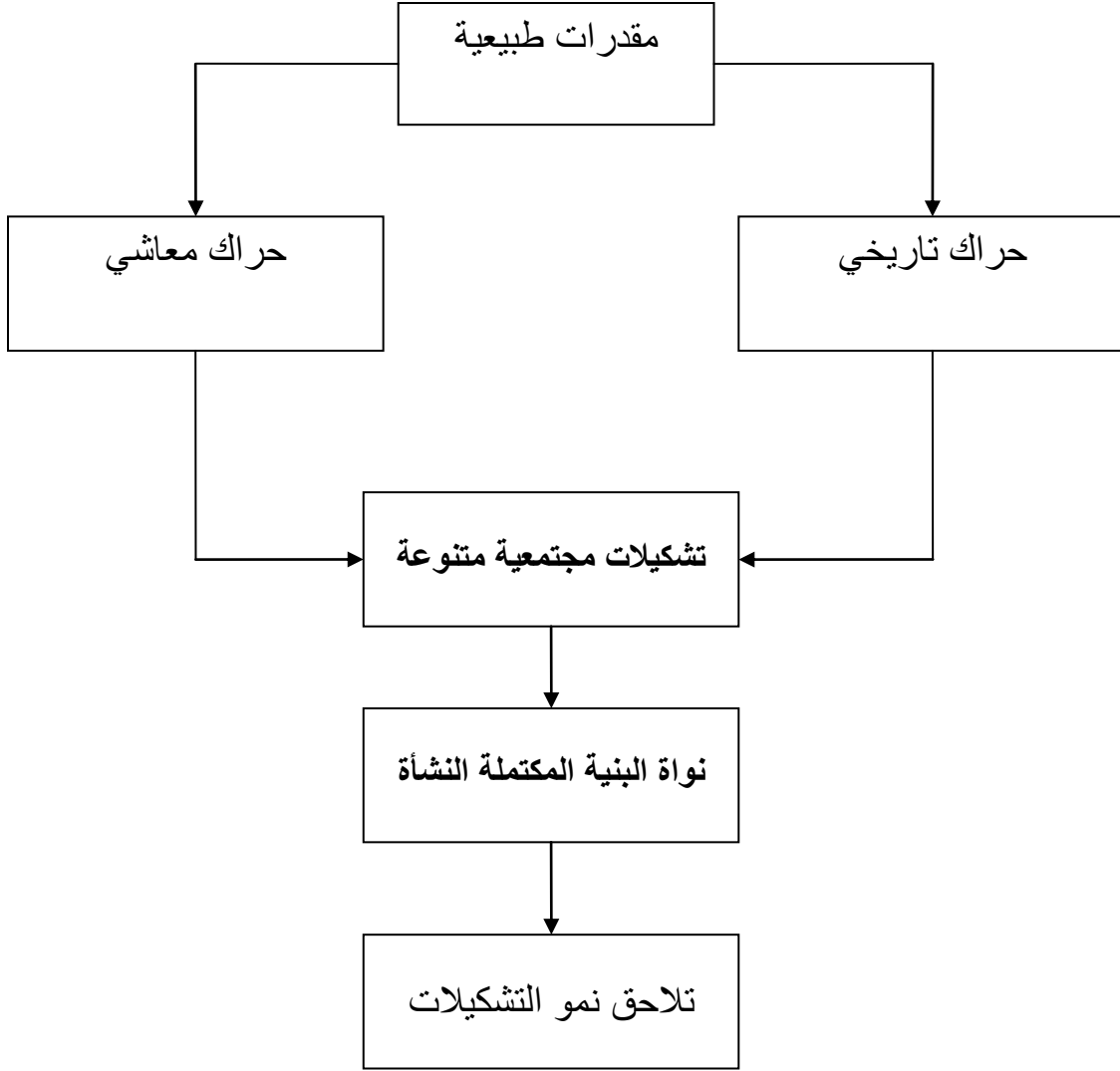
يبدو من خلال هذا الشكل أن محلية المجتمع مرهونة بالقدرة على البقاء ومواجهة الأحداث إضافة على القدرة التفاعلية الإيجابية مع المحيط الطبيعي للمجتمع ، إن هذه الصورة تثبت من دون شك وجود عوامل موضوعية ذات بعد تاريخي لقيام كل مجتمع محلي ، ومن الأهمية بما كان فهم أبعاد عناصر تلك التكوينة خاصة إذا تعلق الأمر بصياغة المقاربة التنموية المستدامة التي من شأنها أن تضمن فك شفرات تخلف المجتمع المحلي على ذاته ، ويتضح هذا أكثر من خلال المعيار الموالي .

2.1- المعيار المادي:

يعتبر المعيار المادي المقوم الإستراتيجي لقيام كل مجتمع محلي بل أنه يشكل الفاعل الأساسي لانتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى ومن صورة إلى أخرى وهو في الآن نفسه يشكل السبب الرئيسي والمحوري لإشكالية بقاء المجتمع إذ أنه من الناحية التاريخية ظل السبب الرئيسي لتفاعل الأحداث وتحركها الجدلي المنتج للصراع المجتمعي المحلي وفقا للمنظور الأنتروبولوجي ما يعني أن مكتسبات تلك المجموعات البشرية من مصادر أولية طبيعية كالمياه الأرضية الصالحة للزراعة المواقع الجغرافية.....الخ شكلت السبب الحقيقي والعامل الأهم لمكوّن تلك المجموعات البشرية على الأرض بل وتشكل في الآن نفسه مادة الصراع والحروب باعتبارها المجال الحيوي للثروة أو الاسباب الموضوعية للبقاء ، ولعل هذا ما ذهب إليه بن خلدون منذ قرون حيث يقول "...إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية فيها ،

فعمر الدولة حينئذ عمر لها ، فان كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت . وان كان أمد الدولة طويلا ومدتها منفسحة ، فلا تزال المصانع فيها تشاد ، والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسوار يتباعد وينفسح إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة.... كما وقع في بغداد¹ لقد بين ابن خلدون بهذا المعنى ميكانيزم نمو و/أو تطور المجتمع ، والأسباب التي تقف وراء ارتفاعه التدريجي ، وبالنسبة للمجتمع المعاصر فإن إمكانيات المجتمع المحلي على هذا المستوى أنتج ظاهرة جديدة وهي ظاهرة استقطاب سريعة ومتلاحقة لمجموعات بشرية أخرى تبحث عن وسائل أفضل للعيش والحياة الاجتماعية في إطار مبدأ المغامرة خارج حدود مجتمعاتها الأولى ولذلك فإن أي شريحة بشرية تبحث دائما عن وسائل أفضل للعيش أو الحياة الاجتماعية في إطار مبدأ المغامرة خارج حدود مجتمعاتها الأولى ولذلك فإن استقطاب المجتمعات المحلية تباعا لإمكانياتها الطبيعية الأولية تعتبر بمثابة السبب الرئيسي لتوسع وتضخم بنية المجتمع المحلي من الناحية البشرية وهو العامل التاريخي المفضل لانتقال المجتمعات المحلية في شكل تدريجي من شاكلة إلى أخرى ، ومن منطقة الى أخرى وهو ما يتضح من خلال الشكل الآتي:

1 عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق عبد السلام الشدادي ، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، الجزائر 2006 ، الجزء الثاني . ص 173



شكل رقم (04) المقومات البنيوية للمجتمع المحلي

يبدو من خلال هذا الشكل إن المجتمع المحلي ليس إلا صورة تفاعلية لمجموعة من الإحداث والوقائع في إطار بنيته الطبيعية وموارده الأولية المكونة لإستراتيجية أسباب وجوده أي انتقاله من صورة إلى أخرى وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

3.1- بنيات المجتمع المحلي:

تعتبر بنيات المجتمع المحلي حقيقة على العوامل الكامنة من وراء التغير الاجتماعي بصفقتها أسبابا موضوعيا منتجة للدفع التاريخي نحو تحول المجتمع وتغييره ما يعني أن الشاكلة البنيوية التي يظهر عليها المجتمع ليست إلا صورة مرحلية لمجموعة من المداخلات فرضت نمطا في معينا من التفاعل دون سواها ،كمخرج يعبر عن قيام المجتمع عن ذاته في إطار مكونات نسقه المحلي ، وبالموازاة مع إشكالية البحث يمكن تلخيص وترتيب تلك الصور من المنظور السوسيوأنثروبولوجي على النحو الآتي:

3.1.1- العائلة:

تظهر العائلة على هذا المستوى كوحدة بشرية أساسية وكذلك كمرحلة بدائية في تكوينه المجتمع المحلي وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم العائلة من الناحية اللغوية الدلالية كمعطى يختزل في طياته حقيقة الفعل الاجتماعي ، حيث يتجاوز ويختلف عن مفهوم الأسرة ذلك أن العائلة الجزائرية تشكل النواة الحيوية والمبرر الموضوعي التاريخي لقيام المجتمع المحلي كانطلاقة تاريخية إستراتيجية التوقع داخل مجال أي فضاء ، أي أن هذه الوحدة البشرية بصفاتها إطار لكيقونة تفاعل الفرد والجماعة شكلت تاريخيا الفاعل الحقيقي لحراك المجتمع على الأرض¹ ، ان التغير في بناء ونمط العائلة يعد من المؤشرات الهامة لفهم التغير الاجتماعي ، على اعتبارها مركز العلاقات الاجتماعية والمجال الحيوي الحقيقي للتنشئة الاجتماعية ، وهذا التطور على هذا المستوى أدى إلى ظهور شكل جديد وهو ما يتضح كالآتي:

4.1.1- العرش:

1 مصطفى بوتفوشات: العائلة الجزائرية ، التطور والخصائص الحديثة ، ترجمة الدكتور ، د. رمزي أحمد . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ص14

ظهر العرش كصورة تراكمية لتواتر تفاعل الأحداث لتلك العائلات المتواجدة على نفس المجال الجغرافي، بحيث كانت العائلة فاعلها الاستراتيجي، وهو بذلك يشكل سلطة رمزية محددة لطبيعة وحدود مجتمعا محليا في شكل معين، ومن خلال هذه السلطة الرمزية تحددت الأدوات والمواقف تاريخيا، خاصة بالنسبة لمنظومة العلاقات وطبيعة الصلات الاجتماعية، والحقيقة أن هذه الوحدة الرمزية ما تزال ذات أثر بالغ الأهمية في تحديد المعاني الحقيقية والحدود الفعلية للمجتمع المحلي بالنسبة للمجتمع الجزائري، بحيث تتحول إلى كيان جماعي يتجاوز سلطة الكيانات الفردية التي تتساق وراء حكم هذه السلطة الرمزية الفعلية¹. بل أنه وبالنسبة للكثير من المناطق الداخلية ما يزال العرش يفرض سلطان حكمة الاجتماعي، رغم وجود التنظيم المحلي الرسمي في شاكلته الحديثة.

فبالنسبة للمجتمع الدراسة نجد أن الظروف الطبيعية أي أن الكم الهائل من الموارد الطبيعية واتساع المجال الجغرافي أدى إلى تبلور وتواجد مجموعة من الأعراش تفاعلت مع بعضها البعض، غير أن تلك الأعراش لم تقف عند حدود الولاء لأصول كل عرش على حدى في حدود النطاق الضيق للدائرة المغلقة، فقد تكون ظروف وأسباب حراك تلك الأعراش إلى خارج دائرة تلك المنطقة سببا موضوعيا لجملة ظروف تفاعلية تلاحمت تاريخيا، بما أحدث مقداراً معيناً من التناغم الاجتماعي أزال مع مرور الوقت سلطة العرش وشكل نمطا موحداً لمجتمع محلي في صورة جديدة فاعلة إلى أبعد حد ممكن في رقعة جغرافية محددة، وهذا ما حدث فعلا مع مجتمع الدراسة، التي

1 د. شاکر مصطفى سليم، قاموس الانتروبولوجيا، جامعة الكويت، ط1، 1981، ص188

انحدرت من أعراس متنوعة لتلتقي موضوعيا في المكان المسمى **الطارف ***، ويمكن تلخيص تلك الأعراس كالآتي¹:

عرش نهد :

يعتبر هذا العرش الأقدم على الإطلاق في المنطقة ، تعود أصوله إلى شبه الجزيرة العربية ، وقد تشكل في الفترة الرومانية .

عرش جندوبة:

قدم بعض سكان هذا العرش مع مطلع القرن 20م وتم ذلك في إطار التفاعل السكاني القائم على متغير الترحال الباحث باستمرار على إيجاد أفضل المجالات الحيوية والطبيعية للعيش والبقاء.

بقايا عرش أولاد حضير وبنو مازن:

تفتت هذه الأعراس التونسية نتيجة أتبلور مظاهر وملامح العائلة البرجوازية وهي التي سيطرت على موازين القوى، بما أدى إلى استحالة قدرة تلك العائلات على البقاء ومنه الانتقال والترحال خارج قواعد فضاءاتها الأصلية.

أعراس المناطق الداخلية الجزائرية تحت مسمى عرش الطارف :

من خلال البحث وبتابع مراجع الحالة المدنية وكذا شهادة كبار السن وهي شهادات تناقلت شفويا جيلا بعد جيل تصب كلها في نفس المعلومة والتي مفادها قبول عدد كبير من العائلات من المناطق

* تم جمع هذه المعلومات من سجلات الحالة المدنية ومن بعض كبار السن ببلديات وولاية الطارف، وكذلك من قبل بعض أعيان مدينة عنابه، جوان 2009.

الداخلية الجزائرية انطلقا من سنة 1716م. وهي الفترة الزمنية التي عرفت فيها المناطق الداخلية حالة جفاف وقحط كبير. من ذلك فرقة السبابة القادمة من بركة عرش أولاد دراج وكذا فرقة أولاد عريض التي قدمت من الصحراء الجزائرية والتي تعود إلى عرش أولاد نايل ، وكذلك عدد كبير من العائلات قدمت من بني ورتيلان (بجاية، سطيف) فمن خلال هذه الصورة المكبرة لأصول السكان يتضح أن الخط الثابت في كل هذا هو متغير الترحال وهو الميزة الذي شهدها سكان المغرب العربي ككل عبر التاريخ ليترجم هذا المتغير أي الترحال تعرض الأطر البشرية لاحتميات البحث على القدرة على العيش في مكان معا ما يعني أيضا أن تلك المجموعات البشرية تميزت تاريخيا بضعف القدرة على المكوث في المكان وتجاوز العقبات تحت أي نوع كان انطلقا من هذه الفرضية الأنثروبولوجية يمكن القول أن هذه المجتمعات خضعت لسيادة منظومة قيم ثقافية تاريخية تقوم على مبدأ الكفاف أي الاكتفاء بمجرد توفر الشروط الأولية للحياة¹.

غير أن تطور المجتمع المحلي لم يمنع من تنوعه الجينالوجي إذ أن تاريخ المجتمع الجزائري مثلا باختلاف المراحل يبين تداخل هذه الأصول ولكن هذا لم يمنع من تفوق هذا العنصر كمعيار فاصل ومحدد لمحلية ذلك المجتمع ، وبخاصة بالنسبة للمجتمعات التي لم تعرف وتيرة التغير الكبير. خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك المجتمعات المحلية التي فشلت أو لم تصل بشكل أو بآخر إلى التمتع في بنية المدينة كصورة مجتمعية تتجاوز نمطية المحلي وتتضح مظاهر تبلور العرش على مستوى الشاكلة المجتمعية المحلية من خلال العنصر الآتي:

ثانيا - تاريخية المجتمع المحلي:

1 أ.سعيد توفيق : مقال منشور في مجلة الحكمة، العدد 29، السداسي الثاني 2014، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، سنة 2014، ص216.

بهدف هذا التحليل إلى محاولة أشكال الانتقال التي شاهدها البنى الاجتماعية الجزائرية بواسطة تدخل الفعل الدولتي منذ مرحلة الحكم العثماني ومرورا بمرحلة الدولة الاستعمارية الفرنسية ووصولاً إلى قيام الدولة الحديثة ، ويمكن القول أن المجتمع المحلي الجزائري شهد مجموعة من المحطات تميزت في معظمها بحالات عدم الانتظام المنطقي على مستوى سلم منظومة التغيير المجتمعي ويظهر ذلك كما لآتي:

1.2- القبيلة:

ترسم مفهوم القبيلة كخط محدد للمجتمع المحلي بشكل خاص في مرحلة الدولة العثمانية حيث ظهرت هذه الأخيرة بمثابة الوحدة الإقليمية التي تضم مجموعة من العائلات والأعراش تتفق بحسب رؤيتها وتفكيرها إلى هؤلاء لنفس الوازع الذي يحكمها وتحمل هذه الأخيرة نفس العقدة (أي عقدة النسب) التي تشكل بعد ذلك سلم التفاعل بين المنظومات البشرية الفاعلة داخل المجال والتي تنشط في إطار اقتصادي اجتماعي معين ، وهو سياسي طبقاً لموازن القوى المحددة لتفاعلات الانتماء ، غير أن تلك العقدة قد تطور مع الأحداث ، وتتسع نسبياً إلى أن تظهر في شاكلة جديدة وهي عقدة الولاء.

لقد ظهرت القبيلة كإطار للمجتمع المحلي في المرحلة العثمانية أكثر من أي وقت مضى على اعتبار أن التقسيمات القبيلة تركزت بشكل هندسي وفقاً لأصول النسب والولاء أحياناً ، وظلت السلطة الأصولية في هذا القانون تحكم وفقاً لمنظومة وإستراتيجية التفاعل بشكل أو بآخر مع المصالح الحاكمة للدولة العثمانية ، وبذلك أدى التصنيف القبلي كإطار للمجتمع المحلي إلى شكل طبقي لاعتماد النسب لعائلة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والذي اخذ أهمية قصوى إلى حد اعتباره

من صالح الأمة¹ ، وإن كانت تبريرات ذلك النسب من الناحية السوسولوجية غير مبرر بالمقدار الذي يحتل فيه هذا المتغير سلطة للتجاوز ولتبرير اعتقاد التراتبية التي تحولت مع الوقت إلى قانون يحكم بشكل أو بآخر .

لقد ظل النسب بهذا المعنى على مستوى إطار القبيلة سبب مباشرا في صناعة الحدود المغلقة والتي يصعب فك شفراتها لتظل القبيلة كوحدة مغلقة و حيز محلي محدثة للقطيعة بين المجموعات البشرية داخل المجتمع الجزائري ، ومنه فإن منظومة التفاعل المجتمعي مرهونة بتسيد عقدة نسب وأصل كل قبيلة ، ويتجلى ذلك حتى على مستوى المعاملات الاقتصادية وأشكال الانقسام الذي استحال تجاوزه ، لقد استعملت القبيلة كإطار للمجتمع المحلي في مرحلة الدولة العثمانية لتسيير موازين القوى بما يخدم مصلحة وإستراتيجية السلطة الحاكمة في تلك المرحلة لأنها شكلت أطر معزولة غير قادرة على الاتصال فيما بينها لكونها تحمل في ذاكرتها الأنتربولوجية مدخرات قيمة إستراتيجية تمنعها بمقدار مهما من العصبية لتشكيل قوة مجتمعة تؤهلها للوصول بالمجتمع إلى مرحلة الوفاق *consensus* والتفاعل في إطار الوحدة الاجتماعية الكلية بدلالاتها المعاصرة .

وفي الفترة الاستعمارية شهدت هذه الوحدة تخرولا كبيرا خاصة في المناطق الشمالية الشرقية وهو ما أدى إلى بروز إطار جديد شكل المجتمع المحلي الجزائري ويتضح ذلك من خلال العنصر الآتي:

2.2- الدوار:

1 الشيخ سيدي عبد الله ابن محمد بن الشارف، قاضي الجماعة بالجلفة ، من عمالة الجزائ: سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول ، المطبعة التونسية ، نهج سوق البلاط ، تونس 1929 ص7

ظهر هذا الإطار المحلي كإستراتيجية سياسية اقتصادية للدولة الفرنسية في الجزائر وكان يهدف إلى خلق توازنات على مستوى تملك النسق الكولونيالي لشروط إنتاج الثروة و إعادة إنتاجها ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الدوار كتشكيكية اجتماعية فرضتها الهندسة السياسية الاستعمارية، خطة لإبعاد المجتمع الجزائري عن كل إمكانية مجتمعية تعبر عن مرحلة نضج المجتمع المحلي في شاكلته القبلية المعروفة ، ولذلك فإن إحداث ظاهرة الدوار كتشكيكية اجتماعية كانت تهدف بالأساس إلى تهيئة الوسط الحيوي لإعادة تكوين القوة العاملة المستغلة من قبل الطبقة البورجوازية الاستعمارية ذات المصادر الحينالوجية المختلفة¹، وهي القوة التي وظفت فعلا واستغلت في إنتاج الثروة الاقتصادية ذات الطابع الزراعي بدرجة خاصة على مستوى الفضاءات الاجتماعية للدوار.

والحقيقة أن هذا التشكل التاريخي تحت وحدة الدوار عرف عدة ظواهر عكسية بعد الاستقلال انتهت إلى تشتت هذه البنية وانتقالها في اتجاه الإدماج في سياقات محلية أخرى كالمدينة تحت مسمى سيرورة النزوح الريفي ، والحقيقة السوسيوولوجية أن النزوح الريفي هو ظاهرة منطقية بعد الاستقلال لأن الدوار أصلا لم ينشأ كإطار طبيعي للمجتمع المحلي كما سبق الذكر، كما أن الغالبية المنتقلة إلى المدينة لم تكن تملك تاريخيا أسباب بقائها الموضوعي في فضاءاتها الريفية من ذلك عدم ملكياتها الأرض بالرغم مما تملكه من خبرات معرفية مجتمعية تتعلق بأصول الفعل الزراعي، وبذلك فإن تلك البنى البشرية وجدت نفسها من دون مبرر موضوعي وحافز مادي تاريخي يدفعها للبقاء ويحفظها في اتجاه إعادة إنتاج شروط تفاعلها الإيجابي داخل المحيط ، ولعل من أهم تلك الدوافع

1 Addi Lahouari. De l'Algérie précoloniale a L'Algérie coloniale. économie et société. Alger .ENAL.1985..p48

أزمة ملكية الأرض التي كانت محصورة على عدد معين من العائلات ، وسوف نتطرق إلى بعد هذه الإشكالية في العناصر اللاحقة.

3.2- القرية:

تعتبر القرية من أقدم النماذج البشرية كأنموذج للمجتمع المحلي على مرّ التاريخ بل أن ذكرها ورد في السماوية القديمة باعتبارها تصنيفا مجتمعيا يشير إلى مرحلة ما قبل المدينة والحقيقة أنه من حيث الأصول الدلالية تشير القرية إلى تراكم بشري لمجموعة من العائلات في محيط جغرافي محدد ، ويتميز هذا التراكم البشري باختلاف تاريخية الأحداث الاجتماعية بوضوح شبكة العلاقات الاجتماعية تعقيدات قنوات اتصالها مقارنة بالمدينة بسبب تشابك العلاقات الاجتماعية المبنية على أساس المؤسسات والهيكل القرابية ذات الطابع الخاص والتي لا يمكن لها أن تنفصل عن إطار تكوينها المحلي العائلي الضيق ، ولذلك فقد ركزت دول شرق آسيا على فتح شبكة الاتصال من أجل إزالة العقبات وإذابة تلك المواقف الاجتماعية المتسلطة والمنتجة مسبقا ويذهب علماء الاجتماع الفيتناميين¹ إلى التركيز على ما يسمى بالاتصال التتموي في المجتمع القروي ، حيث يذهب عالم الاجتماع إلى البحث في هذا الاتجاه انطلاقا من فرضية التي مؤداها أن ملئ وتغطية الفراغات الحادثة بسبب قهرية التركيبية القرابية المعقدة للقرية يؤدي إلى فشل السيرورة التنموية المحلية ، وهو ما ستحاول الدراسة التطرق إليه على مستوى المجتمع الجزائري وذلك على النحو الآتي :

1- القرية في الجزائر:

1 السعيداني سلامي، 1000 سؤال في الإعلام والاتصال، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى 2013 ، ص 55.

بالنسبة للمجتمع الجزائري فإن القرية ظهرت عبر مراحل مختلفة وشهدت محطات ارتبطت بالضرورة بأشكال ممارسة الفعل الدولاتي والأنماط السياسية التي قامت بهندسة المجتمع وفقا للمقاربة الإستراتيجية ذات المنظور والتوجه السياسي الذي اختزل رؤية استراتيجية بالضرورة غير أن أهم مرحلة بالنسبة لهذه الأخيرة هي مرحلة ما بعد الاستقلال والتي شكلت فيه القرية وعاءا حيويا امتص بشكل كبير ظاهرة الدوار خاصة في مرحلة مشروع القرية الاشتراكية ، وهو المشروع الاجتماعي الذي قام بتجميع أعداد بشرية هائلة فقدت تاريخيا سيرورة اندماجها التاريخي بالنسبة إلى سياقاتها الأصلية ، غير أن هذا النموذج لم يأخذ في الحسبان في تلك الفترة بعد التنمية المستدامة ، أي الحفاظ على الشاكلة البنوية الوظيفية للقرية كمشروع اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد ، ذلك أن تلك القرى ذات الأنموذج البلغاري الأصل لم تأخذ في الحسبان طبيعة وثقافة التركيبة الاجتماعية الجزائرية. (سيوضح في الفصل السادس).

لقد كان الدوار الذي مثل نواة القرية بتركيباته البسيطة فعلا استراتيجيا استهدف عمق الكينونة الاجتماعية الجزائرية بحيث أن المجال الحيوي المحلي كحقل للتفاعل الاجتماعي، وجد نفسه بالنسبة لهذه التشكيلة الاجتماعية مبتور عن سياق فعله التاريخي بمعنى أن الدوار كتشكيلة اجتماعية محلية لم تستفيد من تراكمات التفاعل الاجتماعي المنتج في الدائرة المحلية القبلية أي أن مخزون الذاكرة الاجتماعية لم يمثل كمييار لتجارب المجتمع على ذاته في إطار الاستمرارية والتراكم ضمن المنحى التفاعلي للسيرورة بغض النظر عن سلب أو إيجاب ذلك التفاعل ما يعني أن البنى البشرية بالنسبة للدوار وسلم أو منظومة التفاعلات الاجتماعية تمت في إطار قانون الخضوع للمصلحة البورجوازية الاستعمارية وهو ما يتضح من خلال التدرج والتقسيم الطبقي في تلك المراحل والتي حرمت المجتمع

من التماثل والاستفادة من قوة عمله الاجتماعي ، وهو بتر تاريخي أحدث هوة وشرخ كبيرين خلفا أثارا وخيمة¹.

فبعد الاستقلال ظلت هذه البني بنفس الصورة التي كانت عليها في الفترة الاستعمارية ليخضع المجتمع الجزائري من خلال الدولة الوطنية الحديثة لفاتورة الثالوث الأسود (الجهل، الفقر، الأمية) ، ولم يبقى المشكل مطروحا فقط في حدود اللحظة الزمنية بعد الاستعمار، إذ أن اتساع البنية البشرية بسبب وتيرة النمو الديموغرافي تحت تأثير ضغط ثقافة الفرد الريفي الجزائري ، بحيث تؤمن العائلة الجزائرية اثولوجيا بعقلية و فرضية عظامه العائلة وعزتها بمقدار عدد أفرادها ، وبمرور الوقت فقدت خصائص النموذج الأصلي ليتراكم عدد هائل من البشر في سياقات مختلفة من حيث البنية بحيث يصعب الفصل والحكم على ريفيتها وحضريتها بمقابل مقدار عدد الأفراد كمياري للتصنيف المجتمع بصفته ، كمجتمع حضري يشترط تجاوز مقدار عشرون ألف تسمية ، دون الاتصاف الحقيقي بمواصفات المجتمع الحضري .

فبالنسبة لولاية الطارف مجتمع البحث ، فإن عدد القرى وانتشارها على الإقليم الجغرافي بمعدل ثلاث قرى في كل بلدية (24 بلدية) . وهي السمة الغالبة لتلك المناطق ذات الطابع الريفي و التي لم تستطع تاريخيا إلى الوصول نحو مرحلة تبلور ظاهرة أنموذج مجتمع المدينة كإطار للمجتمع المحلي إذا استثنينا مدينة القالة التي ترتبط بمرحل تاريخية متوسطة² وهو ما سنحاول توضيحه من خلال العنصر الآتي:

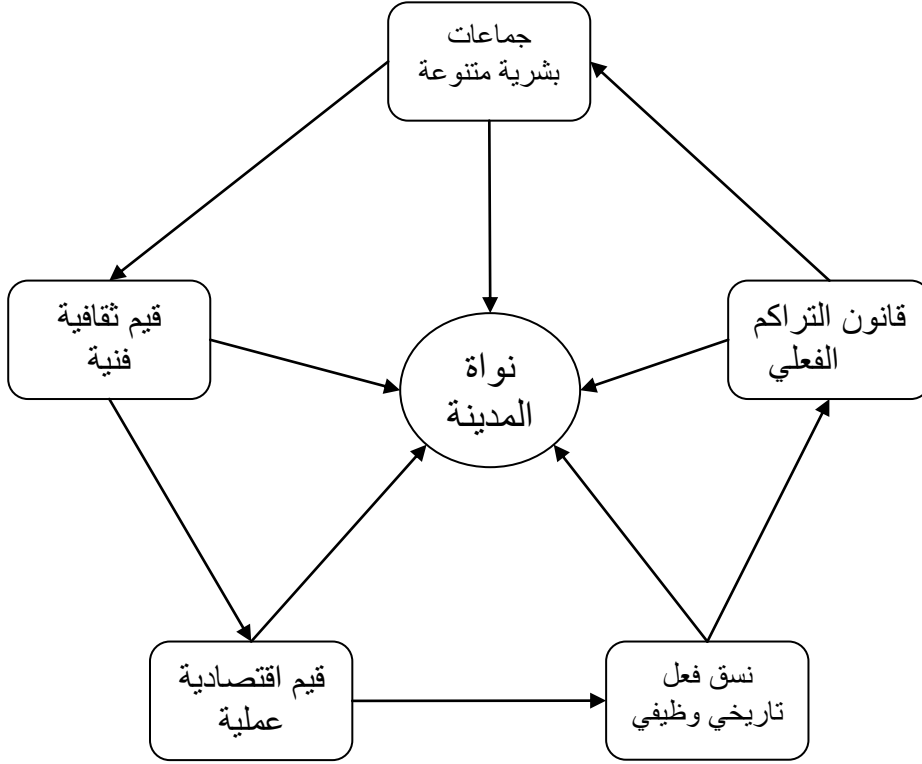
¹ Addi Lahouari. opcit. P77

² Charles Féraud : **histoire Des Villes De la Constantine-la calle.TYP.De l'association Ouvrières.** Rue des Trois-couleurs ; 1877, p80.

2- المدينة:

تعتبر المدينة أهم صورة معبرة عن تطور المجتمع المحلي من الناحية التاريخية باعتبارها مجموعة من التشكيلات البشرية المتوقعة في إطار تنظيم منتج يتسم، بالتعقيد والتراكيب وهذا التنظيم يعد بمثابة المعيار التاريخي لتطور المجتمع المحلي على ذاته، وإنطلاقاً من مكوناته الداخلية، لقد عرف المجتمع ظاهرة المدينة كظاهرة سوسيولوجية انطلاقاً من بروز ظاهرة تقسيم العمل واتساع نمط اختصاص الأفراد في الاهتمام بإنتاج الأشياء أي أن الفعل الاجتماعي المحلي على مستوى المدينة هو فعل قائم على مبدأ التراكم والانتقال النوعي لمراحل الإنتاج المجتمعي المتجه باستمرار نحو التخصص ، كما أن العقلانية المتبلورة والمتمثلة على مستوى البنى الذهنية بالنسبة لأفراد المجتمع المحلي المدني في تطور مستمر بسبب اتساع منظومة الصلات الاجتماعية وتفرع وتعدد أشكال العلاقات في سياقات مختلفة ومن الناحية الأنثروبولوجية فإنه ثمة مداخل عديدة لتفسير ظاهرة المدينة كنمط متقدم معبر أن أشكال المجتمع المحلي أي أن عوامل ودوافع ظهور المدنية يرتبط بتاريخية كل مجتمع في إطار الدائرة الاقتصادية والثقافية التي تهيكله ، ضمن إستراتيجية التفاعل مع مكونات المنحى الخارجي لذلك المجتمع

فبالنسبة للمجتمع الصناعي الذي فسح المجال لسلسلة غير متناهية من أشكال التقسيم العلمي للعمل الاجتماعي المؤسس وفقاً للوتيرة التنموية المتسارعة والمتراكمة بالانتظام وفقاً للقانون المحدد من قبل سلطة السوق كسلطة وضعيه وفعليه مستقلة عن سلطان إرادة كل فعل ممكن ويمكن توضيح تطور وبروز ظاهرة المدينة كشكل من أشكال المجتمع المحلي من خلال المخطط الآتي:



شكل رقم(05) يوضح نمط تشكل المدينة

ثالثا - التغيير الاجتماعي وظاهرة المحلي:

لقد اختلط مفهوم التغيير الاجتماعي بعدة مفاهيم مشابهة في حقل السوسيولوجيا خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة هذا المفهوم كمتغيير سواء كان تابعا للمتغير التنموية أو كان متغيرا مستقلا لمتغير تابع معبر عن ظاهرة سوسيولوجية ، من ذلك مفهوم التطور، مفهوم الانقلاب الوظيفي، مفهوم الديناميكا ، وقد مر المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات بعدة تغيرات كان لها تأثيرها على نظام المجتمع

في استقراره¹ وإذا كان الجزم بعدم وجود حدود فاصلة بين هذه المفاهيم المشتركة أو المتداخلة مع مفهوم التغير انطلاقاً من الموقف الابستيمولوجي فإن مفهوم التغير بالنسبة للمحلي يقصد به ذلك الانتقال التدريجي الذي يمس تلك التركيبية المعقدة من الأفعال والسلوكيات المركبة في إطار التفاعل وفقاً للمنظومات التي تحكم السير التاريخي للمجتمع المتجه باستمرار صوب التنمية ولذلك فإن العلاقة بين التغير والمحلي هي علاقة تجاذبيه ويتضح ذلك على النحو الآتي:

1.3- حدود المحلي:

بتطور أشكال التنظيم الاجتماعي المعاصر، صار لازماً ومن المنظور السوسيولوجي تحديد مجال الدائرة التي تضم وتهيكل وتحدد مجتمعا محليا ما، إن الدائرة المحلية يصعب تحديدها فقط وفقاً لنمط التنظيم الإداري الذي يقسم تلك المجتمعات كمجتمعات محلية بطريقة تعسفية معتمداً على الحدود الجغرافية وإن كان ذلك من منظور التنظيم العقلاني ضرورة تفترضها خطة التنمية، ثمة إن معايير أخرى تتدخل بشكل أو بآخر لتحديد حدود مجال الدائرة المحلية كإطار للمجتمع المحلي ومن أهمها على الإطلاق المعيار الجينالوجي والاقتصادي كما سبق الذكر، والذي يحدد شبكة العلاقات الاجتماعية في إطار منظومة التفاعل المنتجة بشكل أو بآخر لنمط سيروية إنتاج الثروة أو قدرة المجتمع على تحقيق أسباب. وجوده المجتمعي، باختصار فإن محلية من حيث أنها تشكل الهوية القاعدية لهذا الأخير قد تتجاوز أو تتعارض في بعض الحالات مع إستراتيجية النسق المحلي المحدد إدارياً فإذا عدنا إلى المشرع الجزائري نجد أن المجتمع المحلي محدد وفقاً للتقسيم الإداري الذي مر بعدة مراحل في إطار التفاعل أو الاستجابة لمتطلبات سيروية التنمية الوطنية حيث انتهى إلى غاية

1 . - Benjamin Stora, **Algérie : Histoire contemporaine 1830-1988**, Casbah, Alger, 2004, p296.

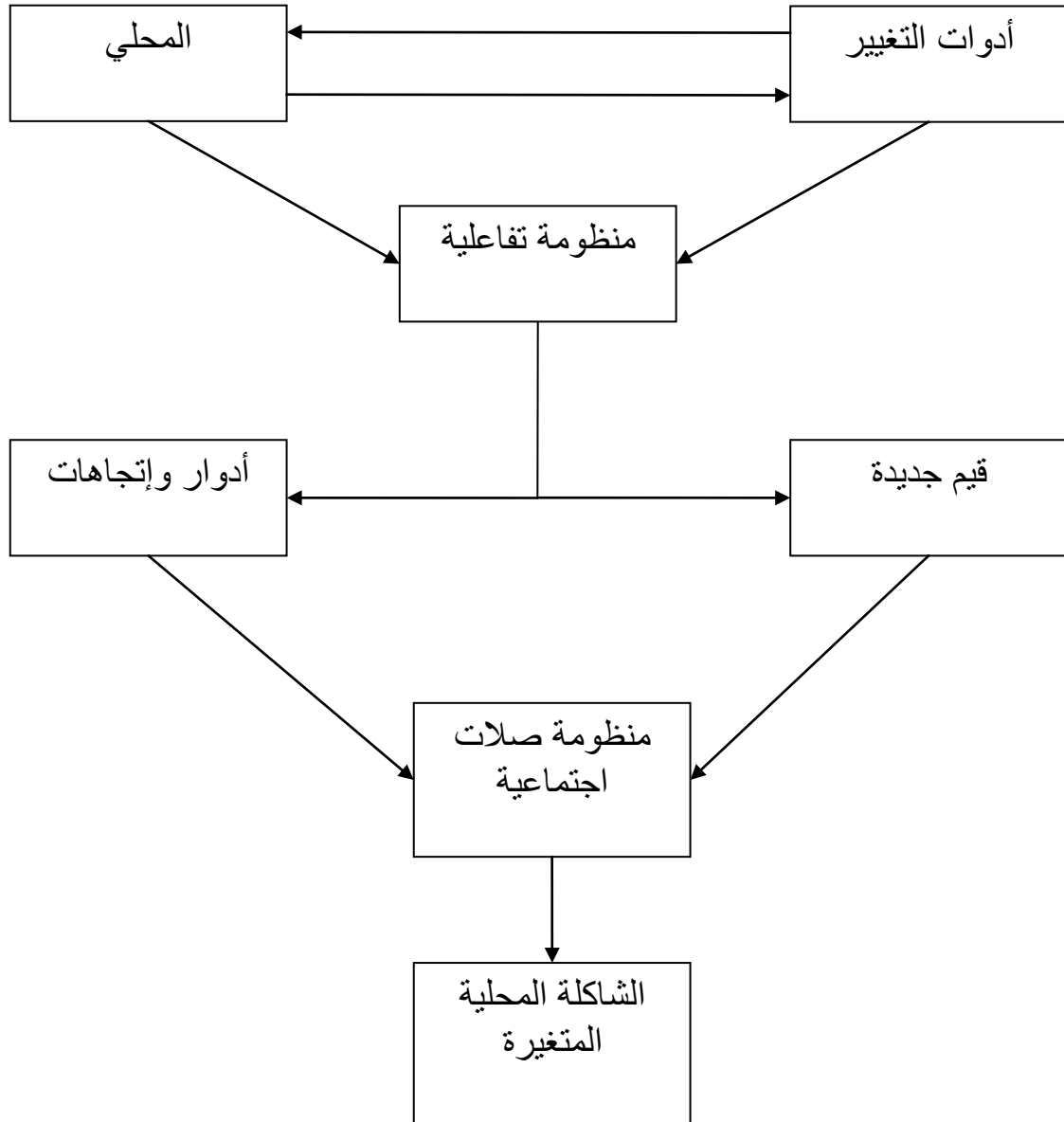
1984م على التقسيم الرقعة الجغرافية للخريطة الوطنية إلى 48 ولاية و1541 بلدية ، وكان الغرض من وراء هذا التقسيم تسيير الخدمة بالنسبة للمواطن وتطوير تلك الفضاءات المحلية التي كانت معزولة ويصعب الاتصال بها على اعتبار أن الاتصال التنموي بين الفعل الدولاتي والمجتمع المحلي شرطا أساسيا وضروريا لتحقيق التنمية المستدامة بمنظومتها الحديثة أي تجنب كل أشكال السير الهامشي لتلك المجتمعات خارج إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة.

2.3- خصوصية المحلي:

انطلاقا من المقاربة العقلانية للتنمية وبعيدا عن أشكال تمثاتها الإيديولوجية فإن المقصود بالخصوصية المحلية التنموية في إطار العلاقة مع التنمية الوطنية تشير على حتمية اشتراك هذه الخصوصية في إنتاج ثروة المجتمع وإعادة إنتاج شروط إنتاجها بشكل دائم ، وهو ما يتطابق مع البعد التقني الحديث للتنمية المتمثل في الاستدامة ، غير أنه من الضروري توضيح معنى الخصوصية والتي تشير إلى تلك الطاقة الكامنة والمكونة من مجموعة الموارد المختلفة والمتنوعة وهي الموارد التي تحتاج إلى طريقة عقلانية لاستخراجها واستثمارها ، وفقا لقواعد السيرورة بمعنى التنمية إنطلاقا من مؤهلات المجتمع المحلي وإخراجها فعليا إلى ميدان العملية من دون التناقض مع المحيط ، ودون إلحاق الضرر بمستقبل الأجيال القادمة .

إن عدم مراعاة هذه الخصوصية التي تحتوي تلك الطاقة الكامنة ، لن يؤدي إلى انحراف المجتمع عن مكوناته الحقيقية¹ ، وبالتالي الدخول في أزمة متعددة الجوانب وحتى إن كانت تلك الرغبة تهدف إلى تحقيق التنمية ، وهو ما سنوضحه بالنسبة لمجتمع الدراسة في الفصول اللاحقة لذلك فإن قوة الخصوصية المحلية هي التي تؤطر المشروع الوطني التنموي عن طريق قبول تنوع تلك الحلقات الكامنة المنتجة للثروة الوطنية وليس العكس وهو ما يتضح من خلال الشكل الآتي:

1 العايب عبد الرحمن و بقة الشريف،مداخلة:التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر،المؤتمر العلمي الدولي،15/07/08أفريل2008،جامعة فرحات عباس،سظيف.ص:3.



شكل رقم (06): يوضح ميكانيزم سيرورة تغيير المحلي .

3.3- التنمية المحلية:

انطلاقاً مما تقدم وفقاً للتحليل التاريخي للبناء الاقتصادي للمجتمع المعاصر يتضح أن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية في تكوين التنمية الوطنية ، وإذا كانت التنمية المحلية تشير إلى قدرة النسق الاجتماعي المحلي في إنتاج الثروة بشكل تراكمي مستمر فإن هذا يقود بالضرورة ومن المنظور السوسيولوجي نحو التساؤل عن مرجعية التنظيم لهذا الفعل التنموي ومنه تقود هذه المسألة إلى فحص العلاقة بين التنظيم والتنمية المحلية بمعنى هاهو الدور الذي تلعبه الدول؟ . أن سوسيولوجيا التنمية المحلية تبين أن تكامل العناصر التنظيمية على مستوى العملية ، تقتضي ضرورة امتلاك نظرة عقلانية خاصة في مجال اتخاذ القرارات الموجهة بشكل مباشر صوب إعادة إنتاج المجتمع المحلي انطلاقاً من خصوصياته المتنوعة من أجل تجاوز عقد تخلفه ، ولذلك اقتضت الدراسة تناول العناصر الآتية :

رابعاً- مفهوم تنمية المجتمع المحلي :

تعتبر التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز مشكلات المرحلة الحالية التي تشكل رهان دول الثالث. ولذلك فقد تنوعت المقاربات وتعدد تناول لهذا المفهوم، ويمكن تقسيم هذا الاهتمام إلى ثلاثة معايير¹ وذلك على النحو الآتي:

المعيار الأول :

أنه في بعض المجتمعات من العالم تعتبر تنمية المجتمعات المحلية إحدى وظائف الحكومة التي تستلزم إنشاء وزارة أو هيئة خاصة للقيام بتنفيذ هذه العملية. ففي الحقيقة تعتبر التنمية

1جامع محمد نبيل : علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010، ص 116.

الاجتماعية إحدى وظائف الحكومة ولكن يجب التأكيد على أن دور الحكومة لا يتعدى كونه جزءاً من الأدوار التي تشترك في القيام بهذه العملية ، ويبدو أنه من الضروري الحذر على هذا المستوى ، ذلك أن دور الحكومة عدم مسؤولية المكونات البشرية للمجتمع المحلي . وهذا ما يتضح من خلال المعيار الثاني.

المعيار الثاني :

وفي بعض المناطق الأخرى من العالم يستخدم مصطلح تنمية المجتمعات المحلية للدلالة على الطرق المستخدمة في إنشاء أنماط معينة من النظم الاجتماعية متكاملة بشكل مترابط .

المعيار الثالث : ويستخدم مصطلح "تنمية المجتمعات المحلية" في بعض المناطق الأخرى من العالم ليعني الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه العملية والتي تتمثل في مساعدة النفس وتحقيق التحسين الاجتماعي عن طريق دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية للمجتمعات المحلية نفسها ، والحقيقة أن هذا المستوى ، يقتضي تطور المستوى التقني والثقافي للمجتمع .

وعلى هذا الأساس يمكننا تحديد مفهوم تنمية المجتمعات المحلية ، على أساس أنه عبارة عن تلك العملية المصممة تقنيا لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع المحلي كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع ، ومنه الاعتماد إلى أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان. وتعتمد التنمية المجتمعية المحلية بهذا المعنى على توحيد مستويين متكاملين من الدفع ولا يمكن الفصل بينهما في الحقيقة ويظهر ذلك على النحو الآتي :

المستوى الأول :

ويتمثل في خلق قواعد التعاون مع الآخرين ومساعدة الذات مع تعزيز القدرة على اكتساب وتبنى طرق الحياة الجديدة حيث أن هذه القدرات توجد كامنة في كل جماعة إنسانية، وتتمثل مهمة عملية تنمية المجتمعات المحلية في تنشيط ودفع هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي، وهو ما يستدعي قدرة التسيير وعدم التناقض بين إدارة الأفراد وتسيير المجموعة ، مع العمل على تطوير المهارة بشكل دائم .

المستوى الثاني:

ويتعلق الأمر بمجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في كل مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية والمستعملة عملياً والتي يمكن الحصول عالمياً من الحكومات أو الهيئات العالمية.

2.4- القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي:

لقد تبلورت القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة مثل الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية. ولقد أدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات المحلية. بحيث أشارت الخبرة الفنية التنظيمية في كل من هذه الفروع إلى أن حل المشاكل يتطلب عملاً جماعياً على كل من المستويات المحلية والإقليمية والقومية. هذا ويمكن تلخيص برامج التنمية الاجتماعية الناجحة التي تركز على مجموعة من العناصر على النحو الآتي:

1جامع محمد نبيل : مرجع سبق ذكره، ص.ص.121،123

-ملائمة الأنشطة على تنوعها مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع المحلي، ومن ثمة تبرمج المشاريع الأولى وتوجه الى تلبية الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والنابعة من واقع إحصاساتهم وليست الملقاة عليهم، وفي هذا ضمان لبعء المشاركة الضمنية والفعلية ، ذلك أن التنمية المتكاملة المتزنة تتطلب عملاً جماعياً مترابطاً، وكذلك تتطلب برامج متعددة الأهداف، وهذا يعنى أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشمل على تحسينات ، و/أو تركيز في كل من مجالات الصحة العامة ، والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية ، ونشر الثقافة البيئية وتفعيل الفعل الجمعياتي على أوسع نطاق ممكن حتى يتمكن المجتمع المحلي من استيعاب السيرورة شيئاً فشيئاً

-يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق النظرة الاجتماعية المحلية بقيمة المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان ، بل ويوازي الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملاً أو سلوكاً اجتماعياً جديداً يقوم به سكان المجتمعات المحلية ويمثل تنفيذاً لمشاريع التنمية الاجتماعية فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد بمعنى تهيئة أسباب نجاحه .

-تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية حيث لا

توجد مثل هذه الإدارات. وتفعيل مفهوم الحكم الراشد ، عن طريق اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم على تحقيق الأهداف الأساسية لأي مشروع تنموي محلي ، مع حتمية توسيع دائرة مشاركة المرأة والشباب كطاقة حية للسن الاجتماعي الذهبي في برامج التنمية الاجتماعية وهو ما يزيد حتما من فاعلية هذه البرامج . ولكن من الضروري أن تقوم الحكومات بإمداد العملية التنموية بالمساعدات اللازمة دون احتضانها كلية حتى تكتمل حيوية وفاعلية هذه البرامج ويستقل الفعل التنموي عن عقلية الاتكال على الدولة ، وهي الميزة التي تعاني منها دول العالم الثالث ، حيث تسود نظرة الإرث الشخصي لكل ما هو من واجب الدولة .

3.4- معوقات تنمية المجتمع المحلي :

ليست عملية تنمية المجتمع المحلي مضمونة النتائج دائما ، مهما كانت قوة المقاربة المحلية من الناحية التقنية ، ولذلك يرجع كارل تيلور حالات الفشل إلى تنوع المصالح واستحالة توحيد تلك الغايات ، فلقد أوضحت التجارب أن سبب نجاح أو فشل مشاريع التنمية المحلية يرجع إلى أن القوة العاملة والابتكار والاشتراك الإيجابي الفعال للملايين من سكان آلاف القرى والمجتمعات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية ضروري ولازم حتى يتم نجاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة كلها.

كما أن البرامج الخاصة بتدريب النخبة المحلية المؤهلة لتنظيما للقيام بتحقيق الفعل التنموي لها أهمية كبرى ، على اعتبار أن هؤلاء الفاعلين يعملون بين سكان المجتمع المحلي للقيام بتنشيط ومساعدة الأفراد والجماعات ليتمكنوا من تنظيم وإنجاز أعمال المساعدة الذاتية والتحسين الاجتماعي

النوعي المنظم والمركز ، ذلك أن القاعدة الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية في إدراك هؤلاء الفاعلين بالرغم من انعزالهم بقيمة سلم الحاجات والسعي إلى إشباع هذه الحاجات والرغبات. مع إبطال مفعول اللامبالاة وعدم الاهتمام بالتغيير الاجتماعي ، ولعل ذلك يرجع أساساً إلى ضعف القيادة في إشراك الكل ضمن برامج تنمية مجتمعهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة . فإذا نظرنا إلى تاريخ البلاد النامية نجد أن هؤلاء كانوا يخبرون عن حاجاتهم الشخصية.

4.4- خطوات تنمية المجتمعات المحلية:

بناء على خبرات البلدان النامية يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمعات المحلية فيما يلي، ولكن يجب معرفة أن هذه الخطوات ليست جامدة إذ أنها مرنة تختلف في تطبيقها باختلاف ظروف المجتمعات المحلية. ذلك أن التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة يشكل الخطوة الأولى في تنمية المجتمعات المحلية لتحقيق حالة عدم الاغتراب¹ هي المناقشة التسلسلية للاحتياجات الرئيسية العامة التي يشعر بها أعضاء مجتمع محلي معين. ومن المعروف أن المناقشة غير المرتبة للموضوعات المختلفة في إطار الموازنة بين الوسائل والغايات ، تحدث باستمرار بين الأشخاص والعائلات الذين يعيشون في هذه المجتمعات. ولكن مثل هذه المناقشة لا تختلف في جوهرها كثيراً عن كونها اهدار للوقت ومعادلة الزمن الموضوعي للفعل التتموي . فمن خلال المناقشة الانتظامية وحتى من خلال تلك القائمة بين أفراد أو بعض العائلات ، يظهر أنه من الممكن أن تفحص الحاجات الإنسانية الرئيسية بنظرة واقعية موضوعية. ولا يمكن الحصول على هذه المناقشة

1. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفزي : قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988 ص 245

الانتظامية المفيدة كما أشرنا من قبل إلا إذا الفاعلون أن جهودهم الشخصية المنظمة سوف تتال حظاً مناسباً من المساعدة الحكومية.

وتعتبر تلك الخطوة البسيطة المبدئية ضرورية للغاية، ولا يمكن أن تتم في حالة القرى التي توكل فيها التنمية الاجتماعية إلى مجالس قروية أو أجهزة قروية أخرى أنشئت بالقانون أو بالأوامر لغرض التنمية الاجتماعية مثلما يحدث في بعض البلاد النامية التي تحاول أن تبدأ برامج لتنمية المجتمعات المحلية. وكذلك لا تتم هذه الخطوة إذا ما كان القائمون بعملية التنمية يتمثلون في هيئات فنية أو منظمات خاصة دعيت بواسطة قائد العملية . وأخيراً نجد أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة في عديد من البلاد النامية تتطوي على تقديم الأشخاص الذين يسهمون في إنشاء هذا النوع من المناقشة الانتظامية بين القرويين، وكذلك تقوم هذه البرامج بإمداد المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتنظيم وإنجاز الجهود الذاتية لهؤلاء الأفراد.

5.4 - التخطيط المنظم لتنفيذ المشروع:

إن إيمان الأشخاص بمثل المشروع ، وتشكل الرغبة نحو إكتشاف المواهب والكفآت التي سوف يقتضيها تنفيذه ، إضافة إلى تحديد الموارد والأموال اللازمة لذلك. كلها عناصر تشكل مقارنة التخطيط المنظم الذي يتصف بتفكير يتصف بالمسؤولية والواقعية حول ما يجب أن يكون وما يمكن عمله. وتعتبر هذه الخطوة في غاية من الأهمية وذلك إذا ما أردنا إقامة تنمية اجتماعية حقه ، بحيث نجد أنه وفي بعض الدول النامية تتدخل الحكومات في عديد من المشاريع التي يحدد إنشاؤها بواسطة هيئات أو منظمات خاصة وتبدأ هذه الحكومات في تشغيل عدد كبير من المشاركين في هذه المشاريع. وهنا لا يمكن القول بأن ما يحدث هذا من تحسينات اجتماعية ينبع من دوافع وإرادة الأفراد

أنفسهم إذ أنه في الحقيقة يجب أن يكون من أهم أهداف التنمية الاجتماعية هو خلق المسؤولية وصفات المبادرة والثقة بالنفس بين الجماعات العاملة بالمجتمع المحلي.

6.4 - التنفيذ:

وهي الخطوة الثالثة في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في دفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الكامن منها والظاهر. ومن المعروف أنه بمجرد أن تبدأ فئة اجتماعية منظمة عملها في مشروع معين ، وتحقق إكماله و إتمامه تحصل على تأييد و كسب المجتمع كله ورضائه بصفة عاجلة ، لذلك نجد أن سكان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة إيجابية في المشروع أو الذين كانوا يشكون في نجاحه يسارعون نحو الاشتراك مع هذه لفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تنموية تحسينية أخرى وهكذا تتسع دائرة المشاركة¹

7.4 - وضع الأساس لاستمرار تنمية المجتمعات المحلية:

تتمثل هذه الخطوة في خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية وتحسين مرافق هذه المجتمعات. فبدون تنفيذ هذه الخطوة سيظل المجتمع مغتربا عن سياق فعله التنموي ، اذ يعتبر الوعي من أهم محركات ومقومات المشاركة المجتمعية ، ذلك أن يخلق ويكون لدى الفرد قاعدة اتجاه المشاركة ، ليمر بثلاث مستويات ، أولها الوعي بالتخلف ، ومنه الوعي بضرورة القضاء على التخلف ، وصولا الى الوعي بالأساليب واستيعاب الأدوات المصاحبة أو المستعملة في عملية القضاء على التخلف ، ومنه التغيير ، وهو ما يشكل

1. د. عبد الرحيم تمام أبو كريمة: دراسات في علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ط1، 2003، ص334.

مصدر قوة للسكان المحليين ، لتظهر بذلك ايدولوجيا نابذة من ظروف الواقع تساهم في جمع الجماهير وتعبئتهم لتفعيل حركة التنمية المحلية ونجد في الواقع أن معظم المنظمات القائمة بمشاريع التحسين والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية لا تقوم بهذه الخطوة وخاصة المنظمات غير النابذة من نشاط سكان المجتمع المحلي نفسه ، وعلى أية حال يمكننا القول أن المنظمات أو الجماعات القائمة بتنمية المجتمعات المحلية والنابذة من سكان المجتمع أنفسهم والتي تتبع في أعمالها الخطوات المذكورة سابقاً لها من المقومات ما يجعلها تقوم بتنفيذ هذه الخطوة. فمثلاً نجد من الناحية الطبيعية أو الجغرافية أو الإيكولوجية أن أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات ونتيجة للمناقشات التي جرت في يتشكل لديهم علم بالاحتياجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلي، كما نجد أنهم يكتسبون خبرة وقدرة على تحقيق هذه الحاجات التي تلزم للمجتمع المحلي ، كما نجد أنه يكتسبون روحاً معنوية عالية ، وهي مرحلة تكوين الثقة التنظيمية نتيجة تراكم الخبرة والاحتكاك بالمجتمع المحلي ، وهذا يزيد من رغبة هذه المنظمات في القيام بمزيد من مشاريع التنمية الناجحة لتحقيق استراتيجية توسيع التجربة التنظيمية على أوسع نطاق . رغم عدم خبرة ومقدرة عدد كبير من الدول التي أجرت أنواعاً مختلفة من مشاريع التنمية الاجتماعية، وهي ملاحظات مستمدة من تجارب بعض الدول التي حاولت القيام بمشاريع تنمية اجتماعية ليست نابذة من سكان المجتمعات المحلية ، وهي العملية التي تقتضي التعبئة الجماهيرية على أوسع نطاق¹ وكذلك بعض الدول التي حاولت استخدام فاعلين محليين غير مدربين ، كما أن بعض الدول التي توقعنت مشاريع تنمية المجتمعات المحلية تحت ملاحظة غير مضبوطة ومشكوك فيها ترتبط ببعض الأجهزة الفنية غير المؤهلة التي

1.مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي : قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988ص245

تقوم بعض الوزارات بإمدادها ، وهذا ما يقود إلى التركيز على دور الدولة وهو ما يتضح من خلال العنصر الموالي .

8.4- دور الفعل الدولاتي:

بعد الثورة التحريرية تولد اقتناع بكون الأسلوب الاشتراكي هو الأسلوب الأنفع والأنسب للجزائر، وهو اقتناع يعكس الميول النفسية للنخبة التي حكمت المجتمع الجزائري عقب الاستقلال والتي حددت مفهوم الاشتراكية على أساس أنها تعني تقلد الدولة لمسؤولية تنمية المجتمع المحلي وبغض النظر عن المراحل والتقلبات التي شهدتها أسلوب الحكم في الجزائر، فإن ذلك لم يغير من مسؤولية الفعل الدولاتي على هذا المستوى على اعتبار تضخم مدخلات تخلف المجتمع المحلي الجزائري والذي حتم ورجح الدور القيادي للدولة في تحقيق التنمية الشاملة¹.

فعلى الدولة التي ترغب في القيام ببرامج لتنمية مجتمعاتها المحلية أن تقوم بتعيين عدد كبير من العاملين الذين يطلق عليهم الرواد ، مشكلون من هذه المجتمعات المحلية ، والذين يمثلون قاعدة توجيه محلي . وذلك يرجع إلى أن الدولة لا تملك من الفنيين الكفاية التي تمكنها من القيام بمساعدة كل المجتمعات المحلية . وكذلك ترجع ضرورة تعيين هذه القاعدة إلى وجود الطبقة الاجتماعية في كثير من الدول حيث نجد أن الفنيين العاملين في قطاع تنمية المجتمعات المحلية ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباعدة نسبيا من الناحية الثقافية أو الحضارية ، كما أن إنشاء برامج لتنمية المجتمعات

1. محمد بلقاسم حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية ، وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص-ص. 39، 41

المحلية للقيام بإنشاء معاهد تدريبية مصممة لتدريب الفاعلين المكلفين بالإشراف ، ويرجع ذلك التركيز الفني إلى ضرورة التنبه واليقظة الدائمة والمستمرة لمدى قدرة و كفاءة هؤلاء بالنسبة لمنهجية المساعدة من ناحية التحسينات الفنية والاجتماعية، وعلى ذلك فيجب تدريب هؤلاء ، بما يساهم في إثراء عمل القاعدة المحلية في فروع النشاط المتنوع ، من ذلك التدريب على القيام بمساعدات أولية للجماعات التي تريد تحسين إنتاجيتها. كذلك التدريب على طرق دفع وتنظيم الجماعات للعمل الإيجابي وإثراء العمل الجماعي

-حتمية إنشاء مؤسسات ومرافق فنية ذات فاعلية قوية لتقوم بإمداد المساعدة الفنية المعتمدة للعاملين على مستوى القرى، ويعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة. إذ يجب الإشراف على صحة هذه المساعدات وإيقافها ، وذلك من خلال الفنيين الذين يعملون بهذه المؤسسات والمرافق الفنية التي يجب أن تكون بدورها معدة إعداداً جيداً بهؤلاء الفنيين.

9.4- تنظيم المجتمع المحلي:

من البديهي أن يكون البحث في تنظيم المجتمع المحلي من أهم مواضيع علم الاجتماع ، بعض النظر عن المسارات التي مر بها تاريخيا والتي لم يسلم فيها من التأثيرات الإيديولوجية على مستوى عمق الأطروحة ، ذلك أن أصول نشأة علم الاجتماع في بداية تكوينها التحمت ابستيمولوجيا بالنظرية الاقتصادية السياسية ، والاهم من هذا أنها تأثرت بالكثير من المواضيع ، ليشغل هذا حيزا مهما من الاهتمام بمواضيع ورهانات المجتمع على ذاته ، و لعل من أهم الترسبات المفاهيمية الناتجة عن هذا الاعتقاد الراسخ بكون درجة تقدم المجتمع وتنميته ، ومنه اتجاهه نحو التعقيد والتباين الوظيفي ترتبط

ارتباط عكسيا بتخصص متغير الثقافة¹، أي مقدار التقنية والتخصص الدقيق وفق الهدف في تنظيم سيرورة المجتمع وفقا للهدف، وهذا ما يميز اتجاه ثقافة المجتمع الحالية نحو البرمجة والتنظيم فكل فرد أو جماعة لا يمكن أن يكون شخصية مستقلة، إلا ضمن معادلة تنظيمية تؤهله لاحتلال دور مركز ومخطط له، ومنه فان تنظيم المجتمع المحلي على اختلاف أشكاله وبيئاته أصبح من أهم مواضيع علم الاجتماع بما يحمله من تداخل على مستوى تنوع شبكة المتغيرات، وهو ما يتضح من خلال العنصر الموالي.

10.4- المقاربة المستدامة للتنظيم المحلي:

احتل مفهوم الاستدامة في السنوات الأخيرة، موقعا مهما على مستوى النظريات العلمية، بمختلف مكوناتها وحقولها، وتشكل عن هذا اتصال دائم ومستمر بين النظرية العلمية والمساعي الحكومية المسؤولة فنيا على مشاريع التنمية، وحتى نفهم طبيعة تلك العلاقة، تحتم علينا ضرورة تحديد معنى التنمية المستدامة باعتبارها معيار أولي ونهائي لكل مقارنة تنموية بصيغة شرطية إلزامية ومنه يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة هي ذلك المفهوم الذي يشير إشباع وتلبية الاحتياجات الراهنة للمجتمع في لحظة رهان سيرورة تنميته من دون إلحاق الضرر بمصير الأجيال القادمة، فانطلاقا من هذا الإطار العام والذي ظهر لأول مرة سنة 1987 من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ومع مرور الوقت وتنوع البحوث، ترسخت بالنسبة للدراسات ككل، أنه وفي كل مقارنة تنموية

1.د. أحمد رأفت عبد الجواد : مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر . 1983، ص 79.

موجهة للمجتمع لابد أن تتميز بتكامل أبعاد كل مشروع .، ويمكن حصر تلك الأبعاد على النحو
الموالي!

البعد الطبيعي والايكولوجي :

ويتعلق الأمر بالإطار الطبيعي للتنمية والذي يشكل وعاء تفاعل المتغيرات التنموية ، التي تحتاج
إلى توظيف أمثل من دون الحاق الضرر بالطبيعة التي تشكل مدخرات الأجيال القادمة .

البعد التقني والوظيفي :

ويشترط هذا البعد عدم التناقض بين مخططات التهيئة على مستوى تمثيل الوظائف المجتمعية ،
المحددة من خلال المقاربة التنموية .

البعد الاقتصادي والاجتماعي :

لعل من أهم الدراسات التي تلخص لنا البعد الاقتصادي والاجتماعي هي تلك الدراسة التي قدمت
من قبل " ساند رسون وبولسون " سنة 1988، حيث انطلقت الدراسة من تحديد مفهوم تنظيم
المجتمع على أنه عملية إنشاء أو تنمية علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات تمكنهم من العمل
سويا لخلق التسهيلات والخدمات التي تمكنهم من تحقيق الرفاهية المشتركة لكافة أفراد المجتمع
المحلي والمحافظة عليها. بمعنى التركيز على عملية توحيد جهود الأفراد والهيئات والمؤسسات
الموجودة بالمجتمع المحلي في سبيل الحصول على أقصى قدر ممكن من العمل الفعال

1.سليمان مهنا ، وريدة ديب ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون
-العدد الأول-2009 ، ص ص.488.489

فلقد ظهرت عدة تعاريف لتنظيم المجتمع منها تعريف " لينديمان " حيث يقول أن تنظيم المجتمع يتمثل في تلك الجهود الواعية المنظمة ، من جانب المجتمع المحلي للتحكم في أموره للحصول على أعلى فاعلية للخدمات التي يقدمها من خلال منظماته وهيئاته ومؤسساته وذلك من خلال علاقات محددة. " ويعرفه بو تي بأنه "مساعدة جماعة من الناس للتعرف على حاجاتهم المشتركة والسعي نحو إشباع هذه الحاجات. "

ويذهب ستاينر إلى تحديد هذا المفهوم وحصره بمشاكل المواءمة والمهادنة الاجتماعية، حيث أنه يختص بصورة محددة بالعلاقات القائمة بين الجماعات ومدى ترابطها وتعاونها وتناسقها من أجل فاعلية ووحدة العمل. " وانطلاقاً من هذا الإطار يضم تنظيم المجتمع المحلي الجهود اللازمة والإجراءات الكفيلة بإحداث وتحقيق التواصل المتبادل مع الوحدات الاجتماعية الأكبر منه. ولا شك أن هذا المفهوم الأخير ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه يتكون من عناصر متعارضة تحتل فيه عملية المهادنة وعملية المواءمة مكانة عالية من أجل تحقيق فاعلية هذا المجتمع. وهو ما يذهب " لان " في تعريفه لتنظيم المجتمع على المواءمة وخاصة تلك القائمة بين الموارد والحاجات المجتمعية المحلية.

خامساً- الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي:

من الضروري على مستوى التنمية المحلية المستدامة المرتبطة بنسق المجتمع المحلي التفريق و الرجوع التحليل الاطار المفاهيمي الذي عرف تاريخياً مفهومين متشابهين نسبياً وهما تنظيم المجتمع المحلي وتنمية المجتمع المحلي ، بحيث يشير " هلول " إلى أن ظهور مصطلح تنظيم أقدم بكثير

على مصطلح تنمية المجتمع لأنه حسب رأيه إذا كان مصطلح تنظيم المجتمع قد تأثر في مراحل نشأته الأولى بحل المشاكل وتوفير الخدمات إلا أنه امتد ليشمل أشياء أخرى كثيرة منها الموازنة بين الموارد المادية والبشرية ، واحتياجات ورغبات السكان ، ومحاولة استغلال الموارد الداخلية والخارجية ، وإحداث تغييرات مقصودة للقيام بمجهودات موجهة نحو وضع وتنفيذ برامج لتحقيق أهداف عامة أو محددة ، في حين ظهر بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح تنمية المجتمع بين العلماء، حيث يقول "أ. شوقي" في هذا الشأن أن هيئة الأمم المتحدة اهتمت بتكييف عملية تنظيم المجتمع لصالح البلاد المتخلفة اقتصاديا فابتدعت مصطلح تنمية المجتمع المحلي الذي سبق تعريفه مؤكدا في تعريفه لتنمية المجتمع المحلي على العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد ووفق سياسة عامة لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي ، وبيئته اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي اعتمادا على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع. ومن ثم يتميز مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح تنظيم المجتمع بالتركيز على التنمية الاقتصادية بجانب التنمية الاجتماعية وإظهار دور الحكومة وضرورة الخطط العامة.

وينتهي "هلول" إلى أن المصطلحين مترادفان ويستخدمان ليعني كل منهما الآخر، إلا أنه يرى أن تنظيم المجتمع مصطلح أضيق في نطاقه من مصطلح تنمية المجتمع حيث أن تنظيم المجتمع عملية تركز بصورة أساسية على تفعيل نظم العلاقات الاجتماعية وتفعيل قدرة العمل الجمعي ، أو ما يسمى حديثا برأس المال الاجتماعي في حين أن التنمية تختص بكافة المحاور البيئية والمادية والبشرية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية للكون الاجتماعي في إطار من الاستغلال الأمثل المتسم بالاستدامة والاعتدال. ويمكن تلخيص مبادئ تنظيم المجتمع المحلي كالآتي :

1.5- مبادئ تنظيم المجتمع المحلي:

- يمكن حصر مبادئ تنظيم المجتمع المحلي حسب "هلول": من خلال النقاط الآتية وذلك كما يلي:
- تقع على عاتق كل فرد في المجتمع المحلي مهمة تحقيق حاجاته بنفسه في مقابل أقصى جهد يؤديه ، وذلك باعتبار أن رفاهية فرد معين تؤثر على تلك الخاصة بالآخرين لاعتماد الناس بعضهم على بعض، ولذلك فإنه من الضروري أن يقيم الناس تنظيمات اجتماعية تعمل من أجل صالحهم العام ونفعهم المتبادل.
 - إن الحاجة للعمل الاجتماعي وللرفاء الاجتماعي تتبع من سلم الرغبات الفعلي للمجتمع ولذلك فمن حق ، بل ومن مسؤولية جميع قطاعات سكان المجتمع المحلي وطوائفه أن يشتركوا في هذا العمل.
 - يهتم العمل الاجتماعي المحلي برفاء المجتمع والحياة الكلية المتكاملة للفرد آخذاً في اعتباره حاجاته الفيزيكية أو المادية والعقلية والعاطفية والروحية.
 - تتطوي فلسفة تنظيم المجتمع المحلي على ضرورة قبول الناس للتغيير الاجتماعي وتنمية الخدمات الاجتماعية لمواكبة التغيرات الحادثة في الظروف الاجتماعية ومعرفة المشاكل الاجتماعية.

1. سليمان مهنا ، وريدة ديب ، مرجع سبق ذكره ، ص450

- إن تنظيم المجتمع المحلي عملية ديمقراطية لابد لمنظمات المجتمع المحلي وهيئاته بجانب أفرادها أن تشترك فيه من خلال ممثلين لها من محض اختيارها أنفسها.

تحاول الدراسة الإحاطة بتقنيات تنظيم المجتمع المحلي في إطار المزوجة مع العملية التنموية من خلال أنموذج القرية ، على اعتبار اقتراب مجتمع الدراسة من هذا الانموذج ، وذلك على النحو الآتي :

2.5 - مقترح منظمة التنمية المحلية بالقرية:

لتحقيق التنمية وتنظيم المجتمع المحلي لابد من وجود خلية تنظيمية تهتم بمسؤولية من أجل التخطيط والتنفيذ ، والذي من خلاله يتحقق العمل الجمعي الذي يشكل الفاعل الحقيقي لانتاج سيرورة التنمية المجتمعية المحلية ، هذا الرأس المال الاجتماعي مرهون بمدى قدرة المجتمعات وتنظيمها الحقيقي نحو استثمار الرأس المال البشري ، المتمثل في القدرات والمهارات الخاصة بتسيير الافراد داخل التنظيم المكلف بهذه العملية .وهي الخلية التنظيمية المسماة "بمنظمة التنمية المحلية بالقرية." تتكون منظمة التنمية المحلية بالقرية من ممثلين لكل من القيادات الطبيعية المؤثرة بالقرية أي الفاعلين الاجتماعيين الذين لديهم قدرة على التأثير في ادارة النسق ، كذلك الأفراد المهتمين بالعمل الاجتماعي. وتكون شروط العضوية في هذه المنظمة معتمدة أساسا على التطوع والإيمان بأهدافها وبالعامل الاجتماعي.

ويمكن للمؤسسات والمنظمات والأفراد بهذه المنظمة اختيار ممثلين لهم أو نقباء عنهم يقومون بتكوين مجلس النقباء لمنظمة التنمية المحلية والذي فيه تتمركز السلطة النهائية لهذه المنظمة. ويقع

على هؤلاء النقباء مسؤولية توفير الخبرة والمعرفة الخاصة بمنظماتهم وذلك لمساعدة التخطيط التعاوني للمنظمة كما تقع على عاتقهم مسؤولية زيادة اهتمام منظماتهم بالعمل الاجتماعي ومشاكله وأنشطته واستمرار إمداد المنظمة بالمعلومات المتعلقة بهذا العمل.

ومن المهام الضرورية لهذه المنظمة القيام بتجميع الحقائق عن المجتمع المحلي وحاجاته ومدى كفاءة خدماته وذلك بصورة منظمة مستمرة وذلك حتى يبنى أي اقتراح أو قرار للمنظمة على اكتشاف الحقائق ومعرفتها وتحليله، وعلى البيانات الصحيحة وتقدير الباحثين الأكفاء. ولا بد للبيان الداخلي للمنظمة أن يضمن بصورة مؤكدة جماعية اتخاذ القرارات وديمقراطيتها وضمان تغيير اللجان بها لتحقيق المشاركة العريضة، وتقع على عاتق منظمة التنمية المحلية بالقرية مسؤولية اتخاذ الإجراءات التي سوف يترتب عليها التطبيق الناجح للقرارات التي تم التوصل إليها. وباتخاذ هذه الإجراءات تقوم المنظمة باتباع الوسائل التي تضمن قبول هذه الإجراءات وما يترتب عليها من عواقب تتعلق بالجماعات والمنظمات المعنية. ومن بين هذه الوسائل إيجاد قنوات اتصالية دائمة بين المنظمة والهيئات المعنية واستمرار الحفاظ عليها والاشتراك النشط للأفراد والهيئات المعنية في الدراسات التي تقوم بها المنظمة ونشر تقارير دورية والعلاقات العامة.

ويجب أن تسعى المنظمة إلى تحسين نوعية الخدمات الكائنة بالمجتمع المحلي وذلك من خلال رفع معايير العمل والتطلع إلى مستويات أعلى من تلك الخدمات، كما ويجب أن تسعى المنظمة أيضا إلى توفير الفرص للقاء العاملين بالمنظمات والهيئات الاجتماعية والمتطوعين لتبادل وجهات النظر والتفاهم المشترك والعمل المشترك نحو حل مشكلات المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تسعى المنظمة إلى إمداد هيئاتها ومنظمات الأعضاء بالتسهيلات والمعاونات التي

تمكنها من أداء وظيفتها أو مساعدتها على تحقيق أهدافها. ولا بد كذلك لمنظمة التنمية المحلية بالقرية أن تعقد لقاءات جماهيرية والقيام بنشر دراساتها وتقاريرها بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتكون وتسرع من وعي وإدراك الجماهير لمشكلات المجتمع المحلي، كما يجب أن توضح الكيفية التي تتبعها الهيئات الحكومية والخاصة لحل هذه المشكلات.

من المسلمات البديهية الملزمة لهذا التنظيم أن تقيم قنوات اتصالية لتبادل المعلومات والتعامل مع المنظمات الأخرى بالمجتمع المحلي والتي تختص بمهام خارجية ولكن مرتبطة بتلك الخاصة بمنظمة التنمية المحلية بالقرية مثل الهيئات الاقتصادية أو التكنولوجية بالمجتمع المحلي. ومن هنا يجب أن يتوافر للمنظمة سكرتير تنفيذي مختص في مجال العمل الاجتماعي مرموق الشخصية ذو مهارات قيادية ملحوظة وخيال اجتماعي ناضج يستطيع بشخصيته أن يجذب اهتمام واحترام الهيئات والمنظمات بالقرية وقادة المجتمع المحلي .

وللحفاظ على استمرارية منظمة التنمية المحلية بالقرية لابد من اعتمادها على أساس ثابت ومستمر من وجهة النظر التمويلية سواء كان هذا التمويل حكومياً أو محلياً، ومن أجل ذلك فلا بد من توفير الظروف التي تساعد على تبادل المعلومات والتعاون المثمر بين المنظمة والهيئات التمويلية المختلفة. وعلى الهيئات الممولة أن تحترم أوجه استخدام الأموال الممنوحة للمنظمة ومراعاة اتفاق هذه الأوجه مع الاحتياجات المدروسة والمحددة لسكان القرية. وفي الحقيقة يجب على المنظمة أن تحدد الاحتياجات التي يمكن أن تحقق بواسطة الحكومة وتلك التي يمكن أن تحقق بواسطة الجهود الذاتية وعرض هذا التحديد على الهيئات الممولة ، فمن الظروف التي يجب أن تتوافر لترسيخ التمويل على قاعدة صلبة الاشتراك النشط لذوي الرأي والجاه والقيادات المهنية في العمليات

التخطيطية والتمويلية. وفي النهاية يجب أن يكون هناك وفاق بين هؤلاء العاملين في المجال التخطيطي وأولئك العاملين في المجال التمويلي بما فيهم من مهنيين ومتطوعين. ولتحديد احتياجات المجتمع المحلي لابد من اتباع خطة منهجية ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم 2 : يبين الطريقة الكمية في تحديد إحتياجات المجتمع المحلي .

الأسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة المنفذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة لتدخل الخبراء	مدى الحاجة لمزيد من الموارد

1. أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 137

والزمن المتاح							
متوسط أو كثيف	متوسط إلى مرتفع	تطوير وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	الوثائق والسجلات ومؤسسات تخطيط البرامج	المجتمعات المحلية و المسؤولون عن تخطيط الرعاية المحلية	المؤسسات الحكومية والأهلية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	مدخل المؤشرات المجتمعية
متوسط	متوسط	تعديل المعلومات السابقة	السجلات العامة	المؤسسات المحلية	مؤسسات الرعاية والخدمات	تحديد الخدمات والبرامج المطلوبة	مدخل المسح الشامل
متوسط	منخفض	توفير معلومات حديثة	التسجيلات والبحوث	المخططون المحلية	المخططون	تحليل الخدمات القائمة	
متوسط	منخفض	توفير	مقابلات أو	المشرفون	المتطوعون	الموارد	

		معلومات حديثة	استبايات	المحليون		المتاحة الوقوف على رأي المواطنين	
متوسط	منخفض	التكامل بين المعلومات	الإجتماعات والندوات	المؤسسات المحلية	المتطوعون والعملاء	مناقشة أراء الجماهير	مدخل جماعات المجتمع
نادر	متوسط	توفير بيانات جديدة	المشروعات المحلية	كافة المستويات	مخططو البرامج المنفذون المتطوعون	تحديد الأسلوب المناسب بالنسبة للخدمات	
نادر	متوسط	تنمية وتكامل نسق المعلومات	المشروعات المحلية	كافة المستويات	الخبراء	إتخاذ أسلوب دلفي في إتخاذ القرار	

نادر	متوسط	تنمية وتكامل نسق المعلومات	المشروعات المحلية	المؤسسات المحلية و المخططون	المواطنون، الإخباريين، العملاء	إنطباع أو رد فعل المجتمع
------	-------	-------------------------------------	----------------------	-----------------------------------	--------------------------------------	--------------------------------

خلاصة :

إن الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة ، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية ، التي تعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري، و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة ، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة .

فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم ، ولاية و بلدية و بالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دوراً هاماً في التكفل بحاجيات المواطنين .

أما بالنسبة للولاية التي تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة و في نفس الوقت شخصاً من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، وبالتالي كلاهما يلعبان دوراً رئيسياً في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية .

ولتحقيق الأهداف وعدم التلاعب بنفقات و الإيرادات للجماعات وجود رقابة تواكب جميع مراحل الميزانية من إعداد، المحلية ضرورة و الاعتماد والتفويض والرقابة على سلامة تنفيذ الخطة المالية للجماعات المحلية إنفاقا و إيرادا وفقا لما قرره ميزانيتها .

هذه الرقابة التي تعمل على التحقق من استخدام الاعتمادات المقررة في الأغراض التي تخصص من أجلها مع كشف سوء التسيير و الاستغلال ، بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق . هكذا نجد أن هناك بلديات تعاني من عجز في ميزانيتها ، وتبقى عاجزة على إحداث التنمية المحلية بالرغم من التوزيع العادل للثروة الجزائرية .

كما أن مدى تطبيق الأهداف المسطرة من خلال تغطية الميزانية تتعلق بصفة مباشرة بمدى سلامة القواعد المحاسبية و القوانين المنظمة لها . فالرقابة تهدف إلى ترسيخ روح الصرامة لتحقيق العدالة وترشيد نفقات الجماعات المحلية .

إن اتساع حجم المجتمعات و زيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين و تمثيلهم و نقل وجهة نظرهم و مشاركتهم في رسم السياسات العامة التي تخدم المجتمع و المواطنين ، ساهمة في إنشاء و بروز مؤسسات الدولة كشريك أساسي للحكومة ، من منطلق أن الاهتمام و العناية بالأمر العامة ليست حكرا على الحكومة حيث أن هناك عناصر أخرى تشارك ليس فقط في الاهتمام بل و في أخذ الدور في طرح الأمور العامة و المساهمة في أدوار تنموية جادة .

الفصل الرابع

تّمية المجتمع المحلي على المستوى الاجتماعي

الفصل الرابع: النخبة البلدية والتنمية المحلية

تمهيد:

أولا - تاريخ النخبة في الجزائر

ثانيا - مفهوم النخبة

ثالثا-النخبة في التنظيم البلدي

رابعا- المؤشرات الوظيفية للنخبة البلدية المحلية

خامسا- المنظومة التقييمية للعمل

خلاصة

تمهيد :

تقتضي العملية التنموية تكاملا عقليا بين الوسائل المادية والموارد البشرية كإطار معول عليه في تسيير وتوجيه المجتمع المحلي نحو تحقيق غاياته المتمثلة أساسا في القضاء على متاهة التخلف . فلقد اتبعت الجزائر منذ الاستقلال، خيار التنمية كمشروع اجتماعي شامل تنظم على أساسه مكونات البناء الاجتماعي، ولا يزال هذا المسعى رهانا لم يتحقق إلى حد هذه اللحظة انطلاقا من تداخل الكثير من المتغيرات ، ولعل من أهمها ما تعلق بقضية المورد البشري المسؤول على هذه العملية في المستوى المحلي ، وهو ما حاولت الدراسة التطرق إليه في هذا الفصل على الشكل الآتي:

أولا :البلدية والمشروع الاجتماعي :

احتلت البلدية أهمية قصوى على مستوى المشروع الاجتماعي انطلاقا من هدف الخروج من متاهة التخلف ، والذي فرض سلطانه على المجتمع الجزائري خلال فترة استعمارية تجاوزت القرن خلفت إرثا استعماريا ثقيلًا تميز بعجز رهيب على مستوى المنظومة المالية ، وغياب الأطر المنظمة لكل سيولة ممكنة ، أي افتقاد المعالم التنظيمية القادرة فعلا لتجسيد المجتمع كقوة منتجة وفق سيرورة ديناميكية بتجاوز مختلف أشكال الاصطدام والتناقض، ذلك أن تغيير المجتمع على مستوى أنساقه و أجهزته الاجتماعية البنائية والوظيفية خلال مدة زمنية يقتضي القدرة على التكيف الامثل بحسب الرهان في

ظرف وجيز¹

1 مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، المكتبة الانجلو مصرية ، الإسكندرية ، مصر . ط.1. 1985، ص165.

ولتجسيد هذه الفلسفة التنموية كان لابد من تأسيس وبناء قواعد تنظيمية قادرة على توجيه الفعل التنموي في إطار المسعى المراد تحقيقه. و لذلك اتجهت الدولة نحو التركيز على نظام "المركزية" كنمط بيروقراطي يتطابق من حيث ميكانيزماته التسييرية مع الفلسفة الاشتراكية ، وفي حدود رؤية النخبة السياسية ، المنبثقة عن الثقافة الشعبية ، التي تشير إلى إرادة الانجاز بغرض تحقيق ولاء وإعجاب الجماهير العريضة بغض النظر عن استهداف انجاز خبرات ثقافية بالمعنى المؤسس والمفكر فيه¹، و لأن التنظيم بصفته المتغير الوسيط بين التنمية وتلك الجماهير المشكلة لبنية المجتمع المحلي على اعتبار أن التنظيم في حد ذاته نسق اجتماعي موجه نحو تحقيق أهداف محددة ، مستعينا بمجموعة من الوسائل والتدابير المختلفة ترسم أبعاده البنائية² ، في إطار منظومة السير المجتمعي المحددة وظيفيا بحسب إستراتيجية المشروع الاجتماعي .

وفقا لذلك ظهرت البلدية كهيئة تنظيمية فصل فيها المشرع انطلاقا من تلك الفترة أي منذ ميثاق طرابلس³ ، كحلقة وصل بيروقراطي لتنفيذ وإدارة مشروع التنمية، في حدود الرقعة الجغرافية المحلية ، وبهندسة قانونية تركز الروابط والإرادة المشتركة لمكونات النسق المجتمعي المحلي⁴ . وهو ما يفسر الدور الذي اضطلعت به الجماعة المحلية ، والذي كان بمثابة فعل تسييري و تنفيذي في حدود اختصاصها الإقليمي .

1 هارلميس وهولبورن Mسوسيولوجيا الثقافة والهوية ، ترجمة حاتم حميد محسن ، دار كيوان ، للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، ط1، 2010، ص10.

2 الحسيني السيد ، علم اجتماع التنظيم دار الجامعية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1994، ص45

3 أحمد محيو : " محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة د، محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، 1979، ص181.

4 Essaid Taib. **La Démocratie a L'épreuve de décentralisation** – L'exemple de la commune en Algérie, Revue Idara, L'Ecole Nationale d'Administration .Alger, n°2, v1, 1991, p6.

غير أنه و بالموازاة مع التطورات السريعة التي شهدتها المجتمع الجزائري في المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية. خاصة مع فشل النموذج المركزي ، اتضح لدى النخبة السياسية أنه لم يعد بالإمكان الإبقاء على مفهوم الدولة الوصية و استحالة مسايرة الفعل التنموي في ظل النظام المركزي الإداري ، مما يعني أن خيار اللامركزية قد فرض نفسه كخيار تنظيمي حتمي في عملية التنمية بما يتوافق و رهانات المجتمع الجزائري ، و هي الإشكالية التقنية التنظيمية التي تعني في الجهة المقابلة ، استحالة تبني آليات تنظيمية في إطار رؤية أحادية تنزل من القمة إلى القاعدة ، و هو اعتراف رسمي بأن خصوصيات المجتمعات المحلية لها علاقة وظيفية مع مشروع التنمية وأن المتابعة العينية التي تتطلبها العملية تفرض ذلك . ومنه ، فإن إنجاز مشروع التنمية يتطلب ضرورة العمل و التركيز على المجتمع المحلي بمكوناته و خصوصياته و طموحاته. و هكذا ، كان التعويل على البلدية كنخبة محلية بصفاتها الجهاز التنظيمي الأكثر كفاءة على فهم و إدراك خصوصية و إمكانيات المجتمع المحلي ، بما يسمح بتقدير ملائم و إنتاج موضوعي لشروط الدفعة التنموية المحلية ، بالموازاة مع العمل على سد ثغرات و بؤر التخلف ، باعتبارها الجهاز التنظيمي الأقرب والأكثر قدرة على معاينة الواقع ، وإحصاء مؤشرات تكوينه.

وبهذا المعنى يتضح أن الجماعة المحلية البلدية من حيث أنها حلقة تنظيمية في إطار اللامركزية مسؤولة وظيفيا على اتخاذ مواقف و أدوار تنظيمية ذات طابع استراتيجي ، وهذا ما يبرر حتمية الوقوف والبحث من منطلق المقاربة النظرية للبحث ، في المورد البشري المسؤول عن هذه العمليات

، وهي المبادرات التي تبرز إما في شكل أفكار أو في شكل قرارات. و ذلك بهدف التعرف على مستوى هذه النخبة المحلية البلدية كحلقة تنظيمية رسمية في إطار مشروع تنموي جديد. فإذا كان المخيال السوسيوولوجي للمجتمع المحلي الجزائري لدى المواطن ينظر أو يصور تلك الموارد البشرية للجماعة المحلية كنخبة ذات تميز و أهمية ، خاصة أن المشرع الجزائري ينطلق من مزوجة معرفية قانونية ، بحيث تعود أصول النموذج القانوني للبلدية في الجزائر ، إلى المزوجة بين أسلوب التنظيم الإداري الايغوزلافي، والتنظيم الإداري الفرنسي، ليخلص التنظيم الإداري في الجزائر إلى تقسيم الدور التنموي البلدي إلى معيارين ، يضمن من خلالهما الأداء، من المنظور التقني الصارم المؤدى من قبل الإدارة في إطار نسق الفعل الدولاتي والمنظور الثاني وهو البعد الانتخابي الذي يضمن بحسب المشرع إرادة الجماهير، ولذلك فإن النخبة البلدية ، وفقا للأطروحة التنموية لايمكن أن تدرس إلا بشقيها، كما أن واقع إنتاج الفعل التنموي يتم بهذه الطريقة، أي أن النخبة المحلية البلدية على مستوى المقاربة التنموية لها بعدين غير منفصلين الأول بيروقراطي، والثاني انتخابي، غير أن الإشكال الذي يطارد هذا الطرح أن الأول دائم ومستقر، والثاني مرحلي متغير بحسب الفترة الانتخابية .

فإلى أي مدى يصدق هذا الطرح لصياغة أنموذج البلدية على أرض الواقع؟

فانطلاقا من أنه لا يمكن معالجة التنمية دون التركيز على المورد البشري التنظيمي الذي يشكل منطلق رأسمال التنمية الأول، الذي يحتل أهمية لا توازيها أية أهمية ، فلو خير المجتمع المعاصر بنمطه العقلاني المؤسساتي بين هذا المورد، وأية مورد آخر لاختر المورد البشري ، ذلك أن نجاح المجتمع ليس إلا نجاح لنخبة قادت الجماهير، وجملة المكونات المجتمعية نحو الارتقاء التدريجي

الأمثل ، لأن المجتمع عليه كما قال مالك بن نبي، أن يصنع رجالا يمشون في التاريخ مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء أهدافهم الكبرى¹، كما أن الفشل في الجهة المقابلة يؤكد المسؤولية في الجهة المقابلة بالمقدار نفسه ، لأنه أمام الفشل المجتمعي ، يتفجر النقد الذاتي دائما ، ويكون الاعتراف قاسيا ، ونادرا ما يحدث الاعتراف بشكل الموضوعي على مستوى حقل النخبوية الاجتماعية لان الأرضية الاجتماعية بطبيعتها القيمية المتخلفة تقوم بخلق شيطان وهمي لترمي به بكل الشتائم وتحمله كل هزات الفشل والخيبات ، وهي الوضعية الممتثلة على مستوى الدول المتخلفة ، كمجتمعات ماتزال تبحث عن اكتمال نسبي مقبول لتجاربيها التنموية².

وبناء على هذا المعطى أخذت هذه الدراسة في جانب هام منها طابع الدراسة النقدية تماشيا مع المنهج الوصفي المعتمد على أسلوب دراسة الحالة. و ذلك عن طريق تحليل أبعاد الإطار التشريعي، في الجزائر، الذي يوقع ويرسم الأطر البشرية للبلدية في اطار تنظيمي معين . ما يعني تحليل منظومة من الخصائص التي تميز المورد البشري وتثمنه تنظيميا كرأس مال فعلي وحقيقي، وفي إطار مبدأ الربط بين النظرية والميدان الهادف إلى تعميق الفهم ، وتأسيس قواعده التفسيرية ، حاولت الدراسة تحليل أبعاد و معطيات النظرية السوسيولوجية للنخبة على اعتبار علاقتها الوظيفية مع التنمية. وقبل تحليل النظرية النخبوية اقتضت الدراسة حتمية التطرق الى موضوع النخبة في الجزائر ، وهو ما يتضح من خلال العنصر الموالي :

1-1 : تاريخ و دلالات النخبة في الجزائر :

1 الطيب بن إبراهيم: مالك بن نبي وابن خلدون : مواقف وأفكار مشتركة ، دار مدني للنشر ، الجزائر 138.
2، برهان غليون : مجتمع النخبة ، دراسات الفكر العربي ، معهد الانماء العربي، بيروت ، ط1986، ص1، 18

تهتم هذه الدراسة بتحديد وتناول تاريخ النخبوية في الجزائر، بإعتبار أن النخبوية " *Elitisme* " تعبر عن إتجاه المجتمع في مرحلة تاريخية بالإعتراف الرسمي لمجموعة من الأفراد يشكلون أقلية داخل حيز تنظيمي ما، تعمل هذه الأخيرة على تحقيق وبلورة مشروع ، وتنشط ضمن الفضاء الاجتماعي بشكل دائم ومستمر لقيادة تلك الجماهير وتوجيهها ،أو الاعتماد عليها كقاعدة أساسية مشكلة للولاء بأبعاده النفسية والتقنية الفعلية، أي أن حقل النخبوية كظاهرة تاريخية، هو حقل يفسح مشروعية السير لأولئك الفاعلين من أجل ممارسة وأداء دورهم النخبوي، إن هذا الحقل موجود في عمق التجربة المجتمعية الجزائرية وتعود أصوله التاريخية إلى قرون خلت غير أن تسيير هذا الحقل مر بمراحل ميزت في كل مرة تدخل القوى ما فوق الاجتماعية لتوجيهه أو قهره أو إنهاءه وفق لما يخدم أسباب بقاء المجتمع على ذاته حسب وجهة نظرها في لحظة تاريخية ما، فلقد تعرض المجتمع الجزائري إلى ويلات استعمارية عبر تاريخه ، اتخذت أشكالاً مختلفة ، ولعل من أهمها المرحلة الاستعمارية الفرنسية التي عرف فيها المجتمع الجزائري على هذا المستوى مخاض عسير ومتنوع ، فرغم حالة الخناق والمتابعة الدائمة والمستمرة إلا أن المجتمع الجزائري عرف أشكالاً عديدة للنخب غير أن الميزة الأهم بالنسبة لهذه النخب التي حدثت هي أنها انطلقت من موقف النقيض للسلطة الاستعمارية وتمثل ذلك على مستوى محتوياتها الفكرية وبنيتها الإيديولوجية التي صورت الغطرسة وخبث الدولة الاستعمارية .

ورغم أن مخزون الذاكرة المجتمعية الجزائرية لعب دوراً كبيراً في هوية تلك الأطر إلا أن تغلغل الفعل الدولاتي الاستعماري لإضعاف تلك النخب كان له نصيب كبير ، خاصة وأن الاستعمار

قام بصناعة نخب مضادة نابعة من صميم البنية البشرية الجزائرية¹ والتي رسخت ذهنيات ورمزيات فعلية استمرت حتى بعد الاستقلال ، لأن القطيعة الفعلية مع الرواسب الاستعمارية تستغرق وقت طويل بالضرورة في أي مجتمع كان، ففي مقابل النخب المحلية البلدية بعد الاستقلال ، نجد "القايد" وحشيته ، وبمفهوم الزعامة القديري الخالد على مستوى ثقافة الأهالي والأرياف "كبير الدوار" ، وعلى العموم فإن حقل النخبوية تميز بالتنوع رغم مراحل البتر القيصري ، التي تعرض لها ، ليستمر ذلك الوعاء المجتمعي الجزائري في احتواء الصراع ، وصولاً إلى مرحلة الثورة ، وهي كفعل تاريخي اجتماعي لا تنفصل سوسيولوجيا عن وعاء أطروحة النخبوية الجزائرية بمدخراتها ومخرجاتها².

وبعد الاستقلال خضع حقل النخبوية لسلطة الحزب الواحد إطار إيديولوجي ، امتثل على مستوى الفضاء لقيادة المشروع التنموي الاجتماعي ، وبناءً على ذلك فإن الحقل النخبوي في تلك المرحلة خضع للتنوع في إطار معياري واحد ووحيد، وهو الانتماء للحزب ، وهي قناعة تترجم خروج المجتمع بشكل أو بآخر من مرحلة ما بعد الثورة ، وهي التي خلصت إلى تكريس أحادية النخبوية ، غير أن هذا الرهان لم يصمد كثيرا مع التطورات التي شهدتها المجتمع ، وبخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 ، إلي أسست ميلاد تعددية، وبالتالي اعتراف رسمي على مستوى الدولة، يجوز التنوع النخبوي خارج إطار الحزب الواحد ، وانتشار هذه الرؤية على المستويات المحلية، وان كانت هذه التجربة ماتزال في شكل التطور ، لأن تجارب المجتمع من منظور السوسيولوجيا تقاس بعقود وأشواط كبيرة

1 زمام نور الدين ، " سوسيولوجية المثقف الجزائري ، المجلة العربية لعلم الاجتماع " إضافات " ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، العدد 01 ، 2008 ، ص 138.

2 حمدي أمين عبد الهادي: الإدارة العامة العربية والمعاصرة، أصولها وتطبيقاتها المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 117.

من الزمن ، وهو ما ميز عمر التجربة المجتمعية الغربية التي أنتجت هذا المفهوم . النخبوية " *Elitisme* " ، وهذا ما يتضح من خلال تناول النظريات التي فحصت هذا المفهوم ، قد تم ذلك على المنوال الآتي :

ثانيا - مفهوم النخبة:

يتفق المختصون ، في علم الاجتماع ، على أن الاتجاه العام لنظريات النخبة يترجم أثر الترسيبات الحاصلة في المجتمع الصناعي ، القائم على مفهوم المؤسسة و حركية النشاط الاقتصادي داخل السوق و الواقع أن جوهر نظريات النخبة يتمركز في أن كل مجتمع يشهد حيزا للضغط و المكانة و القيادة في صورة أقلية تنتهي إلى التبلور الفعلي و الأدائي في البناء الفوقي للمجتمع بدلالاته المعاصرة ، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في موازين القوى المجتمعية أي عناصر و مقومات التغيير الاجتماعي¹ . و إذا قبلنا فكرة أن التغيير الاجتماعي يعبر في حقيقته عن صياغة مظهرية لفعل تنموي كامن داخل المجتمع ينجز بفعل القوى المحركة له ، فإن النخب هي إحدى أهم تلك المقومات ، باعتبار أن اتجاه النخب يعد أسلوب جديد لمناقشة بنية الدولة والنظام السياسي ، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن فكرة التنمية في جانب هام منها تنتج بفعل إرادة نخبة. لكن، ما هي هذه النخبة ؟ و ما هو فضاؤها الاجتماعي و المؤسساتي ؟ و ما هي قيم التصور التي تحملها كطموح تريد تنفيذه في الواقع ؟ و على أي أساس نظري و وظيفي نقبل بأن الجماعة المحلية البلدية تمثل نخبة ؟

1 Guy Rocher , le changement social , op. cit , P:130.

و لتجنب أشكال اللبس و الغموض المفهمي ، سوف نعالج الأطر النظرية التي تناولت موضوع النخب ، وهي كما يرى "فريديريك لوبلاي. *F.Leplay* : "أن مفهوم النخب طويل وشاق لأنه يصعب تحديد بداية ميلادها التاريخي"¹. و في هذا السياق ، يمكن أن نميز بين خمسة اتجاهات أساسية ، في دراسة النخبة. و الهدف من هذه التفرقة ، رغم ما تحمله من تعسف ، هو الكشف عن وجهات نظر مختلفة في دراسة النخبة ، حسب "بوتومور"².

1.2- الاتجاه السيكولوجي:

انتقل "ف.باريتو" *V.pareto* من مسلمة رئيسية مفادها أن التاريخ مقبرة الارستقراطيات، أي أن المجتمع المعاصر أحدث قطيعة مع صور النخب الحاكمة القديمة التي كانت تقوم باسم التواصل العائلي للنخب الحاكمة لتتناوب على الحكم بكل أشكاله الاجتماعية وفقا لعلاقاتها بالعائلة الأرستقراطية. و بالتالي ، فإن معيار إنتاج النخبة في المجتمع يكمن في صلب العلاقة و الاتصال النفعي المصلحي. و كذا ، الرابط العائلي العلائقي مع بنية الحكم الأرستقراطي، الذي كان الميزة الأساسية لأنظمة الحكم في المجتمعات ما قبل الصناعية.

و بمعنى آخر، فإن "باريتو" يعكس نظرة دائرية لمجرى التاريخ الحادث على أساس الصراع بين النخب أو ما يسميه "بدورة النخبة". و هذا ما أدى إلى انفصام مع الماركسية التي تفسر التاريخ

1 Giovanni Busino, Elites et élitisme , Editions d'Alger- Kasba , 1998 , P:8.

2 بوتومور : الصفوة و المجتمع ، ترجمة محمود الجوهري و زملائه، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1982، ص:7.

الاجتماعي على أساس الصراع الطبقي وفقا لعلاقات قوى الإنتاج والتي تؤدي إلى إقامة المجتمع الشيوعي.

فالنخبة حسب "باريتو" لا ترتبط بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع. ولكنها، ترتبط عفويا بالعوامل الطبيعية التي تحدد في كل مرة المؤهلات و الخصائص التي توجد عند أشخاص ولا توجد عند آخرين. وبالتالي، تحدد الفوارق التي تميز النخبة و تعلن، شيئا فشيئا، عن ميلادها.

و يمكن حصر هذه النظرية المفسرة لبنية النخبة في عنصرين اثنين:

أولاً: التبرير ذاته. والذي يبدو منطقياً وهو جزء من السلوك اللامنطقي و يختلف من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر ويطلق على هذا العنصر مصطلح "المشتقات".

يعبر التبرير عن ظاهرة سيكولوجية كامنة داخل الفاعل، وتعد بمثابة منظومة ذهنية مبنية على مجموعة تصورات تُوَطر بشكل سريع ومكثف للسلوكات ولقرارات التي تظهر في لحظة حاسمة. تدفع هذه الأخيرة، نحو إمكانية تجاوز الفاعل (نخبة) للحدود المألوفة داخل جماعة اجتماعية أو المجتمع ككل و بهذا المعنى، فإن التبرير يصبح عند "باريتو" بمثابة معيار سيكولوجي داخلي معبر عن محتوى القوى الذهنية للفاعل (نخبة) والتي تتمثل في شكل "أفعال و ممارسات" داخل حقل مجتمع النخب (مؤسسات اجتماعية، سياسية، علمية، محلية، ...)

ثانياً: و هو انعكاس مباشر للغرائز و العواطف أو الحالة العقلية للفعل. و هذه الانعكاسات المباشرة يطلق عليها "باريتو" مصطلح "الرواسب". هذا الراسب يظهر في نظرية "باريتو" كمادة أولية للحالات

التي تتصف بها النخبة عن غيرها. و هو ما يجعلها ذات مقدرة على التميز وامتلاك النعوت الأكثر إثارة في المجتمع بما يؤهلها لبسط نفوذها و سيطرتها على الأفراد و الجماعات التي لا تمتلك المؤهلات نفسها.

تظهر النتيجة العلمية لتفسير ظاهرة النخبة تفسيراً علمياً واقعياً ، بالنسبة لـ"باريتو" بشكل أكثر دقة ووضوح حينما يحاول تبيان المعيار السيكولوجي الذي يتدخل فيما يسميه هو بدورة النخبة. و ينبغي التنبيه ، هنا ، إلى أن "باريتو" لا يؤمن منذ الوهلة الأولى بمبدأ التغيير الاجتماعي خارج إرادة النخبة. أي أن "باريتو" يفسر التغيير الاجتماعي بالتوازي مع تفسيره للتغيير الحاصل على مستوى النخبة التي تحمل في بنيتها الأساسية مادة التغيير الاجتماعي ، و الذي يختزل في شكل أفكار وممارسات.

و قد كان هذا التوجه النظري السوسيولوجي بمثابة الركيزة الأساسية للخطاب "الفاشي" في إيطاليا بالدرجة الأولى. و تتضح هذه الرؤية عند "باريتو" من خلال قوله: "يفقد هذا المستوى الأعلى في المجتمع قوة الراسب الثاني إلى أن يدعم هذا الراسب مرة أخرى عن طريق صعود المستوى الأدنى من المجتمع إلى مرتبة المستوى الأعلى"¹.

أي أن معيار الديالكتيك بين النخب يقوم على أساس سيكولوجي. و هذا هو المعيار الذي يستند إليه في فهم التغيير الاجتماعي الذي يبرز خاصة في كتابه: "العقل و المجتمع". فالأفراد يكتسبون مهارات كبيرة في مختلف أنشطة الحياة الاجتماعية ، وفقاً للمعيار المذكور. و مجموع هؤلاء الأفراد يتشكلون في

1 محمد علي محمد، علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1985، ص: 347-350 .

شكل "نخبة" تلعب دورا هائلا (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) في بلورة السياسة العامة للمجتمع. يتألف المجتمع ، بهذه الكيفية ، من قسمين اثنين :النخبة و القسم الأدنى. و هو ما يطلق عليه الجماهير الـ"الانخبوية".

- القسم الأعلى و ينقسم بدوره إلى قسمين اثنين: نخب حاكمة و نخب غير حاكمة. و هذا القسم الأعلى ، يخضع هو الآخر إلى المعيار السيكولوجي. أي ، أنه في كل مخرج هناك منفذ و مخرج لنخبة النخبة ، ولذلك فإن مفهوم النخبة ينطوي على تقدير للنجاح الذي يؤدي به الفاعلون نشاطهم ، وهو التقدير القائم باستمرار على مبدأ المقارنة ، الذي يشكل معيار التنافس الدائم والمستمر .

2.2- الاتجاه التنظيمي :

يرى "ج.موسكا" 1858-1941. *G. Mosca* أن النخبة تتمثل في أقلية من الأفراد تمتلك و تمتلك السلطة داخل المجتمع ، هذه الأقلية، تمثل في الواقع الاجتماعي لطبقية الحاكمة و الموجهة. ذلك أن الذي يمتلك مقاليد القوة يستطيع السيطرة على الحكم¹. و يلعب التنظيم أو ما تمتلكه النخبة من قدرات تنظيمية في إحداث الفوارق و التميز الذي يربط بين مستويات النخبة الحاكمة. أي ، ما يحقق لها صفة اللحمة والاتحاد الموضوعي. و هو الأساس الذي تضمن به ، هذه الأخيرة ، وحدتها و تكاملها، شيئا فشيئا ، نحو امتلاك السلطة السياسية و منه التأثير الإيديولوجي على الأغلبية

1 Giovanni Busino , OP. Cit., PP :22-24.

الغير منظمة. و هو تأثير تعمل تلك النخب على إنتاج آلياته وفقا للمرحلة التاريخية و السوسيولوجية التي تتموقع في خضمها.

غير أن "موسكا" لا يقر صراحة بكون النخبة متجانسة كليا إنما هي ، في الواقع ، متجزئة رغم ما تمتلكه من فرص الاتصال بين أعضائها. و هو الأمر الذي يمكنها من صياغة سياستها بشكل أسرع مما يؤهلها للقدرة على إحداث تماسك ضد أي تهديد خارجي. فضلا عن ذلك ، فالنخبة قادرة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة. و هي استجابة ، بهذا النحو ، لآليات السيطرة على الجماعات اللانخبوية و الغير منظمة.

وينتهي "موسكا" إلى أنه يمكن صياغة تفسير شامل للتاريخ ابتداء من تحليل النخب الحاكمة. فالتاريخ يظهر في حوادث متجزئة متفرعة تختزل من قبل مصالح وأفكار الطبقة الحاكمة (النخبة). و في هذا التوجه ، يتضح أن "موسكا" على غرار "باريتو" لا يؤمن بفكرة التغير الاجتماعي خارج إرادة النخب الحاكمة التي تتخذ لنفسها شكلا تاريخيا معيناً يفرض وجوده على المجتمع كمجموعة من الاعتبارات والنظم الموزعة عبر وظائف تقوم بلعب أو أداء أدوار تنظيمية.

وبهذا المعنى، لا يفلت التاريخ عند "موسكا" من النخبوية. لأن النخبة الحاكمة تقدر مصالح القوة، وهي، في أكثر الحالات اقتصادية. فمكانة الأقلية محفوظة دائما بحكم أنها أقلية حاكمة قادرة على السيطرة داخل التنظيم بشكل دائم.

و بالمقابل فقد انطلق "ر.ميتشيلز" 1876-1986 *Robert Michels* من تطوير أفكار "موسكا". حيث يرى أن كل بناء لابد أن يتضمن نخبة. و هي المصادرة العامة المعالجة ، في مؤلفه الشهير "الأحزاب السياسية"¹.

و لكي يدعم "ميتشيلز" اتجاهه النظري في إشكالية النخب درس عددا من الأحزاب الاشتراكية و نقابات العمال ، في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ، ليخلص إلى صياغة قانونه الجديد الذي أطلق عليه "القانون الحدي للأوليغاركية". و يتمظهر هذا القانون في ثلاث صيغ تبرز كميكانيزمات لمنشئ تطور و سيطرة النخب. و يمكن تلخيص هذه الميكانيزمات ، كالآتي:

1- كل جماعة منظمة ناشئة عن طريق تقسيم العمل يصبح السير في اتجاه الأوليغاركية ضروري و حتمي بالنظر إلى المصلحة التي تمتلكها الجماعة لتعمل على ضرورة الحفاظ عليها، و ذلك ، عن طريق آلياتها الخفية.

2- بعض الطبقات الاجتماعية التي تختلف، حسب الوظيفة التي تؤديها إلى التنظيمات التي تضمن لها مصالحها الخاصة ، تجد نفسها مجبرة للخضوع إلى الولاء. و بهذا المعنى ، تتكون لكل نخبة حاشية تتموقع بطريقة لا معيارية قانونيا. و لكنها ، وظيفية لفضل خفي مدعم للنخبة.

3- تتحول المصلحة العامة في التنظيمات ، بالضرورة ، وفقا لأهداف الجماعة المسيطرة .لأنه من غير الممكن أن تكون المصلحة في إطار السياق نفسه بين أقلية و أغلبية. و هي خلفية عقدة أي

1 Giovanni busino , OP. Cit., PP: 22-24.

تنظيم حسب "ميتشيلز". و بذلك ، تتعارض مع أهداف التنظيم و المصلحة العامة رغم الأيديولوجيا التي تعمل على إقناع الجماهير بأنها في خدمة المصلحة العامة التي تحدد بناء على فلسفة معلنة تروجها النقابة أو الحزب أو أي تنظيم. و هكذا ، ينتهي "ميتشيلز" إلى موقف تشاؤمي يبرز من خلال قوله: "هذا التنظيم هو منبع و ميلاد النخب الحاكمة و أن كل التنظيمات تتمثل وتتجه ، شيئا فشيئا ، نحو الأوليغاركية"¹. و بذلك تصبح الديمقراطية خرافة و وهم تغذى منه الجماهير الباحثة عن التنمية بطريقة ميكافيلية محدثة.

يبدو أن "ميتشيلز" لم يكتف بالبحث عن منشئ النخبة بقدر اهتمامه بإبراز العلاقة رصد العلاقة القائمة بين بنية النخبة داخل أي تنظيم و ما تفرزه من آثار ملموسة في المجتمع ، ليصبح التغيير الاجتماعي ، بهذا المعنى ، نتيجة غير متوقعة بسبب إلزامية القانون الحديدي للأوليغاركية.

3.2- الاتجاه الاقتصادي:

اتخذ "ج.برنهام" (J.Burnham) موقفا من النخبة ، يختلف عن ذلك الذي اتخذه كل من: "موسكا" ، "ميتشيلز" أو "بارتيو". فإذا كان هؤلاء قد سعوا إلى هدم النظرية الماركسية في الطبقة الحاكمة ، فإن الماركسيين بدورهم قد رفضوا نظرية النخبة بوصفها تعبيراً عن النظرية البرجوازية. و التي سعت إلى إقصاء التصور التقليدي لمفهوم الحكم و الدولة بصفة عامة.

1 1 Giovanni busino , OP. Cit., , P:26.

- حاول "بيرنهايم" المزوجة بين النظريتين في كتابه: "الثورة الإدارية". والقضية الأساسية التي ينطلق منها "بيرنهايم": هي أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر و أنه سيتحول ، تدريجيا ، إلى نخب إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية. و قد لجأ "بيرنهايم" إلى كتابات علماء النخبة فاستعان بها في صياغة فرضيته الأساسية. وأهم هذه الفروض هي: أن السياسة ما هي إلا كفاح ونضال بين الجماعات من أجل الحصول على القوة. و أن الجماعة الصغيرة (النخبة)، في كل المجتمعات، هي تلك التي تتولى اتخاذ القرارات الأساسية كمبدأ أساسي يعبر عن مشروعية التغيير الاجتماعي بمفهومه الحديث.

و فضلا عن ذلك ، نجد "بيرنهايم" يستعين بكتابات علماء النخبة الكلاسيكيين - فمصدر هذا التغيير يكمن في بنية النخبة ذاتها أو استبدالها بنخبة أخرى- و يبرز هذا ، من خلال تشخيص "بيرنهايم" للأزمة التي تمر بها الرأسمالية المعاصرة. و تتمثل هذه الأزمة في أن ملكية القوى الإنتاجية تحولت في نطاق آخر للحيازة* ، أين سيد الملاك الرأسماليون أنفسهم في موقف أشبه بطبقة الأعيان التي تتفق أرباحها دون أن تساهم في عملية الإنتاج. و سيسمح ذلك للنخبة الإدارية بالسيطرة على القوى الإنتاجية بطرق حتمية¹.

* تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحيازة يعبر أساسا عن وضعية قانونية جديدة ظهرت في المجتمع الأوروبي في بداية القرن 20 و هي استجابة إلى مرحلة متقدمة من التنظيم إذ أن الحيازة تشير إلى مسؤولية التصرف في مؤسسة ما رغم عدم حق الملكية أي ملكية رأس المال في هذه المؤسسة و هذه

1 بوتومور ، مرجع سبق ذكره، ص 12

الصفة القانونية للحيازة تتم عبر مجموعة من الاعتبارات العامة و الخاصة وقد كان ماكس فيبر من الأوائل الذين أشاروا إلى هذه المسألة مبينا لأنماط جديدة من التنظيم البيروقراطي الحاصل بعد وتيرة نمو و تطور حركية رأس المال داخل المؤسسات الاقتصادية وهكذا ، يبدو أن "بيرنهام" قد اقترح قراءة استشرافية لمنشأ النخبة كبديل لميكانيزمات الحكم الرأسمالي الكلاسيكي ، و هو مفهوم وسطي بين الماركسيين و النخبويين.

و بهذا المعنى، فقد كانت نظرية "ج. برنهام" سباقة إلى فض النزاع مع النظرية الماركسية التي اكتسحت الحقل المعرفي الأوروبي منذ القرن 19 كقطب تنظيري لمشكلات التنمية ، التي يمكن اعتبارها مسعى استراتيجي لكل المجتمعات الراغبة في التغيير. فهذه النظرية لم تظهر كبديل للماركسية بقدر ما ظهرت كنظرية نخوية استجابت لمعطيات الفضاء السوسولوجي الغربي الصناعي الذي شهد في تلك الفترة إشكالية الصراع داخل النظام الرأسمالي.

4.2- الاتجاه المنظوماتي:

يؤكد عالم الاجتماع الأمريكي "ش.ر. ميلز" 1916-1962 *Charles Wright Mills* في كتابه: "الخيال السوسولوجي" (*L'imagination sociologique*) على ضرورة فهم الصورة الكلية للإنسان و المجتمع في ضوء ما تتطوي عليه من دلالة داخلية بالنسبة للأفراد فضلا عن الظروف

الخارجية و البيئة المؤثرة في سلوكهم و المحددة للعلاقة بين الشخصية و البناء الاجتماعي في رؤية و دراسة اتجاهات الأفراد أو أي ظاهرة اجتماعية تتعذر دراستها إذا عزلت عن سياقها التاريخي¹.

وعلى هذا الأساس يرى "ميلز" أن مكانة النخبة تتجذر في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين فمراكز القوة ترتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية فيما بينها.

و بينما أراد "بيرنهايم" أن يربط القوة في المجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج لاحظ "ميلز" أن تلك القوة كانت مصاحبة لتلك المنظمات الهائلة التي انتشرت في المجتمع الحديث الذي أحدث صورة جديدة في ذهنية الأفراد ككل بشكل لم يكن موجودا قبل هذه المرحلة. و قد استدل "ميلز" على مصداقية أفكاره من خلال تحليل البناء التنظيمي للولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن القوة في المجتمع الأمريكي هي قوة نظامية أي قوة منظوماتية قائمة على منظمات معينة تشغل أوضاعا رئيسية في المجتمع.

يمكن ترتيب هذه المنظمات على أساس التدرج الهرمي للمكانة المنظوماتية و بذلك تتألف النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في المنظمات الرئيسية. كما أن تماسك هذه النخبة مستمد من الروابط القائمة بين هذه التنظيمات. و لكي توجد قوة نخبة وطنية يتعين أن يكون الاتصال مستمرا بين قادة التنظيمات الرئيسية و مثل هذا الاتصال قد يتجسد في صورة تبادل للوظائف أو المهام أو الاتفاق حول السياسات.

1 د. عبد الوهاب إبراهيم : أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ط ، 1980 ، ص: 44.

فالنخبة الحاكمة تتحدد بناء على المصلحة العامة و الفعالة. و هي في كل الحالات تتكون في الخفاء لتكتفي بأمر و توجيه الجماعات الكبيرة في إطار المصلحة العامة.

و حسب "ميلز" فإن هذه السيطرة الفعالة ترجع إلى كون المجتمع يتكون من أفراد غير مباينين مفترين على عدم الانتباه خاضعين للإقناع بوسائل عديدة لا يمكن تقديرها. فالنخبة تحول وضعيتها و مصلحتها في قالب اجتماعي عن طريق ممارسات تعمل على اقناع أكبر عدد ممكن من الجماهير لتظل محترمة في المجتمع. لكون النخبة الحاكمة في المجتمع تعمل على ارساء قرارات تؤمن لها تلك الغاية المتمثلة في البقاء و امتلاك المصداقية داخل الوسط الاجتماعي الجماهيري¹.

و كخلاصة لكل هذا، يمكن القول أن "ميلز" قدر مفهوم النخبة من خلال مرحلة جديدة من مراحل المجتمع الصناعي الذي ليس لديه ميل لتقبل بنية الحكم بصفته التقليدية الأولى. و هذا راجع إلى تغير البناء الاجتماعي الكلي الأدوار الوظيفية بين كل المنظومات التي تدفع إلى ظهور نخبة بداخلها تطالب بمشروعية المشاركة في بلورة مصير المجتمع بشكل أو بآخر .

5.2- نظرية تعدد النخب:

تسعى هذه النظرية المحدثه إلى ترجمة النظريات الكلاسيكية إلى دراسات أكثر واقعية و امبيريقية ليذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى استبدال مصطلح "النخبة" بمصطلح "النخبات". ذلك أن المجتمع الحديث يتميز بالتباين و تنوع الأنشطة. فكل نخبة تؤدي مقدارا معيناً من الأدوار داخل

1 Giovanni Busino, op cit,P 51.

المجتمع. و على ضوء ذلك الدور فيها تحتل مكانة و نفوذا و إن لم تمتلك إمكانية ممارسة الدور داخل فضاء السلطة السياسية.

وهذا يعني، أن هناك نخبة سياسية و أخرى غير سياسية و على ذلك الأساس لا يضم المجتمع هرما واحدا للقوة و إنما يتألف من مجموعة أهومات متدرجة للقوة. فالنخبة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس مع غيرهم مما يجعلهم قادة. أي أن المعيار المحدد للنخب هو معيار "التفوق" الذي يحدد نخبة في فضاءات مختلفة متنوعة. و من ثمة لنا أن نتحدث على نخبة سياسية، اقتصادية ، علمية و نخبة إدارية كالجماعة المحلية ، مثلا¹.

هذه النخب ، تتمثل رمزيا ، في الأوساط الجماهيرية. و ذلك بما تمتلكه عن طريق الولاء الأيديولوجي لها من قبل الجماهير التي تتفاعل وفقا لاتجاهات كل نخبة في ميدان محدد. فالنخبة ، بهذه العملية مثلا ، قادرة على خلق أيديولوجيتها بين أوساطها الجماهيرية. فهي قادرة على إنتاج إمكانية المساهمة في إحداث التغيير. و من هنا ظهرت عدة محاولات في تصنيف النخب في المجتمع و أيقنت بضرورة فحص النخب في علاقتها بالتصنيف الأكثر شمولاً للبناءات الأكثر نفوذا و تأثيرا.

فلقد اهتم "س.نادل" 1903-1965. *S.Nadel* في دراسة له بتنوع جماعة النخبة و بنظامها و بطبيعتها المنغلقة ووظيفتها المعيارية و طابعها المتفوق بغض النظر عن نوعيتها وتخصصها

1 د.محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي و قضاياها ، ديوان للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص: 70.

وخلص إلى أن النخبة ليست جماعة واحدة في المجتمع و إنما من الممكن أن تعدد وتتوسع. و بذلك ، فقد ميز بين ثلاثة أنماط من النخبات ، و هي:

1.2.5- النخب الاجتماعية:

هي تلك التي تتملك المكانة و التقدير و الاعتراف داخل المجتمع. و تتسم بالنشاط الغير رسمي ، في أكثر الأحوال... و في هذا النوع من النخبة يختلف "تادل" عن سائر علماء النخبة في كون أن المجتمع المعاصر ما يزال يحتفظ ببعض الهوامش الثقافية و السلوكية التقليدية في الوسط الاجتماعي. و التي تتدخل كمتغير فعال في إحداث التغيير الاجتماعي ، بل و تلعب دورا إضافيا في رسم معالم السير الاجتماعي و لو بطريقة غير مباشرة. و مثال ذلك ، رجال الدين ، المصلحون الاجتماعيون ...

2.2.5- النخب المتخصصة:

و هي تلك النخب ذات القدرة على الامتياز في إطار العمل و داخل التنظيم. إنها ، بكل تأكيد ، تلك النخب التي تبرز بشكل منظم و بمعيار التفوق داخل المؤسسات ، بما يحقق لها اعتراف المجتمع بكونها فئة سوسيو مهنية ذات تميز و مكانة . و هذه النخب المتخصصة و الموجودة في كل المؤسسات الرسمية تلعب دورا كبيرا في خلق ظروف التنمية.

2.3.5- النخبة الحاكمة:

وهي النخبة التي تمتلك سلطة القرار بشكل أو بأشكال متنوعة ، حسب الظروف التاريخي و خصوصية المحيط الثقافي. مما يعني ، أن النخبة الحاكمة ليست لإنتاج اجتماعيا و إن كانت تشترك في بلورة المجتمع في حد ذاته من خلال التصورات أو القرارات التي تعمل على تحقيقها داخل المجتمع ككل. و هي العوامل الموضوعية التي تنتجها النخبة الحاكمة في إحداث التغير الاجتماعي.

مما سبق ، يتضح لنا أن النخبة هي: "تلك الجماعة التي تشغل حيزا مهما للضغط والقرار داخل المجتمع من خلال المكانة التي تحتلها في نطاق محدد يعد بمثابة الحقل الذي تختص و تتبلور في أحضانه اتجاهات النخبة". و الحقيقة ، أن "نادل" يرجع تعددية النخبة إلى تطور المجتمع الصناعي الذي مكن هذه النخب و فسح لها مجال للبروز و أداء الوظائف في إطار طبيعة البنية في فضاءات محددة بهيكل تنظيمي معين¹. و رغم أن "نادل" يعترف أيضا بوجود نخب اجتماعية لها جذور ثقافية تعود نشأتها إلى ما قبل المجتمع الصناعي. لكن ، المجتمع الصناعي هو الذي مكنها من الظهور و البروز بسبب ما يتوفر عليه من آليات جديدة للاتصال و الانتشار على أوسع نطاق داخل المجتمع.

ثالثا: تحليل سوسيولوجي لنظريات النخبة:

1 Paul de bruyme , Dynamique de la recherche en sciences sociales , P. U.F, Paris , 1974 , P: 48

نهدف من خلال هذا التحليل، الوقوف على الظروف التاريخية التي نشأت فيها تلك النظريات. و من جهة أخرى ، فإن هذه المحاولة تتدرج في إطار التعرف على علاقة النخبة بالتنمية . ذلك أن التنمية هي: عملية اجتماعية معقدة تتم في ظروف تاريخية معينة.

إن الإيستيمولوجيا تقوم بإخضاع الدلالات و المفاهيم المنتجة في الحقل المعرفي للدراسة النقدية⁽¹⁾. و لذلك ، فسوف نعمل على الكشف على الخلفية التاريخية و الاجتماعية في محاولة لإزالة اللبس عن مفهوم "النخبة" الذي استعمل سوسيولوجياً ، بمضامين عديدة.

من هذا المنطلق المعرفي ، سوف نسلط الضوء على ظروف المجتمعات الغربية خلال القرن 19 و أوائل القرن 20. و هي ظروف حدثت بالموازاة مع التطورات المستمرة المصاحبة لحركة التصنيع و التي أفرزت أشكالاً جديدة لتقسيم العمل الاجتماعي. و بالتالي بروز و "تراتبية" اجتماعية وظيفية جديدة وفقاً لعلاقاتها بوسائل وقوى الإنتاج. و بمعنى آخر ، زوال أشكال التنظيمات الطبقيّة الاجتماعية القديمة التي كانت تتشكل من بنية فوقية تمثلها الطبقة الأرستقراطية و بنية تحتية غير قادرة في أكثر الحالات على المشاركة في تنمية المجتمع.¹

تتكون هذه البنية التحتية من طوائف حرفية و عمال أجراء في المجال الزراعي والصناعي. هذا يعني أن تطور المجتمع الصناعي أدى إلى قلب موازين القوى و إحداث قطيعة جوهرية مع المنظومة الطبقيّة التقليدية.

1 Giovanni Busino , op. Cit. , p:107

إن هذا التحول في البنية التحتية التي عملت تاريخيا على امتلاك رأس المال و تحقيق سبل استثماره أي تحويله إلى رأس مال منتج فصح المجال لظهور البرجوازية التي عملت على امتلاك وسائل الإنتاج. و من ثمة التوجه إلى امتلاك آليات الحكم ، و هي سابقة تاريخية في حياة المجتمع الغربي. ذلك أن المتفحص لتاريخ المجتمعات القديمة يدرك أن الحكم ليس للمجتمع بكل مكوناته.

هذا التطور التاريخي و الاقتصادي صاحبه تمثل عكسي. لأن الطبقة الأرستقراطية لم تواكب

هذا التطور الواقعي للرأسمالية لتجد نفسها مهددة بالبرجوازية.

بهذا المعنى، فإن العوامل التي أدت إلى بروز "نخبة" جديدة تطورت أشكالها بتطور أشكال المجتمع الصناعي .

وبالموازاة مع تلك التحولات الاجتماعية ، تشكلت حساسية مرتبطة بالترسبات والصراع في

فضاء الحكم من خلال أعمال المفكرين أمثال: "نيتشه" ، "هيجل" و "شوبنهاور"، وهي الفلسفات التي

شكلت قاعدة انطلاق تحليل غدت الفضاء الأكاديمي الأوربي العام ، الذي تناول هذه المسألة

فقد حاولت هذه النظريات الواردة حول النخبة تجاوز التأويلات و التفسيرات الواردة في إطار الفلسفة

الاجتماعية التي ترد الواقع الاجتماعي إلى أساس غير اجتماعي ، و خاصة مع "باريتو" الذي انطلق

من نقد فلسفة "نيتشه". و ذلك لرسم علم سياسي ليتجاوز تلك الاضطرابات و المراحل التاريخية التي

كانت تظهر كأزمة تضرب في عمق الكينونة الاجتماعية . لذلك ، يؤمن "باريتو" بأن العلم لا

يمكنه إلا أن يتأسس على قضاياها ، أي القضايا القابلة للملاحظة و التجريد. إن معظم الآراء التي

دافع عنها علماء "النخبة" الكلاسيكيين تعبر عن أيديولوجيا الطبقة المتوسطة. ذلك ، أن "موسكا" يرى أن النخبة تتألف أساسا من أفراد الطبقة المتوسطة و أن المواهب و المزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة.

و من هنا ، تبرز حماسة هذا الأخير ، التي تدفعه إلى إبراز الوسائل و الآليات التي من خلالها تتمكن النخبة من البقاء و الاستمرار، و بمعنى آخر ، فإن كتابات "موسكا" تتضمن في الواقع دفاعا حارا عن الحكم النيابي الذي كان سائدا في أوروبا خلال القرن 19. وهو حكم شهد سيطرة كاملة للطبقة المتوسطة في البرلمان و الأحزاب السياسية بفعل ذكائها السياسي و قدراتها على التكيف مع الظروف القاهرة،¹ بينما يرى "ميتشيلز" بأن الأحزاب الاشتراكية التي لا تنتمي في حقيقتها إلى البروليتاريا، بحكم نشأتها ستتحوّل إلى البرجوازية حيثما تحتل أوضاع النخبة و حق التعبير عن سياسة الطبقة المتوسطة في البرلمان. و هي نظرة تشاؤمية يتعلق مدلولها بانفصال هذه "النخبة" عن المجتمع. و كيفية عمل هذه "النخبة" التي تتحوّل إلى فئة مخادعة للجماهير باسم المصلحة العامة. بل أن القانون الحديدي للأوليغاركية هو معيار كفاءة النخبة كفئة اجتماعية قادرة على بسط نفوذها في تنظيم معين.

و من هنا ، تبرز كتابات علماء النخبة و مرجعياتها الأيديولوجية ، التي شكلت سندا قويا لهذه الأخيرة خاصة مع "باريتو" و "موسكا". و كان ذلك انعكاسا للقوة التي اكتسبتها الطبقة المتوسطة على

1 بوتومور ، مرجع سبق ذكره ، ص:17.

حساب الطبقة الأرستقراطية بدليل أن هذه الطبقة المتوسطة مثلت خاصية للتهديد من جانب الطبقة العاملة التي حققت وقتئذ وعيا سياسيا شديدا وقدرا كبيرا من التنظيم.

و لا يمكننا فهم تفكير علماء النخبة الكلاسيكيين إلا باعتبار التأثير الذي أحدثته موجة وصدى الفلسفة الماركسية. و التي خلصت وفقا لتصوراتها الخاصة إلى وصول المجتمع إلى حياة اجتماعية لا طبقية تنتهي فيها البروليتاريا إلى نخبة حاكمة. و يبدو أن "ك.ماركس" *K.Marx* "قد شق طريقا معرفيا معارضا للطريق المعرفي النخبوي. حيث حاول أن يرد التغيير إلى عوامل مادية تاريخية تنشأ بفعل الصراع ليجد كل طرف أنه يلغى الآخر ، بالضرورة ، في تفسير التغيير الاجتماعي و المزايا الأساسية للتطور.

و هكذا ، فإن جهود علماء النخبة ، جاءت لتكشف المغالطات "الماركسية" من خلال أعمال "باريتو" الهادفة إلى إقامة نسق فكري يواجه الماركسية في كل جوانبها و أبعادها (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية). و بالتالي ، إضعاف مكانة "الماركسية" كعلم يدعي العلمية، لتصبح مجرد إيديولوجيا وهمية و أسطورة منتجة داخل مواطن الصراع و التناحر مع البرجوازية. فالماركسية حسب "باريتو" لم تقم بتفرقة بين ما هو واقعي وما هو قيمي. و معنى ذلك ، أن المعالجة "الماركسية" من منظور "باريتو" لا تعدو أن تكون انعكاسا للوقت التي ظهرت فيه. إنها شأن أي معتقد لكونها مجرد تعبير عن غرائز إنسانية عامة.

والحقيقة أن صلب التعارض بين الماركسية و علماء النخبة الكلاسيكيين يتعلق بتفسير التوترات الاجتماعية. فماركس ، يرد هذه التوترات إلى الصراع بين الطبقة التي تمتلك "وسائل الإنتاج" و الطبقة التي لا تمتلك غير المساهمة في عملية الإنتاج. و بالتالي ، فهي طبقة مدرجة في إطار عملية الإنتاج المحددة من قبل مالكي وسائل الإنتاج. تتحول هذه الطبقة المنتجة ، و المدرجة في إطار عملية الإنتاج و التي يطلق عليها "ماركس" ، "البروليتاريا" إلى طبقة مناقضة تنتهي عن طريق الصراع إلى مالكة لوسائل الإنتاج.

أي أن الديالكتيك الماركسي ، في تفسير التغير الاجتماعي ، هو معيار مادي تاريخي. و هذا ما قطعه علماء النخبة الذين يرجعون هذه التوترات الاجتماعية إلى الصراع الذي ينشأ بين النخبة الحاكمة و أية نخبة منافسة لها تحاول الأخذ بمقاليد القوة. و يتجلى هذا خاصة في أعمال "باريتو" ، الذي يبرز ذلك ، في مقولته الشهيرة: "التاريخ مقبرة الأرسقراطيات". حيث يمكن تفسير سير المجتمعات انطلاقاً من تفسير تاريخ النخب و هو المبدأ العام لدى علماء النخبة في تفسير التغير الاجتماعي.

إن أهم ما يمكن استنتاجه ، من هذه القراءة النظرية المختصرة لخلفية النظريات أنها نشأت كبديل للنظرية الماركسية في سياق تاريخي ، يعتبر التنظيم و اتجاه المجتمع للتنمية حركة شاملة له. مما يعني أن مفهوم التنمية لم يكن سوى مادة أولية لمفهوم النخبة. ذلك أن توصل هذه النخبة إلى

الاعتراف بها و بدورها في رفع وتأثر نسق الحياة الاجتماعية لم يكن سوى وليد مرحلة تاريخية أدرك فيها المجتمع من خلال أفراد و جماعاته حاجاته المستمرة للتنمية¹.

فتلك الفترات التاريخية عرفت ملامح بروز المجتمع المدني كقوة مشاركة في تحديد معالم المجتمع و مؤمنة بحقها في لتحقيق حياة اجتماعية متوازنة.

أن الخط الذي رسمه "باريتو" و الذي تستجيب له كل نظريات النخب هو الذي انتصر على الماركسية. حيث أفلست المقاربات الماركسية لأن الواقع يثبت أن المجتمعات المعاصرة خلصت إلى المبادئ التي نادى بها "باريتو" و منها أن الصراع بين النخب بأشكال مختلفة ترتبط بخصوصية البناء الاجتماعي.

إن أهم النظريات التي شملت استشرافا لتركيبية المجتمعات في مرحلتنا المعاصرة هي نظرية تعدد النخب. إذ أن هذه النظرية تحولت إلى معيار سوسيولوجي عالمي للحكم على تخلف أو تقدم المجتمعات و قدرتها في إحداث العوامل الموضوعية للتنمية. ذلك أن عمليات إشراك النخب و الاعتراف بها في إطار تنظيمها المؤسساتي أصبح مسألة حيوية لفسح المجال أمام المشاركة في لعب الأدوار التنموية على جميع المستويات (نخبة علمية ، نخبة صناعية نخبة ثقافية ، نخبة إدارية ، نخبة محلية ... الخ).

1 ألان توران ، مرجع سبق ذكره ص:5.

وتظهر نظريات النخبة كمقاربات أساسية في علم الاجتماع لدراسة التنمية. ذلك أن الاعتراف بتعددية النخبة يؤدي بالضرورة إلى الاعتراف بالأدوار التي تنتجها في عملية التنمية، أي قبول مبدأ مشاركة هذه النخب وفقا للوظائف الموكلة لها داخل التنظيمات.

كما أن بعض هذه النخب مثل الجماعة المحلية(البلدية) و في إطار نشاطها الاجتماعي تسعى إلى تحقيق الاعتراف بها و تأكيد مصداقيتها لدى جماهيرها ، و تحقيق تنمية فضائها الاجتماعية. و تتم هذه العملية عن طريق ميكانيزمات الانتخابات أو التعيين و في هذه الحالة يتحقق مبدأ المشاركة الاجتماعية الواسعة النطاق المنظمة الحرة و الواعية.

أخيرا يمكن تحديد مفهوم النخبة على أساس أنها: "جماعة اجتماعية تمكنت من البروز و احتلال المكانة و الاشتغال داخل حيز للضغط عن طريق التمثيل لإنتاج الأدوار والوظائف الموكلة لها بحسب بنيتها المحددة في إطارها القانوني".

إن هذا المفهوم، كان وليد التحولات الاجتماعية الكبيرة لامتلاك الوتيرة التنموية المنسجمة. كما أن الواقع الحالي ، في إطار العولمة ، يؤكد على سيادة مفهوم تعددية النخب بدلا من النخبة. و هذا المفهوم المراد تطبيقه على كل المجتمعات نابع من اقتناع المجتمعات المتقدمة بالوظيفة التي تؤديها مختلف القطاعات.

و لتحقيق التنمية ، بوصفها كلا مركبا معقدا و شاملا. و كذلك ، فهو مفهوم وليد الثقافة الغربية التي تثنم الرأسمال البشري و تعمل على استغلال هذه الطاقات التي أصبحت تشكل

المادة الأولية للتنمية .و أن التنمية ، بهذه الصفة ، ليست إلا ناتج مردودية و حركية الرأسمال البشري الذي يعترف به التنظيم كنخبة قادرة على لعب أدوار مهمة في بلورة مادة قرار التنمية.

لكن ، ماذا عن الجماعة المحلية البلدية ؟ فهل تحمل في بنيتها التكوينية هذا المفهوم لتحقيق

وظيفتها التنموية ؟

و قبل الإجابة على هذا التساؤل من خلال الميدان ، سوف نحاول معرفة مدى تطابق مفهوم

الجماعة المحلية البلدية مع المفهوم البنائي الوظيفي للنخبة، للوقوف على ما بينهما من تشابه و

اختلاف بالاعتماد على تحليل الشكل الإداري للجماعة المحلية البلدية. و هو ما يمكننا من إعطاء

رؤية سوسيولوجية أوسع و أشمل للبحث حتى نتمكن حقيقة من إقامة مقارنة ، بين المفهوم

السوسيولوجي للنخبة وحقيقة هذا المفهوم في واقع المجتمع المحلي البلدي و دوره مع رهان التنمية

المحلية المستدامة.

ثالثا- النخبة في التنظيم البلدي:

من البديهي أن النظام الإداري في أي دولة ليس إلا وليد القناعات السياسية التي تمر حتما

بمرحل تاريخية ، تؤثر في وجهة السير العام ، ولذلك فإن لكل مرحلة غايتها ، أهدافها النابعة من

فلسفتها ،من ذلك فقد ظهر أسلوب الإدارة المحلية في الجزائر للحد من الأساليب القديمة وإعطاء

طابع المحلية في تسيير شؤون التنمية في حدود المجتمع المحلي عن طريق توزيع الوظيفة الإدارية ،

وقد مرت هذه الفلسفة بتطورات وتحسينات مستمرة ، كان الهدف منها تجاوز اختلافات كل مرحلة

لذلك فإن القانون رقم (90-08) المؤرخ في 7 أفريل سنة 1997 ، المتضمن تاريخ البلدية هو الذي

يحكم حاليا نظام البلدية ، وعليه تنص المادة الأولى من قانون البلدية على ما يلي:

- البلدية هي "الجماعة الإقليمية" الأساسية ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تحدث بموجب القانون.

نلاحظ أن عدد بلديات التراب الوطني ، حسب القانون (84-80) المؤرخ في 4 فيفري 1989

، المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد هو (1541) بلدية ، و هو العدد الحالي. كما يعني بشكل آخر (1541) سلطة محلية في مساحة إجمالية لإقليم وطني يتجاوز 2 مليون كلم². و هو تنظيم يهدف إلى ضمان اندماج للمواطن في فلسفة الدولة للتنمية و احتواء المحيط. و هذا يعني أن البلدية من حيث أنها بنية تنظيمية تحتل موقعا وظيفيا بارزا ، في إطار خطة التنمية ، في حدود المجتمع المحلي. و عليه ، فإن الإطار البشري ("النخبة" المحلية البلدية) الذي ينشط في إطار هذا التنظيم يبرز كجماعة ذات تميز بما يحقق لها القدرة على الاعتراف من قبل المجتمع المحلي. هذا ، على الأقل ، على المستوى النظري للتنظيم البلدي في الجزائر.

1.3- هيئات البلدية:

يدير البلدية جهاز يتكون من المجلس الشعبي البلدي و الهيئة التنفيذية ، وهي هيئات موزعة

وظيفية بحسب العملية التنموية ضمن إستراتيجية أدوار مركزة بيروقراطيا ، ويتضح ذلك على المنوال

الآتي :

1.1.3- المجلس الشعبي البلدي:

هو جهاز المداولة ، و يعتبر الجهاز الأساسي في البلدية ، يتألف المجلس الشعبي البلدي من عدد يتراوح حسب البلديات من (7) أعضاء في البلديات التي يقل سكانها عن (10) آلاف نسمة ، إلى (33) عضو في البلديات التي يتعدى عدد سكانها (20001) نسمة أو يفوقه. و هذا حسب ما جاء في المادة (7) من الأمر رقم (97-07) المؤرخ في: 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، ينتخب لمدة (05) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة «le scrutin de liste proportionnel» من قبل جميع سكان البلدية بالاقتراع المباشر و السري¹.

2.1.3- عمل المجلس :

يجتمع المجلس الشعبي البلدي إلزاميا في دورة عادية كل ثلاثة أشهر و يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية في كل مرة تتطلب فيها الشؤون البلدية ذلك سواء بدعوة من الرئيس أو بطلب من الوالي أو من ثلث (1/3) عدد الأعضاء. و يبدأ المجلس المداولات حين يحضر الجلسات أغلبية الأعضاء. و إذا لم يجتمع المجلس لعدم بلوغ النصاب بعد استدعائين بفارق ثلاث (3) أيام بينهما تكون المداولات التي تتخذ صحيحة بعد هذا الاستدعاء مهما يكن عدد الحاضرين. و تكون جلسات المجلس علنية. و هذا يعني ، إمكانيات حضور المواطنين. و في هذا الصدد ، فإن رؤساء البلديات

1 ناصر لباد، مرجع سبق ذكره ص.ص: 202. 204.

ملزمون بأخذ كل الاجراءات من أجل تخصيص أماكن ملائمة داخل قاعات المداولات غير أن هذا الحضور لا يعطي الحق بالتدخل في النقاش و التداول.

و بالنسبة لتنظيمه الداخلي يؤلف المجلس الشعبي البلدي من بين أعضاء لجان دائمة أو مؤقتة لمعالجة المسائل التي تهم البلدية و تشكل اللجان بمداولات المجلس و يجب أن تضمن تشكيلاتها تنظيمًا نسبيًا يعكس المكونات السياسية للمجلس.

وهناك مبدئيًا (3) ثلاث لجان دائمة، هي:

(1) لجنة الاقتصاد والمالية.

(2) لجنة التهيئة العمرانية والتعمير.

(3) لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

و تعتبر هذه اللجان أجهزةً للتحضير و الدراسة من أجل مساعدة المجلس في مهمته. و ميزة هذه اللجان تكمن في أن الإطارات، من غير المنتخبين المحليين، يمكنها المشاركة في أعمالها و يكون لها صوت استشاري. و هذا ما يسمح للموظفين والأشخاص المختصين و سكان البلدية بتقديم مساعداتهم و آرائهم.

3.1.3 - صلاحيات المجلس:

تنص المادة (85) من قانون البلدية ، على ما يلي:

يعالج المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية، و من خلال هذه المادة يتضح لنا أن المجلس الشعبي البلدي يتولى كل الصلاحيات التقليدية للمجلس البلدي، و كذلك صلاحيات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي و ثقافي.

بهذا المعنى ، و في إطار إشكالية البحث تتضح الصلاحيات التي يقر بها التنظيم الإداري الجزائري الحالي للمجلس الشعبي البلدي في علاقته مع العملية التنموية. و هو ما يعني من جهة أخرى أن الأطر البشرية المتموقعة وظيفيا كنخبة في المجتمع المحلي الريفي تضطلع بمسؤولية حساسة و بارزة تتمثل أساسا في بلورة و ترجمة المادة الخام لقرار تنمية المجتمع المحلي في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

4.1.3- الجهاز التنفيذي:

إن الجهاز التنفيذي للبلدية هو جهاز جماعي و يتكون من رئيس البلدية و عدة نواب للرئيس يتراوح عددهم من (2) نائين اثنين إلى (4) نواب. و هذا حسب عدد المنتخبين لكل مجلس. و يعين رئيس الجهاز التنفيذي أي رئيس البلدية من طرف أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي البلدي خلال (8) أيام الموالية لإعلان نتائج الاقتراع ، و تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الجهاز التنفيذي هم أعضاء المجلس الشعبي البلدي¹. وعلى هذا الأساس فإن الجهاز التنفيذي مكلف بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي (المادة 2/47).

1 ناصر لباد : مرجع سبق ذكره ص 215.

يمكن القول أن الجهاز التنفيذي المتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي و نائبين يطلعان بمهمة الإشراف المباشر على تنفيذ القرارات المتخذة من قبل المجلس الشعبي البلدي.

5.1.3- الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة للبلدية الجهاز التنفيذي الذي يتولى مهمة الإشراف و التنسيق بين مختلف مصالح البلدية في مختلف المجالات. و حسب المختصين، فإن منصب الأمين العام يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية كما يعتبر المساعد المباشر لرئيس البلدية. و من خلال نص المادة 119 من المرسوم التنفيذي رقم (91-26 المؤرخ في 20 فبراير 1991) نستطيع أن نحصر الصلاحيات الأساسية للأمين العام للبلدية ، فيما يلي:

- تسيير و تنشيط المصالح الإدارية و التقنية للبلدية ،

- تحضير مداورات المجلس الشعبي و خاصة المتعلقة منها بالميزانية البلدية.

-يمارس السلطة الرئاسية على موظفي البلدية باسم رئيس البلدية ، و ذلك طبقا لما جاء في المادة

(128 من القانون رقم 90-08).

تظهر أهمية هذه الوظيفة ، أي وظيفة الأمين العام ، خاصة حين تجديد المجالس الشعبية البلدية ، بحيث يصبح هو المسؤول الأول في هذه المرحلة ، لإدارة البلدية فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية الوسيط ، بين الهيئة البلدية المنتخبة و المصالح البلدية¹.

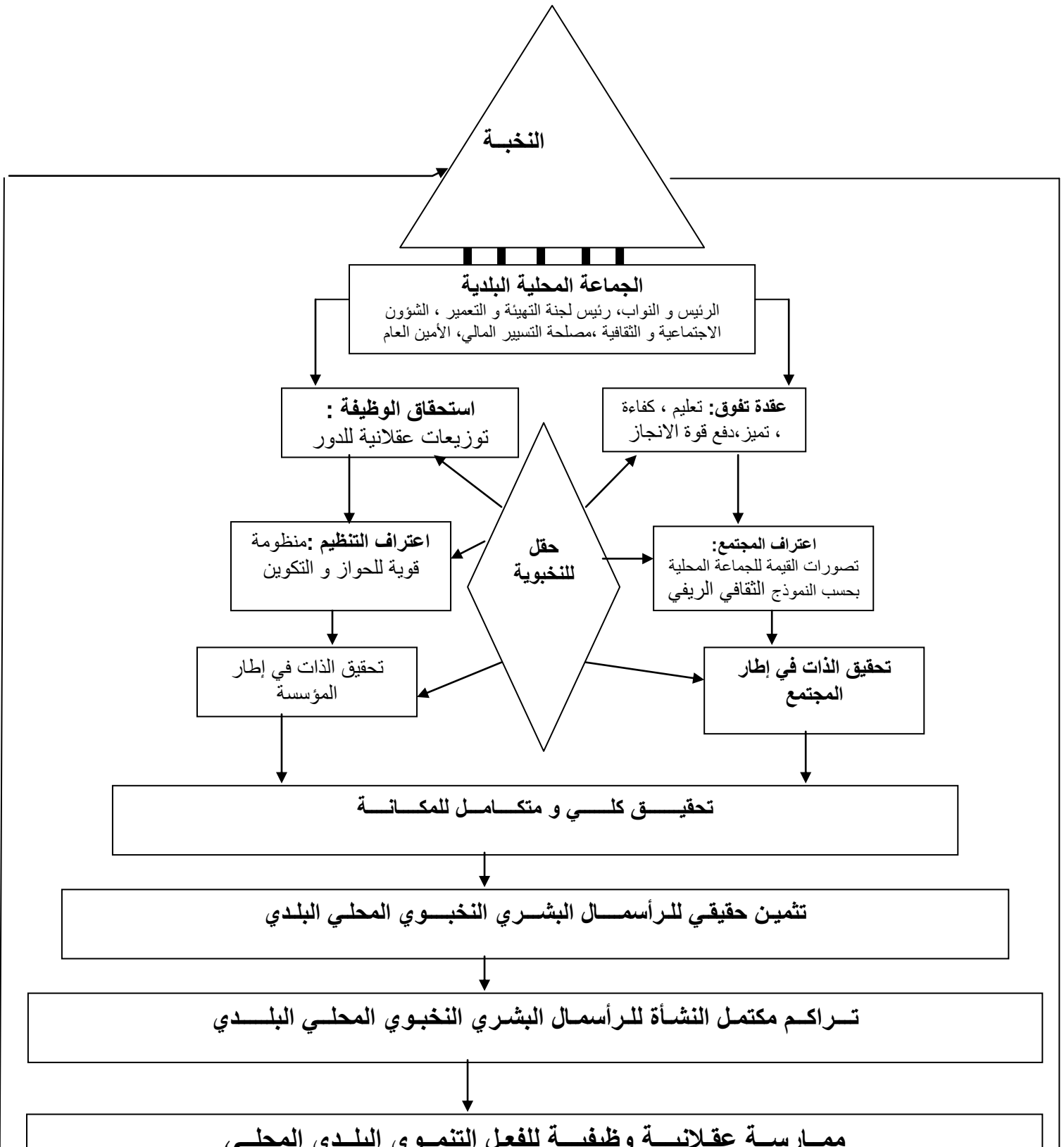
6.1.3- المؤشرات الوظيفية للنجبة البلدية المحلية:

يتضح من خلال التركيبة التنظيمية للبلدية أن الأطر البشرية المسؤولة عن إرساء معالم التنمية في المجتمع المحلي تتموقع بناء على قيمة هذا الدور "كنخبة" محلية ، و يتعلق الأمر برئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للمجلس البلدي وكذلك المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى النواب بصفتهم ممثلين شرعيين لكافة شرائح المجتمع المحلي على اختلاف مواقعهم و توزيعاتهم الاقتصادية و السياسية. و كذلك، لجنة التهيئة و التعمير و لجنة المالية و الميزانية و لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية بصفتهما لجانا دائمة تشترك مباشرة في عمل المجلس الشعبي البلدي التتموي. أي أنها تشارك في هذا المجلس المنتخب و إن كانت غير منتخبة بكفاءتها التقنية و المعرفية في مسائل تخص المجتمع المحلي ، كما تظهر أهمية وظيفة الأمين العام في معالجة عملية التنمية بوصفه الوسيط الذي بإمكانه المساهمة و السهر على التنمية ، بصفته منسقا بين كل مصالح البلدية.

و بهذا المعنى ، فإن هذه الفئة السوسيو-مهنية أو "النجبة" المحلية البلدية تبرز من خلال التشريع الجزائري و بناء على الدور الذي تؤديه كنخبة محلية ذات بروز و مكانة. لكن ، إذا كان هذا على

¹ناصر لباد، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

مستوى التشريع و في ذهنيات أفراد المجتمع المحلي بدرجة خاصة ، فهل تتمتع هذه الفئة بهذه المكانة التي تؤهلها للبروز كنجبة تلعب الأدوار المنوطة بها في إطار مجتمع البحث ، بمعنى هل يتموقع البناء المفهومي للنجبة المحلية ، وفقا لنمط العلاقة الوظيفية مع متغير التنمية فعلا ؟



شكل رقم (07) : يوضح أسس النخبة المحلية البلدية.

رابعا- واقع ومرجعيات الجماعة المحلية البلدية:

نتطرق في هذا العنصر إلى محاولة التعرف على خصائص أفراد العينة في الميدان و في إطار العلاقة مع التنظيم . من أجل الوقوف على المواصفات و الخصائص الاجتماعية المهنية المشكلة للبنية العامة للجماعة المحلية لبلدية. و تمت معالجة هذا العنصر ، على النحو الآتي:

1.4- الخلفية الاجتماعية-المهنية للنخبة المحلية:

ويتمثل هذا العنصر في جملة الخصائص الموروثة أو المكتسبة اجتماعيًا، لدى أفراد الجماعة المحلية و التي من شأنها أن تحدد شكل توزيع الأفراد في ميدان العمل و الأدوار التي يضطلعون بها في عملية التنمية.

2.4- المعطيات الأولية:

يشكل عامل السن أحد المتغيرات الهامة في تحديد طبيعة الاتجاهات، تجاه الموضوعات و تعامل الأفراد ، وفقا لذلك . و عليه ، يمكن التعرف على طبيعة عينة الدراسة من خلال هذا المتغير. و ذلك ، كما يلي:

1.2.4- السن:

السن	تكرار	نسبة مئوية
من 30 سنة أقل من 35 سنة	10	7.93%
من 36 سنة أقل من 40 سنة	30	23.80%
من 41 سنة أقل من 45 سنة	42	33.33%
من 46 سنة أقل من 50 سنة	19	15.07%
من 51 سنة أقل من 55 سنة	16	12.69%
من 56 سنة أقل من 60 سنة	09	7.14%

المجموع	126	%100
---------	-----	------

جدول رقم (01) يوضح التوزيع العمري للعينة الجماعة

- يتضح ، من خلال هذا الجدول ، التنوع العمري المرتبط بأجيال مختلفة نسبيا. حيث نلاحظ أن هناك تدرجا جيليا معتبرا، في مجال العمل البلدي المحلي ، على مستوى هذه العينة في جانب التنظيم الوظيفي. فشريحة الشباب المحصورة بين (30 سنة إلى أقل من 35 سنة) تقدر بـ: (7.93 % من حجم العينة. وهي نسبة متواضعة، في مجتمع يتسم بسيطرة العنصر الشبابي فيه ، كما أن الفئة الثانية ، التي يمكن اعتبارها إلى حد ما أنها شابة ، نسبيا ، أي الفئة المحصورة بين (35 إلى أقل من 40 سنة). وذلك، بنسبة (23.80%).

و تبقى الشريحة الغالبة، في مجتمع البحث حسب هذا التوزيع، هي الفئة بين (40 إلى 45 سنة) و ذلك بنسبة (33.33%). و هي أكبر نسبة تعبر بدقة عن ارتباطها بالخبرة و الأقدمية. و تبقى النسب الأخرى، موزعة بشكل متقارب (نسبيا) أي ما نسبته (15.07%) إلى (12.69%). و هي نسب تؤكد على عامل الخبرة الطويلة في حقل العمل. بما يؤهل التنظيم مبدئيا لامتلاك النضج الذي تتطلبه عملية القيادة البلدية ، والتي تسيير المشروع التنموي في مواجهة مباشرة مع المجتمع أي المواطن الذي ينظر إلى البلدية كإرث شخصي.

لكن إذا قمنا بقرأة هذا الجدول بصيغة أخرى نجد سيطرة الجيل القديم في مقابل عدم قدرة الشباب على اكتساح مجال العمل السياسي البلدي وهو مايفسر وجود حالة غلق داخل النخبة المحلية

كمجموعة بشرية ترفض بشكل أو بآخر دخول عناصر جديدة، فمن خلال معاينة الواقع في البلديات السبع نجد وجود خط يوحد التركيبة البشرية في كل مرة، ويقوم هذا الخط على علاقة النسب العائلي المتوسع في مجتمع محلي ريفي، مايعني صعوبة فتح المجال للمشاركة والمغامرة لبقية أفراد المجتمع نحو تقمص العمل النخبوي البلدي، لذلك وتيرة التغير النخبوي العمري بطيئة جدا.

أما فيما يتعلق بعامل الجنس تظهر سيطرة الرجال في عمل الجماعة المحلية البلدية، ما عدى حالة واحدة في بلدية "رمل السوق". و بشيء من الحذر، يمكن القول أن سيطرة الرجال على عمل البلدية كجماعة محلية يعود أساسا إلى طبيعة و خصوصية المجتمع الريفي ثقافيا. الذي ينظر فيه إلى أن عمل المرأة في الحقل السياسي ليس من اختصاصها. و ما يمكن أن يؤكد ذلك أن المرأة الوحيدة في ميدان العمل البلدي المحلي تتحدر من مجتمع مدني. في حين يبقى كل أفراد العينة من الرجال الذين ينحدرون من مجتمع ريفي، وهذا يتضح أكثر من خلال المستوى التعليمي للعينة ويتضح كالآتي:

2.2.4- المستوى التعليمي:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى
12.69%	16	ابتدائي

متوسط	39	30.95%
ثانوي	50	39.68%
جامعي	21	16.66%
المجموع	126	100%

جدول رقم (02): يوضح المستوى التعليمي لعينة الجماعة المحلية البلدية

يتضح منذ الوهلة الأولى ، تنوع في المستوى التعليمي لأفراد العينة. و هذا ما يرتبط بالتنوع العمري للعينة المنحدرة من أجيال مختلفة و متباعدة من حيث المستوى التعليمي. و هذا ما يفسر الخصوصية الموضوعية لكل جيل خاصة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي و تحصيل الشهادات في المجتمع المحلي.

لكن إذا حاولنا تحليل هذه النسب يمكن القول أن المستوى الثانوي والمتوسط على التوالي بسببة بـ(39.68%) ، (30.95%) هو المسيطر وهي نسب تترجم المرجعية العمرية المذكورة أنفا والتي تنتمي إلى مرحلة اجتماعية عامة ميزتها ندرة الشهادة الأكاديمية في مجتمع محلي ريفي بحيث لا تتعدى (16.66%) ، و تبقى المستويات الأخرى أي مستوى التعليمي الابتدائي في تقلص واضح تفسره النسبة التالية (12.69%). ويمكن القول أن هذه النسبة تتعلق أكثر بالأجيال القديمة التي التصقت بالبلدية لتعيد إنتاج ذاتها في كل مرحلة .

- وتتضح أبعاد تحليل المستوى التعليمي للعينة أكثر عندما يربط بمسألة المستوى التعليمي للأسرة سواء بالنسبة للوالدين أو للأخوة. و هو ما يكشف حقيقة ملامح البنية السوسولوجية للمجتمع المحلي خاصة في الفترات السابقة. ذلك ، أن المستوى التعليمي لوالدي أفراد العينة يتميز بالأمية شبه المطلقة . و الملاحظة نفسها تذكر ، بالنسبة لإخوة أفراد العينة ، حيث أن مستوى تعليم الإخوة متنوع من ابتدائي إلى جامعي و بمتوسط عدد يقدر من (8 إلى 12). و هي المميزات المركزية لبنية الأسرة المحلية. و ما يمكن قوله بالنسبة لهذه الملاحظة المتعلقة بالمستوى التعليمي الأسري هو أن هذه الفئة تتحدر و تنتمي إلى نفس الحالة المجتمعية المحلية العامة. و هو ما يعني أن هذه الفئة لديها انتماء اجتماعي عام و ليس طبقيا.

- يمكن القول أن الخلفية الاجتماعية للنخبة المحلية ترتبط أساسا من حيث تكوينها بالمجتمع الريفي بما يحمله من خصائص ثقافية و اقتصادية. كما أن هذه المؤشرات تبين التميز الفردي في إطار تحقيق الذات لكل فرد من أفراد العينة. ذلك أن الاندماج في الجماعة المحلية البلدية ليست بالمسألة الهينة، كما أن الحصول على شهادة الليسانس أو شهادة مهندس ولو بنسبة (16.66%)، في الثمانينات و التسعينات و في مجتمعي البحث مسألة شاقة.

3.1.4- المعطيات المهنية :

1.3.2.4- الاندماج في الجماعة المحلية:

يتضح أن الجماعة المحلية في مجتمع البحث ترتبط بفترات مختلفة عرفت فيها الجزائر و البلدية خاصة تحولات اجتماعية- اقتصادية عميقة من حيث المحتوى و الشكل. ذلك أن الإطار البشري في بعض من هذه البلديات يعود إلى (1983) بالنسبة للبلديات القديمة والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1957 وهي البلديات التي تأسست في الفترة الاستعمارية على التوالي (بلدية عين العسل ، عين الكرمة ، أم الطبول ، بوثلجة) ، أما بالنسبة لباقي البلديات فيعود أقدم اطار الى سنة (1985) وهي سنة تأسيس هذه البلديات وهي على التوالي (بلدية الزيتون ، رمل السوق ، العيون) و إذا رجعنا إلى متوسط السن* ، في البلديات ، فهو يقدر بـ : (40.65) سنة.وهي نسبة تعبر عن طبيعة هذه الفئة الاجتماعية التي تتمتع بالخاصية المركزية لمتوسط سن التسيير المقابل لمتوسط الأقدمية. معنى هذا ، أن مفهوم الخبرة المهنية يساهم في حسن أداء أفراد العينة في الحقل المهني. و بلغة إحصائية ، فإن متوسط عمر الإطار المقدر بـ(40.65) سنة ، يقابله متوسط أقدمية يقدر بـ(10,58) سنوات. و هذا ، ما قد يحقق الدافعية في العمل.

$$\text{متوسط السن} = \frac{\text{مجموع أعمار العينة}}{126} = 40.65$$

126

$$\text{متوسط الأقدمية} = \frac{\text{مدة العمل لكل أفراد العينة لكل بلدية}}{126} = 10.58$$

126

2.3.2.4- العمل السابق:

النسبة المئوية	التكرار	منصب عمل سابق
%22.22	28	تعليم
%27.77	35	إدارة
%11.11	14	أعمال حرة
%38.88	49	لا يوجد
%100	126	المجموع

جدول رقم (03): يوضح ميادين عمل العينة قبل الاندماج في الجماعة المحلية

يتضح من خلال هذا الجدول أن أفراد الجماعة المحلية البلدية قد مارسوا نشاطات مهنية مختلفة قبل التحاقهم بالعمل في البلدية. إذ أن نسبة (22.22%) من أفراد العينة مارسوا مهنة التعليم لمدة زمنية تتراوح بين (05 سنوات إلى 35) سنة. كما أن نسبة (27.77%) من أفراد العينة قد مارسوا العمل داخل الإدارات بصفة عامة.

و من جهة أخرى ، فإن نسبة (11.11%) تشير إلى أن بعض أفراد الجماعة المحلية الذين مارسوا أعمالاً حرة.

في حين تبقى نسبة (38.88%) لم يسبق لأصحابها ممارسة أي نشاط مهني في أي مجال. هذه النسبة ، تمثل بالدرجة الأولى ، الإطار الحديثة التي تمكنت من التمتع المهني الوظيفي على المستوى المحلي البلدي.

وكقراءة عامة لهذه النسب المتنوعة يمكن القول أن العينة تتمتع بمرجعية مهنية متنوعة أي أنها تحمل في ذاكرتها المهنية خبرات مكتسبة من فضاءات تنظيمية مختلفة وهو ما قد يساهم في خلق ثراء الرواسب التنظيمية التي يتطلبها العمل البلدي ، خاصة في ظل الروح الجمعية التضامنية فمن خلال مقابلة أفراد العينة ، اتضح أن الروح التضامنية تشكلت أساسا بسبب التشابه في الوضعية المادية و المالية و حتى الاجتماعية لدى أفراد العينة. أي أن هنالك هوية مشتركة و هو ما يجنب منذ الوهلة الأولى حالة الصراع بمدلوله الوظيفي داخل المجموعة ، لأنه لا توجد مادة للصراع بشكل كافي داخل البلدية كحقل للعمل بسبب توحيد الهوية السوسولوجية ، لدى أفراد العينة من جهة ، ومن جهة أخرى وحدة الخط العائلي بدلالاته الريفية تقريبا لدى أفراد الجماعة المحلية

خامسا - المنظومة التقييمية للعمل :

يمكن تحليل أبعاد المنظومة التقييمية ، من وجهة نظر أفراد العينة ، من خلال العناصر الآتية وهي العناصر التي تم اختيارها على اعتبار أهميتها ووزنها داخل الحقل التنظيمي ، إذ أنها تشكل مواضيع يمكن من خلالها فحص المنظومة المحلية البلدية وأشكال تفاعلها ، وهذا ما يتضح على النحو الآتي :

1.5- قيمة العمل داخل الجماعة المحلية:

النسبة المئوية	التكرار	التقييم
75.39%	95	نجاح شخصي يحقق وجوده اجتماعيا
24.60%	31	ليس نجاح شخصي - مجرد منصب عمل
100%	126	المجموع

جدول رقم (04) : يوضح تقييم الإطار لعمله في الجماعة المحلية البلدية

يتضح من خلال هذا الجدول ، أن أغلب أفراد العينة يعتبرون العمل داخل البلدية كجماعة محلية بمثابة نجاح شخصي يحقق لهم مكانة اجتماعية مرموقة. و هذا بنسبة (75.39%). ذلك ، أن العمل داخل الجماعة المحلية يحقق للفرد ذاته و معانيه و قيمه التي يؤمن بها ، وتضمن له تقدير أفراد المجتمع المحلي له. مما يعني أن المجتمع الريفي ينظر إلى الإطار العامل في البلدية كفرد يتمتع بموقع وظيفي يكسبه التقدير. و هذه الصورة مرتبطة بالاتجاه العام في مجتمع محلي تحكمه منظومة قيم ريفية ، و الذي ينظر إلى البلدية كمصدر للمشاريع و تحقيق التنمية. و تتمثل هذه الصورة رمزيا لدى المواطن الريفي خاصة فيما يتعلق ب(السكن ، تشغيل الشباب ، الخدمة الاجتماعية... الخ).

في حين تبقى نسبة (24.60%) ، من العينة ، تنظر إلى أن العمل داخل الجماعة المحلية لا يحقق أي نجاح شخصي. ذلك أنه مجرد منصب عمل ، وهي فئة تقنية ذات مهام إدارية تمتزج مع العمل المحلي البلدي لكنها تنظر إلى معطيات العمل البلدي في إطار سلم الحاجات الوظيفية والتي يبدو أنها غير مقنعة وهو ما سيتضح لاحقا .

2.5- العمل النقابي:

التقييم	التكرار	النسبة المئوية
حق تنظيمي مجنب للصراع	66	52.38%
لا وجود للعمل النقابي	45	35.71%
تجاوزتها الأحداث	15	11.90%
المجموع	126	100%

جدول رقم (05) يوضح: تقييم عينة الجماعة المحلية البلدية للعمل النقابي.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة الاقتناع بجدوى العمل النقابي في ميدان الجماعة المحلية يقدر بـ(52.28%). ذلك أن العمل النقابي حق تنظيمي يحد من الصراع. يبدو أن العمل النقابي داخل الجماعة المحلية البلدية عنصر تنظيمي لا غنى عنه خاصة في منظومة الحوافز.

في حين تبقى نسبة (35.71%) من أفراد العينة لا تؤمن بوجود للعمل النقابي. و هذا يعني أن هناك حالات للتصادم. ذلك أن النقابة كجهاز مطلي يشارك في بناء للعلاقات المتعلقة بمنظومة الحوافز و حقوق الإطار وفق تبريرات أفراد العينة أنفسهم. و يشتد الرأي أكثر ، حيث أن نسبة (11.90%) من أفراد العينة تنظر إلى النقابة على أنها قد تجاوزتها الأحداث. و هو ما يعني أن وجودها لا يشكل حقيقة تنظيمية و كواقع ، في النشاط الإداري البلدي المحلي .

لكن إذا قمنا بتحليل هذه النسب بصيغة إجمالية يتضح أن الفعل النقابي لا يحظى بالإجماع على أساس أنه أحد مكاسب التنظيم ذلك أن مجموع النسبتين على التوالي (35.71%+11.90%) غير متحمس لفكرة العمل النقابي وقد يرتبط هذا الوضع بالمرحلة التاريخية التي تمر بها الحركة النقابية .

3.5- صعوبات الحياة المهنية:

نحاول في هذا العنصر التعرض للصعوبات التي تعرضت لها أفراد الجماعة المحلية ، وذلك من أجل فهم طبيعة العقبات وطرق التخلص والمواجهة التي تعبر عن محتوى القدرة على المواجهة ، وتطوير الذات في إطار السيرة المهنية ، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي :

نوع الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
عقبات عادية	25	%19.84
عقبات صعبة	45	%35.71
معيقة جدا	56	%44.44
المجموع	126	%100

جدول رقم (06) يوضح: صعوبات الجماعة المحلية البلدية

من خلال هذا الجدول ، نلاحظ أن أفراد عينة الجماعة المحلية قد عرفوا مراحل مهنية تميزت بعقبات مختلفة . و هو ما تفسره النسب الآتية: حيث أن (35.71) من أفراد العينة تعتبر أن العقبات التي مرت بها صعبة و ليست عادية. و تشتد هذه النسبة أكثر لدى نسبة (44.44 %) من مجموعة البحث. و هو ما يعبر عن صعوبات معيقة جدا تعرض لها أفراد العينة. و إذا تم جمع النسبتين فإننا نحصل على نسبة إجمالية قدرها (80.15%) تعرضت لصعوبات كبيرة في أداء دورها. و هذا يعني أن العمل داخل الجماعة المحلية ليس بالمسألة الهينة بل أنه يتطلب مجموعة من المزايا والقيم التي ينبغي أن يتمتع بها الإطار المحلي البلدي لتحقيق تكيفه بما يؤهله لأن يحقق لذاته التميز والقدرة على البقاء.

- بعد تحليل المعطيات المهنية يتضح أن الإطار البشري للجماعة المحلية يتمتع بخصائص مهنية مواتية لتحقيق الفعالية في إطار رفع و تدعيم قيمة الفعل التنموي. فمن حيث أن أفراد العينة لهم مرجعية مهنية متنوعة إلى حد ما ومن أهم مكوناتها: الأقدمية ، تنوع الكفاءة ، و تعدد مرجعيات الخبرة المكتسبة في تنظيمات مختلفة ، بما قد يوفر العناصر اللائقة للتسيير الرشيد. لكن ، هذه المؤشرات المركزية تبقى غير كافية لإسقاط مفهوم النخبوية عليها كلية ، دون فحص منظومة الحوافز (أي حجم الأجور) المناسبة لمفهوم النخبة في بعده النظري القانوني و الشكلي.

هذا يعني أن هذه العينة تمتلك الموصفات الأولية للنخبة المتمثلة في القدرة على التفوق بما يمكنها من التميز و احتلال المكانة. لكن ، هل تتفق هذه الموصفات مع البعد الوظيفي لمفهوم النخبة ؟ و هو المفهوم الذي يتجسد من خلال حجم المزايا التي يقر بها التنظيم.

4.5- منظومة الحوافز:

تعتبر منظومة الحوافز بمثابة المعيار الحقيقي المحفز للنخبة البلدية كفئة سوسيو مهنية ذات موقع و مكانة في إطار النشاط الرسمي. إذ لا يمكن لمنظومة الحوافز إلا أن تؤثر بشكل إيجابي على بناء "دافعية نحو العمل" و تقوية الرغبة في الإنجاز بما يضمن نجاح المشروع التنموي. و بمعنى آخر أن تستجيب المنظومة التحفيزية للشروط النفسية التي تتطلبها مجهودات الفاعل ، في ميدان عمله. و هي المجهودات التي تنبئ (في مقترحاتها و تصوراتها) في إطار النسق الاجتماعي

العام عن معيار الحوافز. و على هذا الأساس ، تم استجواب أعضاء الجماعة المحلية البلدية من خلال المتغيرات التالية:

5.5- الأجر:

أجمع أفراد العينة على أن الأجر لا يتلاءم مع إطار يعمل بالجماعة المحلية البلدية. و هو ما يؤدي إلى إضعاف دافعية العمل لدى أي فرد مهما كانت شخصيته المهنية. و هذا ما لمسناه في كل المقابلات التي تمت مع جزء كبير من أفراد العينة. أضف إلى ذلك أن الأجر القاعدي ، في البلدية ، ككل محصور بين (9000 دج) تسعة آلاف دينار جزائري إلى (15000) خمس عشرة ألف دينار جزائري ، بين أبسط موظف إلى رئيس البلدية. 0000000000000000 الأجر

هذه الوضعية المهنية للأجر تتعارض كما أكد كل أعضاء العينة مع الحالة الاجتماعية. أي نظرة المجتمع المحلي للإطار في الجماعة المحلية الذي يحتل مكانة مرموقة مقارنة بصورة المهام التنموية المنتظرة . هذا يعني أن الجماعة المحلية كفئة سوسيو مهنية تتموقع في مراتب السلم الاجتماعي الدنيا للأجر بالمقارنة مع الأدوار الموكلة لها ، و المتمثلة في انجاز مشاريع التنمية. لكن ، هذه الأهمية في الوظائف لا تتناسب مع الأجر.

و بهذا ، يمكن القول أن الأجر في الجماعة المحلية (البلدية) لا يشكل حافزا مثمنا للموارد البشرية البلدية. و منه ، فإنه يمكن أن تكون لهذه الوضعية آثار سلبية على تحقيق الرغبة في

"الانجاز" و "الدافعية نحو العمل". و بهذا المعنى ، فإن الأجر لا يشكل عاملا أساسيا في تحديد الهوية السوسولوجية للرأسمال البشري في إطار امتلاكه للمفهوم النخبوي.

6.5- التكوين:

لا ينفصل التكوين أيضا عن منظومة الحوافز الأخرى رغم أنه المخرج الوحيد لتثمين الموارد البشرية و تجديد طاقتها الفكرية والمعرفية باستمرار في إطار مواكبة مستمرة لتطورات المحيط بما يحمله من رهانات. فبالنسبة للتكوين الداخلي ، و في ظل قلة و ضعف ميزانيات البلديات فهو منعدم تقريبا و هو ما تبينه الوثائق. (المستخرجة من البلدية ، نفسها) ، وهو ما يتضح من خلا الجدول الاتي :

جدول رقم (07) يوضح : وضعية التكوين:

التقييم	التكرار	النسبة المئوية

99	%78.57	عدم وجود تكوين	
20	%15.87	داخلي	تكوين
7	%5.55	خارجي	
126	%100	المجموع	

يتضح من خلال هذا الجدول أن غياب التكوين على مستوى الجماعة المحلية هو السمة الغالبة ، وذلك بنسبة %78.57 ، وهي نسبة مرتفعة بالنظر إلى طبيعة الرهان التتموي المعقد والذي يفترض حلقات تكوين مستمرة على اعتبار خطورة القرار المتخذ كمشروع للتنمية المحلية والذي يقتضي الدقة وبعد النظر كما شاهدنا لاحقا ، وبالنسبة المتبقية المعبرة على وجود التكوين فان لا توجد إلا %5.55 فقط تعبر عن تكوين خارجي ، بمعنى ما بقي ، وهو %15.87 عملية داخلية كررت بشكل أو بآخر مقدار الخبرة الموجود أصلا ،

و يبدو أن هذه الوضعية تتعارض شكلا و مضمونا مع وجود نخبة محلية بلدية في الواقع العملي. إذ أن مفاهيم التنمية المحلية بكافة أركانها هي عملية تغيير تقنوي مستمر ، و في حاجة ماسة إلى رصد أدق التفاصيل حول موضوعاتها ، و هو الأمر الذي يحتاج إلى تسيير المعرفة و إنتاجها و خلق شروط اندماجها مع المحيط بصفة دائمة و مستمرة ، في سبيل ضمان الرؤية

الإستراتيجية المتكاملة والتي لا يمكن لها أن تتحقق دون تكوين دائم ومستمر. وهي البديهية التي يقر بها كل تنظيم .

7.5- المشاركة في اتخاذ القرار:

إن أهم ما يمكن تسجيله في هذا الإطار هو وجود نوع من التقابل المبهم بالنسبة للمصلحة التقنية في إطار لجنة التهيئة و التعمير والمصلحة الاجتماعية بصفتها لجنة الميزانية و المالية. هذه اللجان التي تشارك مع المجلس الشعبي البلدي في صياغة مادة القرار. و الواضح أن هذه اللجان أكثر صلاحية و كفاءة لتقدير محتوى قرار التنمية بالمقارنة مع المجلس الشعبي البلدي المشكل و المتجدد كل خمس سنوات و باختصاصات و مستويات مختلفة. وهو ما يؤدي إلى التصادم (كما فهمناه من خلال المقابلة) بين مسألة الاختصاص الوظيفي التقني والقانوني و الاختصاص في الشؤون المحلية المخولة للمجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخاب. وهو ما يتبين من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (08) يبين وضعية المشاركة

المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود مشاركة	100	79.36%
أحيانا	10	7.93%

المشاركة	دائما	9	7.14%
	نادرا	7	5.55%
المجموع		126	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول إذن ، أن عدم المشاركة في بلورة القرار التتموي هي السمة الغالبة هي السمة الغالبة **79.36%** ، لتبقى النسب الباقية على التوالي والتنوع كافية تماما لتوضيح حالة من التناقض التنظيمي ، لكن ، هذه المسألة تتجاوز نطاق البلدية ، في مجتمع البحث. و هي تشكل معضلة قانونية موجودة منذ القديم في التراث الفقهي الإداري. و من ذلك، أن "ه.روسيون" (H.ROUSSILLON) يعتبر: "أن الذين عرفوا البلدية بواسطة اختصاصاتها لم يفلحوا تماما. لأن أي تعريف مؤسس على الاختصاصات لا يؤدي إلا إلى استعراض بعض الوظائف السائدة في تلك المرحلة و هي وظائف غير ثابتة تتغير و تتطور عبر التاريخ . وفقا لهذا المظهر تبدو فيه الشؤون المحلية من خلال الوظائف التي خولها القانون الوضعي للمحليات كوظيفة من طبيعة ادارية غير واضحة و غير دقيقة"¹.

ولعل هذا ما يفسر و يترجم أيضا حالة الفعل الاتصالي كفعل تنظيمي وهو ما يتضح من خلال

الجدول الآتي:

1 شهبوب مسعود : أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص: 122.

جدول رقم (09) يوضح وضعية الاتصال

المجموع		عدم الحصول على المعلومة			الحصول على المعلومة		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النوع	النسبة المئوية	التكرار	النوع
%100	57	%42.16	35	طبيعة المعلومة تقتضي ذلك	%51.16	22	معارف شخصية
%100	35	%36.14	30	ضعف البرمجة والاتصال	%11.62	05	إعلانات وملصقات
%100	34	%21.68	18	احتكار المعلومة	%37.20	16	اتصال مباشر
%100	126	%100	83	المجموع	%100	43	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن قنوات الاتصال تكاد تكون معطلة على مستوى الجماعة المحلية ، ويظهر ذلك بحيث وجدنا نسبة 36.14 % ، من حالة عدم المشاركة تؤكد حقيقة على ضعف البرمجة والاتصال ، وتؤكد نسبة 21.68 % ، على وجود حالة احتكار للمعلومة وهي نسبة مهمة في تنظيم من نوع الجماعة المحلية ، خاصة إذا ما تفحصنا نسبة 42.16 % ، التي فسرت عدم الحصول على المعلومة بطبيعة المهام ، لكن هل أن طبيعة المعلومة تقتضي التستر على مستوى تنظيم الجماعة المحلية ، وبالنسبة لأعضاء الجماعة الحلية الواحدة ، وقد يعود ذلك إلى أن الجماعة المحلية البلدية رغم المجاوزة الانتخابية ما تزال ، أو لم تستطع التخلي عن الطبيعة الإدارية البيروقراطية في جزء هام منها ، لكن إذا عدنا إلى نسبة 51.16% التي تؤكد عن حالة الاتصال عن طريق معارف شخصية فأن هذا قد يوحي بوجود تناقض تنظيمي ما بين الطبيعة الإدارية ونمط انتقال وتنقل المعلومة ؟

8.5- المرجعية السياسية :

تعتبر المرجعية السياسية إطارا مهما ، فهي تعبر عن توجه منهجية السير واستراتيجية المقاربة التنموية المفترض تحقيقها في حدود المجتمع المحلي ، وقبل التطرق إلى هذا المستوى نتطرق الدراسة إلى تحليل الانتماء ويتضح ذلك كالآتي :

جدول رقم (10) يوضح الانتماء الحزبي:

النسبة المئوية	التكرار	الحزب
56.34%	71	حزب جبهة التحرير الوطني
23.80%	30	التجمع الوطني الديمقراطي
11.90%	15	حزب العمال
7.93%	10	قائمة حرة
100%	126	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن غالبية العينة تنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة

56.34% ، وهو الحزب العنيد والأكثر شعبية في مجتمع البحث المتمسك بطابعه الريفي ، ويأتي في

الدرجة الثانية التجمع الوطني الديمقراطي ، وحزب العمال ، فيما تبقى القائمة الحرة لا تتجاوز نسبة

7.93% ، ولعل هذه النسب تتفق مع الجدول رقم (11) ، حيث تتبين مدة الانخراط في الحزب

وهو ما يتضح كالاتي :

جدول رقم (11) يوضح مدة الانخراط في الحزب:

النسبة المئوية	التكرار	مدة الانخراط

من 1 سنة إلى 5 سنوات	25	%19.84
من 6 إلى 10 سنوات	55	%43.65
من 11 سنة فأكثر	46	%36.50
المجموع	126	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع نسبة أقدميه الانخراط في الحزب إذ نجد نسبة %43.65

محصورة ما بين ستة إلى عشر سنوات ، إضافة إلى نسبة %43.65 من عشر سنوات ، وهو ما

يفسر نسبة الاستقرار الواردة في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12). يوضح تغيير الانتماء

النسبة المئوية	التكرار	الانتماء إلى حزب آخر
%19.04	24	نعم
%80.95	102	لا
%100	126	المجموع

نلاحظ أن نسبة 80.95 ، لم تغير الحزب منذ انتمائها وهي نسبة قد تفسر القناعات الواردة

في الجدول الآتي:

جدول رقم(13). يوضح قناعات الانتماء

النسبة المئوية	التكرار	القناعات
%9.52	12	شخصية ذاتية
%33.33	42	إيديولوجية فكرية
%57.14	72	عائلية تاريخية
%100	126	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول ثبات المرجعية على نفس الخط المرجعي للانتماء حيث أن 57.14% ، من قناعات الانتماء ترجع إلى الأسباب أو معطيات عائلية تاريخية ، في حين ما تعلق بالإيديولوجيات الفكرية فلا يتعدى نسبة 33.33% ، وهي المسألة المرتبطة بوضعية ومرحلة عامة يعيش فيها المجتمع الجزائري غياب المحتوى الفكري والإيديولوجي كمعيار مكون للوجود الحزبي وتبقى القناعات الذاتية لا تتعدى 9.52% ، لكن رغم هذا هل تمثلت قناعات العينة على تنوعها داخل الحزب ؟ وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (14). يوضح مدى تحقق القناعات

النسبة المئوية	التكرار	تطبيق القناعات
11.90%	15	كلها
43.65%	55	جزئيا
44.44%	56	لا يطبق
100%	126	المجموع

نلاحظ تنوع النسب على هذا المستوى وهو ما قد يعطي دلالات ، من أهمها أن المرجعية السياسية على مستوى البلدية حيث أن نسبة اقتناع أفراد العينة بتطبيق أفكارهم وقناعاتهم كلية لا

تتعدى 11.90% ، في حين تبقى النسب الأخرى متقاربة ، حيث أن 43.65% ترى أن أفكارها تطبق جزئياً ، وتبقى نسبة 44.44% لا تطبق كلياً وهي نسبة جد مهمة ، في محيط تنظيمي من نوع وحجم الجماعة المحلية ، حيث يمكن أن تؤثر لعدم التوافق على مستوى بلورة القرار التنموي .

خلاصة:

مما سبق يتضح أن تهمين الموارد البشرية في إطار الوظائف و الأدوار الموكلة للبلدية كجماعة محلية غير ملائمة. و منه ، يمكن القول أن أداة تفعيل التنمية المتمثلة في جانبها البشري و التسييري لا يتكافأ و حجم المسؤولية التنموية. و يكفي أن نعرض لفهم هذه الحالة على التنظيم الهيكلي لإدارة البلديات أنه وفي مجال تهمين الموارد البشرية. فان الهيئة التنظيمية المسؤولة على تسيير الموارد البشرية تكمن في مكتب المستخدمين. و هو مكتب تابع كجهاز لمصلحة التسيير المالي والوسائل بالنسبة لبلديات "عين العسل ، والعيون، أم الطبول" أو مصلحة المحاسبة والتسيير بالنسبة لبلديات "رمل السوق، وكذلك الزيتون، وعين الكرمة ، بوتلجة "

فهذا الجهاز التنظيمي يقوم على مغالطة نظرية و مفهميه متعلقة بمسألة تسيير الموارد البشرية. ذلك أن مثل هذا المكتب لا وجود له في المؤسسات الحديثة وهو تصور و مفهوم ارتبط بالمرحلة "التأيلورية" من التنظيم التي تنظر إلى العامل كمستخدم ينبغي توظيف طاقاته كلية. و منه ، موضوعة المستخدم في مكانه المحدد حسب ما تقتضيه العملية الإنتاجية¹.

1 Aktouf Omar: les science de la gestion et les ressources Humaines , E;N.A.L , Alger , 1986 , .P: 146.

في حين أن فلسفة تسيير الموارد البشرية تنظر إلى العامل كرأس مال بشري ينبغي تكوينه للمحافظة على الذات المؤسساتية وتطويرها. ذلك أن التنظيمات ، كما يرى "م. كروزيه" خاضعة لإكراهات داخلية وخارجية متعددة و إن كانت لا تحدد بهذه الإكراهات بشكل مطلق ، إذ أنها تحتفظ بهوامش الفاعل يشكلها أو تتشكل وفق منطقته الخاص¹.

فنموذج التنظيم الحديث قد استقر على ضرورة إدراك قيمة الفاعلين الاجتماعيين الذين يتوزعون وظيفيا وفقا لقوانين تقسيم العلمي للعمل المثمن للمورد البشري. و هذا التقسيم يوقع هؤلاء الفاعلين ، في وضعية تمكنهم من المساهمة في رسم سياسة عمل راقية لصالح المؤسسة².

هذا الجهاز بما يحمله من مضمون و دلالة يكرس في الحقيقة وضعية منظومة الحوافز التي لا تتلاءم تماما و المواقع الوظيفية التي حددها التشريع سابقا.

و عليه ، فإن هذا الاختلال بين الشكل و الواقع يكذب النظرية النخبوية ، بالنسبة لأفراد العينة. و هو يسلم بأن التنظيم المعمول به ، في واقع و حال البلدية ، لا يساير متطلبات الفعل التنموي المعقد الذي يفترض بالضرورة توسيع صلاحية البلدية في تنمية إقليمها المحلي. و من جهة أخرى، توفير الشروط الملائمة الموضوعية لرأس المال البشري المحتاج باستمرار إلى عملية تنمية عن طريق الأجر الترقية ، التكوين ، والمشاركة. و هي العوامل الغائبة في مجتمع البحث (على الأقل) و التي أدت دون شك إلى اغتراب المفهوم الشكلي للنخبة المحلية عن مرجعها و واقعها

1 Michel petit et col. : **Management d'équipe. concepts et pratiques** , éd. SNEL S.A , France , 1999 , P:49.

2 M Berain et J.C Carron : **les cadres d'entreprises , Ed. d'organisation** , Paris , 1968 , P: 152 .

الحقيقي و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف مدلول الفعل التنموي في المجتمع المحلي في إطار رؤية واقعية و مستقبلية. و خاصة ، في ظل ظهور ملامح مفهوم الحكم الراشد الذي يعتبر السلطة المحلية ذات مقدرة عقلانية على اتخاذ القرار التنموي في نطاق إقليمها المحلي بما يضمن مبدأ التنمية المستدامة.

الفصل الخامس

التّمية المحليّة المسّاهمة على المستوى التقني والتّحليلي

الفصل الخامس : التنمية على المستوى الاجتماعي

تمهيد :

أولاً- المشاركة

ثانياً- المشاركة في التوجيه و الترشيد التنموي الحديث

ثالثاً- مشاركة المجتمع المحلي في العقبات المفاجئة

رابعاً: الجماعة المحلية والخدمة الاجتماعية

تمهيد:

يتفق المختصون في مجال التنمية ، من خلال مراجعة الواقع التنموي التاريخي للمجتمعات على أن الإطار الاجتماعي ، يشكل أحد أهم الحلقات الأساسية لتنظيم وتعزيز العملية التنموية، باعتبار أن ذلك يشكل الوعاء الحيوي الاستراتيجي ، والذي من خلاله وفي إطاره يمكن تقدير مدى تمتع و/أو تحكم السيورة التنموية في تحقيق بعد الاستدامة ، من خلال فهم وتفهم الأدمغة البشرية لحرك المجتمع بينه ، وبين واقعه للسير في اتجاه القفز على بؤر تخلفه ، أي ارتقائه لتحقيق مستوى تفاعلي متكامل ايجابيا ومحققا للتوازن¹، وحتى يتمكن المجتمع من تحقيق هذا المبتغى تحتاج الخطة التنموية إلى توفر الإرادة المجتمعية المتكونة من الجهاز الرسمي الذي يمثل التنظيم ومجموع الأفراد باعتبارهم القاعدة الحقيقية . وعلى هذا الأساس قمنا بإتباع العناصر الآتية:

أولاً: المشاركة:

يبحث المجتمع باستمرار عن تجاوز عقدة الاغتراب بينه وبين أفراده ، تلك العقدة التي تلاحظ عبر مؤشرات عديدة تكون في النهاية حالة العداء مع المشروع التنموي، ولذلك يشكل مبدأ "المشاركة" في عملية إحداث أي تنمية اجتماعية حيزا كبيرا من الاهتمام مع نمو المعارف و التطبيقات العلمية في منتصف القرن 20. و هي العوامل التاريخية و الموضوعية التي أثبتت فشل النموذج الكلاسيكي للتسيير. و من هنا ، برزت ضرورة اللجوء إلى مبدأ المشاركة كمنفذ في أية عملية تنموية اجتماعية لضمان التكيف داخل الحقل الاجتماعي أو المؤسساتي.² و قد ترسخ ، هذا

1 د.حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية ، اجتماعيا- ثقافيا ،اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2009 ، ص63 .

2 محمد طلعت عيسى : الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية , مكتبة القاهرة الحديثة, 1972, ص 67.

الخيار ، من خلال المقاربات المنظرة لعملية التنمية بعد أن اتضح فشل المناهج السياسية أو المقاربات الإيديولوجية السابقة التي ظلت تنظر إلى المجتمع كمجرد وعاء قابل لاستيعاب خطة التنمية دون أن تعطيه فرصة المشاركة كمتغير وسيط. أي فيما إذا كان المجتمع مؤهلاً حقيقة و له القدرة على التكيف مع الخطة التنموية. و هو ما أدى إلى انفصال ، بين محتوى البنية السوسيولوجية و وتائر التنمية. لقد أدت تلك الخيارات إلى ظهور حالات العداء الغير مفسرة ، بين المجتمع و مشروعات التنمية. مما جعل هذه المشاريع عرضة للتخريب المباشر أو مصابة بورم اللامبالاة، و هي ظاهرة تتعارض بشكل كبير مع صميم المقاربة التنموية، أي أن الحالة السيكوسو- سيولوجية للمجتمع في حال عدم منح فرصة المشاركة تفرز عدة مؤشرات تدفع نحو حالة الانفصام و الازدواجية بينه و بين فعل التنمية. إذ أن مسلمات العملية التنموية في المجتمع المحلي تقتضي أن يكون مبدأ المشاركة التنموية أحد مظاهر الملكية المعاصرة للمجتمع العام. أو بمعنى آخر فإن المشاركة في المجتمعات المتقدمة تبرز كمنهج عملي ملموس يمكن المجتمع من تحقيق ذاته في عملية التنمية عن طريق المشاركة و التناغم مع أفرادها بما يضمن له الحفاظ على بنائه العام¹. لذلك فإن أغلب المجتمعات المتخلفة أصبحت اليوم أمام رهان تحقيق مبدأ المشاركة كمنهج ملموس على أرض الواقع قبل التفكير في أي خطوة من خطوات التنمية. ذلك أن المشاركة هي الأداة التي لا مفر منها لتجنب حالة الاضطراب السوسيولوجي بين المجتمع و مشروع التنمية. وهذا، هو السياق النظري الذي حاولنا استنتاج متغيراته الأساسية من خلال معطيات ميدان البحث.

1.1- المشاركة في اتخاذ القرار:

1 د.سلامة عبد العظيم حسن، المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2007، ص232.

قبل أن نقوم بالبحث في محاولة لرصد أهمية المشاركة في اتخاذ القرار في إطار الجماعة المحلية في مجتمع البحث اتضح أنه من الضروري توضيح مفهوم المشاركة كثقافة و ممارسة في اتخاذ القرار بصفقتها مفهوما مركزيا يشير إلى الارتباط الضروري ، بين المواطن والجماعة المحلية ، في خلق شروط التنمية. و بمعنى آخر ، فإن ارتباط الفرد ارتباطا وظيفيا بخطة التنمية لا يعني عملية المساهمة في التنمية في مستواها التقني الذي يشترط الكفاءة العلمية في وضع و اتخاذ قرارات وفق إستراتيجية معينة في إطار خطة التنمية الوطنية و الإقليمية و المحلية ، و هذا يعني منطقيا ، أن دور المشاركة المجتمعية يتمثل في صناعة الحلقة التي كانت مفقودة في التجارب التنموية السابقة. ما يعني أن هذا الفرد ككائن اجتماعي متموقع في بيئة اجتماعية معينة يلعب دورا في الخيارات التي سوف تتخذ كقرارات. و بمعنى أكثر وضوح ، أن المشاركة في اتخاذ القرار تتضمن الطريقة التي تتم من خلالها عملية إدماج واندماج المجتمع المحلي في عملية التنمية التي تخصه بما يضمن عدم اغتراب المشروع التنموي عن البنية الاجتماعية. بما يحدث القدرة الكاملة داخل المجتمع لتبني مشروع التنمية و ضمان نجاحه في هذا المجال ، فإن ما يعبر عن المجتمع الجزائري، منذ الاستقلال هو ذلك الشعور الذي يسكن ذهنية المواطن الجزائري ، في أنه ينظر إلى كل ما تم إنجازه كواقع مادي منفصل عنه لا يعنيه في حالات كثيرة. و هو ما تؤكد كثير من السلوكات اليومية المعبرة عن حالة اللامبالاة اتجاه خطط التنمية ومكتسباتها ، و هي الصورة التي يجسدها موقف المواطن في مجتمع البحث ، إذا اعتبرنا أن إجمالي سكان البلديات يقدر بحوالي (45.523 مواطن) ، فإننا لا نجد أي حضور لأي مواطن في اجتماعات المجالس الشعبية البلدية غير الاستثنائية. و هو ما اكتشفناه ، من خلال المقابلة التي أجريناها مع كل من رؤساء المجالس

الشعبية . فالمواطن لا تهمة مثل هذه الاجتماعات بقدر ما يعنيه أن يمتلك شيئاً مادياً من وراء كل اتصال له بالجماعة المحلية.

فإذ طرحنا السؤال عن أسباب هذه الظاهرة ، أي لماذا لا يمتلك المواطن ثقافة الاتصال بالمجلس البلدي وبالتالي اطلاعه على مشاريع التنمية التي تخص مجتمعه بشكل منظم، فهل حاولت البلدية إرساء معالم المشاركة كثقافة مشتركة مع المواطن ؟

وهذا ما يدفع للبحث عن إجابة حول هذا السؤال ، من خلال آراء أفراد الجماعة المحلية لأنهم يتراشون مكاتب أو مصالح تهتم بالتسيير المباشر لعملية التنمية في علاقتها مع المواطن في اختصاصات مختلفة.

2.1- موقف أعضاء الجماعة المحلية من مبدأ المشاركة:

جدول رقم (16) يوضح قيم المشاركة لدى أعضاء الجماعة المحلية

التبرير	تكرار	نسبة مئوية
عنصر عملي من عناصر التنمية	18	% 14.28
أداة للحفاظ على عملية التنمية	08	% 6.34
لا معنى لمشاركة المواطن	26	%20.63
استحالة تحقيق قيمة المشاركة	74	%58.73
المجموع	126	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن مبدأ المشاركة ضروري لإنجاح عملية التنمية في رأي أفراد الجماعات المحلية. حيث أنهم يعتبرون أن المشاركة عنصر عملي هام في السيرورة التنموية و ذلك ، لكن بنسبة (14.28 %). كما تعتبر المشاركة كأداة للحفاظ على عملية التنمية و ذلك بنسبة (6.34%). ما يعني أنه من الناحية العمالية فان إيمان الجماعة المحلية بمبدأ المشاركة لا يتعدى نسبة (20.62%). وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما بقي من النسب حيث أن نسبة 20.63% ترى أنه لا معنى لمشاركة المواطن في مشروع التنمية ، فيما ما تبقى أكبر نسبة وتقدر ب 58.73% تنظر إلى استحالة تطبيق المشاركة التنموية في علاقة مع المواطن.

و إذا أردنا أن نحوصل ، كل هذه الآراء ، التي تتبناها الجماعة المحلية نلاحظ في الواقع و حتى من خلال المقابلات التي قمنا بها ، عدم وجود مثل هذه المشاركة كفعل مدني. و السبب في ذلك ، حسب أفراد الجماعة المحلية المستجوبين: أن ثقافة المواطن المحلي لا تسير في الاتجاه القيمي نفسه للمشاركة كثقافة. ذلك أن ثقافة هذا الأخير ، تقوم على أساس الزبونية و قضاء الحاجة و فقط. و هو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (17) يوضح مستوى ثقافة المواطن المحلي

التقييم	تكرار	نسبة مئوية
سلبية إلى حد ما	65	51.58 %

محدودة	43	% 34.12
مساعدة و متفتحة	18	%14.28
المجموع	126	% 100

من خلال قراءة المعطيات الرقمية ، في الجدول الآتي ، يتضح : أن (51.58%) من أفراد الجماعة المحلية يعتبرون أن ثقافة المواطن الحالية ، سلبية إلى حد ما. و هو ما يعني أن مثل هذه الثقافة ما تزال مرتبطة حسب أغلب أفراد العينة المحلية بمنظومة تقليدية لا تزال تنظر إلى البلدية كإرث تنموي شخصي. و أن هذا المواطن له الحق في أن يأخذ ما لديه دون أن يدرك حقيقة أن هناك قوانين قد لا تؤهله لقضاء خدمة ما وهو ما يؤدي إلى الخروج على السلوك المقبول في كثير من الأحيان ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوزيع السكن ، وقفة رمضان التي تحولت إلى شبه مطلب حق لدى مواطن المجتمع المحلي مثلما أكده أغلب أفراد الجماعة المحلية في البلديات السبع محل الدراسة بغض النظر عن دراسة ملف الحالة . وهو التفسير نفسه تقريبا ، لدى فئة كبيرة من عينة الدراسة، بنسبة (34.12%) التي تعتبر أن ثقافة المواطن سلبية جدا أو غير مساعدة على المساهمة الفعلية في إطار العملية التنموية . في حين ، تبقى نسبة (14.28%) تنظر إلى أن ثقافة المواطن مساعدة و متفتحة.

لكن ماذا عن مقدار التغير الملحوظ من قبل أفراد الجماعة المحلية فيما يخص الثقافة

الاجتماعية المحلية ؟ وهو مايتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(18) يوضح تغير ثقافة المواطن المحلي

تغير	تكرار	نسبة مئوية
إلى الأسوأ	78	% 61.90
إلى الأحسن	14	% 11.11
كماهي	34	%26.98
المجموع	126	% 100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المجتمع المحلي من منظور أفراد الجماعة المحلية لم يدرك

حركية التغير الثقافي الإيجابي إلا بنسبة (11.11%) ، وهي نسبة ضئيلة جدا ، خاصة وأن

نسبة(61.90%) من أفراد العينة يعتبرون المستوى الثقافي للمجتمع المحلي تغير إلى الأسوأ ،

وتبقى نسبة (26.98%) تحكم على هذه الثقافة بحالة الركود المطلق ، والذي يحتاج إلى تطوير

آليات لتفعيله و استثماره في مجال التنمية.

وفي غياب تلك الأطر الثقافية ، يقترح أغلب أفراد العينة الاعتماد على مبدأ الثقافة الجوارية. أي فتح المجال لمنظومة إرشادية وتثقيفية للمواطن برعاية البلدية. و أن لا تترك مثل هذه المبادرات فقط على مستوى الولاية. لأن المواطن المحلي لا ينظر إلى المجتمع الرسمي إلا من خلال البلدية و يبقى الدور المتمثل في تنشئة المواطن من اختصاص الجمعيات، حسب ما تقترضه المبادئ الحديثة للمشاركة. ذلك أن الحس الاجتماعي لامتلاك شروط المساهمة في فعل التنمية المحلية المستدامة يحتاج إلى إدراك المواطن لقيمه. و على هذا الأساس، فقد حاولنا التركيز على التعريف بالجمعيات المتواجدة، في مجتمع البحث وفحص ذلك الوجود أجمعياتي في إطار إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة ، وقد تم ذلك على النحو الآتي :

3.1- أشكال ومحتويات الجمعيات و مبدأ المشاركة:

سنحاول في هذا العنصر ، التطرق إلى الجمعيات باعتبار أنها تشكل عاملا مهما في خلق حركية الاتصال والفعل الثقافي داخل المجتمع المحلي من حيث تدعيم وتجنيد الأفراد لصالح العملية التنموية ، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية احتلت حيزا مهما على مستوى التراث السوسيولوجي المهم بدراسة التنمية عموما و المجتمع المدني بشكل خاص، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي شهدت نهاية الدولة الدركية ، وبالتالي انطلاقة المجتمع المعاصر حسب هكس. **h.hicks** في اتجاه تكريس استيعاب مقومات المجتمع المدني ، كجهاز عقلائي جديد للسلطة المشتركة بين الجميع بما يحقق التنمية ، وقد برزت الجمعيات بهذا المعنى ككيان حيوي إستراتيجي ينبع من صميم التجربة المجتمعية ، مركزة تنظيميا بغرض تحقيق أهداف محددة في إطار المعادلة التنموية، فهي بهذا المعنى

تقدير تنظيمي محدد في إطار الخطة العقلانية لتغيير النسق¹، أي تركيز الدور الذي سوف تلعبه الجمعية بما يسمح بتهيئة الوسط الاجتماعي ، أو مسايرة و إثراء العمل التنموي ، إضافة إلى تحقيق التعبئة ، وتكريس الاندماج مع سيرورة المشروع التنموي بما يجنب حالة الاغتراب واللامعنى ، ما يعني أن الحديث عن أي نوع من المشاركة يقتضي الانطلاق من مفهوم المشاركة المجتمعية بمفهومها الواسع ، حيث أن مشاركة الأفراد والمواطنين داخل المجتمع الواحد في صنع القرارات ، يبدأ من النطاق الضيق انطلاقاً من الأفراد ويستمر في الاتساع ليصل إلى بلوغ النطاق المحلي ، وشيئاً فشيئاً النطاق المجتمعي العام ، وهو ما يحقق إقرار مدلول المواطنة بمعطيات المجتمع المعاصر ، وهي التي تشير إلى تأسيس علاقة اجتماعية تقوم بين مفهوم فرد طبيعي والمجتمع السياسي ، وتتأثر مشاركة الأفراد في إطار العملية التنموية بالعديد من المتغيرات ولعل من أهمها². المنبهات السياسية ذلك أن تعرض الفرد لهذه المنبهات يزيد ويدعم من معارفه وينمي إهتماماته العامة بحيث يتشكل لديه إستعداد بدائي لمزاولة الأنشطة ، وإنطلاقاً من هذه الفرضية يتشكل بالنسبة للمجتمع أنه كلما ازدادت المنبهات السياسية في إطار العملية التنموية كلما تعزز إحتمال مشاركة الفرد فعلاً ، ولتحقيق تلك المنبهات الفعالية التنظيمية السياسية بالنسبة للمجتمع المعاصر فإن ذلك يركز عملياً على وسائل الإعلام الجماهيرية وكذلك ما يثار في الإجتماعات العامة التي تكون موضوع حديث المجتمع في حياته اليومية خاصة تلك في الفترات الانتخابية ، وفيما يتعلق المستوى الثاني فيرتبط بالمتغيرات الاجتماعية المادية الملموسة : كالسن،الجنس، الغنى والفقر، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر

1 د رشاد أحمد عبد اللطيف ، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية 2000، ص24. 25.

2 د مني سعيد الحديدي وآخرون،الإعلام والمجتمع،الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الثانية،2006،ص:115.

استعدادا للمشاركة من ذوي الدخل الدنيا وكذلك فإن ارتفاع مستوى التعليم يجعل من الفرد أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة ، ولعل هذه المشكلة المتعلقة بوعي الأفراد تأتي في مقدمة العوائق التي تحول دون تطبيق مبدأ المشاركة السياسية وهي الإشكالية التي تقتضي تأسيس وترسيخ تلك القيم عن طريق مبدأ التنشئة السياسية ، ما يعني أن هذه العملية تمر بمستويين بمعنى احتواء التنمية لدى الأفراد والجماعات كحالات وعي كامل ومتكامل ، وقد تمت المعالجة على النحو الآتي :

جدول رقم (19) يمثل الجمعيات الناشطة بمجمعي البحث.

البلدية							الجمعيات
عين العسل	رمل السوق	بوثلجة	العيون	عين الكرمة	الزيتونة	أم الطبول	
-الجمعية الرياضية, 1965	- الحلاقة - والخياطة 1988	-الجمعية الرياضية 1985	-الجمعية الرياضية1989	-الجمعية الرياضية 1988	-الجمعية الرياضية 1990	-الجمعية الرياضية 1982	
-جمعية حماية البيئة,	- الجمعية الوطنية	- جمعية أحباء الحي		جمعية ترقية النسوة		-الجمعية المحلية لمساعدة	

العوزين				2001	للدفاع	1985م	
2001					عن حق		
					وترقية		
					الشغل		
					1998		
					-الجمعية		
					الولائية		
					لمساعدة		
					الفقراء		
					-		
					الجمعية		
					الوطنية		
					لترقية		
					الريف 28		
					ديسمبر		
					2002		

يتضح منذ الوهلة الأولى و قبل تحليل المعطيات ، بشأن هذه الجمعيات أن عدد الجمعيات في مجتمع "رمل السوق يتفوق نسبيا على باقي البلديات . إذ نجد فيها (04) جمعيات كاملة تنشأ في فضاء اجتماعي يتألف من (3654) نسمة. مما يعني ، أنه إذا افترضنا أن لكل مواطن حق في الاتصال المباشر بالجمعيات فإن هذا العدد قادر على تغطية مجتمع البحث. و منه ، تتجلى مظاهر القدرة الأولية على الاتصال بأفراده. في حين نجد أنه في باقي البلديات لا يتمتع المجتمع المحلي إلا بجمعيتين اثنتين و بتعداد سكان يقدر بـ (41.869) نسمة. هذا يعني ، منطقيا ، أن النشاط الجمعياتي في باقي البلديات ضعيف نسبيا مقارنة بحجم البنية البشرية لهذه المجتمعات ، وهو ما يفسر فشل الفعل الجمعياتي في بلورة الحس المدني وإرساء دعائم ثقافة المشاركة لدى المواطن. فمن خلال نشاط هذه الجمعيات يتبين أن التفكير الحالي للمواطن يهمل مثل هذه النشاطات ، وقد يكون السبب الحقيقي يتمثل في عدم تمتع هذا المواطن بتثنية تؤهله للتفاعل الايجابي للمشاركة في مثل هذا النشاط .

ومن جهة أخرى ، فإنه و من خلال المقابلات التي قمنا بها داخل الجماعة المحلية ، فقد وجدنا حالة عدم إيمان بالفعل الجمعياتي ، إذ أن أغلب أفراد هذه العينة يعتبرون هذه الجمعيات مجرد أدوات يوظفها الأفراد لتحقيق مصالح ذاتية. و إذا أردنا تسليط الضوء على موضوعات هذه الجمعيات ، أي الأفكار المعالجة في الجمعيات كتصور نظري وعملي ، فإننا لا نعثر على برامج و إستراتيجية عمل للنشاط والفعل داخل الحقل الاجتماعي. و لعل هذا العجز يعود أساسا إلى عاملين اثنين ، هما:

- العامل الأول:

و يتمثل في قلة الموارد المادية والمالية للجمعية. إذ لا توجد ، في مجتمع البحث، أية جمعية تتمتع بمقر خاص بها. بل أن هذه الجمعيات مجرد ملفات موجودة على مستوى المكاتب. كما أن النشاط الجمعياتي المبرمج و الموجه نحو تجنيد الجماهير منعدم ولا وجود له إطلاقاً.

- العامل الثاني:

وهو الأكثر تأثيراً ويتمثل في الإطار البشري أو غياب نخبة هذه الجمعية كإطارات قائدة للفعل الجمعياتي. فمثلاً، نجد أن نشاط جمعية حماية البيئة في مجتمع عين العسل يقوم بالمراقبة المشتركة لبحيرة "الأوبيرة" في حين أنها كانت شريكا نشطا ، في تربية الأسماك الصينية. و هو ما أدى إلى اختلال رهيب في السلسلة الغذائية التي أثرت سلبا على الفلاح بصفة مباشرة. ذلك ، أن الغطاء النباتي المائي الذي كان يشكل سمادا طبيعيا لواجهة هذه البحيرة انعدم تماما ، و هو ما أدى إلى تقلص نسبة تربية الفلاح للبقر من (30) رأس إلى أكثر إلى (05) رؤوس أو أقل.

و من جهة أخرى ، فإن ترقية الثقافة البيئة لدى المواطن تكاد تكون منعدمة و يعود السبب الأساسي ، إلى عدم تنشئة المواطن على هذه الثقافة التي تنتهي إلى فعل ممارس مدعم من قبل الجمعيات. ذلك أن الجمعية "جمعية حماية البيئة" يعتبرها المواطن آلية للسلطة و المشاركة في اتخاذ القرار. و منه تشكل ظاهرة القطيعة ، بين هذه الجمعية والمواطن منذ البداية.

وفقا لهذا التحليل ، يتضح أن الفعل الجمعياتي لا ينشط بصورة ايجابية و بالطريقة الملائمة لتغيير الوعي الجماهيري و تطوير المنظومة القيمية التقليدية إلى منظومة اجتماعية حديثة و حديثة و كشريك ايجابي في تكريس ثقافة المشاركة ، تضطلع بمسؤولياتها في المحيط الاجتماعي بمختلف أبعاده سواء: البيئي ، الرياضي ، الفلاحي ، التضامني ، الثقافي ، الخ.

و إضافة إلى هذا ، فإن التنسيق بين الجماعة المحلية (أي البلدية) يحتاج إلى خلق أرضية قانونية للتعامل و الاتصال المستمر من أجل إعداد و توعية مواطن قادر على المشاركة و الاندماج الإيجابي في مشروع التنمية. خاصة و أن ثقافة المواطنة المحلية سلبية. و هي تشكل عائقا أو عقبة ، في وجه وتيرة التنمية ، مثلما هو شأن الثقافة البيئية.

ثانيا- المشاركة في التوجيه و الترشيد التنموي الحديث:

من الطبيعي أن تتطور آليات التنمية و تقنياتها المعقدة ، من مرحلة زمنية إلى أخرى ، و من مجتمع إلى آخر ، بحسب الخصوصية التي تميزه. و هو ما يستدعي منطقيا أن يكون هذا المجتمع على دراية بمعطيات هذا التطور من أجل مواكبة الرهان التنموي الذي لا يقبل السلوكات الغير عقلانية التي لا تتلاءم و خطته و متطلباته.

و على هذا الأساس ، تبرز أهمية المشاركة في التوجيه و الترشيد التنموي الحديث خاصة في المجتمع المحلي المصوبوغ بطابعه الريفي . ذلك أن هذا المجتمع يتميز بضعف قنوات الاتصال فيه و التي تربطه بالصورة الحقيقة لفعل التنمية بشكلها الراهن. أضف إلى ذلك ، أن هذا المجتمع يرتبط في غالب الأحوال بنشاط إنتاجي زراعي أو فلاحي مهيم.

أمام هذه الصورة السوسولوجية تبرز ضرورة الترشيد التنموي القائم على مبدأ المشاركة. و نفهم من هنا ، أن هذه المشاركة تخص المواطن (الفرد) في علاقته مع المحيط عن طريق الجماعة المحلية البلدية بهدف توفير شروط السلوك العقلاني للتنمية. و كمثل على هذا ، غياب الجماعة المحلية في مجتمع البحث ، فيما يتعلق بالفلاح و نشاطه الزراعي. حيث كانت الأرض ، و لفترات تاريخية طويلة ، تساعد الفلاح على توفير شروط عيشه. و هذا الموقف ، في الحقيقة ، هو موقف الجماعة المحلية نفسها من مسألة التهيئة المرتبطة بالشكل الاجتماعي الذي يوضع الفلاح بحسب اطاره الوظيفي إذ أن المعطيات التي نجدها والمتعلقة بإتلاف الفلاح لأراضيه عن طريق البناءات الفوضوية كلها متماثلة. و هي ، أن الفلاح ليس لديه مجال حقيقي للاتصال بالهيئة التي ترشده وتوجهه نحو فهم قواعد العمران هذا من جهة. ومن جهة أخرى ، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الأراضي الذي يحدد بدقة المناطق القابلة للتعمير والمناطق الغير قابلة للتعمير كالأراضي الفلاحية الموجودة على مستوى المصلحة التقنية كمجموعة من القوانين لا يلجأ إليها إلا لإثبات المخالفة العقارية. في حين أنه كان لابد لهذه القوانين أن تكون في متناول المواطن، بطرق مختلفة ، حتى تتمكن البلدية من الحد ضد هذه الظاهرة.

فالترشيد التنموي القائم على مبدأ المشاركة في هذا المستوى يقوم على أساس إيجاد قواعد تنظيمية للاتصال بين المصلحة التقنية المسؤولة على مثل هذه البرامج و المواطن الريفي في رقعة فلاحية و هو لا يقدر آثار البناء الفوضوي الذي يقوم به. و هذا ما يثبتته واقع مشاركة الفلاح ، و ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (20) يبين مشاركة الفلاحين و البلدية في مجال تنظيم البناء

النسبة المئوية	التكرار	المشاركة
83.5%	167	لا
06.06%	02	مقتنع بالقرار
84.84%	28	غير مقتنع تماما
09.09%	03	تعديل القرار
100%	200	المجموع

يظهر من المعطيات الإحصائية ، في هذا الجدول ، أن نسبة المشاركة في الترشيد التنموي في مجال تنظيم البناء ضعيفة جدا. حيث أن نسبة (83.5%) من أفراد العينة ، تؤكد غياب الاتصال بالبلدية. و هو رقم خطير و مؤشر قياسي للدلالة على غياب المشاركة كأداة منظمة لعملية التهيئة. وحتى إذا رجعنا إلى النسبة الأولى المقدر ب (16.5%) والتي تعبر عن مشاركة الفلاح فان نسبة الاقتناع بالقرار كمحصلة لعملية المشاركة لا يتعدى (06.6%)، لتبقى النسب على التوالي(84.84% ، 09.09%) تعبر بين عدم اقتناعها بالقرار، إلى الرغبة في تعديل القرار .

وما يؤكد على خطورة هذه الظاهرة هو استحالة مراقبة كل البناءات التي لا تخضع لقوانين المخطط التوجيهي للتهيئة بشكل دائم. خاصة و أن عدد السكان في المناطق المبعثرة هو (9000)

نسمة ، و الحقيقة أن هذه المناطق تمثل ، في الأساس ، بدايات الوجود الاجتماعي الأصلي في الإقليم. هذا الوجود الريفي ، الذي أصبح يشغل حاليا (2371) بناية منها: (2044) مستغلة ، (156) بناية معدة و غير مستغلة ، (171) بناية لأغراض مهنية. إن نسبة نمو العمران في الأراضي الفلاحية تقدر بـ (0.50%) في كل هكتارين اثنين. و هو رقم متنامي بشكل خطير ، ويتعارض مع خصوصية المجتمع الريفي. خاصة إذا أخذنا في الحسبان اللامبالاة التي يبديها الفلاح اتجاه قرارات البلدية ، في مثل هذه الحالات ، ما يعني أن هناك ضعفا في مستوى تفعيل المشاركة الترشيدية.

فالمخرج السليم ، من هذه الأزمة ، لا يكمن في مجرد صياغة القوانين والاحتفاظ بها في أدرج البلدية أو اللجوء إليها في حالة المخالفة بقدر ما يكمن في توعية الفلاح الذي يساهم في إتلاف وظيفية هذه الأراضي نتيجة البناءات الفوضوية.

لكن ما يهم هنا هي آليات الترشيد التنموي عن طريق أعمال مبدأ المشاركة. إذ نجد في كل بلدية مرشدا فلاحيا يقوم بدور المنسق بين مديرية الفلاحة و البلدية. فكيف يمكن لمرشد في كل بلدية الاتصال بأكثر من (300) فلاح؟ وهي الإشكالية المطروحة ، من قبل المرشدين أنفسهم و من قبل ممثلي الجماعة المحلية أيضا. ففي السؤال رقم (16) من الاستمارة) أكدت كل الإجابات على أنه لا بد من تدعيم دور المرشد الفلاحي و فتح مجال الاتصال على مستوى البلدية في إطار دورات إرشادية و تكوينية.

ذلك أن مبدأ المشاركة في إطار الترشيد التنموي الحديث ضعيف في مجتمع البحث. و هو ما يشير إلى بقاء الظواهر المرضية و الاختلالات على مستوى النسق التنموي الفلاحي. ذلك أن الموارد البشرية والأطر التنظيمية المتوفرة على مستوى الهيكل التنظيمي البلدي غير كافية لضمان الاتصال الدائم مع الفلاحين. و هي الحقيقة التي لمسناها من خلال مقابلاتنا مع المرشدين الفلاحيين الذين يلجئون في كثير من الحالات للاتصال بأنفسهم بالفلاح من أجل توجيهه. و يطرح الإشكال نفسه بالنسبة لظاهرة البناءات الفوضوية. ذلك ، أن السواد الأعظم من الفلاحين لا ينظر إلى المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلا كمجموعة من النصوص القانونية التي يجهلها.

هكذا ، يبدو أن القضاء أو الحد من هذه الظاهرة لن يتم إلا بإيجاد حلقات للاتصال على نطاق واسع و بتنظيم رسمي للتنسيق مع المصالح المختلفة كمديرية الفلاحة. أضف إلى ذلك ، العمل مع الجمعيات باعتبار أن هذه الأخيرة قادرة على توصيل المعلومة للمواطن و تجنيده لتحقيق الوعي بالفعل التنموي في المجتمع المحلي .

ثالثا - مشاركة المجتمع المحلي في العقبات المفاجئة:

تبرز المشاركة التنموية أثناء هذه الظروف ، بشكل طبيعي أو مفاجئ. و التي تهدد السلامة التنموية. و يسجل التاريخ الوطني (الاقتصادي) و التاريخ العالمي بشكل عام ، محطات لا تحصى و لا تعد من الكوارث الطبيعية التي أفسدت معادلات التنمية في كثير من الأحيان. و عادت بها إلى الحضيض. ففي مثل هذه الظروف تهدر مجهودات التنمية و نفقاتها لسنوات طويلة لتتحول في ظرف قصير إلى وضع كارثي يشكل أزمة قائمة بذاتها.

إزاء هذا الوضع ، اتجهت الدول المتقدمة إلى فكرة المحافظة على التنمية ، في مثل هذه الأوضاع عن طريق تبني فلسفة المشاركة التنموية. و ذلك عن طريق عملية إعداد مسبق وتهيئة نفسية للأفراد للتكيف الإيجابي مع هذه الأوضاع.

أي أن هذه المشاركة تشكل ، في حد ذاتها ، نوعا من الثقافة المجتمعية التي تجعل الفرد قادرا على التصرف أثناء الأوضاع الغير عادية التي لا تشبه معالم سير الحياة الاجتماعية ، المألوفة مثل: الحرائق ، الفيضانات ، الزلازل ...إلخ.

و إذا كانت، مثل هذه الثقافة المجتمعية ، تقوم على قيم التضامن الاجتماعي فإن المجتمع المحلي يبدو أنه أوفر حظا لتبني هذه الثقافة. أي اعتماد مبدأ ثقافة المشاركة ، في الحالة الدفاعية للمجتمع. وذلك بسبب توفر حظ الحالة التضامنية ، على اعتبار الطبيعة الريفية الأصل للمجتمع المحلي ، والذي يتخذ من المشاركة على هذا المستوى كرد فعل عفوي وطبيعي ، إزاء التعامل مع موقف من هذا النوع ، إذ يتحول هذا الموقف إلى نوع من الواجب الفردي المفروض بقوة الروابط الاجتماعية المخزنة على مستو الذاكرة المحلية المجتمعية و هو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (21) يوضح درجة التضامن الاجتماعي

الروح التضامنية	تكرار	نسبة مئوية
موجودة	110	%87.30

غير موجودة	16	12.69%
المجموع	126	100%

من خلال المعطيات الإحصائية ، نلاحظ أن (87.30%) من أفراد الجماعة المحلية في مجتمع البحث يؤكدون على أن الروح التضامنية للمجتمع المحلي ما تزال تتمتع بكل قدراتها ،ومكوناتها النفسية على مستوى الذاكرة الجمعية ، وذلك ملحوظ حسب رأيهم انطلاقاً من الكثير من الأحداث التي وقعت ككوارث الطبيعة ، وبخاصة الحريق بسبب كثافة المحيط الغابي .

لكن إذا ربطنا هذه المتغيرات المستقاة من هذا الجدول والتي تؤكد على أن المجتمع المحلي، ما يزال يحافظ على روحه التضامنية ذات البعد الريفي. فأن كل ذلك ، داخل إطار تنظيم تقليدي موروث ، بمعنى لايدخل في إطار البرمجة التنظيمية المقصودة داخل العملية التنموية ، إن هذه الحقيقة السوسيلوجية نلتمس مؤشراتها الكمية عندما يتعلق الأمر بمبدأ المشاركة في الحالة الدفاعية للمجتمع كوضع للضرورة . إذ نجد أنه في كل البلديات تعين لجنة متشكلة من مجموعة من المواطنين للمساهمة الطوعية في حالة الحريق ، أي أن هذه اللجان موزعة عبر المناطق التي تكون واقعة في محيط غابي.

فهذه الصورة من التنظيم لا تعبر بصدق على مبدأ المشاركة. لأنه ، في مثل هذا الحالة ، تكون هذه اللجان على درجة كبيرة من الاتصال بالحماية المدنية و بتنسيق من الجماعة المحلية. و

هذا من أجل تكوين هذه اللجان أو إمدادها على الأقل بالمعلومات الكافية للتعامل مع الكارثة. إن الشواهد الميدانية في مجتمع البحث التي سجلناها بالملاحظة خلال السنة الماضية (حرائق 2014) و في المنطقة الموجودة بين ("رمل السوق" و "عين العسل" أي "خنقة عون") تبين أن هذه اللجان لا تتميز بقدرات كافية للتقليل من حجم الحريق ، خاصة فيما يتعلق بكيفية حماية الموارد البشرية أو التنبه إلى الطريقة التي من خلالها يمكن الحفاظ على الثروة الحيوانية. إضافة إلى ذلك، فإن نشاط هذه اللجان لا يكاد يرى إذا علمنا أن كل أفراد المجتمع ينشط بالطريقة نفسها التي تنشط بها تلك اللجان. و بالعودة إلى المستوى الرسمي ، من تنظيم المقاييس ، حسب طبيعة الكارثة فإننا لا نلاحظ إدماج للجنة المواطنين للتأطير المنظم للتقليل من حدة الخطر. و سوف نلاحظ ، كيف أن عملية تنظيم التدخل من خلال قواعد النظام الداخلي لا تدرج الشريحة الاجتماعية. إذ نجد أن مسؤول الحماية المدنية يتولى قيادة مراكز العمليات بحضور مختصين معنيين بطبيعة الكارثة، و يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي قيادة العمليات في مكان الكارثة، في هذه الحالة، يصبح مسؤول الحماية المدنية نائبا له ثم يقوم قائد العمليات بمركز القيادة بالنشاطات المتمثلة في الاطلاع على الوضعية ، ثم تقدير ضخامة الكارثة و تقدير الوسائل ، وصولا إلى تحديد الطريقة للتكفل بالمناطق المفقودة.

يتضح إذن أنه من خلال هذا التنظيم حسب طبيعة الكارثة غياب عملية تأطير القاعدة الاجتماعية في بلورة منظومة الحماية المدنية في إطارها الاجتماعي. ذلك ، أن الشواهد الوطنية و الدولية تثبت أن المجتمعات الغير منظمة على مستوى القاعدة الاجتماعية المحلية للمشاركة الدفاعية هي التي تصاب أكثر من غيرها بأخطر النتائج بشريا و ماديا. فمهما كانت تلك القدرات التقنية

المعدة و الموظفة للتقليص من حدة الكارثة فلا غنى عن عملية تكييف و تنشئة اجتماعية على أساس مبدأ مشاركة الفرد كحالة دفاعية ضد العقبات المفاجئة. و إذا كان من المسلم به أن المواطن هو الركيزة الأساسية في عملية التنمية فإنه من البديهي أن يكون ، هذا الأخير ، هو العنصر الأول في حماية هذه التنمية بكل أبعادها و مكوناتها أي مواردها البشرية والطبيعية المختلفة واعتبارها كمكسب. على هذا الأساس، فإن عملية إدماج و تأطير هذا الفرد ، في إطار فلسفة المشاركة الدفاعية، مسألة لا بد منها لأن مجرد الاعتماد على المقاييس التقنية لا يكفي للتقليص من حدة الظاهرة.

جدول رقم (22) يوضح توزيع المقاييس حسب طبيعة الكارثة

تعيين المقاييس								طبيعة الكوارث
النقل	الإيواء الموقت	الإعلام	الاتصال والمواصلات	العتاد والتجهيزات المختلفة	العلاجات الطبية الإجلاء وحفظ الصحة	الأمن والنظام العمومي	النجدة والإسعاف	
×	×	×	×	×	×	×	×	زلازل
	×	×	×	×	×	×	×	فيضانات
				×	×	×	×	حريق - انفجار
×		×	×	×	×		×	عاصفة و رياح قوية
×				×	×		×	جفاف
×		×		×	×	×	×	كارثة بيولوجية

×	×	×				×	×	الهزات الأرضية
		×	×		×		×	حريق الغابات
×		×		×	×		×	تلوث كارثة بحرية
×		×		×	×	×	×	كارثة سكك حديدية و طرقات
×		×		×	×	×	×	كارثة جوية
×		×	×	×			×	مكافحة الجراد
		×	×	×	×	×	×	خطر اشعاعي

المصدر: أخذت معلومات هذا الجدول من المصلحة التقنية للبلدية, والحماية المدنية.

رابعاً - الجماعة المحلية والخدمة الاجتماعية:

رغم التحولات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها الدولة الجزائرية ، إلا أن الخدمة الاجتماعية ماتزال تحثل مكانا بارزا في رزمة التنمية الوطنية التي تؤمن بحتمية تحقيقها كخيار لا مفر منه لتحقيق التنمية الشاملة ، وهو ما يتضح كآتي :

1.4 -- الخدمة الاجتماعية في علاقتها الوظيفية بالمجتمع المحلي:

احتلت الخدمة الاجتماعية مفهوما مركزيا في عملية التنمية منذ منتصف القرن 20 كخيار استراتيجي لتمكين المجتمع من تجنب إمكانية حدوث خلل وظيفي بنيوي. مما يعني ظهور عقبات كبيرة تؤثر في وتيرة التنمية. ذلك أن هذه الاختلالات الناجمة سببها انفصال وظيفي للنسق الاجتماعي في علاقة مباشرة مع البناء¹. و بمعنى آخر، ظهور مناطق متخلفة سواء في صورة جهات كاملة، أو شرائح اجتماعية غير قادرة على مواكبة و مسايرة الحركة التنموية.

و هذا ما يعني ، أن هذه الحركة التنموية منقوصة اجتماعيا، و إن كانت هذه الجهات و الشرائح الاجتماعية ليست لديها فعالية قصوى في التأثير على التنمية في بداية الطريق إلا أنها مع مرور الوقت تتزايد حجما و تأثيرا على باقي الأجزاء المختلفة. أي في إطار عناصر البناء الاجتماعي العام القائم على مبدأ التكامل و التناغم الشامل عن طريق آلية الاتصال²، و قد

1 جيسلا كولونبيسكا : خدمة المجتمع عملية مساعدة ، ترجمة: رمز ياسين . مراجعة حسن السعاتي ، مطبعة جامعة القاهرة 1969 ، ص: 69.

2 د. عماد فاروق محمد الصالح ، الاتصال الإنساني في الخدمة الاجتماعية ، دار الكتاب الجامعي ، العين - دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2010. ص 166

ازدادت أهمية الخدمة الاجتماعية في تنمية قدرات المجتمع في أغلب دول العالم على اعتبار أن هذا المجتمع يتميز بالحاجة الملحة لتحقيق التوازن الوظيفي على مستوى النسق الاجتماعي العام. مما يعني أن المجتمع المحلي كتصور سوسيولوجي حديث يحتاج إلى امتلاك بنية اجتماعية لها القدرة على التواصل في إحداث و احتواء فعلها الاقتصادي. و منه ، فإن منهج الخدمة الاجتماعية في هذا المستوى متغير يلجأ إليه لتحقيق التناغم و التكامل أو التوازن البنائي- الوظيفي. فعلى هذا الأساس، حاولنا معالجة هذه المسألة نظريا و ميدانيا، وفقا لمجموعة من العناصر. و ذلك ، على الشكل الآتي:

2.4- الأسرة:

تشكل الأسرة العمود الفقري لاستمرارية و بقاء المجتمع المحلي. و عليه ، فإن بقاء المجتمع و تطوره مرهون ببقاء الأسرة و تطورها لكن في نطاق خصوصيتها و هو المسعى الذي حاولت الدولة تحقيقه على أوسع نطاق ، من أجل إبقاء معالم المجتمع المحلي في إطار سيرونة تحديثية. لكن ، إذا كان هذا على مستوى الخطاب فما هي حقيقة الواقع ؟ و في مجتمع البحث بالذات و كيف تتعامل البلدية في هذا السياق؟ و ما هي المعايير التي تتبعها ؟ وهذا ما سنحاول تحليله من خلال العناصر الآتية:

3.4- العائلات المعوزة:

تحتاج العائلات المعوزة إلى مجهود مكثف لمحاولة تقليص حدة الفقر الذي تعاني منه، وذلك بإتباع خطة اجتماعية ملائمة ، وقبل فحص تلك الطريقة ، توجب إحصاء تلك العائلات، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (23) يوضح عدد العائلات المعوزة

المجموع	العائلات المعوزة			العدد الإجمالي للعائلات	البلديات
	كل	ن.م.لمجتمع البلديات	تكرار ن.م.لمجتمع بلدية		

%100	%9.03	%40.96	732	1787	عين العسل
%100	%1.03	%10.93	84	768	العيون
%100	%0.12	%1.73	10	577	رمل السوق
%100	%0.14	%1.25	12	956	أم الطبول
%100	%1.25	%11.61	102	878	الزيتونة
%100	%2.87	%12.54	233	1857	بوثلجة
%100	%4.10	%26.01	333	1280	عين الكرمة
%100	%18.54	%100	1506	8103	المجموع

إن أول ملاحظة ، في هذه الحالة ، هو عدد العائلات المعوزة التي تعيش حالة فقر في بلدية "عين العسل" و الذي قدر بـ (732) أسرة. أي بنسبة (40.96 %) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعدد الأسر الموجودة بإقليم البلدية و المقدر عددها بـ(1787) أسرة أي 09.03

% بالنسبة للمجموع الكلي للبلديات المشكل لمجتمع البحث ، كما نلاحظ ارتفاع نسبي لمثل هذه العائلات في بلدية عين الكرمة وذلك بنسبة (26.01%) أي ما يقابل 4.10% بالنسبة للمجتمع الكلي وهي نسبة يمكن اعتبارها مرتفعة ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الطابع أفلحي الوافر لهذه المنطقة ، وتبقى النسب متقاربة بين بلديات " العيون 10.93% ، الزيتونة 11.61% ، بوتلجة 12.54% " . في حين تبقى نسبة مثل هذه العائلات ضعيفة في بلديتي "رمل السوق 1.73% ، وأم الطبول 1.25% "، وقد يعود انخفاض النسب في هاتين البلديتين إلى محافظة تلك المجتمعات المحلية على طابعها الريفي أفلحي ، وكذلك الحراك التجاري على اعتبار الموقع الحدودي مع الجمهورية التونسية ، ويبقى أن نسبة 18.54% نسبة مرتفعة تعبر عن تزايد وارتفاع محسوس لعدد العائلات المعوزة بالنسبة للمجتمع الكلي .

و قبل أن نسلط الضوء على طريقة تدخل البلدية في إطار الخدمة الاجتماعية، وبالتنسيق مع مديرية التضامن الوطني سوف نحاول تحليل هذه الأرقام المتناقضة التي تعبر عن مجموعة من المتغيرات التي تربط أساسا بمجموعة من التحولات التاريخية و الاجتماعية لمجتمع الدراسة.

إذا قمنا مثلا بتفحص المحيط الاجتماعي للعائلات التي تعيش حالة فقر ببلدية "عين العسل" و هي (732) أسرة فإن نسبة (80%) منها توجد في التجمع السكاني لمحيط البلدية بالذات منطقة "عين العسل" مقر البلدية ، التي تضم (1248) أسرة. في حين تبقى النسبة الباقية أي (20%) موجودة في منطقة "الفرين" التي تحتوي على (411) أسرة.

و على هذا الأساس ، فإن عوامل تشكل الفقر ، بهاتين المنطقتين يعود أساسا إلى التغيرات السلبية التي وقعت في المحيط إذ أن مجمل هذه الأسر كانت ذات نشاط حرفي وكذلك نشاط فلاحى متمثل في تربية الحيوانات و خاصة بمنطقة الفرين ، فحسب ما أكده لنا أحد الإطارات بمكتب الشؤون الاجتماعية فإن الكثير من الحرف التي كانت موجودة في مجتمع "عين العسل" انقرضت لسبب أو لآخر من المنطقة ، مثل : الحدادة ، الخزف (التي تعتمد على المواد النباتية) و صناعة الفخار...الخ.

فهذه النشاطات الاقتصادية كان لها مقر و مكان تنشط فيه داخل الفضاء العمراني المهيأ لاحتضان مثل هذه النشاطات منذ العهد الاستعماري. و في هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المنتجات ما تزال ذات إقبال من قبل الزبون المحلي و عليها طلب دائم في السوق الأسبوعية. أمام مثل هذه الوضعيات وجدت تلك العائلات نفسها منفصلة عن ممارساتها الاجتماعية الحرفية والتي تفتقر إلى القدرة على الاندماج في منظومة تقسيم العمل الاجتماعي.

إضافة إلى هذه العائلات المعوزة ، يوجد حوالي (49) شخصا معوقا يشكلون في غالبية الأحيان عائلة فقيرة فقر مطلق . و حتى إذا ركزنا على هذا الرقم ، في إقليم البلدية ككل ، فإننا نجد أن هذا الرقم يرتبط بشكل مباشر بثقافة تقليدية. ذلك أن أغلب الأفراد المعوقين ينحدرون من عائلات تخضع لمبدأ التزاوج بين الأقرباء مما يفتح مجال الاختلال البيولوجي الوراثي.

وعلى العموم فإن هذه الوضعية الخطيرة الموجودة في بلدية "عين العسل" على الخصوص تعالج من قبل البلدية عن طريق مخطط جهاز الشبكة الاجتماعية. و يشكل جهاز الشبكة

الاجتماعية بكل جوانبه (المنحة الجزئية للتضامن، التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، برنامج دعم موجه للتخفيف من حدة الفقر و استئصال ظاهرة تهميش الفئات السكانية الأكثر حرمانا) مخططا للتدخل تم البدء في تطبيقه منذ 1994. و قد عرف تطورا مستمرا وملحوظا منذ ذلك الوقت. و حتى تتمكن من فهم محتوى هذا البرنامج سوف نقوم بفحص أهدافه وشروط التأهيل الخاصة به ثم الإجراءات الخاصة بالقبول و الطعن. و ذلك على النحو الآتي:

4.4- محتوى البرنامج :

يعتبر التخفيف من حدة الفقر من بين الأهداف الرئيسية في برامج الدولة الجزائرية و يؤكد البرنامج ، بصفة واضحة ، على نشاطات التنمية البشرية ، من خلال تحسين فعالية و نوعية الدعم الموجه للفئات المحرومة. إذ أنه يعد من بين النشاطات الاجتماعية للدولة المخصصة للفئات السكانية المحرومة و التي دخلت حيز التطبيق ابتداء من شهر أكتوبر 1994. بما يعمل على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة و تعزيز التماسك الاجتماعي و ضمان حماية حقوق هذه الفئات الاجتماعية، ويعتمد جهاز الشبكة الاجتماعية على نوعين من الدفع:

- المنحة الجزافية للتضامن و الموجهة للفئات السكانية للعاجزة عن العمل ، الغير قادرة على الاستفادة من الفرص المولدة للمداخل التي يوفرها النمو الاقتصادي ،

- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الممنوحة للأشخاص المحرومين القادرين على العمل الذين يطلبون المشاركة الفعلية في النشاطات ذات المنفعة العامة.

5.4- دور البلدية (المجلس الشعبي البلدي):

- بما أن تصميم هذا الجهاز المبني على روح التضامن ، يهدف إلى ضمان مساعدة اجتماعية وتوفير دعم الفئات المحرومة على مستوى البلدية فإنه و عملا بأحكام المادة (5) من المرسوم التنفيذي رقم (96-471) المؤرخ في 07 شعبان 1417 ، الموافق لـ 18 ديسمبر 1996 يحدد هذا القرار مهام المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي الذي تتدرج نشاطاته في إطار المهام العامة للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بتطوير برامج النشاطات الاجتماعية وتنفيذها على المستوى المحلي و ذلك ضمن مهام مديرية النشاط الاجتماعي.

و بهذه الصفة يكلف المكتب بالعمليات الآتية :

- إحصاء الأشخاص المعوزين و المستضعفين الذين هم في حاجة إلى إعانة اجتماعية ، تنظيم نشاط الورشات ذات المنفعة العامة و تأطيرها.
- جمع طلبات الراغبين ، دراستها و تبليغها إلى مديرية النشاط الاجتماعي في الولاية مشفوعة بتحقيق إذا اقتضى الأمر.
- القيام بكل نشاط الولاية للسكان المحرومين و توجيههم و مساندةهم

- إشراك الحركات الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي في التطوير والتعبير عن التضامن المحلي و الوطني في كل عملية إعانة الأشخاص المحرومين و مساعدتهم.

6.4- تحليل محتوى الجهاز في إطار الأسرة:

يبدو أن جهاز الشبكة الاجتماعية كجهاز في إطار الخدمة الاجتماعية يقوم بمهمة القضاء على العاهات الاجتماعية المتمثلة أساسا في الفقر ، ليس سوى برنامج نظري و ليس واقعي. بدليل أن هذا البرنامج موجود منذ 1994 ، في حين أن نسبة الفقر ما تزال مرتفعة جدا في إقليم بلدية "عين العسل". و ذلك بنسبة 40.96% و هي نسبة مرعبة حقيقة تعبر عن انتشار وتنامي الفقر بشكل معتبر ، إذ من الصعب أن تغطي منحة (3000) دج نفقات عائلة فقيرة يتراوح عدد أفرادها من (7 إلى 10) أفراد ، في حالات كثيرة هذا من جهة. و من جهة أخرى، فإن الفقر في مثل هذه الوضعية لا يمكن معالجته عن طريق منحة شهرية ضعيفة أو تنظيم ورشات للعمل ذات المنفعة العامة.

ذلك ، أن الفقر كظاهرة سوسيوولوجية له مجموعة من العوامل الموضوعية التي أدت إليه و من الضروري إذن ، أن تعالج هذه الظاهرة في إطار الخدمة الاجتماعية عن طريق دراسة حالة كل عائلة بذاتها من قبل مصلحة الشؤون الاجتماعية في البلدية من أجل إعادة إدماج هذه العائلات في إطار العملية التنموية.

و إذا عدنا إلى التنظيم على مستوى البلدية والذي من شأنه أن يقود الخدمة الاجتماعية ، فإن هذا التنظيم هو مجرد تنظيم بيروقراطي يعمل في إطار مجموعة من القواعد و القوانين المسيرة من قبل المجلس الولائي ، لتصبح العملية مجرد جمع للوثائق الإدارية التي تثبت حالة الفقر. في حين أن هذه الظاهرة تختلف من حالة إلى أخرى من حيث عواملها و أسبابها. بدليل أن الفقر في منطقة "الفرين" ليس له الأسباب و العوامل نفسها ، كما في منطقة "عين العسل" (وسنعالج هذا بالتفصيل في الفصل اللاحق).

من جهة أخرى ، فإن البند الخامس (5) من المادة 2 ، في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30 جمادى الثانية 1419^{هـ} العدد "78" ينص على: إشراك الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي في تطوير التضامن المحلي والوطني بتمكينها من المساهمة في كل عملية إعانة للأشخاص المحرومين و مساعدتهم. لكن أين هي أصلا هذه الجمعيات بالنسبة لمجتمع "عين العسل" مثلا ؟ ، فكما سبق الذكر لا توجد إلا جمعيتين اثنتين.

في هذا السياق، فإن من بين الشروط الضرورية المعالجة لهذه الظاهرة أن يكون المجتمع على درجة كافية من الوعي و الإحساس بخطورة الفقر و تهديداته المستمرة على البناء الاجتماعي ككل. و ذلك ، من خلال دور الجمعيات لتحقيقه.

7.4- المدرسة:

احتلت المدرسة مكانة هامة في منظومة القيم الاجتماعية المحلية و هذا منذ الاستقلال. ذلك أنه بالاعتماد على ثقافة المواطن نجد أن هذه الأخيرة تعتبر مخرجا ملائما من حدة الثالث الأسود الذي طبع بكل مؤشرات الذاكرة الاجتماعية المحلية (فقر ، جهل و أمية). و لعل هذه الصورة النفسية الاجتماعية بما تحمله من مخلفات في الذاكرة المجتمعية كانت دافعا محفزا لسعي المواطن الجزائري إلى تربية و تكوين أبنائه من أجل تجاوزها.

لكن ، إذا كان هذا هو المسعى ، من قبل المواطن نحو المدرسة فإن النتائج على مستوى مجتمع البحث لا تعكس الموقع الذي تحتله المدرسة في منظومة القيم الاجتماعية . و بغض النظر عن كثير العوامل التي تتدخل في هذه النتائج فإن أبرز تلك العوامل التي ترتبط بمشكلات الواقع الاجتماعي، هي ما يتعلق بمسألة النقل المدرسي و النقل الاجتماعي ببلدية "رمل السوق". فبالنسبة للمناطق المبعثرة في إقليم بلدية "عين العسل" نلاحظ أن النقل المدرسي فيها منعدم. و هذا ، منذ الاستقلال رغم أن البلدية ترصد قيمة مالية لهذا الغرض. إذ أن أكثر من (144) تلميذ، في التعليم الابتدائي، يقطعون مسافة (6) كيلومترات مشيا على الأقدام يوميا للوصول إلى المدارس. و هو رقم في زيادة مستمرة إذا اعتبرنا أن العدد الإجمالي للتلاميذ الذين انتقلوا إلى المتوسطة والثانوية والذي يقارب (200) تلميذ. وهو نفس المشكل تقريبا بالنسبة لباقي البلديات خاصة بالنسبة للمناطق المبعثرة كالفحيص بعين الكرمة ، وواد الجنان بالعيون .

ولعل أن هذه العوامل قد لعبت دورا مهما في عدم تنويع مجهودات المواطنين ، في المناطق المبعثرة ، إذ أن النجاح في شهادة البكالوريا ، في مثل تلك الظروف ، يشكل حدثا

اجتماعيا، حيث أن عدد أبناء هذه المناطق بالنسبة لبلدية عين العسل الحاصلين على شهادة البكالوريا لا يتجاوز (20) طالبا وهذا منذ 36 سنة. مما يعني أن معدل النجاح بالنسبة للتلميذ الريفي للحصول على شهادة البكالوريا ضعيف للغاية مقارنة بالقيمة التي تحتلها المدرسة في منظومة القيم الاجتماعية والتي تطلبت مجهودات كبيرة من أولياء التلاميذ. وسوف نترك عينة الفلاحين تحدد بنفسها وضعية المنتوج الأسري الدراسي و هذا من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (24) يوضح الحالة التعليمية للأسرة الفلاحية الريفية

النسبة المئوية	تكرار (*)	المستوى الدراسي
%14.62	259	ابتدائي
%48.78	864	متوسط
%27.10	480	ثانوي
%9.48	168	جامعي
% 100	1771	المجموع

من قراءة المعطيات الإحصائية، نلاحظ أن أعلى نسبة للمستوى التعليمي هي (48.78%) وهي المتعلقة، بالفئة المتوسطة، أي تعادل نصف العدد الكلي¹.

في حين تبقى فئة الجامعيين ضعيفة جدا، وذلك بنسبة (9.48%) من مجتمع البحث. أما نسبة (14.62%) المتعلقة بفئة التعليم الابتدائي، فإنها لا تتناسب مع مبادئ المدرسة الجزائرية التي تقوم على إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة. ومن هنا فإن المدرسة كعنصر أساسي في تنمية المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية لا يمكن تحقيق صورتها إلا إذا تم إدماجها في إطار منظومة اجتماعية تنموية متكامل ، بمعنى أكثر دقة أن إرساء ميكانيزمات الفعالية تحتاج إلى عملية متابعة مستمرة وأن لا تترك العملية للتلقائية و اللامبالاة ، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن تنمية محلية مستدامة دون التركيز على منتج الأدمغة كمورد بشري مجتمعي محلي عام ، منتظر تحقيقه وإنتاج شروط إنتاجه من قبل المدرسة .

8.4- المرافق العمومية :

أصبحت المرافق العمومية ضرورية لحماية المجتمع من الانحرافات أو الاختلالات التي بإمكانها أن تهز كيان البناء الاجتماعي و تعطل التنمية. و ذلك بما يجعل من المجتمع فضاء لانحراف الأحداث بمختلف أشكاله². وترجع هذه الأهمية إلى متطلبات الحياة المعاصرة التي

1 تجدر الإشارة إلى أن تكرار الحالات الدراسية بالنسبة لعائلة الفلاحين تم تقديره على أساس التلاميذ الذين توقفوا عند المستويات المذكورة في الجدول و بالتالي لم يتم دمج التلاميذ الذين مازالوا يدرسون و ذلك حتى تتوافق تلك النسب الإحصائية بمصدقية أكثر مع متغيرات الدراسة .

2 ينبه سيدرلاند زعيم المدرسة الاجتماعية الأمريكية في علم الإجرام إلى خطورة ما ينتج من سلوكيات نفسية تقود إلى الانحراف في حالة عدم وجود وسائل و معالم الحياة الاجتماعية خاصة في الأحياء الفقيرة التي تشكل حقلًا لتفاعل الاختلالات. و هكذا يركز سيدر لاند على ضرورة امتلاك المجتمع للمرافق العمومية بمختلف أنواعها و أشكالها – من أجل أن يتمكن الفرد

فرضت نفسها كثقافة حديثة. و التي انتشرت ، شيئاً فشيئاً ، مع تطور وسائل الاتصال التي ألغت الحواجز الحضارية بين المجتمعات فيما يخص أساليب وسائل العيش.

تلك إذن هي العوامل التي ولدت اتجاهها موحداً بالنسبة لجيل الشباب في البحث عن هذه المرافق كشرط لتدعيم معالم الحياة الاجتماعية بشكل يحقق للمجتمع تكاملاً وتناغماً بنائياً-وظيفية. و هو ما يجنب التصادم الذي قد يؤدي إلى بحث الفرد من مجال حيوي آخر يمكنه من إشباع حاجته النفسية. وهو ما قد يؤدي إلى تفشي ظاهرة المخدرات أو انحراف الأحداث بشكل عام ، خاصة بتعدد أشكال النشاط الاجتماعي وظهور أنماط جديد فرضها الحراك الاقتصادي، والتطور التكنولوجي الدائم، وهذا ما أشار إليه "سيذر لاند" منذ الخمسينات ، عندما لمح إلى أن الجريمة كظاهرة اجتماعية عادة ما تحتضنها الأحياء الفقيرة¹ الغير مهيأة لإشباع الاحتياجات النفسية الاجتماعية للشباب المتمتع بطاقة حيوية كبيرة ترفض الخضوع لسلطة الفراغ² ومنه فان مثل هذه المرافق ذات أهمية قصوى في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

و سوف نقوم بمعالجة هذا المتغير التنموي ، في جانبه الاجتماعي ، في إطار التركيز على قيمة كل مرفق اجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع المحلي محل الدراسة في المجال الرياضي ، الثقافي و الإعلامي وبالتالي البحث في مقدار تمتع المجتمع بمثل هذه

من التكيف و الاندماج مع المحيط المادي و الحركي للمجتمع. و قد أثبت هذا نتيجة دراسات ميدانية حول المجتمع الأمريكي (أنظر نفس المرجع).

1 الدكتور عدنان الدوري: أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي. منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 300.
2 الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن : علم اجتماع الفراغ. دار وائل للنشر التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2005ص59

المرافق وفقا للخطة التنموية المحلية المتبعة لضمان هذا المستوى وقد تمت المعالجة على النحو الآتي:

9.4- المستوى الرياضي:

تفطنت المجتمعات إلى الدور الوظيفي الهام للمرافق العمومية في المجال الرياضي وما يمكن أن تلعبه في خلق أرضية حيوية للتنمية الاجتماعية و البشرية. و هو ما يمكن المجتمع من تجنب ظاهرة الاغتراب بكل أبعادها, أو حالات فقدان الذات للأفراد ، في هذه المراحل ، التي تعيشها المجتمعات أين اتسعت عالمية الاتصال. مما أحدث ارتباطا سيكولوجيا و جماهيريا للفرد مع متغيرات المحيط العالمي أين أصبحت الرياضة أحد أهم أدوات الحداثة ، إن لم نقل أنها أحد المؤشرات التنموية في بلد ما.

- تنبتهت شريحة الشباب في هذه المرحلة التاريخية إلى مغريات حياة الفرد ونشاطه داخل المجتمع و منها النشاطات الرياضية. فالمجتمعات الغربية ، و في إطار فلسفتها للتنمية الاجتماعية البشرية تنظر إلى هذه المرافق الرياضية كأدوات للتنشئة ، في إطار مقارنة عامة تهدف إلى إعادة إنتاج الرأسمال البشري. و إذا اقترنت هذه الرؤية أساسا بالمجتمع الحضري فإن حاجة المجتمع المحلي إلى مثل هذه الرؤى أكثر من ضرورة باعتبار أن هذا المجتمع ، خاصة في الجزائر قد عرف ، في السنوات الأخيرة ، زيادة في نسبة الشباب(ما بين 15 إلى 35 سنة) إلى حد يكاد يجعلنا نؤمن أن المجتمع الجزائري هو مجتمع الشباب.

و قبل أن نسلط الضوء على مجهودات الجماعة المحلية ، في هذا الميدان ، سوف نحاول تناول مفهوم وأشكال الفعل الرياضي في مجتمع البحث.

- من خلال خضوع المجتمع الجزائري ككل لفترة طويلة من الاستعمار الفرنسي، حدثت حالة تتأقّف نسبي بين المواطن و المعمار الفرنسي، فبهذه العملية للتأقّف الاجتماعي تولدت ولأول مرة معالم النشاط الرياضي المنظم في كرة القدم. و بهذا المعنى، فإن أصول ممارسة هذه الرياضة في مجتمع البحث تعود إلي المرحلة الاستعمارية.، فالمخيل الاجتماعي للبلديات السبع يحتفظ بهوامش الفعل الرياضي قبل نشأة الجمعيات الرياضية التي ظهرت بعد الاستقلال ، وبهذا المعنى تتضح إذن العوامل التاريخية لبدايات تشكل الحاجة الاجتماعية الأولية لممارسة هذا النشاط الرياضي، كجزء من أجزاء النسق الاجتماعي المحلي ، و إن كان في بدايته نشاطا ثانويا. غير أن هذه الأرضية في إطار التنمية البشرية للفرد داخل المجتمع المحلي لم تثمن في مجتمع "عين العسل" ، على وجه الخصوص. ففي بلدية "عين العسل" التي يقدر عدد سكانها ب(9704) نسمة ، لا يوجد إلا ملعب بلدي واحد. و هو ملعب الجمعية الرياضية لـ"عين العسل" التي أسست سنة (1967) في التجمع السكاني للبلدية. هذا يعني ، أن المناطق الأخرى التابعة لـ"عين العسل" مثل منطقة "الفرين" و المناطق النائبة ، المقدر عدد سكانها (3255) نسمة لا تتوفر على هذه المرافق. إذ أن قرية "الفرين" مثلا، تملك ميدانا واحدا لممارسة كرة القدم، تمت تهيئته سنة (1985)، ولم يعرف شكلا من أشكال الصيانة اللائقة إلى غاية أوت 2004. و تبقى المناطق البعيدة غير معنية بالنشاطات الرياضية .

- وللتعبير ، بطريقة رقمية ، على نقص مثل هذه المرافق ، فإنه و إذا اعتبرنا أن نسبة

الشباب هي(75%) فإننا سوف نجد أن الشريحة الشبانية المؤهلة لممارسة هذا الفعل الرياضي

في بلدية عين العسل مثلا تكون كالاتي:

$$\text{نسبة النشاط الرياضي تقريبا} = \frac{75 \times 9704}{2.426} = 2.426 \text{ فرد}$$

100

فهذا الرقم الافتراضي للشريحة الشابة ليس له إلا ملعبا واحدا. و هو تابع للجمعية الرياضية حسب قوانين اتحادية كرة القدم الجزائرية. و بهذا المعنى ، فإن المرافق الرياضية (ملاعب كرة القدم) تكاد تنعدم تماما في بلدية "عين العسل". إن أجوبة أفراد الجماعة المحلية البلدية تؤكد على قيمة الرياضة ، و ما تقدمه للسلامة الاجتماعية و على المستوى الأخلاقي. لكن ، يبدو هذا موجودا فقط على المستوى النظري. ذلك أنه إذا أردنا أن نقوم باستئصال الموقف الحقيقي للبلدية فإننا نجده على مستوى مصلحة التسيير المالي و الوسائل. فبالنسبة لمكتب الميزانية مثلا ، و فيما يتعلق بإعطاء الأولوية لمشاريع البلدية فإن المرافق أي الملاعب الرياضية لا أهمية لها. إذا ما قورن بواقع بلدية "رمل السوق" العاجزة ماليا ، و التي ليس لها مدا خيل كبيرة بالمقارنة مع بلدية "عين العسل" التي تعيش في أكثر الحالات ، حالة التوازن إلى حالة الفائض ماليا. إذ نجد في بلدية "رمل السوق" أحدهما على مستوى التجمع السكاني لـ"رمل السوق" ، و الثاني في منطقة متوسطة بين التجمع السكاني الجزئي لـ"واد الحوت" و المناطق المبعثرة. و قد سعت البلدية إلى فتح قاعة للرياضة القتالية. والواقع أن ملعب "رمل السوق" و "واد الحوت"

ما يزالان إلى يومنا هذا، قبلة للشباب على مستوى قرية "الفرين" و المناطق النائبة بعد أن غابت مثل هذه المرافق في إقليم بلدية "عين العسل".

ورغم مجهودات هذه البلدية الفتية إلا أن أفراد الجماعة المحلية، ومع إدراكهم لقيمة الرياضة فإنهم يطمحون إلى تأسيس فعلى لكرة القدم في إطار منظومة اجتماعية و بدليل ذلك محاولاتهم المستمرة لمساعدة الجمعية الرياضية وإعادة بعثها من جديد.

أضف إلى ذلك ، تنشيط دورات ما بين الأحياء التي تشارك فيها بعض فرق من بلدية "عين العسل" أيضا .ذلك أن نسبة كبيرة من الشريحة الشبابية لا تجد ضالتها في إطار فضاء مرفقي في البلدية "عين العسل". مما يعني أن مجهودات بلدية "رمل السوق" ذات أثر إيجابي على استيعاب الشباب الذي لم يجد مجالا لإشباع حاجته ، خاصة بالنسبة للمناطق المبعثرة، وتبقى مثل هذه الصورة غائبة تماما في باقي البلديات على غرار العيون ، أم الطبول ، عين الكرمة . الزيتون .

10.4- المجال الثقافي و الإعلامي:

يرتبط هذا المجال بمفهوم التنمية ككل اجتماعي ، و سيرورة متكاملة في إطار مبدأ التناغم الوظيفي بين أجزاء النسق. ذلك أن عملية التنمية المحلية هي ديناميكية شاملة تقتضي باستمرار عمليات منظمة من خلال الفعل الثقافي في إطار تطوير مفهوم الرأسمال البشري.

بهذا المعنى تبرز أهمية إبراز مظاهر الفعل الثقافي في المجتمع المحلي، وذلك عن طريق توفير شروطه في الواقع حيث يتوفر المجتمع على شريحة بشرية شابة، تمتلك تعليماً أفضل، إذا ما قورنت بالأجيال السابقة التي كانت ضحية الجهل، الفقر و الأمية. وهو ما يولد الرغبة البدائية في تشكل اتجاه قيمي و ثقافي متعطش للاستفادة من هذه المرافق في شكل ممارسة اجتماعية. فالمجتمع الذي يفتقر إلى مثل هذه المرافق التي تشكل بذاتها الإطار الحيوي الوظيفي للفعل الثقافي، بما يمكن المجتمع من التكيف الإيجابي مع التنمية. ذلك، أنه من المستحيل أن ينجح مشروع التنمية في أي مجتمع دون أن يكون هذا المجتمع مثقفاً و واعياً.

من الضروري إدماج الجمعيات في إطار نشاط المرافق العامة، وهذا لتأكيد عملية التشهير أو الإعلام المحلي للفعل الثقافي داخل المجتمع المحلي الذي يتميز بضعف ميكانيزمات اتصاله الداخلي عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الأفعال.

من هنا، نرى أن المؤسسات أو الأطر المتكفلة، بهذه المرافق الثقافية، تكاد تنعدم بالنسبة لكل البلديات، حيث نجد مكتبة على مستوى كل بلدية، تم إنشاؤها في سنة 2003. وتحتوي هذه المكاتب على مجموعة بسيطة من الكتب والمجلات. أضف إلى هذا، أنه لا يمكن اعتبار مثل هذه المكتبات تتوفر على الشروط المكتبية الكاملة، لأنها غير قادرة على الترويج والانتشار في كل إقليم البلدية. إذ أنه ومن خلال مقابلاتنا مع المواطنين والشباب بشكل خاص، لاحظنا أن الأغلبية الساحقة لا تعلم بوجود مكتبة بلدية. فمكتبة "عين العسل" ومكتبة بوتلجة وأم الطبول

يمكن اعتبارها مكاتب حي، لأن مواقعها الإستراتيجية لا تؤهلها لأن تشكل معلما بارزا لدى المواطن المحلي. لأن هذه المكاتب موجودة بطريقة منعزلة و معزولة.

وتبقى المناطق المبعثرة الأخرى التابعة لإقليم غير معنية تماما بمثل هذه المرافق، مما يعني أن (17256)* نسمة من المواطنين ليس لديهم فرصة للاستفادة من المرفق الثقافي. و هو رقم يؤشر إلى تفهقر العوامل الموضوعية لإمكانية انتاج الفعل الثقافي في إطار تامين قيمي

*مجموع سكان المناطق المبعثرة والنائية لبلديات البحث

و نوعي للرأسمال البشري ، خاصة شريحة الشباب. أضف إلى هذا غياب نوادي للإعلام الآلي و الإنترنت في أغلب البلديات.

هكذا فإن إشكالية النشاطات الثقافية المحلية كأطر لتامين الرأسمال المعرفي ضعيفة. و تبقى المقاهي هي الملجأ الوحيد لفئة الشباب لقضاء أوقاتهم. هذه الوضعية تقلق أفراد الجماعة المحلية، إذلا يجدون الإطار الاجتماعي الملائم لموقعهم الاجتماعي كمنظمة للعمليات التنموية.

خلاصة :

من خلال ما تقدم تتضح أهمية مجهود البلدية بصفة خاصة في تأسيس الفعل الثقافي، و الرياضي هو عمل لا بد منه. لأن هذه العملية تدخل في إطار تنمية الرأسمال البشري الذي يساوي في قيمته الرأسمال المالي ، ذلك أن رأس المال البشري هو أساس التنمية البشرية

المستدامة. كما يرى "ستيفان دي فلدر" : " إن الكثير من الدول الفقيرة في الموارد الطبيعية

ختارت أن تستثمر بشكل مكثف في المهارات البشرية ، و حصلت على نتائج أفضل بكثير من الدول التي استغلت مواردها الطبيعية استغلالا أقصى ، و التي نرى فيها إجمالا دولا غنية تضم أناسا فقراء ، بينما نرى في الفئة الأولى دولا فقيرة تضم أناسا أغنياء¹. كما أن تنمية المجتمع المحلي على المستوى الاجتماعي عملية معقدة وتحتاج حكمة الى تفكير عميق قبل تنفيذ أي برنامج .

1 جورج فرم: التنمية البشرية المستدامة، والاقتصاد الكلي ، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (6)، الأمم المتحدة نيويورك، 18 جوان، 1997، ص: 45.

الفصل السادس

التّمية المحلّية المسندامة على المستوى التقني والتّحديتي

الفصل السادس: التنمية المحلية على المستوى التقني والتحديثي

تمهيد:

أولاً- الوضعية الاجتماعية للفلاح

ثانياً- الأراضي وأساليب توزيعها

ثالثاً- آليات التحديث للفلاحة الريفية

رابعاً- التهيئة في المجتمع المحلي

خلاصة

تمهيد

نعالج في هذا الفصل مسألة التفعيل التنموي للمجتمع المحلي على المستوى التقني والتحديثي انطلاقاً من مقارنة البحث المركزية التي تعتبر التنمية مركباً معقداً ومتكاملاً على أساس التساند الإيجابي بين الأنساق الأساسية المشكّلة للبنية المادية للتنمية والتي يمكن اعتبارها بمثابة قدرة المجتمع في تحقيق اندماجه المتكامل مع بيئته المادية، والتي تشكل الوعاء الطبيعي لاحتواء السيرورة التنموية .

مما يعني أن عملية تنمية المجتمع المحلي تحتاج إلى تهيئة الشروط الموضوعية للتكيف مع سيرورة النسق التنموي المراد تحقيقه. وهناك عملية ثانية لا تقل خطورة وأهمية عن المستوى الأول، وهي تتعلق بالميكانيزمات الفعلية للعملية التنموية إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة المجتمع المحلي. أي أن مقارنة التنمية المحلية، تفترض من هذه الأخيرة ضرورة التكيف مع خصوصية المجتمع مل العملية بكل أبعاده. وهي المسألة التي تتطلب من الجهات المسؤولة امتلاك مبدأ القرار في إطار خطة تنموية اجتماعية محلية تضمن نقلة نوعية تحديثية. وعلى هذا الأساس لم يقتصر التركيز في هذا الفصل على دور الجماعة المحلية (البلدية) بصفتها الشريك الأول في بلورة وصياغة قرارات التنمية. ولأن المجتمع المحلي محل الدراسة يغلب عليه الطابع أفلاحي، مما يعني أن الفلاح يشكل فاعلاً استراتيجياً في المعادلة التنموية، فقد تمت المعالجة مع مديرية الفلاحة لأنها تتدخل وظيفياً في بلورة بعض المتغيرات، كما أنها تتسق مع البلدية، عن طريق المرشد أفلاحي الذي يمثل الحلقة التنظيمية الوسيطة، و في وفقاً لهذه المعطيات فقد تمت المعالجة على النحو التالي:

أولاً- الوضعية الاجتماعية للفلاح :

في إطار فهم وضعية التنمية المحلية في مجتمع الدراسة تحتم علينا ضرورة معالجة الحالة الاجتماعية للفلاح باعتباره الفاعل الاستراتيجي في تجسيد مضمون المعادلة التنموية الزراعية. إضافة إلى أن المؤشرات التي ترتبط بالحالة الاجتماعية تظهر بمثابة معايير أساسية يمكن من خلالها فهم العلاقة مع السلوكيات الناتجة عن منظومة القيم التي تؤطر الممارسات المختلفة للفلاح و لذلك فقد تمت المعالجة لهذه المسألة في قسمين :

1.1- مؤشرات الحالة العمرية للفلاح :

تهدف دراسة مؤشرات الحالة العمرية إلى الوقوف على قوة العمل الاجتماعي المحلي ، والتطرق إلى مراحل تجدها تاريخيا ، ومعرفة التطورات التي مرت بها في إطار السيرورة التنموية المجتمعية الكبرى ، وهو ما قد يساعد البحث لقياس مقدار الاستدامة التنموية ، وقد تم ذلك على النحو الآتي :

جدول رقم (25) يمثل التوزيع العمري للفلاحين

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	24	12%

من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	30	15%
من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	50	25%
من 55 سنة إلى أقل من 65 سنة	61	30.5%
من 65 سنة إلى أقل من 75 سنة	35	17.5%
المجموع	200	100%

يتضح من خلال الجدول مؤشرات البنية التقليدية للحالة العمرية لعينة الفلاحين بحيث يتضح أن الفئة المسيطرة من الفلاحين هي تلك المحصورة بين من (55 سنة إلى أقل من 65 سنة)، و هذا بنسبة (30.5%) إضافة إلى الفئة بين (65 سنة أقل من 75 سنة) وتشكل نسبة (17.5%) ، و إذا أردنا أن نحلل هذه النسب الإحصائية في إطار مؤشرات التنمية الزراعية يمكن القول أن الفاعل الاستراتيجي في هذه العملية التنموية (الفلاح) مرتبط بشكل كبير بمراحل تاريخية مختلفة. إضافة إلى أن هذه الفئة الاجتماعية تفتقر نسبياً إلى عنصر الشباب. رغم أن الشباب يكاد يشكل الغالبية في

البنية البشرية للمجتمع ، و يتضح هذا أكثر إذا عرفنا أن نسبة الشباب لا تزيد عن (12%) في الفئة المحصورة ما بين (25 سنة أقل من 35 سنة). و كذلك بنسبة (15%) و هي النسبة المعبرة عن محتوى الفئة المحصورة ما بين (35 سنة أقل من 45 سنة) إذا اعتبرنا أن هذه الفئة (الكهولة) تتصف نسبيا بخاصية الشباب. و يبدو أن التحليل العام لهذه الأرقام الإحصائية قد يؤكد على صحة الفرضية الأولية و هي: ضعف تجدد القوة الاجتماعية العاملة في المجال الفلاحي, و هو ما قد يشكل أحد العوامل الأساسية التي لعبت دورا هاما في تحديد الوضعية الفلاحية العامة التي بقيت على حالها دون أن تهتم بمسألة تجديد قوة العمل ، بحيث سادت حالة نفور اجتماعي عن النوع الاجتماعي من العمل بالنسبة للأجيال الجديدة و هو ما يتضح من خلال العنصر الآتي.

2.1- بنية الأسرة الفلاحية الريفية :

من خلال هذا العنصر نحاول التعرف على وضعية الأسرة الفلاحية الريفية وعلاقتها مع العمل الفلاحي. و هو ما يحدد درجة التغير على مستوى الأسرة المحلية التي تشكل النواة الاصلية للمجتمع المحلي محل الدراسة ، ككل اجتماعي مركب تتم فصل عناصره من خلال العلاقة المحددة للأدوار التي يؤديها أفراد الأسرة الريفية داخل المجال الاجتماعي المحلي . وتتضح هذه الصورة من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (26) يوضح بنية الأسرة الريفية الفلاحية

الممارسات	التكرار	النسبة المئوية
-----------	---------	----------------

188	24.10%	يمارسون النشاط أفلحي مع الأسرة
32	4.10%	يمارسون النشاط أفلحي خارج الأسرة
320	41.02%	يمارسون نشاط مهني آخر
240	33.33%	لا يمارسون أي نشاط مهني يذكر
780	100%	المجموع

من خلال تحليل هذا الجدول تتبين مظاهرا لتركيبية الأسرية في علاقتها الوظيفية مع الفعل أفلحي حيث أن نسبة (24.10%) فقط هم من الذين يمارسون النشاط أفلحي داخل الأسرة وتعتبر هذه النسبة كبيرة جدا، بل يمكنها أن تكون في حالات أخرى مؤشر هام للدلالة على محدودية تجدد الثروة البشرية التي لم تعرف مرحلة تجدد إثراء لطاقة العمل أفلحي على المستوى الاجتماعي المحلي ، ما يعني أن تجدد نظام قيادة الفعل أفلحي في بعده الاجتماعي بالنسبة لفئة الشباب ضعيف جدا وهذا ما تفسره نسبة (4.10%) التي تعبر عن فئة الأبناء الذين يمارسون النشاط أفلحي خارج سلطة الأسرة الكبيرة. و يبدو أن الأسرة الفلاحية الريفية من خلال وضعيتها الحالية غير منسجمة إلى حد كبير مع وظيفتها الأولية و الأصلية المتعلقة بإنتاج و إعادة إنتاج الأفعال الزراعية. و هو ما تفسره النسبتين المتبقيتين حيث نجد أن (41.02%) و هي أكبر نسبة تمثل أفراد

الأسرة الذين يمارسون نشاطا مهنيا آخر لا علاقة له بالفلاحة. هذا من جهة, كما أن نسبة (33.33%) من أفراد الأسرة الذين لا يمارسون أي نشاط مهني يذكر.

- هذا يوضح أنه إذا تم جمع النسبتين (41.02% و 33.33%) فالنسبة و هي (74.35%) تشير إلى التغييرات البنوية التي مست الأسرة المحلية الريفية التي انتقلت من مفهوم العائلة الفلاحية الذي يقوم على مبدأ الترابط الوظيفي مع العمل الفلاحي إلى مفهوم جديد وهو مفهوم الأسرة الريفية الذي يقوم على الاستقالة النسبية من النشاط الفلاحي. و إذا أخذنا في الحسبان أن متوسط أفراد الأسرة الريفية يقدر بـ (08 حتى 12) فردا فإنه يمكن القول أن هذه الأسرة الفلاحية لم تعد تمارس دورها التقليدي, ذلك أن ملكيتها المحدودة للثروة الفلاحية لم تمكنها من الاندماج والتكيف مع الوضعية الجديدة للأسرة الفلاحية الريفية وهي الأسر التي تشكل النواة الأصلية والحقيقية لتشكل المجتمع المحلي محل الدراسة.

و بهذا المعنى, يمكن القول أن نسبة (74.35%) التي تعبر عن مجموع الأفراد الذين لا يشتغلون في الفعل أفلحي تظهر كمؤشر موضوعي هام للتعبير عن حالة التناقض الوظيفي للأسرة مع أنموذج التنمية المحلية بالنسبة المجتمع المحلي محل الدراسة ، وهو ما ساهم في تشكل اتجاهات قيمية جديدة ويتضح ذلك من خلال العنصر الآتي

3.1- المكانة الاجتماعية للفلاح :

تعتبر المكانة الاجتماعية عن صورة الفلاحة بصفة عامة ،انطلاقا من أن الناتج النهائي للوضع المالي و الاجتماعية لا يعدو أن يكون إلا تمثلا لمقدار ما تعود به العملية الفلاحية من تحقيق تراكمات الرأسمال الذي يتدخل في بلورة الصورة النهائية للمجتمع الريفي ككل والأسرة الفلاحية الريفية, بالأخص هذه المؤشرات تصبح أكثر وضوح و دلالة و ذلك من معالجة الأرقام الإحصائية حول هذه الصورة التي قدمها الفلاح عن نفسه, وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (26) يوضح تقدير الفلاح لموقعه الاجتماعي

قيم	تكرارات	نسب مئوية	تكرارات	نسب مئوية	المجموع
قيمة اجتماعية ذات مركز كبير	28	%14	25	%12.5	%100
قيمة اجتماعية ذات مركز متوسطة	142	%71	56	%28	%100

متوسط						
قيمة	قيمة	30	%15	119	%59.5	%100
اجتماعية	اجتماعية					
ذات مركز	ذات مركز					
مهمش	مهمش					
المجموع	المجموع	200	% 100	200	%100	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الفلاح لا يتمتع بمكانة اجتماعية محترمة، وهو ما تبينه نسبة (14%) من أفراد عينة البحث التي توجي على عجز الفلاحة كفعل اجتماعي اقتصادي في تشكيل المكانة الاجتماعية، و ذلك بفعل الثروة. وهذا ما يتضح من خلال النسب المتبقية حيث أن أغلبية الفلاحين أكدوا على أنهم يحتلون مركز اجتماعي متواضع و هذا بنسبة (71%) وتبقى الفئة المتبقية، المقدرة ب (15%) تنظر إلى ذاتها على أنها تحتل مكانة اجتماعية هامشية. وإذ قمنا بجمع النسبتين (71% و 15%) فإن النسبة (86%) تشير إلى أن أغلبية الفلاحين لا ينظرون إلى كون أنهم يمثلون أو يحتلون مكانة اجتماعية مرموقة داخل واقع اجتماعي، في ظل وضع مالي هش وهو ما يتضح من خلال النسب المبينة في الجدول أعلاه حيث يؤكد أغلب المبحوثين على محدودية الجانب المالي بنسبة (59.5%) ، ما يعني ضعف المردودية المالية المؤدية إلى تردي المكانة الاجتماعية بالضرورة ، لتبقى فقط نسبة (12.5%) تتمتع بمر دودية مالية كبيرة ، ويبدو أن هذه

النسبة تنتجها فئة الفلاحين المربية لرؤوس البقر والأغنام وهي العينة القاطنة في بيئات طبيعية مساعدة لمثل هذا النشاط الفلاحي (سيوضح لاحقا)

ثانيا - الأراضي وأساليب توزيعها:

في البداية من الضروري تقدير القيمة السوسيولوجية¹ لعامل الأرض في المنظومة الاجتماعية الثقافية الجزائرية الريفية. وذلك بهدف التعرف على البعد القيمي لهذا المتغير من قبل الفلاح الجزائري. وانطلاقا من وجهة نظر "فرانس فانون" القائلة: بأن الفلاحين ثوريون، ليس لديهم ما يضيعونه، بل يربحون كل شيء، فالفلاح المتأخر طبقيا، والجوعان والمستغل هو الذي يكتشف بسرعة أن العنف هو المفيد وليست لديه وسيلة أخرى للتفاهم.

يتضح إذن أن مفهوم الأرض، بالنسبة للفلاح الجزائري، قد ارتبط في الفترات التاريخية الماضية، بالنشاط الاستغلالي الفرنسي، بشكل أدى إلى تقلص إمكانية قيام برجوازية زراعية قادرة على تحقيق تراكم بدائي لرأسمال (مادي، تقني ومعرفي)، وهو الخلل التكويني و التاريخي، الإشكال الذي لعب دورا مهما في فشل تجربة الزراعة الجزائرية، في سياق سوسيولوجي تاريخي منظوماتي². ذلك أن غياب الاستقرار والتذبذب في العلاقة بين الأرض والفلاح ساهم بشكل أو بآخر في إضعاف القدرة على

1 يرتبط هذا الاتجاه في البحث بنظام المقاربة المركزية حيث أن النظرية البنائية الوظيفية قد أدمجت عامل التنمية كعامل للتغير (التنمية (le développement est un produit de changement)، وليس مجرد عمل للتقنية بل يتضمن حتمية تغيير البنى التقليدية الثقافية الاجتماعية.

2 من الصعب الاعتراف بأن الجزائر الحديثة بلد زراعي. فقد كانت بالفعل بلدا زراعيا قبل الاحتلال، لأنها كانت قادرة على تحقيق حجم كبير من الاكتفاء الذاتي من إنتاجها. بالإضافة إلى أن العمل الزراعي، كان يتم بالأسلوب العائلي التعاوني، وله تقاليده العريقة التي جعلت شمال إفريقيا مخزن حبوب روما في فترات تاريخية سابقة. لكن، الاستعمار قلب المعادلة الزراعية وأحدث ورم القطيعة، ليجعل الاقتصاد الجزائري مكملا لفرنسا، وهكذا خسرت الجزائر زراعتها الإستراتيجية في القرن 19. و فشلت في استعادتها بعد الاستقلال، بعد أن اختلت موازين قوى المجتمع الزراعي... د/محي الدين عميمور، هواري بومدين، دار القراءة للنشر والطباعة بيروت، 1995. ص333.

الاستثمار في الفضاء الزراعي وتوسيعه و هو ما يطور قدرة أو قابلية المجتمع الطبيعية على الانتاج الزراعي

بحيث تتضح أهمية متغير الملكية ، ما يعني أن توطيد الصلة بين الفلاح و الأرض يكون عنصر الثقة كعامل لا غنى عنه في تكوين و نشأة روح المغامرة، باعتبار أنها مكون نفسي بدائي يلعب دورا رفيع المستوى في خلق الرغبة ما يعني أن توطيد الصلة بين الفلاح و الأرض يكون ويشكل عنصر الثقة كعامل لا غنى عنه في تكوين و نشأة روح المغامرة، باعتبار أنها مكون نفسي بدائي يلعب دورا رفيع المستوى في خلق الرغبة و الحركية في علاقة مستمرة مع مستجدات المحيط الاجتماعي العام¹ و هو ما يفتح مجال الاستثمار على أوسع نطاق خاصة عندما يكون هذا الاستثمار مدعم ماليا و مؤسس على قواعد علمية دقيقة، حتى أنه اذا رجعنا الى تفحص سيرورات الفعل الفلاحي تاريخيا نجد أن القدرة الاجتماعية على تحقيق قوة زراعية رائدة عادة ما ارتبطت بوضوح الرؤية حول متغير الملكية².

إن غياب مرجعية المجتمع الريفي الجزائري خلف بنية إجتماعية اقتصادية، تقوم على مبدأ الكفاف، أي الاكتفاء الذاتي البسيط. و برغم محاولات الثورة الزراعية تجاوز هذه المعوقات فقد بقيت البنية الاجتماعية تحتفظ على هذه الخصائص كما أن الاستثمار في الأرض كمغامرة اقتصادية يقوم بها الفلاح، اصطدم بمشكلة قانونية ، ذلك أن الأراضي الممنوحة من قبل الدولة لفائدة الفلاحين تخضع لقانون حق الانتفاع، أي إلى مبدأ عدم التصرف.

1 د/عبد العزيز رأس المال: كيف يتحرك المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993. ص 127.

2 R. Badouin ,Economie Rurale , Librairie armand , Paris 1971,p 184

يبدو أن الفلاح في هذا السياق مغترب عن قطعة الأرض التي يستغلها، وهو ما ولد ثقافة الانتفاع المرحلي من هذه الأرض دون أن يتحول هذا الانتفاع إلى سيرورة كاملة للاستثمار. لأن الفلاح يعلم ويفكر مسبقاً أنه لا يملك هذه الأرض، وقد تؤخذ منه في أي لحظة وبأي قرار ما دام لا يمتلك حق التصرف، وهذه الفكرة موجودة بشكل خاص لدى المجموعات التي أعقبت مرحلة الثورة الزراعية. ففي إقليم بلدية "عين العسل" مثلاً، وفي منطقة "الفرين"، هناك مساحة تزيد عن (200) هكتار موزعة على المجموعات الفلاحية، تم حذف أكثر من (50) هكتار منها سنة (1992) تم توزيعها في شكل استفادات فردية .

والغريب في هذه العملية أن قطعة الأرض الموزعة على كل فرد تم توزيعها وفق هذا القرار المتخذ سنة 1992 في إطار تنفيذ القانون رقم (19/87) المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 ، الموافق لـ 8 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، كان سبباً مباشراً، كما أكد المرشد الفلاحي في تفتت المجموعات عبر البلديات السبع المشكلة لمجتمع البحث، و تقسيمها بنفس الكيفية التي نظمت بها الاستفادات الفردية ، رغم أن الملفات الادراية لتلك المجموعات غير مقسمة من الناحية القانونية مايعني أن النشاط الفلاحي يتم في إطار غير رسمي، أي أنها ما تزال تخضع إدارياً لنظام المجموعات. ولم تسلم من هذه الظاهرة إلا مجموعة واحدة ببلدية عين العسل، وما عدى ذلك فإن كل المجموعات التي تجزأت بشكل غير تنظمي، لا تنشط إلا في إطار زراعة موسمية (القول السوداني أو العلف ، بعض الخضراوات الوقتية).

وقد تم توزيع تلك الاستفادات الفردية الكبيرة على حالات مختلفة في تلك الفترة (شباب عائلات فقيرة ، متقاعدي الثورة الزراعية سابقا)، و الواقع أن عدم الصرامة في دراسة هذه الحالات كإستفادات فردية، لم يتم في إطار رؤية تهدف إلى تكريس الإنتاج الزراعي، إذ أن أغلب هذه الأراضي، أي الإستفادات الفردية، يتم كرائها سنويا من قبل أصحابها، للفلاحين الخواص. ذلك أن غالبية الحالات إما أن تكون قد إندمجت في عمل إجتماعي آخر أو أن كانت عاجزة عن استثمار قطعة الأرض، و يتضح هذا التذبذب في مجال حالات استغلال الأرض من خلال الجدول الآتي:

الذي يوضح لنا صور وحالات توزيع الأراضي واستغلالها في مجتمع البحث.

جدول رقم (28) يوضح صور استغلال الأرض من قبل الفلاحين

الأراضي المستغلة	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
ملكية خاصة	136	%10.40

كراء للأرض	350	26.77%
شراكة	36	2.75%
مجموعات مفتتة	785	60.06%
المجموع	1307	100%

و هكذا فإن عدم الحذر في دراسة وتحديد الحالة التي ينبغي أن تستفيد من هذه الأرض، والطريقة الملائمة التي يتم بواسطتها تحديد الأرض أدى إلى التناقض الصارخ مع المادة الثانية من القانون رقم (19/87) "يجب على المستفيد استغلال كل الأراضي الممنوحة استغلالاً أمثل والمحافظة على طابعها الفلاحي، وتنفيذ كل عمل من شأنه أن يرفع قيمتها".

وتظهر هذه الوضعية المتناقضة لملكية الأرض من خلال النسب الظاهرة في الجدول أعلاه أن (26.77%) ، نسبة معتبرة تعبر عن أشكال الفعل الفلاحي في المنطقة القائم على الكراء ، وهما يعني تخلي المالكين الحقيقيين بشكل أو بآخر عن الأراضي التي استفادوا منها ، حالة المجموعات المفتتة أو بقايا المجموعات ذات نسبة مرعبة بنسبة بلغت (60.06%) ، لتبقى الملكية الخاصة لا تتعدى (10.40%) وهي نسبة ضعيفة جدا تترجم حقيقة غياب الفلاح الحقيقي القادر على المغامرة والاستثمار خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن متوسط حجم ملكية الأرض لا يتعدى 04 هكتارات في أحسن الحالات .

1.2- توسيع الأراضي الفلاحية:

انتهجت الدولة في الخمس السنوات الأخيرة استراتيجية التوسيع في حجم الأراضي الزراعية بعد أن أصبحت الأراضي المستغلة سابقا غير كافية تماما لاحتواء كل النشاط الفلاحي الريفي خاصة من قبل الشباب. و بالنسبة لمجتمعي البحث، وبالتسيق بين البلدية، ومديرية الفلاحة، تمكنت بلديات "عين العسل، عين الكرمة، العيون، أم الطبول، بوثلجة" من أن تحصل على حوالي (415) هكتار مضافة إلى المساحة الفلاحية الإجمالية، في حين بقي الإقليم الفلاحي لبلديتي "رمل السوق و الزيتونة" على حاله نظرا للطابع الجبلي لتلك المناطق، وعدم وجود أراضي سهلة قابلة للاستصلاح. مع العلم أن المناطق الجبلية تشكل بالنسبة للفلاح موردا هاما وأساسيا في تربية الأبقار المحلية، خاصة في فصل الشتاء، أين ترتفع نسبة الرطوبة.

وتعول كل من مديرية الفلاحة والجماعة المحلية (البلدية) كثيرا على نجاح تلك المشاريع الفلاحية التي تم توزيعها في إطار مشروع الفلاحة الجديد المدعم بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، هذا البرنامج هو عملية امتداد للنموذج القديم، المتمثل في برنامج التنمية الفلاحة و الريفية (PDAR). و تهدف المتأومة بين النموذجين إلى وضع الفلاحة في إطارها الصحيح و تدعيمها المالي و التقني في إطار دراسة مسبقة تقوم بها مديرية الفلاحة بمساعدة البلدية في بعض المسائل الإدارية المتعلقة بدراسة حالات الاستفادة في إطار دفتر الشروط. و وفقا لهذا البرنامج

(PNDA) . لا يستطيع الفلاح استغلال الأرض استغلالاً موسمياً خارج خصوصية الأرض، و ما يمكن أن تنتجه لأنه ملزم يعقد الاستفادة من قطعة الأرض والدعم المالي والتقني، وفق دفتر ينص صراحة على مضمون الفعل أفلحي، الذي يحاول الفلاح تحقيقه في إطار هذه الاستفادة. من ذلك، أن هذه الأراضي موجهة لميدان الاستثمار في مجال الكروم والأشجار المثمرة عموماً، والخضر والفاكهة كما يمكن للفلاح أن يدعم نشاطه داخل هذه العملية بتربية النحل، ولا يجوز له أن يقوم بزراعة الحبوب بعد أن أثبتت الدراسات العلمية أن مناخ المنطقة عموماً غير مساعد لمثل هذه الزراعات. لكن، ما هي علاقة الفلاح بهذه المسألة و هل يدرك حقيقة مكونات هذا البرنامج؟ و هو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (28) يوضح معلومات الفلاح حول أشكال الدعم

النسبة المئوية	تكرار	وضعية المعلومة
7.5%	15	وجود معلومات
92.5%	185	عدم وجود معلومات
100%	200	المجموع

يتضح إذن من خلال هذا الجدول أن فرص وصول المعلومة حول (PNDA) ضعيفة جدا. وهي تبلغ نسبة (7.5%) لدى أفراد المجموعات الفلاحية، لتبقى النسبة المتبقية (92.5%) التي تعبر عن ضعف منظومة الاتصال و هي تترجم مجهودات الجماعة المحلية البلدية بالدرجة الأولى. ذلك أنها الجهاز الرسمي المكلف بالاتصال مع الفلاح الريفي، و هذه المعاينة يؤكدتها المرشد الفلاحي نفسه بالبلديات السبع. إذ أن الاتصال بالفلاحين لإعلامهم بمثل هذه البرامج صعب جدا و ذلك نتيجة ضعف آليات الاتصال و غياب حلقات ملائمة تنظم لمثل هذه الحالات

بناء على هذه المقاربة التنموية الزراعية تظهر نية الدولة في سد الثغرات والنقائص المسجلة في العمل الفلاحي، مثل سيطرة الزراعة الموسمية، التي يمارس الفلاح فيها بعض الزراعات التي لا تتلاءم وخصوصية الأرض والمناخ، كما يمس البرنامج شريحة فلاحيه تتكون من الشباب، المعول عليه كثيرا في دفع عملية التنمية الفلاحية وتجاوز الأطر القيمية القديمة. و هي الرؤية التي يؤكد عليها المرشدين الفلاحيين وكذلك مديرية الفلاحة . لكن رغم كل هذا تبقى حالات فلت عن إرادة التنظيم الرسمي بشكل أو بآخر ، لتشكل حالات فوضوية غير مراقبة وهو مايتضح كالاتي :

2.2- حالات الاستغلال الفوضوية:

تجسدت هذه الظاهرة بشكل خطير على مستوى كل من بلديات "رمل السوق" و"عين العسل" وأم الطبول"، إذ أنها أفرزت انعكاسات خطيرة في مجال الثروة الحيوانية في تلك المناطق. وترتبط هذه الأراضي بمحيط البحيرتين.

ولكي نفهم جيدا كيف كان لهذا الاستغلال العشوائي آثار سلبية، سوف نقوم بدراسة هذه

الظاهرة في إطار محيطها البيئي. وذلك على النحو الآتي:

1.2.2- بحيرة الأوبيرا:

شكل المحيط الأرضي المحادي لبحيرة "الأوبيرا" مجالا حيويا لتربية الأبقار منذ 1816¹

وهي الفترة التي عرفت قدوم السكان المتواجدين حاليا في المنطقة لممارسة العمل الفلاحي الريفي

البسيط القائم على تربية الأبقار والخيول. هذا يدل أن هذه المساحة الأرضية التي تشكل واجهة

البحيرة، شكلت منذ القديم موردا طبيعيا لتربية الحيوانات بالنسبة للأهالي، و موردا للثروة الحيوانية

بصفة عامة. فإلى غاية 1987، كانت منطقة "الفرين" تحتوي على ما يقارب (2500) رأس من

الأبقار. غير أن هذه العملية التنموية المستدامة في إطارها الطبيعي قد تغيرت، ذلك أن ما يملكه

المجتمع المحلي بتلك المنطقة من رؤوس البقر لا يتعدى (750) رأس الى غاية 2013م ، أي أن

الثروة الحيوانية تراجعت بما يقارب (1750) رأس بقر، وللوقوف على أسباب هذه الوضعية الفلاحية

المتزدية يمكن الإشارة إلى عاملين أساسيين و هما:

العامل الأول :

يعود إلى أن نصف الأراضي التي كانت مخصصة للرعي قد تم توزيعها على الفلاحين في إطار

استقادات فردية. لكن هذه العملية لم تتم على مستوى البلدية و لا على مستوى مديرية الفلاحة، و

1 خلال هذه الفترة قدم السكان إلى هذه المناطق الخالية و المعزولة نسبيا، لكن لا يمكن أن نجزم بأي حال أن هذا السكان الموجودين في هذه المنطقة هم الأولين من حيث وجودهم. و تجدر الإشارة إلى أن غالبية السكان الذين قدموا إلى المنطقة المحاذية للبحيرة ، ينحدرون من المناطق الداخلية للجزائر و خاصة منطقة بريكة و منطقة القبائل و هذا حسب ما علمناه من كبار السن .

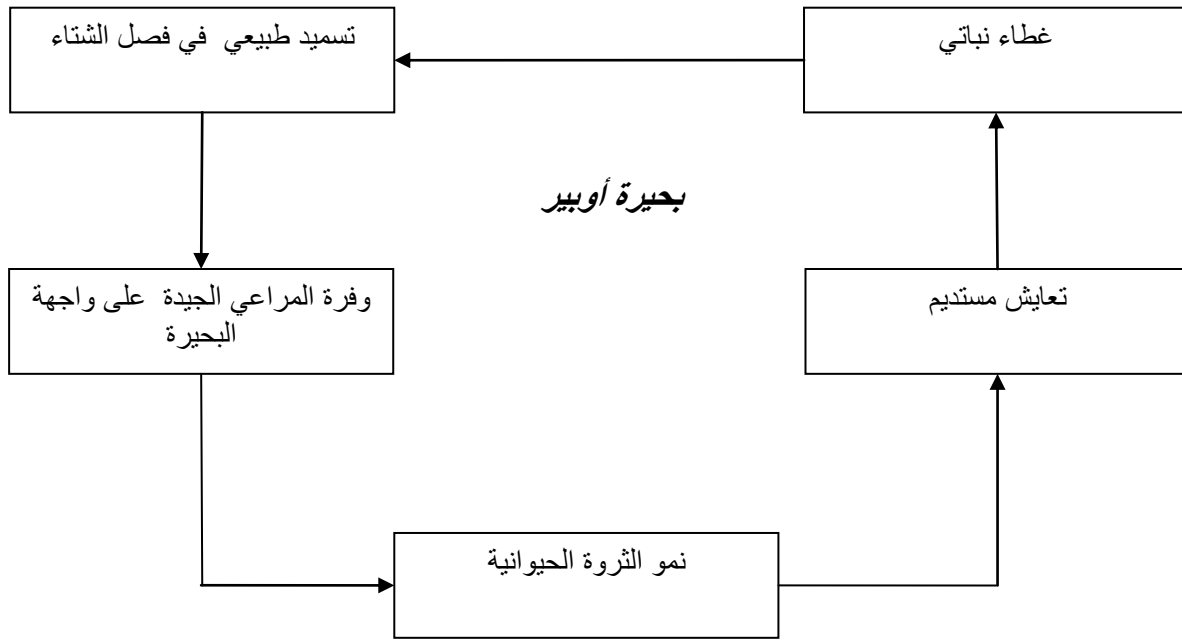
انما على مستوى مديرية البيئة و الري بحكم أن الأراضي تابعة لاختصاصاتها الإدارية التنظيمية ،
فبالنسبة إلي هذه الأراضي المستغلة من قبل أفراد المجتمع، فإنها غير صالحة للنشاط الزراعي (الفول
السوداني) ، بسبب ما تفرزه البحيرة من أملاح. و من جهة أخرى، وحسب أحد المختصين في مديرية
الزراعة فإن تلك الأراضي، يمنع حرثها جيولوجيا . لأنها تدخل في إطار التركيبة البيئية العامة للبحيرة

و ما تزال هذه الوضعية على حالها إلى يومنا هذا، إذ أن تلك الأراضي التي ظلت لفترات
طويلة أماكن مخصصة للرعي تحولت إلى أراضي قاحلة بسبب اختلال نظامها البيئي لتصبح مجرد
أماكن لزراعة موسمية هشة .

العامل الثاني:

وهو عامل أفسد المعادلة البيئية و نظام التنمية المستدامة في المنطقة. حيث تم في سنة 1986
تحويل هذه البحيرة إلي مشروع تربية الأسماك الصينية بكميات كبيرة (الشبوط الصيني). وهذا النوع
من الأسماك يتغذى أساسا على النباتات المائية، وهو ما أدى إلى إحداث حالة الاختلال العام في
السلسلة الغذائية، إذ تحولت البحيرة في سنة 1989 إلى محيط مائي فقط. بعد أن ظلت لعدة قرون
تتمتع بغطاء نباتي محافظ على الثروة المائية من التبخر، وهو الأمر الذي أدى إلى جفاف البحيرة
في سنة 1991 ، فعلاقة هذا الغطاء النباتي في إطار السلسلة الغذائية الممتدة إلى الثروة الحيوانية
تتدخل في التسميد الطبيعي لواجهة البحيرة (أماكن رعي الحيوانات)، وهي العملية الدورية التي تتم في
فصل الشتاء .

وهكذا فان فرص تكاثر الثروة الحيوانية في منطقة "الفرين" قد تقلصت بسبب اختلال المعادلة البيئية بالنسبة لبحيرة "أوبيرا". ويمكن القول أن الثروة الحيوانية المعتمدة في نظامها الغذائي على هذه البحيرة في تردي مستمر، ذلك أن القرارات العشوائية التي تم اتخاذها لم تحسن من وضعية تربية الماشية، و الأخطر من هذا أن جزءا هاما من قنوات صرف المياه يصب في هذه البحيرة رغم تحذيرات المنظمة العالمية للبيئة التي أكدت أن القوة التوازنية البيئية في تدهور مستمر بسبب التلوث، و هو ما يتضح من خلال الشكل الآتي :



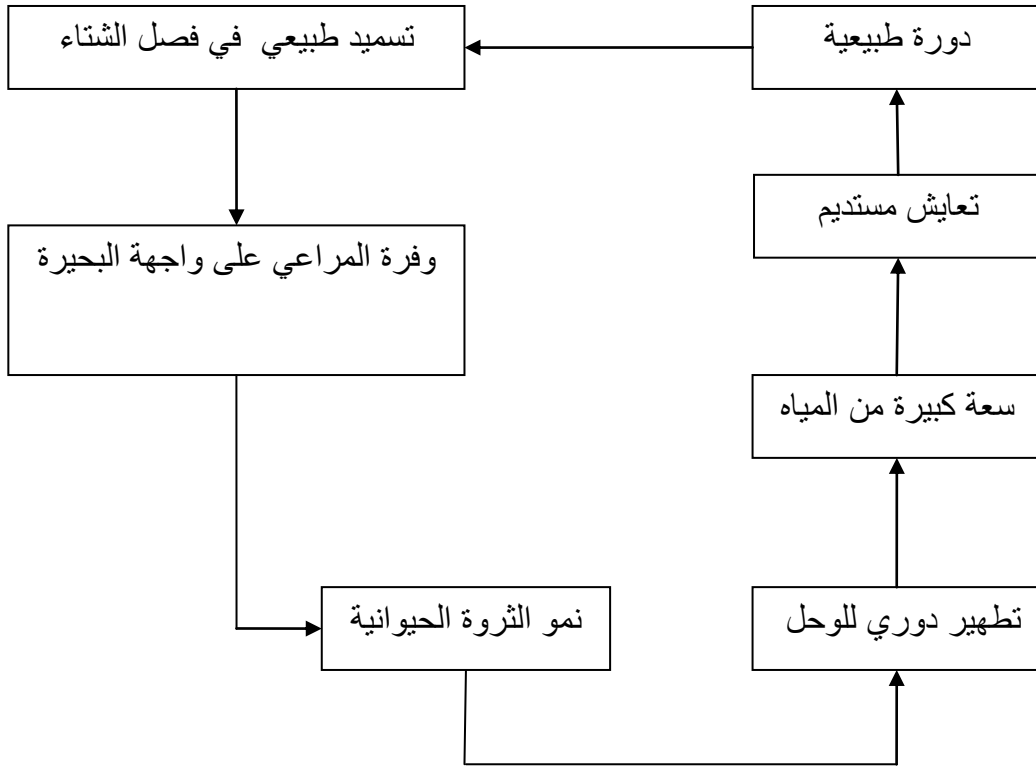
شكل رقم (08) يوضح النظام البيئي السليم لبحيرة "أوبيرا"

2.2.2- بحيرة "تونقا":

يعرف إقليم بحيرة "تونقا" التابع نسبياً لبلدية "رمل السوق"، نفس المشكلة، استغلال فوضوي لا يحترم المعادلة التوازنية البيئية للتنمية المستدامة. ذلك أن هذه الأراضي التي لا تصلح أساساً للنشاط الزراعي بما تقتضيه المعالم التقنية الحديثة، كانت مجالاً حيويًا للنشاط الرعوي الفلاحي للمنطقة منذ القديم. وقد أدى هذا الاستغلال العشوائي إلى سوء حالة البحيرة. حيث كان سبباً في إضعاف قدرة البحيرة على استيعاب المياه، ذلك إن جزءاً هاماً من الأتربة التي يتم حراثتها بجوار البحيرة تجرفها المياه، بعد فصل الشتاء، إلى الحوض المائي الأصلي. و بمرور الوقت وصولاً إلى المرحلة الحالية تحولت هذه البحيرة إلى حوض للوحد أكثر مما هي بحيرة مائية. هذا إذا علمنا أن هذه البحيرة كانت تخضع في الفترة الاستعمارية إلى عملية تنظيف كل أربع سنوات، وهي العملية التي توقفت سنة

1957 هو ما أدى إلى تردي كامل للبحيرة كمجالا رعويا طبيعيا ، إذ لم تبق إلا مساحات صغيرة جدا مستغلة لهذا الغرض لإنتاج العلف بسبب اختلال قواعد المعادلة البيئية . وهي المعادلة التي تترجم ضعف تربية الأبقار، حيث كانت منطقة "واد الحوت" المرتبطة بهذه البحيرة تملك أكثر من (3000) رأس من البقر و هذا قبل سنة 1987. و قد انخفض هذا الرقم في الآونة الأخيرة إلى (1560)، و حسب ما أكده لنا المرشد الفلاحي هذه المشكلة تزداد بمرور الوقت، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تخوف الفلاح الريفي من تكلفة تربية الأبقار خارج نطاق البحيرة التي تبقي مسألة غير ممكنة، زيادة على تكيف المنتج المحلي (البقر) مع الخصائص الطبيعية للمنطقة ، والأخطر من هذا هو اندثار منظومة السلسلة النباتية الاصلية ، والتي استحال تعويضها

وتتضح المعادلة التنموية المستديمة لبحيرة طونقا كما يلي :



شكل رقم (09) يوضح النظام البيئي السليم لبحيرة "تونقا" حتى سنة 1957.

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها من خلال العناصر التي تمت معالجتها هي أن عملية الدفع الفلاحي ينبغي أن تتم في إطار دراسة شاملة و متكاملة المعالم. أي أن العمل الفلاحي هو فعل تنظيمي علمي يتناسب مع فضاء اجتماعي له مميزاته الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تصميم أي مشروع فلاحي .

كما أن دور الجماعة المحلية البلدية في هذه العمليات محتشمة، هذا إذا أخذنا في الحسبان أن عائدات النشاط الفلاحي أو نقائصه يرتبطان بتأثران و يؤثران في البلدية باعتبار أنها ركيزة التنمية في الإقليم الريفي. من ذلك مثلا أن الاستغلال العشوائي أو الاستثمار في البحيرات (تربية

الأسماك)، لم تشارك فيه البلدية كطرف تنظمي في العملية التنموية المستدامة، رغم كونها ملزمة بالتدخل لحماية المحيط في حالة حدوث كوارث.

كما أن هناك ضرورة لوضع الفلاح في إطاره الصحيح أي في العمل الفلاحي الذي يدفعه للاستثمار في الأرض مسالة لا بد منها. بمنعي القضاء على العوامل المتسببة في تهرب الفلاح من الاستثمار في الأرض.

ثانيا- أزمة الزراعة الموسمية:

نظرا لأن الأرض متغير محوري في العملية الإنتاجية في الزراعة فهناك علاقة وثيقة الصلة بين عملية الإنتاج. و اتجاه المنتجين نحوها. ذلك أن التوازن بين القواعد المنظمة للنشاطات الاقتصادية و الزراعية يرتبط بجملة الخصائص النفسية الاجتماعية ، كاتجاه الفلاح المنتج نحو التكيف مع المحيط بما يحمله من تحولات مختلفة.¹

وبهذا المعنى، فإن مشكلة المجتمع الريفي تكمن في جزء هام منها في سيطرة ثقافة الزراعة الموسمية في مجتمعي البحث "رمل السوق" و "عين العسل"، و ثقافة الزراعة المعاشية التي تضمن للفلاح تقوت خلال السنة .

ففي بلدية "عين العسل" التي تشكل (25%) من المساحة الإجمالية المقدرة ب(2040)هكتار فهي توجه إلى زراعة الفول السوداني، وهو نشاط فلاحي لا يتجاوز 3 اشهر، وتبقى النسبة

1 pierre salles, **problèmes économiques généraux**, imprimerie bayeusairs ,ISBN, paris 1980,p 174..

المتبقية (55%) , مخصصة لصناعة العلف و زراعة الحبوب و بعض الخضر و ذلك بنسبة (20%) . و هو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (30) يوضح مدة نشاط الفلاح في الأرض

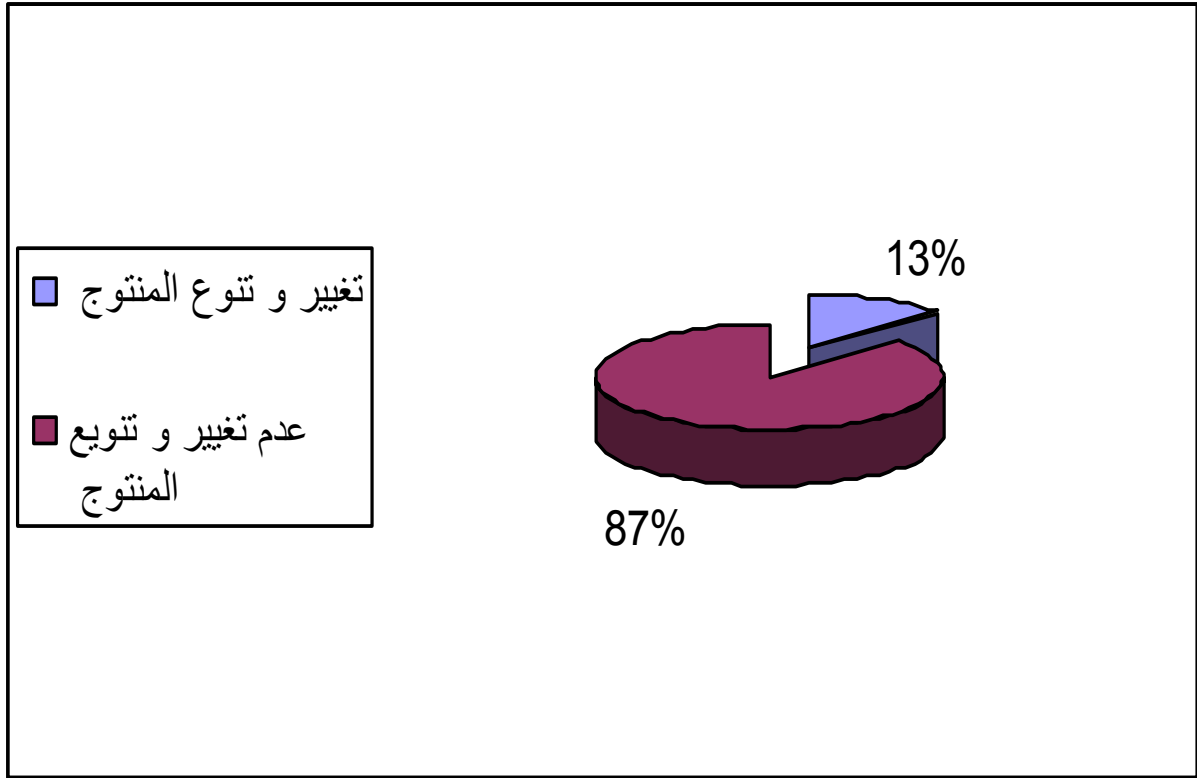
النسبة المئوية	تكرارات	مدة النشاط
91.5%	183	3 أشهر
6%	12	6 أشهر
2.5%	5	12 شهر
100 %	200	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن ممارسة العمل الفلاحي مقتصر على مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر في أغلب الحالات, و هذا بنسبة (91.5%) من مجموع أفراد العينة. في حين أن إمكانية ممارسة هذا الفعل لمدة أطول ضئيلة جدا.

فخلال مدة 06 أشهر لا ينشط المجتمع الفلاحي سوى بنسبة (6%) ويبقى النشاط الفلاحي طوال السنة حالة شبه منعدم. و هذا ما توضحه إجابات المبحوثين (2.5%). هذه المؤشرات تشير

إلى طابع الزراعة الموسمية رغم أن غالبية هذه الاراضي صالحة للاستغلال طوال السنة تقريبا. لكن ثقافة الكفاف، يمكن أن تكون سببا مهما في تعاطي هذه الزراعيّة الموسمية. هي التي أدت إلى ضعف استعدادات الفلاح لتنويع المنتج. وهو ما توضحه الدائرة النسبية التالية :

دائرة نسبية رقم (01) توضح استعدادات الفلاح لتنويع المنتج



- يتضح من خلال هذه الدائرة أن اتجاه الفلاح لتغيير المنتج و تنويعه ضعيف جدا. حيث أن نسبة كبيرة (86.67%) تدل عن حالة عدم الاستعداد للتغيير و التنويع و هو مؤشر يتطابق و حالة الزراعة الموسمية. ويفسر الصراع بين المنظومة التقليدية وانماط العمل الفلاحي التحديثي. و يمكن القول أن ذلك يعود إلى عاملين أساسيين هما:

- العامل الأول :

وهو عامل تاريخي يتعلق بالمنظومة الثقافية التقليدية المحركة لنمط الفعل الفلاحي والتي تركزها الشريحة الفلاحية التي ارتبطت بمراحل مضطربة و متناقضة من التجربة الزراعية في الجزائر. أي أنها انتقلت من المرحلة الاستعمارية إلى مرحلة الثورة الزراعية أثناء الاستقلال ثم مرحلة نظام المجموعات الزراعية وصولا إلى المرحلة الأخيرة. ذلك أنها نتجت بشكل عشوائي حيث تفتتت أغلب

المجموعات وارتبط الفلاح بقطعة الأرض التي منحت له، فحتى هذه المرحلة الأخيرة، يتضح أن تنظيم الإنتاج الزراعي غير ممكن ما دام العامل البدائي الأولي لتراكم رأس المال الزراعي غير محدد بشكل نهائي بما يضمن تراكم معرفي وتقاليد مجتمعية ريفية للفعل الزراعي¹.

والجدير بالذكر أن مرحلة نظام المجموعات أحدثت أساسا لتجاوزات تناقضات الثورة الزراعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالارتباط الموضوعي للفلاح بالأرض، وتكريس مبدأ العمل². لكن، نتائج هذا الخيار لم تكن إلا شكلية و غير سليمة، لأن هذا النظام لم يغير شيء من متغيرات الفعل الزراعي بالنسبة للفلاح. إذ بقي العقار الفلاحي يخضع إلى نفس الحالة التي كانت عليها في مرحلة الثورة الزراعية.

بقي الفلاح بصفته مالكا للإنتاج وليس لوسائل الإنتاج (الأرض) يستفيد من الدعم المالي أي أن الموروث التقليدي للمنظومة الزراعية التي أفضلت الثورة الزراعية ودليل ذلك أن الفلاح في مجتمع البحث لا يزال يتعامل مع النشاط الفلاحي بقيم غير استثمارية.

وهو ما يفسر القطيعة الحقيقية بين امتلاك المجتمع للفلاحة و الاندماج في السوق. و هكذا، فإن الزراعة الموسمية ليست إلا مؤشرا معبرا عن منظومة فلاحية تقليدية مرت بمراحل مضطربة و متناقضة ، وتتضح مؤشرات المنظومة التقليدية التي ما تزال تسيطر على ثقافة الفلاح من خلال الكثير من المفاهيم والمعتقدات التي تشكل حالة تطير ذهني مخزن على مستوى الذاكرة المجتمعية

1 تأثرت المنظومة الزراعية أكثر من غيرها بالتناقضات السياسية للدولة في الجزائر عبر التاريخ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعامل ملكية الأرض و هو العامل الأساسي و الجوهري الذي أدى إلى عدم تشكل بدايات رؤوس الأموال (المالي , المعرفي, البشري) و لمزيد من التوضيح أنظر كتاب عدي الهواري , مرجع سبق ذكره.

2 Ali el kenz, au fil de la crise ,Entreprise national du livre , Alger, 1993, p : 58, 59.

المحلية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفهوم المردودية الانتاجية (الصابة ، عام الخير). وغيرها من المعطيات الذهنية والنفسية العامة ، التي تبلورت وانتهت الى تكريس ثقافة الفلاح من خلال نشاطاته المكملة لفعله الزراعي, و هو ما يتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (31) يوضح معدل النشاطات المكملة للفلاح

الدواجن	الحيوانات		مقادير النشاط
	بقر	أغنام	
متنوعة			
1205	1265	1680	عدد إجمالي
6.02	6.32	8.4	معدل امتلاك كل أسرة

يتضح من خلال هذا الجدول أن النشاط الفلاحي التقليدي هو المسيطر على المنظومة الحالية. حيث أن معدلات امتلاك كل أسرة فلاحيه للدواجن البرية و كذلك البقر و الأغنام ضعيفة جدا. بل أنها تراجعت عما كانت عليه. إذ أن المعدلات الآتية (8.4)، (6.32)، (6.02) تؤكد على

عدم تغير المنظومة الفلاحية التقليدية و تطابقها مع عوامل التحديث الذي يقوم على مبدأ التراكم في الملكية. و كذلك التنوع في النشاطات الفلاحية بحسب الإمكانيات المتاحة. بينما تسود في مجتمع البحث ثقافة الاكتفاء بالمقدرات الأولية البسيطة للعيش .

- العامل الثاني:

و هو يتعلق بغياب مبدأ تراكم رأس المال بالنسبة للفلاح في مجتمع البحث . وهو ما يشير إلى غياب عنصر الادخار، بما يؤدي في الأخير إلى عدم تشكل رأس المال (المالي) في المجال الزراعي بالنسبة للفلاح. وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستثمار وانعدامه. أي أن الفلاحة في مجتمع البحث تعيش باستمرار في حلقة مفرغة من التخلف. وهذا ما تفسره الأرقام المسجلة في ميدان البحث، خاصة منطقة "عين العسل ، وأم الطبول"، إذ أن نسبة (75%) من أراضي هذه المنطقة مستغلة في زراعة موسمية، متمثلة في الفول السوداني فكل فلاح يمتلك حوالي (04) هكتارات لوحده، فإذا علمنا أن متوسط مردود الهكتار من الفول السوداني هو (4.16) قنطار فإن متوسط حصيلة كل فلاح بالنسبة لقطعة الأرض التي يمتلكها هي (16.66) قنطار.

وهذا ما يعبر بدقة عن اعتماد الفلاح على مبدأ الكفاف بالنسبة للفعل الزراعي، وهو ما يصدق أيضا بالنسبة لصناعة الأعلاف التي لا تتطلب تكلفة كبيرة ، و سهولة التسويق بسبب ندرة وتضرر المحيط العشبي لبحيرة "طونقا" و بحيرة "أوبيرا".

وتجدر الإشارة بالنسبة لبلدية "رمل السوق" أن من بين خمسة آلاف هكتار، لا توجد إلا (82.5) هكتار، للأشجار المثمرة،والخضراوات طوال السنة، و تبقى أغلب المساحة المتبقية كما هو

الحال في باقي البلديات، إما لصناعة الأعلاف أو تستغل في الزراعة الموسمية لمدة ثلاثة أشهر، تتمثل في البطيخ الأصفر والخضراوات الصيفية....الخ

و تبرز مؤشرات هذه الوضعية الزراعية الموسمية بصورة أكثر دقة في اقتصاديات الفلاح المعاشية الذاتية، حيث يلجأ الفلاح إلى السوق بدلا من الإنتاج. و هي الصورة الأكثر تعبيراً والتي تبرز كيف أن الفلاح يلجأ إلى السوق لتوفير بعض المشتريات الغذائية البسيطة التي بإمكانه أن ينتجها من ذلك أن نسبة اشتراء البقدونس في الحالة الدائمة يقدر بـ(20%) رغم أن إنتاج مثل هذه المادة لا يكلف الفلاح سوى مجهود ضئيل جدا و في قطعة لا تتجاوز 3 م². و كذلك بالنسبة لمادة مثل السلطة حيث نجد أن الفلاح يشتري هذه المادة في الحالات الدائمة بنسبة (20%) و إذا رجعنا إلى مادة البيض مثلا نجد أن الرقم مرعبا حيث يشتري الفلاح هذه المادة بنسبة (89.5%) رغم أن محيطه البيئي الريفي البسيط يساعده على تربية الدواجن البرية ، وتبقى نسبة اشتراء مادة البطاطا والحليب في الحالات الدائمة مرتفعة جدا (93%) ، (85%) وهي المواد التي كانت تنتج محليا بشكل كبير. وتجدر الإشارة عموما إلى أن اختيار هذه المواد الغذائية التي يلجأ إليها الفلاح لشرائها من السوق تم حصرها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ، وهو ما يتضح في الجدول اللاحق :

جدول رقم (32) يوضح مشتريات الفلاح من السوق

المواد	حالات الشراء	نادرا	أحيانا	دائما	المجموع
بقدونس		108	52	40	200
		%54	%26	%20	%100
ثوم		05	16	179	200
		%2.5	%08	%89.5	%100
سلاطة		150	30	20	200
		%75	%15	%10	<u>%100</u>
جزر		32	48	120	200
		%16	%24	%60	%100
فول		120	50	30	200
		%60	%25	%15	%100
جلبانة		01	02	197	200
		%0.5	%01	%98.5	%100
لفت		10	21	169	200
		%5	10.5	%84.5	%100
طماطم		05	30	165	200

	%02.5	%15	%82.5	%100
فلفل	23	94	83	200
	%11.5	%47	%41.5	%100
بيض	09	12	179	200
	%4.5	%06	%89.5	%100
فواكه	17	21	162	200
	%08.5	%10.5	%81	%100
بصل	33	56	111	200
	%16.5	%28	%55.5	%100
بطاطا	02	12	186	200
	%1	%06	%93	%100
حليب	15	25	170	200
	%07.5	%12.5	%85	%100

فبناء على مشكلة الزراعة الموسمية المتفشية في المجتمع المحلي ، فإنه يمكن اعتبار أن هذه الزراعة الموسمية هي وليدة منظومة ثقافية محلية ، تركز على مبادئ متناقضة ، وهي ثقافة تتبع من خصائص الفلاح نفسه ، ويبدو أن إصلاح هذه الصورة المرضية لن يتم إلا إذا تمكنا من إصلاح المنظومة الثقافية التقليدية ، التي ينبغي أن تبنى على المعادلة الأولية للإنتاج الزراعي و المتمثلة, في :

توجه الفلاح نحو الإنتاج، و ملكية العقار أفلحي في إطار الممارسة الزراعية. لكن تحقيق هذا التمثيل يحتاج إلى عمل كبير على مستوى الأجهزة المسؤولة عن القطاع أفلحي ، مع تأكيد دور البلدية كإطار تنظيمي يمكنه أن يلعب دورا مهما في موقعة الفلاح أمام رهانه الحقيقي. خاصة وأن الجماعة المحلية البلدية في مجتمع البحث لا تلعب إلا دور الوسيط بين مديرية الفلاحة ، والفلاح عن طريق مرشد فلاح واحد . كما لا توجد أية هيئة أو خلية تنظيمية على مستوى البلدية، تنشط بفعالية في إطار مقارنة تجمع بين الفلاحين في إطار الإرشاد والتوعية المستمرة للفلاح ففي ظل الوضعية الحالية التي تكاد قنوات الاتصال تنعدم بين البلدية والفلاح تبقى الفلاحة باعتبارها مصدر أصلي لاقتصاد المجتمع المحلي موسمية ، وأسيرة لأهواء وتصورات الفلاح وفقا لمنظومته الثقافية التقليدية. و هذا ما يتضح من خلال الجدول الآتي الذي يوضح توجهات الفلاح لتوظيف و استثمار عائداته المالية في مجالات خارج مجال التطوير الفلاحي و تحديثه.

جدول رقم (33) يوضح توجهات الفلاح في استثمار عائدات الفلاحة

نفقات	تكرار	النسبة المئوية
تجهيزات (منزلية)	154	77%
قطعة أرض للبناء (في المدينة)	34	17%
تدعيم أحد الأبناء لممارسة مشروع	12	6%

المجموع	200	%100
---------	-----	------

يتضح من قراءة المعطيات الرقمية في الجدول، تبرز توجهات الفلاح في استثمار عائدات نشاطه الفلاحي الذي يغلب عليه طابع الزراعة الموسمية و ثقافة الكفاف بدلا من توسيع المشروع الفلاحي و تقوية الاستثمار بشكل يضمن التراكم المكتمل لرأس المال. إذ نسبة (77%) لدى أفراد عينة البحث من العائدات موجهة للتجهيزات المنزلية. و يمكن اعتبار ذلك مؤشرا لا يتوافق و خصائص الفلاح المغامر في ميدان العمل الزراعي. و تبقى النسب الأخرى تتناسب مع المركز الاقتصادي و الاجتماعي للفلاح.

ثالثا- آليات التحديث للفلاحة الريفية:

تحاول الدراسة من خلال هذا العنصر الكشف عن طبيعية المنظومة المعرفية المتصلة بالفلاحة خاصة فيما يتعلق بالقيم المهيمنة و الموجهة للنشاط الزراعي، كاتجاهات لتحريك عملية التنمية، وتتمثل عبر مؤشرات تتمظهر في سلوكيات الفلاح، أي نمط النشاط الفلاحي. وهذا تماشيا مع مقاربة البحث المركزية التي تعتبر التنمية المحلية في مستواها الريفي . عملية تغير و تحول تدريجي، يتم من خلالها استبدال البني الذهنية المعرفية الثقافية التقليدية المسيطرة على عقلية الفلاح في إطار تفاعلات النسق الاجتماعي. وهو النسق الذي يجب أن يتمتع بالانسجام بنائيا و وظيفيا مع النسق الاقتصادي تجنبنا للاختلالات العديدة التي تمس المجتمع برمته ، بما يضمن توفير شروط

تحقيق تطور المجتمع كبناء عام. وبعتماد هذا الأساس النظري وتماشيا مع طبيعة المجتمع المحلي، فقد تمت تجزئة هذا العنصر، كآلاتي :

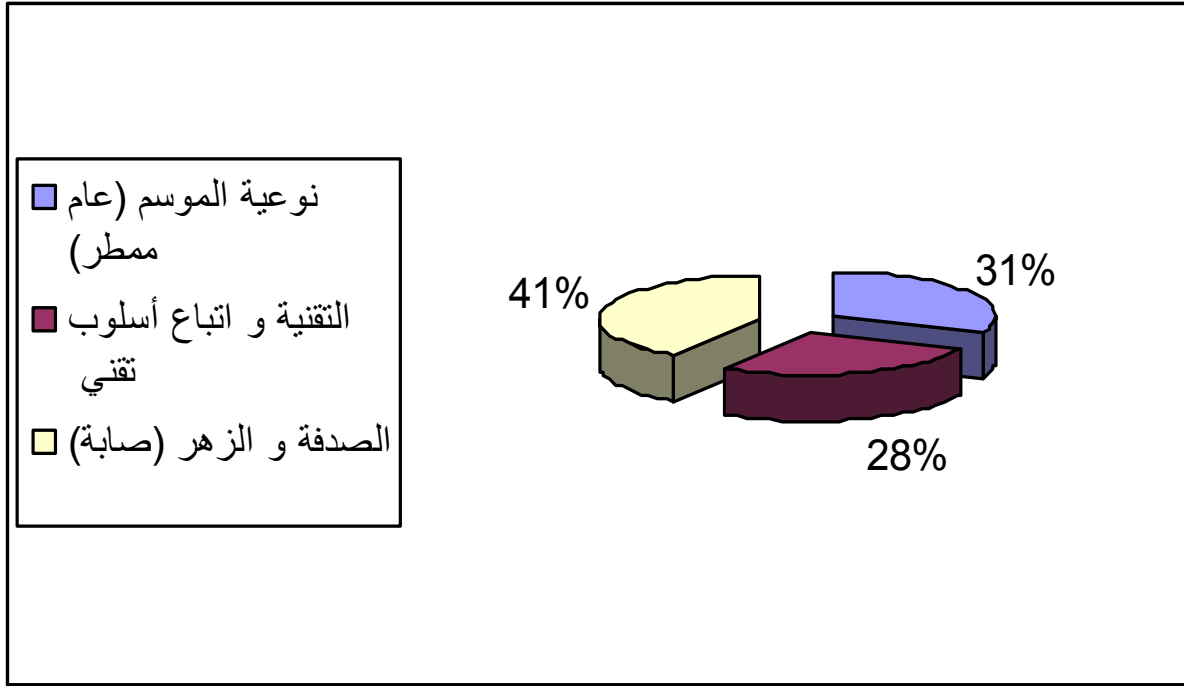
1.3- منظومة العمل الزراعي:

- ويتعلق الأمر هنا بجملة معايير المنظومة المعرفية التقليدية الريفية، التي تضطلع بمهمة تثمين قيمة العمل الزراعي، و تتمثل هذه القيمة أساسا في مدى قابلية تبني النشاط الزراعي كآلية محورية في تحقيق شروط وجود المجتمع الريفي الفلاحي عن طريق تحقيق تراكمات الرأسمال بمختلف أنواعه. و هي المسألة المهمشة أو الغائبة في مجتمع الدراسة كما سبق الذكر .

و من خلال الملاحظة بالمشاركة ،و كذلك عن طريق المقابلة مع المرشد الفلاحي لمجتمع البحث تبين أن آلية تقبل العمل الفلاحي، لا تلتزم سوى بتقييم الأداء، أي تقدير الجهد البدني (الإجهاد، المعاناة، التضحية) الذي يبذله العامل في نشاطه الزراعي بطريقة تربطه مباشرة بالنشاط العفوي أو التلقائي. أي أن أداء الفلاح في مجتمعي البحث، يخضع لمنظومة معرفية شكلت عناصر التقييم الاجتماعي للعمل الذي ينحصر في ما يبذله من جهد عضلي أو بدني، ليس أكثر. و الواقع أن هذا الموروث الاجتماعي-الثقافي المسيطر في موقعة العمل في ذهنية أفراد المجتمع ، وهو ناتج عن غياب التراكم البدائي للرأسمال المعرفي في المجتمع منذ القديم. و هي ثقافة متأصلة في واقع أغلب مجتمع البحث كما يرى الأستاذ "بوتفنوشات"¹. و تتضح هذه الصورة في مجتمع البحث من خلال الدائرة النسبية التالية :

1 Moustafa Boutefnouchet, les travailleurs en Algérie, Editions E N A P, Alger, 1984, p6.

دائرة نسبية رقم (02) توضح معايير توقع الانتاج من قبل الفلاحين



من خلال هذه الدائرة تتضح النسبية مؤشرات الرأسمال المعرفي بالنسبة للفلاح من خلال المعايير المعتمدة في توقع الإنتاج. حيث يبدو أن الفلاح ما يزال يرتبط بمنظومة معرفية عملية تقليدية تفتقر إلى مكونات النشاط الفلاحي الحديث الذي يعتمد على التقنية و التوقع. و ذلك أن نسبة (41%) من أفراد عينة البحث تعتمد في توقع الإنتاج من خلال ارتباط لا عقلائي بقيمة رمزية اجتماعية يعبر عنها مصطلح الصدفة، القدر أو بلغة المجتمع المحلي الريفي صَابَا. و هذا ما يعبر عن طبيعة منظومة العمل الفلاحي التي لا تؤثر في بلورة نتيجة النشاط الفلاحي، و هو ما يتضح في النسب المتبقية حيث تعبر سوى نسبة (28%) كنسبة معبرة عن معيار توقع الانتاج من قبل الفلاح و تطبيق الطرق التقنية و الأسلوب العلمي.

في حين أن نسبة أخرى من الفلاحين تقدر ب (31%) تعتمد في تقدير المنتج الفلاحي على الموسم (عام ممطر) ، وبناء على كل هذا فإنه يمكن القول أن هذه النسبة يمكن اعتبارها كمؤشر من مؤشرات طبيعة المنظومة المعرفية القائمة على أساس نزعة تقليدية ماضوية للعمل.

1.1.3- أدوات العمل الزراعية :

لفهم علاقة هذا العنصر بمسألة التحديث ، نحاول معرفة القيمة التي يتبناها الفلاح لتقدير تكلفة العملية الزراعية المتمثلة بمصاريف التجهيزات وأدوات العمل الزراعي، و تحضير أو تهيئة الأرض وفقا للطرق العلمية الحديثة (تسميد الأرض، الصيانة الأدوية، تقنيات الري المنظم و الحراثة العميقة) .

فمن خلال الملاحظة بالمشاركة و المقابلة مع مرشدي البحث يتبين أن الفلاح لا يثق في هذه التكلفة. ومن الطبيعي أن لا يعطي هذه المسألة الأهمية التي تتطلبها، لأنه وكما سبقت الإشارة، لا يزال مرتبطا بمنظومة معرفية و قيمية تؤمن بتلقائية الزراعة ، و خضوع المنتج للقدرية مع اعتماد الفلاحة الموسمية.

و ما يشير إلى هذا أنه و في مجموع مناطق مجتمع البحث ، (في مرحلة ما بعد المجموعات)، تولى الفلاحين عن اغلب أدوات عملهم الزراعي. إذ من بين حوالي (151 جرار) لم تبقى إلا (18) جرار واغلبها قديمة ، امتلكها الفلاح بعد مرحلة الثورة الزراعية، لتتحول وتنتقل تلك التقنيات والمعارف إلي شريحة اجتماعية أخرى لا علاقة لها بالأراضي المخصصة للزراعة

(كالجرار). و هذا ما أدى إلى نقص العتاد الفلاحي من قبل الفلاح ، وان وجد فان أعمال التقنية والصيانة لهذا العتاد ضعيفة . كما يتضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (34) يوضح وضعية العتاد الفلاحي

الوضعية	التكرار	النسبة المئوية
عدم امتلاك العتاد الفلاحي	182	91%
امتلاك العتاد	06	33.33%
نظام دوري		
عدم وجود نظام دوري	12	66.66%
المجموع	200	100%

من مطالعة الجدول السابق نلاحظ أن الفلاح لا يتوفر على كل العتاد المرتبط بالعملية الفلاحية و هو ما يتضح لدى (91%) من أفراد العينة خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن العتاد موروث من الثورة الزراعية الذي تم بيعه (التخلي عنه) كما تؤكد الملاحظة و المرشدين الفلاحيين. هذه الحالة تتزامن مع تفشي ظاهرة كراء الفلاح للأرض الزراعية، لتصبح هذه الأرض قابلة للكراء. ففي منطقة "بن عروس" مثلا التابعة لإقليم "عين العسل". وهي المنطقة الفلاحية التي توجه لصناعة

الأعلاف كما هو شأن منطقة "واد الحوت" ببلدية "رمل السوق"، وكذلك الزيتون وعين الكرمة، لا توجد أية آلة حاصدة. بل ينتظر هؤلاء الفلاحين دورهم من الولايات المجاورة، رغم أن المنطقة كانت تتوفر على ثلاث آلات حاصدة تم الاستغناء عنها (بيعت) بعد فترة الثورة الزراعية نتيجة الإهمال واللامبالاة و نقص الصيانة وهي الحال التي يتضح من خلالها أن كل المؤشرات التقنية المرتبطة بصيانة العتاد لها علاقة وثيقة بالمنظومة المعرفية التقليدية التي لا تقدر قيم الإنجاز و الدقة في العمل.

و هو ما يتضح لدى نسبة (66.66%) من مجموع أفراد العينة التي تؤكد على عدم وجود نظام دوري لصيانة العتاد. مما يعني أن آليات العمل الفلاحي لا تخضع للصيانة وفق طرق عقلانية تتطلبها العملية التنموية. بالنسبة لبلدية "رمل السوق" مثلا، فإن عدد الجرارات يقدر بـ(37) جرار وتنشط أغلبها في النقل السلعي والمقاولة في مدينة القالة.

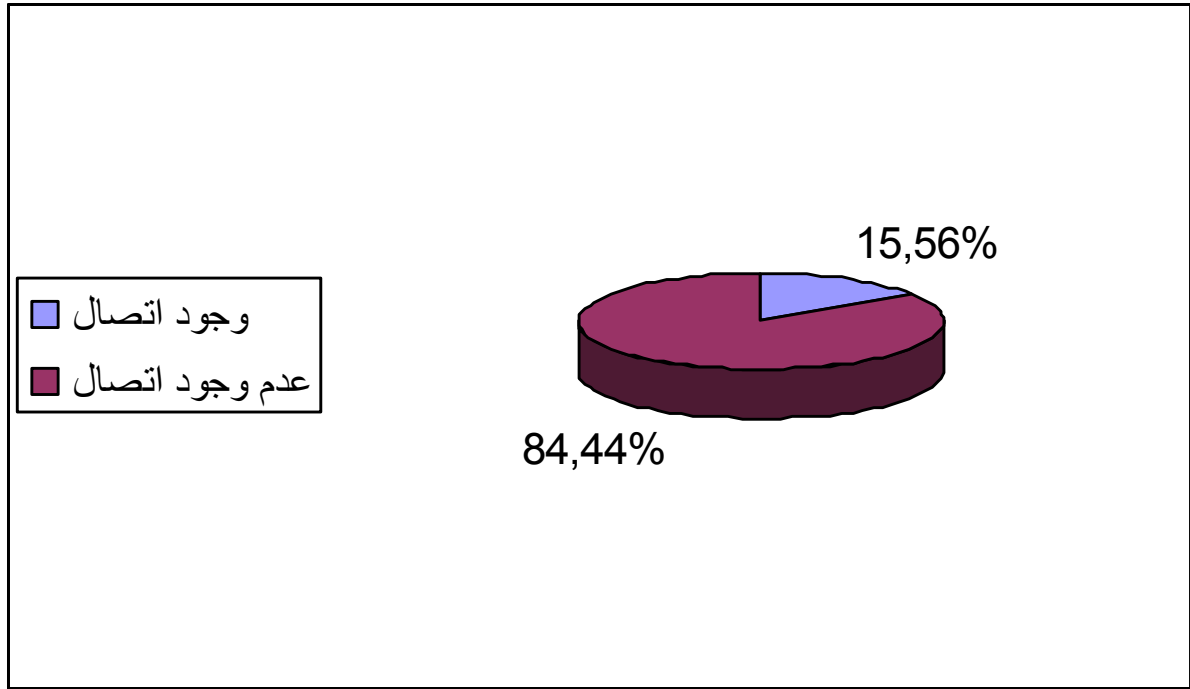
وهذا ما تؤكد الملاحظة، و أمام هذه الممارسات المرتبطة بأدوات العمل الفلاحي لا يجد المرشد الفلاحي ما بوسعه القيام به، هذا الواقع القيمي لمنظومة العمل الفلاحي، يعني من حالة استبعاد حقيقي لمبدأ المهارة والابتكار في الاقتصاد في الجهد بالنسبة للعمل الزراعي، خاصة ما يتعلق بالطريقة التي يتم من خلالها متابعة المحصول، أو صيانة الزراعة وهو الأمر الذي يمكن الفلاح من تجنب عوامل التكلفة الإضافية للعملية الإنتاجية. وما يثبت هذا بالنسبة لإقليم "عين العسل" هو أن زراعة الفول السوداني ظلت خاضعة لأكثر من (40) سنة للاستغلال اليدوي. بما في ذلك مرحلة الثورة الزراعية، مثلما يتجلى ذلك في عملية نزع الأعشاب الضارة.

هذه العملية كانت تستغرق وقتا طويلا في جو حار في فصل الصيف، و تتطلب نفقات زائدة، ومجهودات كبيرة. وقد أخذت هذه الطريقة تتراجع إلى حد ما بعد أن اكتشف بأنه يمكن للأدوات التقنية تجاوز هذه التكاليف واختزالها، شريطة إدخال تعديلات ميكانيكية بسيطة كما أنها ذات فعالية أكيدة حسب ما أكده لنا مهندس فلاحي من مجتمع البحث.

- وما يهم من وراء هذا، أن البنية الذهنية المعرفية للفلاح غير مؤهلة لتبني المعارف و التقنيات الحديثة في المنظومة المعرفية التي تقوم على العلم والتكنولوجيا. ذلك أن هذا العمل الفلاحي لا يمكن أن يؤدي مفعوله، إذ لم تتوفر فيه قيم لابتكار، والذكاء من أجل تجنب فشل المشروع التنموي الفلاحي الريفي بوصفه عملية تنموية حديثة متكاملة الأنساق.

- و ما يؤكد على ارتباط و بقاء هذه البنية الذهنية المعرفية القديمة و لا تزال تؤثر في تنظيم الممارسات الفنية للعمل الزراعي. البعيد كل البعد على الإمكانيات الطبيعية وهو ما يبرر أيضا الحلقة المفقودة على مستوى الاتصال مع المرشد الفلاحي باعتباره موردا بشريا يزود الفلاح بتقنيات العمل الفلاحي إذ أن فرص الاتصال والتلاقي بين المرشد الفلاحي كمختص ،والفلاح كمنتج ضعيفة جدا. و هو ما يتضح من خلال الدائرة النسبية التالية:

دائرة نسبية رقم (03) توضح نسبة اتصال الفلاح بالمرشد الفلاحي

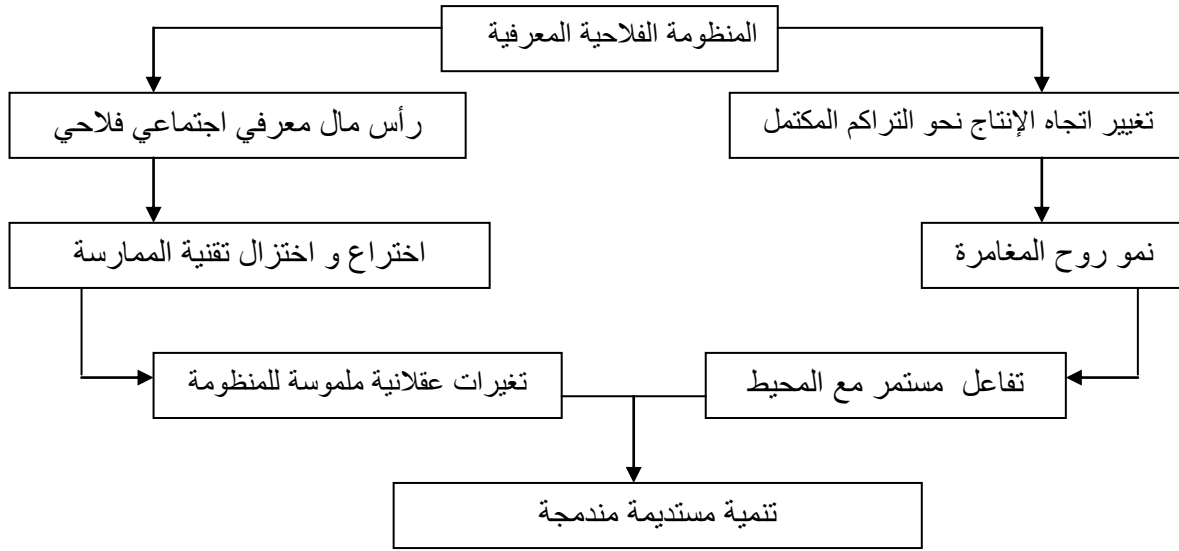


من خلال هذه الدائرة النسبية يتضح أن العلاقة الترشيدية في إطار الفعل الفلاحي التتموي والتي يمكن أن تتجسد في الاتصال المستمر بين المرشد الفلاحي و بين الفلاح ضعيفة جدا. و هو ما توضحه نسبة (84.44%) من آراء المبحوثين، و هو ما يعني في أن الفلاح يعتمد على نفسه وفق منظومته المعرفية، وهكذا فإن الترشيد التتموي الفلاحي المستند إلى مبدأ المشاركة الطوعية للفلاح، يحتاج إلى عملية إنعاش في إطار خلق حلقات اتصالية تنظيمية مختصة في الوسط الفلاحي قادرة على توعية الفلاح من اجل قلب معادلة المنظومة التقليدية المعرفية إلى منظومة أكثر تحديثا تقوم على قيم الابتكار، المهارة والإنجاز. أضف إلى ذلك، أن الفلاح في ظل منظومته القيمية التي تركز مبدأ الزراعة الموسمية، يجد في قرارة نفسه تبريرا موضوعيا لطرق العمل التي ألفها، إما بالاستغناء عن الأدوات الزراعية، أو العمل بها في مجال غير زراعي سوا من قبل الفلاحين أنفسهم

أو من قبل الأشخاص المالكين لمثل هذه الأدوات (كالجرار). ذلك أن توظيف مثل هذه الأداة في المجال الزراعي، لا يتجاوز الثلاثة أشهر، وهي المدة التي أنشأها الفلاح في مجتمعه المحلي. يتضح إذن من خلال ما سبق أن عملية التحديث التكنولوجي للفلاحة الريفية بمجتمع البحث لا تكمن في مجرد توفير الآلات و توفير سيولة مالية لإنجاح المشروع الفلاحي. ذلك أن المشروع الفلاحي هو جزء من كل اجتماعي ريفي. و من ثم فإنه يؤثر و يتأثر بخصوصية و واقع هذا الكل الاجتماعي كمركب ثقافي يقوم على مجموعة من التي تشكل التمثل السلبي أو الايجابي لسلوكات الفلاح أو اتجاهاتهم القيمة نحو منظومة العمل الفلاحي الحديث .

و على هذا الأساس فإن عملية إنجاز التنمية الريفية كمشروع تحتاج إلى تهيئة البنى الذهنية، وترشيدها باستمرار في إطار فلسفة المشاركة المستمرة للفلاح في التنظيمات الفلاحية، سواء التي يمكن أن توجد على مستوى الولاية أو على مستوى البلدية. وهي الحلقات التنظيمية التي من الممكن أن تخلق درجة وعي بالرهان الذي يجب أن يتبناه الفلاح في إطار فعله الفلاحي، لأن الواقع والنتائج السابقة تبين أن مشكلة الزراعة الموسمية، مثلا، ليست إلا ناتجا يعكس الثقافة أو المنظومة الثقافية التقليدية، التي تسيطر على الحس و الممارسة الاجتماعية للفلاح الذي يتميز بغياب روح المغامرة والرغبة في النجاح و تحقيق الاعتراف الاجتماعي به. وهكذا فإن عملية تحديث الفلاحة، تعني العمل في اتجاه تجاوز تلك المنظومة الثقافية، و المعرفية التي تستند إلى مبدأ الكفاف، ومن ثم فقد كرسنا زراعة موسمية، في المجتمع لمدة (03) أشهر على الأكثر، وهي علامات تشير إلى تفهقر، إن لم يكن غياب كلي للعمل الفلاحي الريفي القادر على تحقيق مبدأ التنمية المعروف: "اكتشاف ثروات المجتمع من الداخل، وليس إسقاط تلك الثروة عليه". وهذا في إطار سعي وعمل منظم في إطار

الجماعة المحلية البلدية، ومديرية الفلاحة، والولاية، واشتراك الجمعيات المختصة في مثل هذه العمليات و هذا وفق التصور التالي :



شكل رقم (10) يوضح منهجية تحديث المنظومة الفلاحية

2.1.3- الجماعة المحلية (البلدية) و أزمة الفلاحة الريفية:

نحاول الوقوف على وجهات نظر الجماعة المحلية (البلدية) حول مشكلات الفلاحة في مجتمعي البحث باعتبار أنها على اتصال مستمر وملاحظة مباشرة للمحيط الفلاحي، بما يؤهلها لأن تتعرف على المشكلات أو العوامل العامة التي أدت إلى التقهقر. من ثم الخروج بأهم الاقتراحات والحلول الملائمة لإعادة موقعة الفلاحة في المجتمع في إطارها الصحيح. أضف إلى ذلك، البحث

عن التركيز على بعض العوامل أو المتغيرات، التي لم نتفطن إليها سابقا. وعليه، فقد تناولنا هذا الموضوع في إطار جملة من المشاهدات والآراء الخاصة بأفراد العينة. وذلك على النحو الآتي:

3.1.3- عوامل تفهقر الفلاحة الريفية :

اتسمت إجابة المبحوثين (الجماعة المحلية)، من خلال تصنيف إجاباتهم عبر مجموعة من المشاهدات بالشمولية، وبالمتابعة المركزة على مستوى ميدان الفلاحة والمحيط الريفي. وهو ما يبرز من خلال تصوراتهم لعوامل التفهقر، ويمكن تقسيم عوامل التفهقر الفلاحي حسب رأي أفراد العينة إلى ثلاث مستويات أساسية. و يتعلق الأمر بالفلاح، المجتمع المحلي، وبمشكلة التنظيم .

- فبالنسبة للفلاح تؤكد اغلب إجابات أفراد العينة على تخلف الفلاح، وفي كثير من الإجابات، نجد أن مفهوم الفلاح غائب في الواقع، ودوره مختلط اجتماعيا. وهذه الإجابات كلها تؤكد على هوية الفلاح المغترية . أضف إلى ذلك ، فإنه ومن بين ما يمكن فهمه من خلال إجابات أفراد العينة فإن مشكلة التخلف المعرفي التي تقف كعائق أمام تنفيذ خطط الفلاحة العلمية، إذ تسطير الأمية في كثير من الحالات ، وغياب مبدأ المشاركة لدى الفلاح .

وبالنسبة لبعض الإجابات، فإن المشكلة تكمن في غياب معالم المجتمع الريفي، وانقلاب الأدوار فيه إلى درجة انه في كثير من الحالات يمارس الفعل الفلاحي من قبل أشخاص ينشطون في وظائف أخرى لا علاقة لها بهذا المجال. أضف إلى ذلك، فإن الفلاحة لم تثمن في الواقع الاجتماعي، و ترتبط هذه الأحكام دون شك بمشكلة الزراعة الموسمية وممارسة الفلاحة في غالب الأحوال لمدة ثلاثة اشهر، على الأكثر .

و عموما فان ما يمكن قوله في هذا السياق أن الجماعة المحلية ، تتمتع برؤية نافذة, حيث تعتبر غياب المفهوم السوسيوولوجي للفلاحة في المنطقة ، كممارسة اجتماعية تشكل الأساس النوعي و الكمي .للرأسمال المجتمعي الريفي الناتج اساسا عن حركية اقتصادية زراعية .

- وتبقى المسألة الثالثة، المتعلقة بالتنظيم، المرتبطة بالجهات الرسمية المتابعة ميدانيا للفعل أفلأحي ،بما يخلق ظاهرة الفوضى واللامبالاة والعشوائية في ممارسة هذا الفعل عن طريق الفلاح. مع التأكيد على غياب استراتيجية فلاحية.

4.1.3- أهم المشاريع :

بشأن رؤية الجماعة المحلية (البلدية) حول المشاريع الفلاحية التي تشغل اهتمامها, فإن الإجابات كانت متنوعة، إذ أن أغلب الإجابات تؤكد على ضرورة إعادة إحياء المنتج القديم بشكل استثماري علمي.

ولتوضيح هذه الإجابات فإنه يمكن القول أن الزراعة الموسمية دخيلة على المجتمع بالمنطقة. إذ أن زراعة الفول السوداني مثلا وجدت منذ (40 سنة) فقط. أي بعد الاستقلال، كما أن صناعة الأعلاف لم تكن نشاطا زراعيا مركزيا بسبب ثراء الغطاء النباتي لبحيرتي "تونقا" و "أوبيرا" وبقية المناطق الجبلية الأخرى بالنسبة لباقي البلديات ، وهذا ما تؤكد الإجابات المتبقية لأفراد الجماعة المحلية التي تؤكد على زراعة الأشجار المثمرة, وزراعة الحبوب والخضر وتربية الماشية.

من هنا تبرز ضرورة تجاوز الأطر الغير مدروسة كالقول السوداني، في حين أن بعض الإجابات توصي بضرورة تربية الأبقار كنشاط فلاحي مركزي، وهي الصورة السوسيو تاريخية التي كانت تميز مجتمع المنطقة، حتى سنة (1987).

وبالنسبة للإجابات المتبقية، فإنها تراوحت عموماً بين فتح الفلاحة أمام الإستثمار وإخضاعها للدراسة العلمية، مما يعني، تحضير الأرضية القانونية الملائمة لنجاح الاستثمار ومنها مشكلة ملكية العقار الفلاحي.

و تبقى مشكلة إنقاذ المحيط الفلاحي ودمج مشروع الفلاحة، في منظومة تفكير السياحة في المنطقتين، عن طريق بحيرتي "أوبيرا" و"تونقا". أهم الرهانات من وجهة نظر الجماعة المحلية البلدية و هذا ما أكدته أغلب الإجابات .

- إن تقدير الجماعة المحلية لأنموذج المشروع الفلاحي في المنطقة يوضح رؤية ممثلي الجماعة المحلية البلدية للفلاحة كجزء لا يتجزأ من المشروع الاجتماعي ، وهو ما يبين بوضوح المناهج والطرائق التي من شأنها أن تتجاوز المنظومة الفلاحية التقليدية التي أدت إلى تخلف وتدني مستوى الثرة الاقتصادية الحقيقية لهذا المجتمع

5.1.3- الحلول المقترحة:

تمثلت وجهة نظر الجماعة المحلية البلدية للحلول و الطرائق (جملة الإجراءات والقرارات) التي من شأنها أن ترفع أو تغير من واقع الفلاحة في المنطقتين عبر ثلاثة مستويات يمكن تناولها في العناصر الآتية :

- الفلاح :

أهم ملاحظة هي أن المبحوثين، ينظرون إلى الفلاح كرأس مال بشري، ومتغير وظيفي في إنجاح الفلاحة كمشروع اجتماعي. ذلك أن إجابات المبحوثين تشير إلى عاملين أساسيين في المفهوم الحقيقي للفلاح كرأس مال بشري. ويتعلق الأمر بتكوينه وتغيير أفكاره.

أضف إلى ذلك، فإن مسألة تكوين الفلاح، تحتاج إلى تثمين عن طريق الدعم المالي، باعتباره عاملا مهما للفلاح في مجتمعي البحث، أي أن الفلاح لا يمتلك رأس المال البدائي الذي يؤهله للقيام بالاستثمار، أو على الأقل تطوير فلاحته، في إطار رؤية ومقاربة علمية. وبالتالي فإن سد هذه الثغرة الموجودة على مستوى الفلاح تحتاج إلى تدخل الجهات المسؤولة. ويبدو أن الحلول المقدرة من قبل أفراد الجماعة المحلية البلدية نابعة من ملاحظة الواقع الفلاحي. و هو ما تؤكد معطيات الجدول الآتي :

جدول رقم (35) يوضح فرص تكوين الفلاح

النسبة المئوية	تكرار	تكوين
21.5%	43	وجود تكوين
78.5%	157	عدم وجود تكوين
100%	200	المجموع

- يتضح من خلال هذا الجدول أن أمل تكوين الفلاح ضعيف جدا. و هو ما تشير له نسبة (78.5%) من أفراد العينة. و هو ما يتطابق مع رأي الجماعة المحلية البلدية عن الواقع الفلاحي المرتبط برهان تكوين و تثمين فاعله الاستراتيجي ألا و هو الفلاح الذي يحتاج هو الآخر مع التغيرات التكنولوجية الحاصلة في الفضاء المجتمعي والتي تحتاج إلى التكوين المستمر وتحسين المعلومة .

- العقار الفلاحي:

تميزت إجابة المبحوثين فيما يخص الحلول المقترحة، لإصلاح الفلاحة ، فيما يتعلق بالعقار الفلاحي بالتنوع، إذ انقسمت الإجابات بين ضرورة توزيع الأراضي وفقا لمعايير التقييم الإنتاجي التي يحققها الفلاح المستفيد منها. ما يعني أن أفراد العينة يحملون أحكام أولية فيما يخص شروط توزيع الأراضي على بعض الفلاحين، التي تثمن من حيث الإنتاج .

و ضرورة صيانة الأراضي والمحيط الفلاحي بصفة عامة. وهي حلول نابعة من خطورة الوضع البيئي في المنطقة ، وتردي مستوى المحيط الفلاحي بسبب فوضى العمران من جهة، وتلوث الثروة المائية من جهة أخرى.

وتبقى الإجابات المتبقية تنتظر إلى أن مشكلة الفلاحة ، تكمن في ضرورة تمليك الأراضي للفلاح. وهي إجابات متأثرة بالنقاش الوطني والمحلي في المجتمع حول هذه المسألة بالذات.

- إن إجابة المبحوثين المرتبطة بإصلاح الفلاحة، تؤكد على ضرورة تثمين المحيط الفلاحي الذي يتمتع بخصائص متنوعة، وذلك عبر منهج يقيم الأداء الفلاحي. أي أن العقار الفلاحي سواء في إطار حق الانتفاع، أو الملكية، يجب أن يخضع لشروط تتوفر في الفلاح لكي يستغلها.

- البلدية:

تختلف الجماعة المحلية (البلدية) باختلاف المجتمع المحلي نفسه، و تصبح الجماعة المحلية (البلدية) ،الجهاز التنظيمي الأكثر إقترابا من النشاط التنموي الإجتماعي المحلي ومن هذا المنطلق، حاولنا معرفة تصورات أفراد الجماعة المحلية للحلول أي ما يرتبط بالإطار التنظيمي على مستوى البلدية في علاقة مباشرة مع النشاط الفلاحي. خاصة و أن دور البلدية في الفعل الفلاحي متواضع، وليس إلا طرفا في هذه العملية التي يتوسطها المرشد الفلاحي ، زيادة على مديرية الفلاحة.

وعليه فقد كانت إجابة المبحوثين مركزة على إعطاء صلاحية ومبادرة أكبر للبلدية ،كإطار تنظيمي قادر على توفير شروط إحياء النشاط الفلاحي وفق المعايير العقلانية إذ أكد معظم ممثلي النخبة

البلدية المحلية على ضرورة تأطير النشاط الفلاحي على مستوى البلدية. بمعنى خلق أجهزة رسمية قادرة على ممارسة هذا الدور كتنظيم دوريات مستمرة، إرشادية وتحسيسية للفلاحة في بعدها التقني و الإجتماعي، أضف إلى هذا، فإن أكثر الإجابات ركزت على دور المرشد الفلاحي، و قيمة وجوده التنظيمي. ذلك أن الإتصال مع هذا العدد، وفي مجتمع ريفي أمر صعب، وهو ما أكد عليه المرشدون الفلاحيون و كذلك الفلاحون.

وتبقى مسألة إعادة النظر في دور البلدية من قبل المشرع في تنظيم وتسيير الفعل الفلاحي مسألة لا غنى عنها نظرا لخصوصية المجتمع الريفي .

- أهم ما يمكن ملاحظته في إطار تصورات أفراد الجماعة المحلية (البلدية) فيما يخص مشاكل الفلاحة، هو أنموذج المشروع حسب خصوصية المنطقة. أضف إلى ذلك جملة الحلول المقترحة سابقا، هو أن أفراد العينة على دراية بوضعية الفلاحة . لكن، هذا الحرص و هذا الاهتمام غير مثنى في الإطار التنظيمي للجماعة المحلية أي البلدية. خاصة وأن هذه الأخيرة تشكل المراقب للتنمية في ذهنية الفلاح و المواطن المحلي. وعليه فإن وضع الفلاحة الجزائرية في إطار رهانها التنموي الحقيقي يفترض ضرورة خلق حلقات تنظيمية يحكمها إطار قانوني يتولى مهمة الترشيد التنموي و البيئي للفلاح كأساس للتنمية المستدامة. ذلك أن التركيز على المرشد الفلاحي فقط في ظل غياب جمعيات تحسيسية لن يضمن الحد الأدنى مع ضعف قنوات الاتصال في المجتمع .

- إذا كان الفعل الفلاحي هو ركيزة الخطة التنموية الريفية فإن تدعيمه ضروري في إطار خصوصية هذا المجتمع. أي أن الأجهزة التنظيمية ينبغي لها أن تتكيف مع شروط المجتمع الريفي، و

أن البلدية أقرب الأجهزة التنظيمية ملائمة لرفع وتيرة الفعل الفلاحي من خلال تغيير و هدم المنظومة الثقافية و الاجتماعية التقليدية التي أعاقت الفعل الفلاحي في المجتمع الريفي.

رابعاً- التهيئة في المجتمع المحلي :

إن اعتبار التنمية فعلا مركبا ومعقدا يقوم على التكامل البنائي_الوظيفي فهي بحاجة إلى توفير الشروط الموضوعية لتحقيق الانطلاقة والانتقال إلى مرحلة متقدمة اجتماعيا واقتصاديا.

و بمعنى آخر إعداد عملية استثمار وتنظيم للفضاء في إطار مقارنة ملائمة لاستيعاب السيرورة التنموية. ذلك أن الفشل في احتواء السيرورة التنموية بكل تمثلاتها السوسيواقتصادية يؤدي بالمجتمع إلى مجموعة من الاختلالات التي تتعارض مع عملية التنمية وهذه المشكلة تشترط بهذا المعنى ضرورة تهيئة المجتمع بالطريقة التي يتم من خلالها قدرة هذا الأخير على احتواء نسق

فعل التنمية داخل إقليمه المادي الجغرافي وهو ما يعني منذ الوهلة الأولى أن عملية التهيئة ليست إلا مقارنة تنظيمية للمكان في إطار مبدأ استيعاب المجتمع لفعل التنمية حسب الخصوصية التي تميزه .

أضف إلى ذلك التطورات التي شاهدها المجتمع في حجم بنيته البشرية، وهو الذي قاد إلى انفجار الظاهرة العمرانية. تلك الظاهرة التي تتناقض مع خصوصية المجتمع الريفي المحلي المعروف (في الجزائر) على أنه بنية اجتماعية أقل كثافة تقع في إقليم زراعي شاسع تهتم بمسؤولية الإنتاج الزراعي.

وعلى هذا الأساس تتضح منذ الوهلة الأولى أهمية فعل التهيئة العمرانية للإقليم بصفتها عملية معرفية و تنظيمية، ضمن عملية البحث عن الطريقة المثلى التي يتم من خلالها تحقيق التوازن بين النسق الاقتصادي ، والنسق الاجتماعي في ميدان جغرافي، له معطياته الخاصة. و من خلال هذه الطريقة ، تحقق الفعالية في إطار فلسفة التنمية المستدامة.

وقبل مساءلة مجتمع البحث تبين أنه من الضروري التعرّيج على أهم مصادر فعل التهيئة،

وذلك على النحو الآتي :

1.4- المصادر العقلانية في عملية التهيئة:

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التهيئة كمفهوم نظري عام يخضع إلى المبادئ العقلانية، أي إلى

طبيعة الإقليم الجغرافي الذي تجري فيه هذه العملية، وبذلك تظهر مضامين عديدة لعملية التهيئة.

تتناول التهيئة الريفية كيفية تركيب و تنظيم المشروعات المتعلقة بالتنمية الزراعية الفلاحية

كشبكة الري ، السدود ، تنظيم المجاري المائية ، الكهرباء الريفية. و قد ظهر مفهوم جديد في

منتصف القرن 20 و هو التهيئة العمرانية في المجتمعات أو التجمعات السكنية المحلية ذات الصبغة

الريفية. و هو ما سنتطرق إليه في هذا العنصر. فكل هذه الأشكال من التهيئة تخضع إلى المصادر

العقلانية الآتية :

2.4- الوسائل و المعطيات الريفية الأولية :

و تتضمن الخصائص الطبيعية المتوفرة في الإقليم (موارد بشرية و موارد طبيعية) و التي يتم على أساسها رسم معالم التنمية المراد تحقيقها و هو ما يفترض ضرورة تصور شامل يقوم على تحديد المتغيرات التي يتم إدماجها في سيرورة تنموية، وهكذا يشكل هذا العنصر خطوة وقاعدة أولية لمنطلق فعل التهيئة العمرانية بصفقتها عملية تنظيمية للمكان وفق المشروع التنموي .

3.4- المشروع :

و تعبر هذه الخطوة عن الأطر القانونية والمالية. بمعنى كل ما يتعلق بتكلفة عملية التهيئة داخل الإقليم بشكل يتناقض مع الوسائل والمعطيات، المراد ادماجها في إطار سيرورة تنموية تماشيا مع عملية تنظيم للمكان.¹

4.4- الأهداف :

في عملية تهيئة الإقليم ، وبناءا على مشروع التهيئة الذي تم انجازه كتصور قابل للتنفيذ، تحدد الأهداف بشكل موضوعي. و تأخذ نوعين, هما : أهداف متوسطة المدى، و أهداف بعيدة المدى، و هذان النوعان من الأهداف هما اللذان يضمنان لمشروع التهيئة العمرانية مصداقية التنفيذ.

5.4- الغايات :

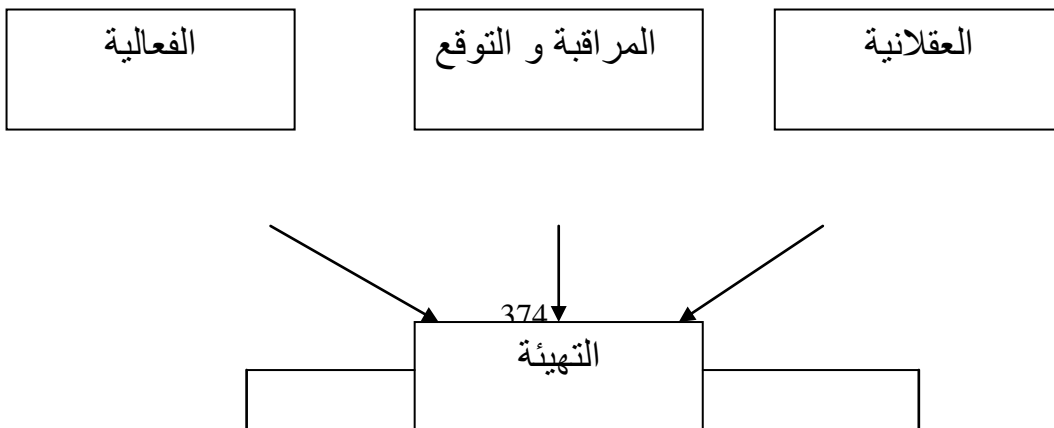
1 jean gadant ,,amenagement et develeppement rural, Lavoisier- paris, I.S.B.N, 1987, pp5 ,125.

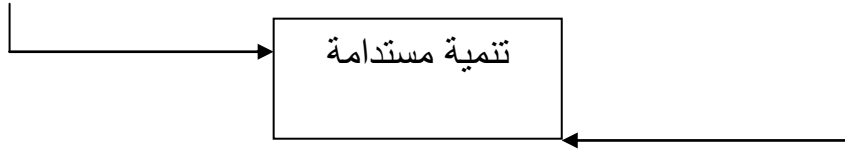
من الضروري أن يكون لفعل التهيئة داخل أي إقليم غايات قصوى مراد تحقيقها بما أن التهيئة هي في الأساس فعل تنموي مؤسس بناء على خصوصية الاقليم و اضافة إلى الاندماج في تصور اقتصادي متكامل أي بما يؤهل هذا الاقليم كوحدة منتجة في اطار مبدأ التكامل، والتفاعل الوظيفي الاقتصادي والاجتماعي مع الأقاليم الأخرى مع منظور تطوري وتراكمي لوتيرة الانتاج .

- من خلال تلك المعايير التقنية يتضح أن هذا الفعل ، يمثل في حقيقته عملية تأسيس علمية مكانية للتنمية كمشروع اقتصادي اجتماعي ، ينتقي عناصره الأساسية من المجتمع و المحيط نفسه بحسب موارده (بشرية، طبيعية، مادية)، وعليه فإن تلك الموارد الأولية لا يمكن لها أن تكون قابلة للتبلور والاندماج في سيرورة فعل تنموي جاد إلا إذا تم تهيئة الاقليم وفقا للمعايير المذكورة سابقا .

و بهذا المعنى يصبح المجتمع واقعا يمكن انتاجه وإعادة إنتاج شروط انتاجه في إطار مشروع التنمية، وليس واقعا معطى في إطار أزمة ينبغي تجاوزها، لأن مجرد النظر إلى فعل التهيئة كفعل ثانوي في عملية التنمية يؤدي لا محال بالمجتمع إلى التعامل مع أزمات عديدة تفقده طاقته و تجعل من خصوصيات إقليمه تتناقض مع مفهوم التنمية المستدامة (Developpement durable)، والذي يقوم على مفهوم اكتشاف الثروة و الحفاظ على عوامل انتاجها الطبيعية. و يتضح ذلك، من

خلال الشكل الآتي





شكل(11) : يوضح علاقة التهيئة بالعملية التنموية

4.2.4- اشكالية البناء الفوضوي :

تعتبر ظاهرة البناء الفوضوي من أخطر الظواهر التي تهدد السلامة التنموية ذلك أن مثل هذه

البناءات توقع اختلالات في النسيج العمراني لها أبعاد مختلفة تتبلور في التعارض مع المشروع

التنموي والاجتماعي.

و لفهم مبدأ الاشكالية في مجتمع البحث تم تقسيمها إلى مؤشرين اثنين ظهرا في الآونة الأخيرة كأهم مشكلات التهيئة والتعمير في المجتمع.

4.3.4- البناءات الفوضوية والأراضي الزراعية :

شكلت البناءات الفوضوية في السنوات الأخيرة أبرز مؤشر على تفهقر وتردي مستوى القوة الفلاحية في الجزائر و في مجتمع البحث تحديدا. من ذلك أن نسبة (0.55%)¹ لنمو العمران على حساب الأراضي الزراعية التي كانت منذ الفترة الاستعمارية عقارات زراعية ، وهي نسبة خطيرة وفي نمو مستمر.

ولمعالجة هذه المشكلة على مستوى محاولة التقليل من حدة وأعراض هذه الظاهرة في إطار القوانين المتعلقة بأدوات التهيئة و التعمير بشكل عام أي التي تختص بتنظيم التجمعات السكانية، و بالتالي فإن الأداة الرابعة المتمثلة في :

- "رخصة البناء" والتي تمثل الوسيلة الملائمة حسب البلدية التي من شأنها أن تضمن مشروعية أو قانونية البناء، لكن يبدو أن هذه الأداة لا تشكل شرطا قانونيا بالنسبة للسكنات الاجتماعية الفوضوية التي يشغلها الفلاح هي ملك له، و تصبح المعالجة وفق الأداة (الخامسة) والمتمثلة في "شهادة المطابقة" المتضمنة مايلي:(يتعين على المستفيدين، عند الانتهاء، استخراج شهادة مطابقة للأشغال المنجزة مع أحكام رخصة البناء، و أن تسليم شهادة المطابقة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي وتقوم مقام رخصة السكن وإذا كانت الأشغال غير مطابقة

1 (0.55%) هي نسبة نمو الظاهرة العمرانية، في المساحات الصالحة للزراعة ← عدد البناءات في المناطق المبعثرة الأراضي الصالحة للزراعة

لرخصة البناء يتم إعلام المعني بعدم إمكانية تسليم شهادة المطابقة وأنه يجب عليه القيام بجعل البناء مطابقاً للتصاميم المصادق عليها، وإذا حدث العكس يتم متابعة المعني قضائياً لأحكام المادة 78 من القانون 90،29 المؤرخ في : (1990/12/01) .

- يتضح أن النص المتعلق بعملية تنظيم السكن أو البناءات لا يتعلق منطقياً بالفلاح رغم أن رئيسي المصلحة التقنية وكذلك رئيسي البلديتين يؤكدان على أن البناء الفوضوي إذا كان في إطار المخطط - أو داخل الأراضي الفلاحية التي هي ملك للفلاح - تخضع بالضرورة إلى مبدأ إلزامية الحصول على رخصة البناء.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة للفلاح هو إذا كان لا يجوز له المساس بالأراضي الزراعية و إن كانت ملك له - فما هي شهادة المطابقة التي ينبغي أن يخضع لها هذا البناء؟؟ هل مطابقة مع باقي السكنات الموجودة بجوار هذه الأرض وبالتالي تضخم العمران وتشجيع له على حساب الأراضي الزراعية أو شهادة مطابقة للبناء في حد ذاته من حيث أنها مخطط معماري ينتظم وفقاً لمجموعة من المقاييس التقنية؟؟

مما يعني أن الأثر القانونية الحقيقية التي تمنع الفلاح من إفساد هذه الأراضي بالبناءات الفوضوية غير موجودة لأن شهادة المطابقة ذات فعالية إذا كان الأمر يتعلق بتوفر الشروط في منطقة عمرانية -في حين تصبح هذه الرخصة مجرد وثيقة إدارية يستخرجها المعني بالأمر لبناء سكنه وفقاً لأحكام (المادة 78) المذكورة أعلاه، فالواقع الاجتماعي يثبت (من خلال أداة الملاحظة

بالمشاركة) أن غالبية الفلاحين الذين يبنون سكناتهم الاجتماعية ليس لديهم معلومات حقيقية و لا يهتمون أصلا بهذه المسألة و خاصة في مجتمع "عين العسل".

- فأفراد الجماعة المحلية البلدية يؤكدون من خلال الإجابات التي وردت بشكل منطقي، بشأن ضرورة منع و محاربة البناءات الفوضوية بشكل عام بتوفير بدائل و حلول مثلى على مستوى إقليم كل بلدية. و هذا هو الأسلوب الأمثل حسب الخطة النموذجية للتهيئة العمرانية، فقد أكدت أغلب إجابات المبحوثين أنه لا يمكن اعتبار الفلاح العامل الوحيد في هذه المشكلة ما دامت لم تخصص له أراضي مهيأة لإسكانه اجتماعيا في إطار المخطط العمراني. هذا، في ظل تحكم المعايير القديمة لتنظيم السكن و هو ما يتضح من خلال إجابات الفلاحين أنفسهم حيث تبين من خلال إجاباتهم أن تنظيم السكن بجانب السكن المركزي للأسرة الأم يتم وفق مجموعة من المعايير لا تعدو أن تعبر عن تمثل لمشاعر القرابة الأسرية على النمط الريفي القديم. من ذلك، الجيرة، القرب، اختيار المكان بحسب ابتعاده على المنخفضات التي قد تكون سببا لفيضان ما.

- وباعتبار أن أفراد العينة (الجماعة المحلية البلدية) أكثر علاقة بمسائل تنظيم المجتمع فهم يؤكدون أن هذه المشكلة هي وليدة ضعف و فراغ في مخطط التهيئة الذي يجب أن يكون في إطار حماية الأراضي الزراعية.

من جهة أخرى، و في فترة الثمانينات تم تدعيم الريف بالسكن الاجتماعي الذاتي في إطار رؤية وطنية تتضمن مكافحة النزوح الريفي، لكنها على خلاف ذلك نجحت في تشجيع النزوح

العمراني على حساب الأراضي الزراعية. وبالتالي تهديد و تخريب مستمر للسلامة الاجتماعية , والطبيعية التنموية المستدامة , للمجتمع المحلي الريفي.

كما أن مبدأ المشاركة في إطار الترشيد التنموي الحديث ضعيف و غير قادر على تحسيس الفلاح والمواطن الريفي بالآثار السلبية التي تخلفها سلوكاته أو قراراته, و ضرورة المشاركة في المشروع التنموي في إطار مضامين النطاق الاجتماعي والاقتصادي الذي يكون فيها بشكل مستديم.

4.4.4- البناءات الفوضوية و الشبكة العمرانية للمجتمع الريفي :

يرتبط هذا العنصر بالمستوى الاجتماعي للتنمية الريفية كبعد أساسي من أبعاد التهيئة. وذلك بهدف إيجاد طريقة ملائمة تمكن من تحقيق ترابطه بنائيا و وظيفيا في المجتمع بين خصائصه, و على مستوى الأفراد والجماعات في الفضاء العمراني. ولإدراك أبعاد هذه الاشكالية يمكن الإشارة إلى أنه لا يوجد معيار واحد لوصف وتمييز خصائص العمران في المجتمع الريفي عن غيره. لكن, إذا قبلنا جدلا أن المجتمع الريفي تشكيلة اجتماعية - اقتصادية, تتمثل وظيفتها الاقتصادية في الإنتاج الزراعي والفلاحي, فإن المعطيات لا تفي بالغرض مقارنة بمجتمع البحث, ذلك نظرا لوجود تجمعات عمرانية ذات كثافة بشرية, ترتبط بأنساق اقتصادية , تنفصل وظيفيا عن خصوصية الفعل الاقتصادي الحقيقي.

و من خلال المقابلة مع رؤساء المصالح التقنية في البلديات, المكلفون بتحضير مادة القرار في إطار التهيئة اتضح أن مرجعية التهيئة, لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع . و يتضح ذلك على النحو الآتي :

4.5.4- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :

و هو أداة تخطيط مستقبلية ، تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الإقليم.

- مستويات و أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :

يحتوي المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير على وثائق وبيانات تحدد الاستعمالات العامة للأرض. و تحتوي هذه الوثائق على التوسعات المتوقعة ، وطبيعة المرافق العمومية الكبرى ،وتشمل القطاعات التالية : القطاعات المعمرة ، القطاعات القابلة للتعمير، القطاعات القابلة للتعمير مستقبلا، القطاعات الغير قابلة للتعمير ، وتنتهي عملية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي و يبلغ إلى والي الولاية الذي يصدر بناء على هذه المداولة قرارا يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

- يتضح إذن، أن هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يشكل نظاما إداريا داخليا ، أكثر مما هو عملية مقارنة للتهيئة والتعمير في إطار خصوصية المجتمع ، لأننا لم نعثر على تلك الأبعاد. أي مقارنة التهيئة كخطة تنظيمية للفضاء الزراعي في المجتمع المحلي الريفي، و ذلك مع رئيس كل بلدية ، و إدارات المصلحة التقنية المسؤولة على تحضير هذا القرار. إذ ينظر إلى مخطط

التهيئة والتعمير كأداة للإدماج السكني للشريحة البشرية، و في إطار التجمع السكاني ، أي العمراني في حدود المجتمع المحلي.

- فالنسيج العمراني لبلدية "عين العسل" مثلا ، تمت تهيئته منذ الفترة الاستعمارية، في إطار إعداد هذا الفضاء كقطب اقتصادي ريفي مركزي لكل التجمعات المجاورة (ولاية عنابة سابقا). و يتجلى هذا البعد الاقتصادي من خلال تهيئة السوق الأسبوعية بشكل يمكن الإقليم من ممارسة الحركية الاقتصادية. لكن تقلصت ديناميكية هذه السوق بسبب ضيق مساحته و افتقاره إلى شروط النشاط التجاري. فالمساحات التي كانت مهيئة لاحتضان حركية السوق تحولت إلى بنايات بعد أن بيعت للخواص. مما يعني أن كثافة المجتمع في بلدية "عين العسل" لم تأخذ بعين الاعتبار ضرورة البحث عن نمط لتهيئة الإقليم بما يمكن المجتمع من الاندماج و القيام بدوره الوظيفي كقطب اقتصادي في المجتمع الريفي.

- وفيما يتعلق بقرية "الفرين" الاشتراكية التي بنيت سنة 1976 ، فإن المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 1976 كان خاطئا مئة بالمائة حيث كان الإقليم تابع جيولوجيا لبحيرة "أوبيرا" التي تشكل رافدا ثانويا مائيا ومجالا حيويا شتويا للثروة الحيوانية (الطيور المهاجرة)، والأخطر من هذا كله أن تهيئة قنوات صرف المياه القذرة لهذه القرية جعلها تصب، منذ 1976 إلى يومنا هذا.

يتضح أن ذلك القرار الذي يشكل اليوم واقعا للتهيئة التعمير الاجتماعي يتعارض ولا يحقق الغايات القصوى من هذه العملية. بل أنه يصطدم مع مبدأ التنمية المستدامة ، وهي الحالة نفسها

بالنسبة لبلدية **بوثلجة**، وكذا **عين الكرمة**، وبالتالي فان عدم وجود تنسيق بين المخططات عبر سنوات مختلفة في إطار رؤية إستراتيجية للنسق العمراني العام إشكالية حقيقية ، من ذلك أن نموذج القرية الاشتراكية، ذات النموذج البلغاري الأصل، تم إسقاطه على الواقع الاجتماعي الريفي الجزائري في إطار رؤية تهدف إلى رفع المستوى التحديثي و المعاشي للفلاح عرف مشكلة أخرى في فترة الثمانيات، تمثلت في توزيع البناء الذاتي على الفلاحين ، في رقعة مجاورة مباشرة لنموذج القرية. و لم تراخ في هذه البناءات، ضرورة التناسق مع النموذج الأول من حيث الشكل ، و البعد الوظيفي و الاقتصادي، و الاجتماعي للتهيئة الذي تتم دراسته كأول خطوة. وهو ما أدى إلى تفتت النظام العمراني إلى أنماط مختلفة و متناقضة ، لا تتكامل مع بعضها لتحقيق تناغم عمراني محلي.

و هذه الصورة ذاتها في بلدية " **رمل السوق** " التي تحولت في الفترة الاستعمارية كما أكد لنا كبار المنطقة من منظومة عمرانية ريفية مصغرة ، و مهياة في إطار الانسجام مع الوضع البيئي و المناخي إلى مجرد مجموعة من البناءات المتلاحقة بشكل فوضوي. فنظرا لارتفاع هذه المنطقة جغرافيا ، تمت مراعاة مناخ للمنطقة في برنامج التهيئة في الفترة الاستعمارية ، عن طريق عملية التشجير الداخلي النوعي ، عبر كل الطرقات الداخلية. وهو ما يعني أن أول مخطط عمراني في هذه البلدية ، الناشئة سنة 1984، لم يأخذ بعين الاعتبار- البعد الجغرافي في عملية التهيئة.

- ومن المشاكل الأخرى التي أثرت في عملية التهيئة في البلدية أن مشروعات السكن والتعمير التي تبنى في البلدية لا يكون للمصلحة التقنية المختصة مشاركة في بلورة مادة القرار، وهو ما يترك انطباع سلبيا لدى المصالح التقنية. إن هذا الخيار أدى إلى جملة من التناقضات من بينها:

أن جميع المخططات العمرانية ، أنجزت و تم إسقاطها على أغلب المجتمعات الريفية في المنطقة (في مجتمعي البحث) دون التركيز على طبيعة التعمير المتواجد في كل مجتمع ريفي، والمعالج في إطار خطة تهيئة خاصة.

فإقليم بلدية "الزيتونة" يتضح فيه التناقض من خلال هذه البناءات(العمران) ، مع هوية النسق التعميري الريفي. ذلك أن هذه البناءات بنيت في شكل عمارات ، وهي سابقة لم تحدث قط من قبل، ذلك أن "العمارة" لا ترتبط بالمجتمع الريفي ، ولا يمكن دمجها في إطار خصوصية هذا المجتمع. لأن العمارة من حيث أنها سكن .اجتماعي اقتصادي فهي وليدة المجتمع الصناعي.

كما أن هذه العمارات كأنموذج ، تم التخطيط لها على الطريقة البرازيلية ذات الأصل الصناعي، و تمت تهيئة أراضي استيعابها بجانب أو على مقربة من القرى الاشتراكية الريفية الفلاحية ذات النموذج البلغاري. و مثل هذه التجمعات المتناقضة متواجدة في بلدية "رمل السوق" و أم الطبول ، وعين الكرمة حيث أحاطت نظامها العمراني الأصلي بمجموعة من العمارات التي أدت إلى تشويه الصورة العامة لتهيئة و تعمير المجتمع.

- و منه يمكن القول أن برامج و مخططات التهيئة و التعمير لم تنطلق من الأبعاد الأساسية

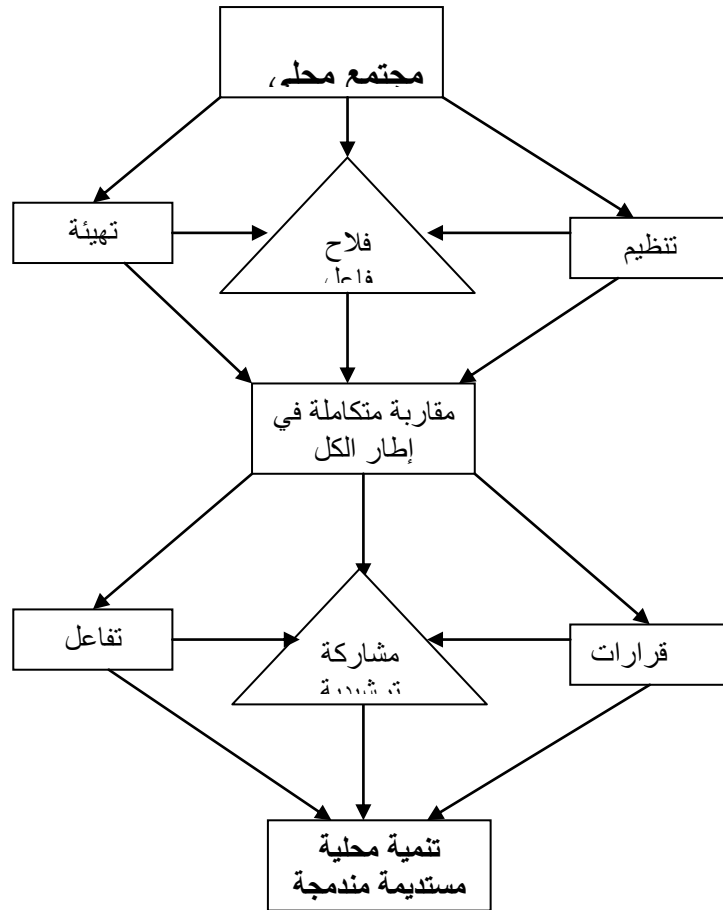
للتهيئة العمرانية المتمثلة في: البعد الاجتماعي، الاقتصادي، التقني، الوظيفي و البعد الجغرافي.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا السياق، و باعتبار أن التهيئة و التعمير هي آداة تقنية و

تحديثية للمجتمع ، في إطار استيعاب مشروعات التنمية ، فإن عمليات و برامج تهيئة المجتمع الريفي

في مجتمع البحث، لم تتم بكيفية تؤهل المجتمع المحلي لتحقيق التكامل التنموي البنائي_الوظيفي.

خلاصة: يتضح من خلال هذا الفصل أن عملية التنمية المحلية على المستوى التقني و التحديثي لا تأخذ بكافة المعايير التقنية التحديثية التي تمكن المجتمع من تحقيق الاندماج مع رهائته التنموية بشكل مستديم، بما يضمن له القدرة على تحقيق التوازنات بين الأبعاد العامة للتنمية، إذ أن المجتمع المحلي يحتاج باستمرار إلى قرارات عقلانية، تؤهله لتجاوز متاهات التخلف الناجمة أساسا عن بنية اجتماعية تقليدية غير مندمجة بشكل منهجي في سياق التنمية المستدامة المراعية للخصوصية و هو ما يتضح في الشكل الاتي :



شكل رقم (12) يوضح معادلة التحديث التنموي للمجتمع المحلي الريفي.

الفصل السابع

خلاصات وإستنتاجات

الفصل السابع : استنتاجات ومقترحات الدراسة

تمهيد

أولاً- التنمية على المستوى النظري والمفاهيمي

ثانياً- التنمية و النخبة المحلية البلدية

ثالثاً- التنمية على المستوى الاجتماعي

رابعاً- التنمية على المستوى التقني و التحديثي

خامساً- مناقشة عامة للفرضية

سادساً- مقترحات الدراسة

تمهيد :

يهتم هذا الفصل بحصر أهم الخلاصات و الاستنتاجات التي تم رصدها من خلال عملية البحث في تنمية المجتمع المحلي وفقا للمعايير المستدامة ، وذلك في إطار محاولة اكتشاف البلدية كجماعة محلية ذات صبغة تنظيمية إدارية لامركزية رسمية،وعليه تم تبيان أهم الزوايا والإشكالات التي تشكل في نهاية المطاف رهان التنمية المحلية المستدامة كمسعى مجتمعي نهائي ، إضافة إلى محاولة الإجابة على تساؤلات الإشكالية بشكل كاف من خلال الاستنتاجات، إضافة إلى مناقشة فرضيات الدراسة ، إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات وقد تم ذلك على النحو التالي :

أولاً- التنمية على المستوى النظري والمفاهيمي:

1-نتيجة رقم 01 :

إن التنمية كمفهوم نظري ، ورهان مجتمعي لا يمكن لها أن تتجسد في الواقع السيولوجي، إلا إذا تم التنظير لها من منطلق أنها كل مركب و معقد - تتمثل وتمثل مؤشرات الكمية والنوعية على مستوى البناء الاجتماعي العام بشكل عقلائي ملموس . ومنه فإن عملية إعداد هذا البناء للتكيف مع الوتيرة التنموية يؤدي حتما إلى ضرورة التسليم بالزامية قدرة النسق الاجتماعي على التماثل الايجابي الهادف والمنظم لاستيعاب التطورات المختلفة التي تحدثها التنمية كمنظومة واقعية تترجم حالة التغير المراد تحقيقه من وراء العملية . هذه الصورة السوسيولوجية للتنمية المتمثلة في قابلية البناء الاجتماعي لامتلاك التغير في شاکلة التطور ، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التفكير في خلق الميكانيزمات الملائمة التي من شأنها أن تروض الأفراد في إطار هذا السياق ، لأنه و بمعزل عن هذه الخطوة لن

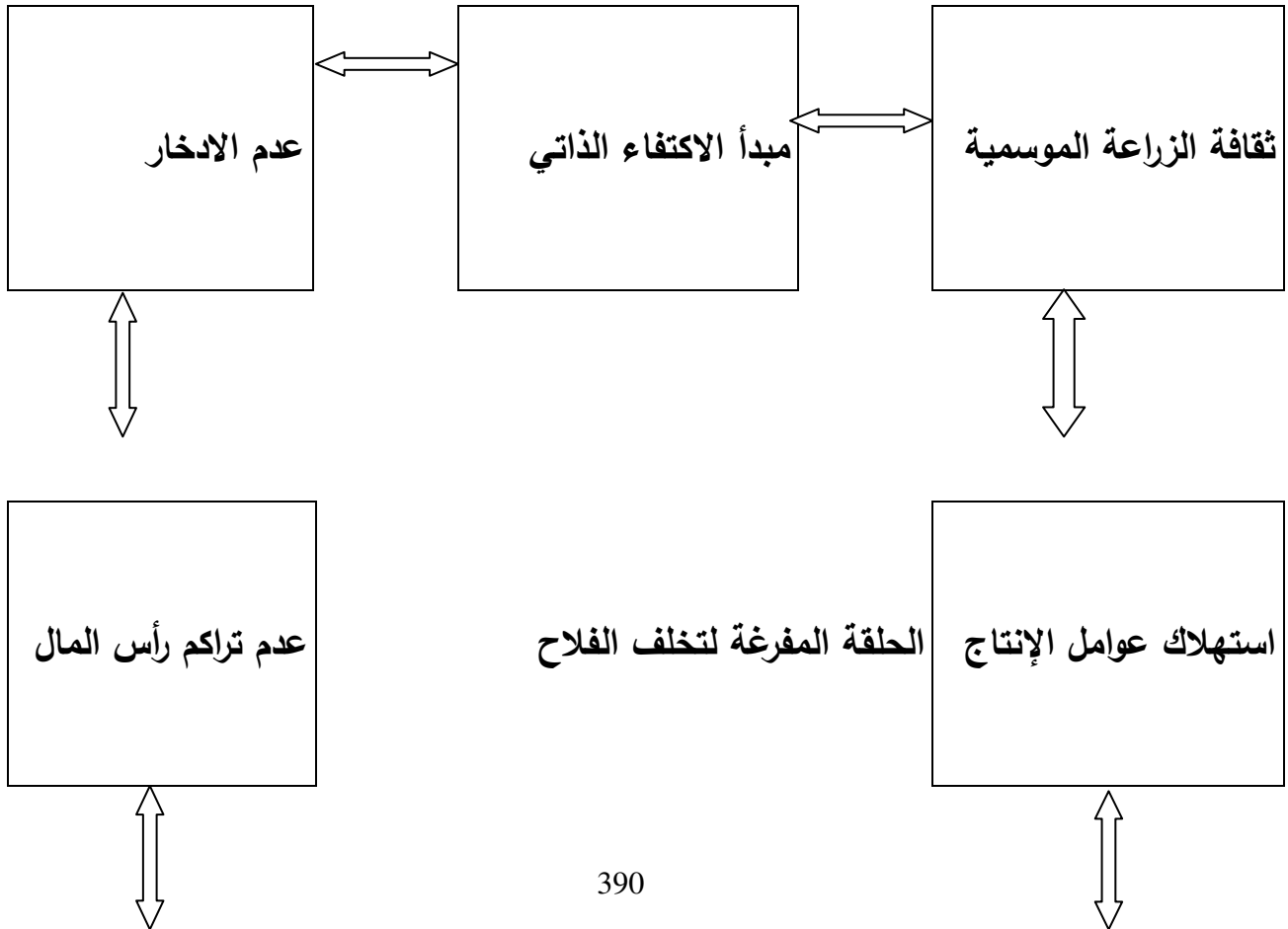
نتحصل إلا على مجتمع مغرب سوسولوجيا عن مشروع تنميته. أي ليست له الصورة المثلى للتلاؤم البنائي و التناغم الوظيفي ، إنه باختصار مجتمع مبعثر الأدوار ومتناقض من حيث مخرجات مشاريعه ، ما يعني أن المشروع التنموي كرهان مجتمعي يقتضي مرحلة الوعي المتكامل والمنسجم بين الفرد ، الجماعات ، والجمعيات ، وبقية مكونات المجتمع المدني ، وهذا ضمن إستراتيجية التنسيق مع الأجهزة الرسمية المكونة للفعل الدولاتي عبر مؤسساته المكونة له .

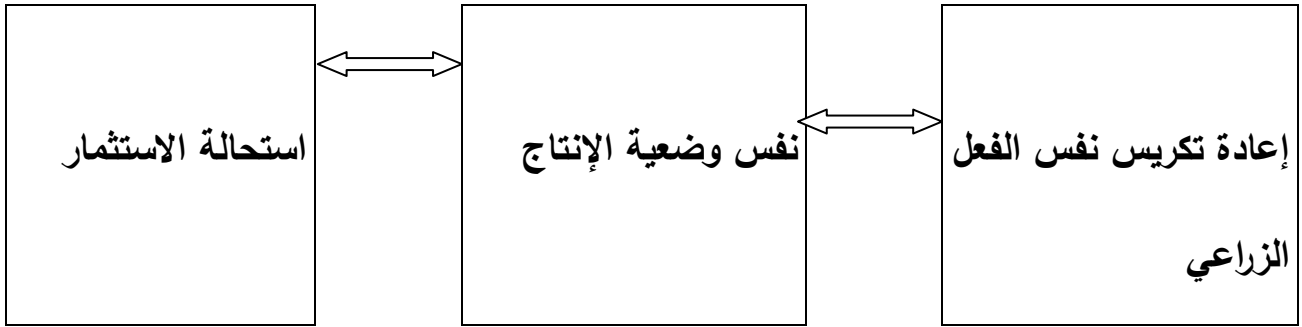
2-نتيجة رقم 02 :

بناء على الفقرة(1) يتضح جليا أن عملية التحديث التنموي ترتبط قبل كل شيء بضرورة تفحص المنظومة الثقافية من أجل الوصول إلى حصر العاهات الثقافية التقليدية المناهضة بكل أبعادها للفعل التنموي ، تلك العاهات التي تتمثل في شكل اتجاهات و قيم للأفراد تظهر مؤشراتها باستمرار كأفعال متناقضة و هدامة للفعل التنموي بكل معالمه ، مثال ذلك: ثقافة الزراعة الموسمية و ما أحدثته من حلقة مفرغة في مجتمع البحث رغم ما يتمتع به الإقليم من موارد طبيعية ، بشرية أي أن المشكلة لا تكمن في ضعف المنظومة التقنية أو السيولة المالية بقدر ما تكمن في مشكلة نفاذ وسيطرة عقلية موروثية تاريخيا يكرسها الفلاح عبر مجموعة من السلوكات من أهمها الزراعة الموسمية التي تظهر بهذا المعنى كمؤشر بديهي لعدم إيمان و رغبة الفلاح في تجاوز وضعيته والمغامرة خارج حدود تفكيره المحلية الضيقة.

و يبدو أن هذه المشكلة موجودة و منتشرة في أغلب مناطق المجتمع الجزائري و هي من العوامل التاريخية الموضوعية التي أوقعت به في عقبة التخلف و منه استحال تاريخيا على المجتمع

الجزائري تحقيق وثبة انطلاقة حقيقية في اتجاه التنمية بمختلف تمثلاتها و أبعادها على مستوى الفرد - الجماعات - الدولة الحديثة - و هذا على اعتبار أن نجاح المجتمع الزراعي يؤدي بالمجتمع إلى بروز معالم و ملامح الثورة الزراعية كمنظومة سوسولوجية أولية تنظم على أساسها معايير الثروة، المكانة والتقسيم العلمي للعمل الاجتماعي ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سيطرة المخيال الاجتماعي الريفي على منطق تفكير الفرد عندما يتعلق الأمر بمسألة الرأسمال، إذ لم يتمكن المجتمع الجزائري من تحقيق مرحلة الانتقال الطبيعي نحو توسيع قيمة الرأسمال المحصل زراعيًا، وتحويله إلى قاعدة للرأسمال المجتمعي المكتمل النشأة والذي مثل على مستوى المنظومة التاريخية الأوربية أرضية الثورة الصناعية ، القائمة على عقلية تعظيم الربح على أوسع نطاق ممكن ، وهي عقلية الرأسمالي ذات المنشأ الاجتماعي الزراعي بالأساس، وهذا ما يتضح من خلال الشكل الآتي:





شكل رقم (13). يوضح عناصر عقدة الحلقة المفرغة لتخلف الفلاحة في مجتمع البحث

3-نتيجة رقم 03:

يتضح من خلال هذا البعد المستديم للتنمية القائم في اتجاه تحقيق الثروة تقتضي حتمية مراعاة مبدأ المحافظة على الرأس المال البيئي والرأس المال الاجتماعي - إن مفهوم المجتمع المحلي ، وإن كانت عملية تحديده إداريا تتم معالجته ورسم معالمه بشكل عملي تنموي في إطار هذه المقاربة ، وهو ما يعني أن الفكرة المركزية و المحورية لإقامة أو تكوين مجتمعا محليا يتألف أساسا من الخصوصية الإقليمية التي تؤهله لامتلاك مشروعا تنمويا معينا ، وعلى هذا الأساس فإن أنموذج المجتمع المحلي ليس إلا مقارنة سوسيواقتصادية مركزة بما يضمن الديمومة و البقاء عن طريق تحقيق شروط إعادة إنتاج الثروة بشكل منسجم و متوازن . فليست مسألة تحديد المجتمع المحلي ، مجرد رسم جغرافي إداري ، ذلك أن التعسف في تحديد هذا المجتمع من دون احترام المكونات الأصلية ، في إطار العملية التنموية لن تؤدي إلا تناقضات ، وفشل ذريع ، بحيث يصبح المجتمع مجرد وعاء غير قادر لإعادة إنتاج الثروة ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا انطلقنا من ترسيم المجتمع

المحلي بناء على خواصه الأصلية ، التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد حدود ومعالم هذا الأخير .
ومنه فان منطق التنمية والاقتصاد العقلاني يتخذ من تلك المكونات الاجتماعية القاعدية كمنطلق
أساسي في بلورة المشروع ، وهي المعايير المادية لنعت المحلي ورسم حدوده ، ومن منظور تقني
صارم.

4-نتيجة رقم 04:

مفهوم العالم الثالث كمصطلح علمي أثبت فشله الذريع وعدم صلاحيته بعد أن توضح جليا
ميكانيزمات العولمة التي أعلنت صراحة مرحلة أخرى عن إحتواء الرأسمالية لكل التشكيلات
المجتمعية، والتجمعات الجيوإستراتيجية ، إن الفشل الحقيقي في مصطلح العالم الثالث يكمن في بطلان
ذلك الديالكتيك التحريكي التدريجي ،المتماثل حسب شوقي مع الطبقة الإقطاعية الثالثة التي مثلت
تاريخيا الفاعل الإستراتيجي لتطور وتغير المجتمع،إن مجموعة الدول المدرجة تحت هذا الإسم فشلت
في أن تكون ذات فعالية تاريخية موازاة بالقياس التاريخي للطبقة الإقطاعية ولذلك فقد ظهرت
تصنيفات جديدة من أهمها الدول العظمى ،ثم دول التتين الخمسة ،ثم العالم الظاهر Les grand
payés, Les cinq dragon Le monde émergent، وغيرها من التصنيفات التي موقعت
الدول وفقا للمعايير الاقتصادية ومالية،ومنه فإن معيار العالم الثالث يفتقر إلى شروط الموضوعية
الإقتصادية مقارنة بتراكمات التجارب على مستوى تلك الدول التي كانت تحت مسمى في هذا
المصطلح. كما أن التخلف ومها كانت مسؤولية الدول المتقدمة كما بين سمير أمين ، فإنه لا يمكن
أن يكون وليد الفضاء المجتمعي ذاته الذي فقد تاريخيا مناعته الدفاعية من الداخل ، صحيح

الاستعمار كظاهرة تاريخية يتحمل جزء مهم من نواتج التخلف ، ولكن السؤال الأهم ، لماذا كانت هذه المجتمعات ضعيفة بما جعلها محل التجارب الاستعمارية ؟

ثانيا- التنمية و النخبة المحلية البلدية :

1-نتيجة رقم 05:

يتعرف الخطاب الرسمي على مستوى التشريع بأهمية البلدية في عملية التنمية كركيزة محورية وكهيئة تنظيمية بيروقراطية إدارية ذات قدرة على التطلع و التعمق في مشاكل الواقع الاجتماعي المحلي بكل أبعاده .

لكن إذا تم اعتبار أن البلدية هي جماعة محلية لامركزية ، فإن هذه الحقيقة ليست مطلقة ، ذلك أن الواقع يثبت أن البلدية خاضعة و تخضع في أغلب قراراتها الإستراتيجية إلى موافقة سلطة الولاية بصفتها جماعة محلية ماكرو اجتماعية ، رغم أن المواطن المحلي ينظر إلى البلدية كمرصد أول ، وأخير في عملية التنمية ، ما يعني أن البلدية في أكثر الحالات تظهر و تتموقع كسلطة ذات صفة تنفيذية ، كما أن غياب طابع المشاركة بين البلدية و الولاية في بلورة القرارات الإستراتيجية غير موافق تماما و طموحات النخبة المحلية في تنمية المجتمع المحلي خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك المشاريع المرتبطة بحتمية مراعاة خصوصية الفضاء المجتمعي المحلي .

2-نتيجة رقم 06:

غياب طابع المشاركة بين البلدية و الولاية في بلورة القرارات الاستراتيجية لا يتوافق تماما وطموحات النخبة المحلية البلدية في تنمية المجتمع ، فكما لاحظنا سابقا أن العلاقة المستمرة المفتوحة بين النخبة المحلية و المواطن صورة كافية لتحقيق قدرة هذه النخب على الملاحظة و التصور في إطار رصد معالم الطريقة التي يتم من خلالها تحديث منظومة القيم الاجتماعية و كذلك رسم معالم المشروع التنموي في مختلف المجالات بما يؤهل ويحقق تناغم وظيفيا بنائيا في إطار وحدة النسق الاجتماعي العام .

لكن هذه المزايا الموجودة في مستوى مقدرة النخبة المحلية البلدية على التصور ليست إلا مزايا شكلية غير مسقطه في الواقع تنظيميا ما دام التنظيم البلدي لا يحقق حقيقة مبدأ الاعتراف العقلاني بهذه الأطر البشرية كنخبة محلية تشكل بذاتها رأس مال بشري ينبغي استثماره و هذا ما تثبته منظومة الحوافز الضعيفة فبغض النظر عن الترقية ، الأجر المشاركة في القرار ، كيف يمكن لإطار بشري موجود على مستوى مصلحة عليا بالبلدية كمصلحة الشؤون الاجتماعية أو المصلحة التقنية أن يقدم الإضافة دون أن يثمن أفكاره و يطورها أي الاندماج في منظومة تكوين مستمرة وهي المنظومة الغائبة تماما على مستوى البلدية ؟

3-نتيجة رقم 07:

إن هذه المسألة المتعلقة بغياب الجماعة المحلية على مستوى البلدية كنخبة ترتبط مباشرة بمسائل التنمية ، لأن التنمية كفعل تنظيمي مقدر تحقيقه ليست إلا فعلا متكامل الأبعاد و ذلك

عندما يتعلق الأمر بخلق الحلقات المؤسساتية و الإدارية التي تشرف و تساهم في بلورة الفعل التنموي بما يحمله من أسباب وعوامل بشكل محسوب .

وبهذا تتحول المؤسسات كما شاهدنا مع "برنهايم" كحقل معترف به في معادلة التنمية لبروز نخب قادرة و متفوقة في مجال النشاط المؤسساتي أو التنظيمي الإداري و هي المسألة التي اعترف بها المجتمع المعاصر في إطار اعتراف كل مؤسسة بنخبوية أطرها البشرية الرائدة و ذلك ماديا ومعنويا ، هذا يعني أن على التنظيم الاعتراف بهذه الأطر البشرية كنخبة ذات مقدرة في إنتاج معالم الفعل التنموي الإضافي في حدود المجتمع المحلي وهي المسألة التي تحتاج إلى تكوين مستمر لهذه الأطر واعتبارها كرأس مال بشري لا غنى عنه في بلورة مادة قرار التنمية - و هو القرار الذي ينتج في إطار رؤى و معايير عقلانية متكاملة -تحقق هذه الحالة عن طريق مشاركة فعالة ومستمرة .

من جهة أخرى يبدو أن مفهوم التنمية على مستوى البلدية كجماعة محلية ما يزال مرتبط بمنظومة سسيوسياسية تجاوزتها الأحداث على المستوى الوطني و الدولي ذلك أن هذه الأخيرة تنظر و تُنظر إلى المشروع التنموي المحلي من منطلق الفكرة التقليدية التي مفادها توزيع و إسقاط السيولة المالية على الإقليم البلدي المحلي - ما يعني أن روح المبادرة التنموية كمشروع ينطلق من تصور نظري مدروس يراد انجازه داخل الإقليم المحلي ووفقا لخصوصياته (طبيعية ، بشرية ، مادية...الخ) - مسألة غير واردة حقيقة من خلال الميدان و يبدو أن هذه المسألة تتجاوز نطاق البلدية على مستوى مجتمع البحث ذلك أن هذه المسألة ترتبط أصلا بفلسفة المشرع الجزائري الذي ينتقي مسلمات

التنظيم البلدي من مزوجة بين التشريع الفرنسي و الايغوزلافي لنحصل على صورة تنظيمية بلدية لا مركزية من جهة و تحتفظ في الآن نفسه بمبدأ التعويل و الوصاية من قبل الفعل الدولاتي .

- إذا كانت البلدية ركيزة محورية و أساسية في العملية التنموية للمجتمع المحلي (على الأقل من خلال المشرع)، و لما كان المجتمع المحلي في حد ذاته يختلف باختلاف المعطيات التي تكونه فإن مسألة تركيز مفهوم التنظيم البلدي بحسب الخصوصية الإقليمية والتنموية تحتاج إلى تقدير تقني على مستوى البلدية من خلال الهياكل و الحلقات المكونة للتنظيم البلدي ككل ، فلا يمكن للتركيبية التنظيمية لبلدية ريفية (كعين العسل) مثلا أن تكون هي، هي و بنفس الصورة مع بلدية مدنية حضرية ، لأن رهان التنمية يختلف شكلا ومضمونا مثال ذلك: القوانين التي تحكم التهيئة والتعمير لا يمكن أن تأخذ نفس الصورة و نفس الصبغة أو أن تنطلق من نفس الفلسفة لأن التهيئة التعميرية المحلية ذات الصبغة الريفية تختلف تماما من حيث الشكل : الأسلوب، المسلمات الأهداف والغايات، مع التهيئة العمرانية الحضرية في المدينة .و تجدر الإشارة إلى أن تهيئة العمران في الوسط المحلي الضيق مسألة أعقد و أصعب بكثير من التهيئة العمرانية الحضرية لأن التهيئة العمرانية الحضرية و إن كانت تحتفظ بنفس المبادئ فإنها لا تواجه بنفس الحدة مسائل الفعل الزراعي المركز و التنمية المستدامة بكامل أبعادها الأولية .

و بهذا فإنه من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع المحلي في التنظيم البلدي أي في الهياكل والحلقات التي تضمن له تحقيق دافعية الفعل التنموي في إطار رؤية إستراتيجية مستدامة و بخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة مواجهة المنظومة التقليدية .

ثالثا- التنمية على المستوى الاجتماعي :

1-نتيجة رقم08:

تبرز المشاركة كأهم أداة سوسيلوجية معاصرة لتحقيق مبدأ التناغم الوظيفي بين الأفراد وفعل التنمية في إطار البناء الاجتماعي العام ، ما يعني أن غياب هذه الأداة يسلم حتما إلى وجود حالة الاغتراب بين المجتمع و مشروع تنميته ، وعليه فإن تكريس هذا المبدأ عمليا ، مع إقناع الفرد على أداء هذا الفعل يحتاج إلى تكتل الجهود من قبل الجهات الرسمية المتمثلة أساسا في البلدية كجماعة محلية و الجمعيات ذات النشاط الحر ومنه فإن وجود حلقة الاتصال والتنسيق للعمل بين البلدية والجمعيات مسألة لا بد منها وهي الثغرة التنظيمية العملية الموجودة إذ لا توجد أرضية قانونية و خطة عملية منظمة للاتصال بين البلدية و الجمعيات في إطار محور الاهتمام المكرس لفلسفة المشاركة التنموية ، إذ أن الواقع التنظيمي يحدد هذا العمل على مستوى الولاية ، فهذه الأخيرة و إن كانت جماعة محلية فإنها أبعد من البلدية بكثير للتعرف على مستوى الواقع الاجتماعي الثقافي و الاقتصادي للمجتمع المحلي.

- إن المشاركة ليست فعلا ثانويا في عملية التنمية ما دامت تقوم بدفع الفرد للتعرف والاشتراك في فعله التنموي و هو مطلب التنمية في حد ذاتها كمقاربة نظرية و فكرية يمكن إسقاطها على الواقع أي أن المشاركة عملية واسعة هادفة ومنظمة غايتها الأساسية موقعة الفرد في إطاره الصحيح للمجتمع المتناغم بنائيا ووظيفيا مع مشروع التنمية ولعل وجود جملة من الاختلالات يعود أصلا لغياب حقيقي يكرس هذا المبدأ مثال ذلك:

البناءات الفوضوية على حساب الأراضي الزراعية بسبب غياب إدراك و توعية ذاتية للفلاح إذ أن

عمل لجنة التهيئة و التعمير ليست إلا عملية إدارية لا يعلم بها الفلاح أصلا في مطلق الأحوال

أضف إلى ذلك كيف يمكن أن نقوم بإقناع الفلاح في المشاركة على هذا المستوى و في قطعة أرض

تخصه أصلا؟ و لا يوجد في كل بلدية سوى مرشد فلاحي واحد يمثل حلقة وصل ضعيفة وغير

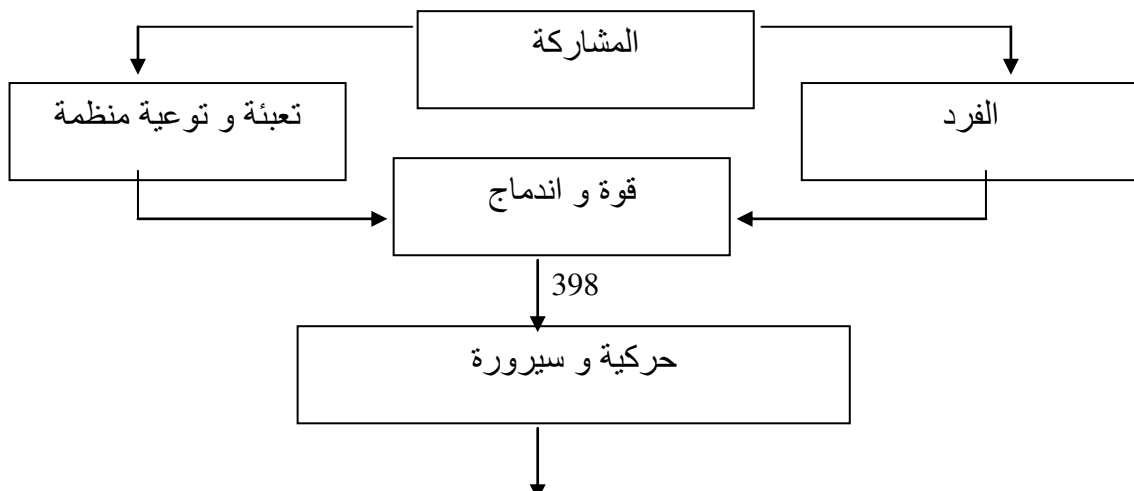
مقنعة من حيث تعزيز حلقة الاتصال ، و لا توجد أية جمعية تتشط في هذا السياق.

و على هذا الأساس يفترض وجود هيئة تنظيمية على مستوى البلدية و بأطر بشرية مختصة

تتسق مع الجمعيات لتكريس مبدأ المشاركة كشكل علمي واسع و مستمر ، و بإستراتيجية مخططة

على أبعد مستوى ممكن تضمن للمشروع التنموي اندماج مطلق و مستديم .

وتتضح الصورة النظرية للمشاركة انطلاقا من هذا البحث على الشكل الآتي:



شكل رقم 14 يوضح الأبعاد التنموية للمشاركة

2-نتيجة رقم 09:

تتضح أهمية الخدمة الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالأسرة بسد ثغرات ونقائص الفقر وانعكاساته السلبية على المستوى البنائي الاجتماعي العام لكن أهم ملاحظة يمكن رصدها في هذا السياق هو اعتبار ظاهرة الفقر ظاهرة عامة على مستوى المجتمع المحلي (حسب البلدية) .

ما يعني أن تحديد حالة الفقر تتم بنفس المعايير لكن الواقع التاريخي و السوسولوجي يثبت أن الفقر يشكل حالة خاصة قائمة بذاتها على مستوى العائلة كبنية أصلية وأساسية في تكوين المجتمع المحلي، و ليس المقصود بالفقر في هذا البحث مستوى الدخل كمياري متدني يعبر عن حالة معاشيه منحطة للمجتمع المحلي. ذلك أن الفقر يشير بهذا المعنى إلى عجز العائلة على البقاء أو الاندماج في سيرورة تغير المجتمع المحلي ، و هذا ما يؤدي إلى فقر هو في الحقيقة نتيجة

انقلاب وظيفي للأدوار داخل العائلة المحلية مما أدى إلى عجز هذه الأخيرة على تحقيق شروط بقاءها و استمرارها لإنتاج وسائل عيشها.

و عليه فإنه على مستوى لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية يفترض للحد من هذه الظاهرة أن تعالج كل حالة لوحدها، ما دام لكل حالة لها ظروفها و أسباب فقرها.

و عليه فإن المعالجة على مستوى كل حالة تتحول إلى إعادة إدماج الأسر المعوزة في إطارها الوظيفي الحقيقي ، الذي يجنبها حالة عدم الوقوع في متاهة الفقر مع شرط المتابعة المستمرة، و تغيير قيم الفقر المترسبة على مستوى كل عائلة إلى قيم العمل ، الانجاز ، الادخار و تكريس اقتصاد الممارسات المنزلية .

3-نتيجة رقم 10:

إذا تم اعتبار النزوح الريفي ظاهر سلبية ، ينبغي محاربتها فإنه من الضروري ادراك كون المجتمع الريفي بإمكانه أن يشهد حالة النزوح الاجتماعي على محتواه البنائي في ظل تأكيد مبدأ محاربة النزوح الريفي، بمعنى أن حالة الاغتراب بين الفرد والمجتمع الريفي كبناء عام من ذلك مثلا : أن الجيل الحالي للمجتمع الريفي المتمثل بأكبر نسبة من الشباب يحتاج إلى تحقيق اندماجه وتناغمه البنائي الوظيفي إلى خلق الأطر الملائمة المعاصرة القادرة على استيعاب الرغبات والاتجاهات و هذا تجنبا لإمكانية حدوث إختلالات وظيفية في ظواهر مرضية يصعب معالجتها بعد ذلك .

من جهة أخرى فإنه إذا تم اعتبار أن حالة النزوح الريفي ظاهرة مرضية تماما فإنه علينا أن نقبل بالقدر نفسه أن محاربة هذه الظاهرة بشكل مطلق تحتاج إلى كثير من العقلانية في توجيه الإطار البشري العمراني ، ذلك أن المجتمع المحلي الريفي و كما سبق في الإطار المفهمي هو تشكيلة سسيولوجية محدودة العدد مركزة بشكل دقيق وظيفتها الأساسية تتمثل في الإنتاج الزراعي ، وهو كمجتمع بالنسبة للجزائر محدد من منطلق أنه يشكل مرحلة تاريخية من حياة المجتمع الجزائري العام ما يعني من خلال هذا المفهوم التاريخي و الوظيفي ، أنه في حاجة مستمرة إلى تركيز تركيبته البشرية بشكل سوسيولوجي يضمن له تحقيق تلك المعادلة الاقتصادية خاصة و أن الانفجار السكاني و سياسة عدم تحديد النسل التي اتبعتها الجزائر أدت كما هو معروف إلى تضخم البنية البشرية وبخاصة في المجتمع الريفي ، وهو ما يتناقض وحقيقة المجتمع الريفي من خلال المعايير العقلانية المحددة له كبنية بشرية ذات وظيفة اقتصادية تفترض مبدأ الانتاج على أساس: الاستمرارية ، التوازن ، الاستدامة .

رابعا- التنمية على المستوى التقني و التحديثي :

1-نتيجة رقم 11:

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها ، هو أن ذلك التقهقر الواضح راجع أساسا إلى غياب الإجراءات المتعلقة بإجراء التعديلات على مستوى البناء الاجتماعي في إطار إكساب المجتمع حركية النسق التنموي المراد تحقيقه ، وهذا تماما كما ذكره (لورانس هيووز) و بناء على هذا كله يمكن القول

أن تنمية المجتمع المحلي في إطار رؤية و مشروع تحتاج بالضرورة إلى تهيئة النسق الاجتماعي بما يتلائم والتناغم البنائي الوظيفي في إطار وحدة النسق الاجتماعي العام .

فعلى مستوى إدماج الفعل الفلاحي مع المتغيرات التقنية و التحديثية تحتاج المسألة إلى محاربة منظومة العمل الاجتماعي التقليدية التي تتكرس مبدأ الموسمية و غياب روح الانجاز و قابلية الزيادة في اتجاه التراكم ، و يمكن القول أن هذه المسألة ترتبط بمبدأ المشاركة على مستوى الترشيح التتموي الحديث . فلتحقيق هذا المبدأ ، يحتاج المجتمع الريفي إلى تكثيف عدد المرشد الفلاحي و تأطير مهامه تنظيما في إطار العلاقة مع الفلاحة ، كما أنه على مستوى البلدية من الضروري وجود حلقات تنظيمية ، تعمل على هذا المستوى بصفة مستمرة و مدروسة و بالتنسيق مع الجمعيات المختصة في هذا الإطار . إذ لا يمكن الحديث عن الفلاحة الجزائرية حقيقة في الفترة الحالية ، ذلك أنه بغض النظر عن بعض التغيرات التنظيمية التي حدثت فإن أهم عامل يتمثل في العوامل البدائية للإنتاج لم يفصل فيه حتى الآن و يتعلق الأمر بملكية الأرض فحتى هذه اللحظة لا يمكن اعتبار الفلاح الذي استفاد من قطعة الأرض بعد فترة الثورة الزراعية مالكا حقيقيا للأرض ذلك أن القانون ينص بصراحة على حق الانتفاع و عدم التصرف . فمن بين المسائل التي تسقط في قانون عدم التصرف ، الاستثمار عن طريق الشراكة أي هناك مانع قانوني لتوثيق عقد شراكة في مثل هذا المجال و هو ما يعيق حقيقة مبدأ المغامرة و تطوير الوضعية .

2-نتيجة رقم 12:

إن تهيئة المجتمع المحلي في مجال إسكان أفرادهِ و تعمير إقليمهِ عملية معقدة للغاية وليست بالمسألة الهينة تماما ذلك أن التهيئة العمرانية ، ترتبط أولا بضرورة المحافظة على كيان وخصوصية المجتمع كتشكيلية اجتماعية مقدرة تنظيميا في إطار فعل اقتصادي. و ما يزيد هذه المسألة تعقيدا هو دخول متغير التنمية المستدامة ، و منه فإنه لا يمكن الحديث عن تهيئة المجتمع دون تقدير للآليات و الميكانيزمات الموجودة على مستوى قرار التهيئة العمرانية و التي من شأنها أن تحافظ على الثروات الطبيعية و المزايا البيئية التي يتمتع بها الإقليم.

3-نتيجة رقم 13:

فيما يخص مسألة البناءات الفوضوية المتمثلة في بناءات الفلاح على حساب الأراضي الزراعية يمكن القول أن الضيق العمراني الذي تتخذه الجهات الرسمية في الجزائر يصب أصلا في هذا الاتجاه إذ كيف يمكن قبول فكرة المناطق المبعثرة les zones éparses كميزة سكنية عمرانية موجودة على مستوى المجتمع الريفي وهي المناطق المنتجة فلاحيا ؟

فمقارنة بمجتمعات ريفية موجودة في دول أخرى لا يمكن قبول فكرة المناطق المبعثرة كعنصر من عناصر التهيئة ، ذلك أن هذا المجتمع مؤسس على الأرض أساسا أي خصائص الإقليم الطبيعية فمثل هذه المناطق كان من الضروري تجميعها منذ البداية خارج الأراضي الفلاحية المستعملة خاصة و أن المنطقة متنوعة الإقليم ، إذ يمكن التوزيع السكاني العمراني على مقربة من الفلاحة و في أراضي غير صالحة لممارسة الفعل الفلاحي الزراعي.

4-نتيجة رقم 14:

في مجال التهيئة يمكن القول أن البلدية لا تلعب دورا بارزا و أساسيا في هذه العملية بما يتناسب و الأبعاد العقلانية للتهيئة العمرانية إذ يبقى تدخل البلدية مجرد تدخل إداري بيروقراطي يتمثل خاصة في شهادة المطابقة و تبقى مشاريع السكن الأخرى من اختصاص مكتب الدراسات على مستوى الولاية التي تقوم بإنجازها على مستوى التصور العام للخطة العمرانية دون مشاركة حقيقية للبلدية .

خامسا - مناقشة عامة للفرضية:

من خلال ما تقدم يتضح أن البلدية كجماعة محلية ليست قادرة على تفعيل المشروع التنموي في حدود مكونات المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه ، كما أن الدور المعطى في إطار التنظيم الإداري بموقعها في ضمن المشروع التنموي المحلي كمجرد هيئة تنفيذية غير مشاركة في صناعة التصور الأولي للخطة التنموية المحلية رغم قربها والتصاقها بالمجتمع . وتتجلى مظاهر هذا العجز وعدم القدرة من خلال مناقشة الفرضيات الجزئية الآتية :

1- لا تتصف الجماعة المحلية البلدية بالصفة النخبوية الفعلية التي تؤهلها لقيادة التغيير في حدود اختصاصها الإقليمي وهذا على خلاف الحس الإيديولوجي الذي ينظر من خلاله المواطن في حدود المجتمع المحلي إلى الجماعة البلدية كهيئة منتخبة معول عليها لصناعة التنمية المحلية المستدامة وتغيير وضعيات التخلف ، وتتجلى هذه الوضعية من خلال الفرضيتين الآتيتين:

2- لا تمتلك البلدية إستراتيجية كاملة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة على المستوى الاجتماعي ويرجع هذا العجز إلى كونها مجرد هيئة تنفيذية ، تفنقر إلى القدرة على المشاركة في ممارسة تصور

الفعل التنموي بحسب نوعية وتركيبية المجتمع المحلي الذي تحكمه ، والذي يحتفظ بالضرورة بهوامش تكوينه الفردي والجماعي، الخاصة به، كما أن الحالة المعرفية للمستوى الاجتماعي للتنمية بالنسبة للبلدية لا تنظر إلى هذا المستوى كخطة محكمة في إطار رؤية شاملة ، وهي القراءة النابعة من القناعة العامة للمجتمع الجزائري الذي ينظر لهذا المستوى كحق يجب الحصول عليه

3- الجماعة المحلية البلدية بعيد تماما عن إمكانية تحقيق المستوى التقني والتحديثي للتنمية المحلية المستدامة ، لأن مبتغى تحقيق هذا المفهوم يفترض هيكلية تنظيمية جديدة ، تحقق المقدرة على مسايرة المجتمع المحلي وآليات تفاعله العملية في الفضاء الجغرافي المادي وفقا للمقاربة التنموية المستدامة بما يحقق القدرة على الحراك الفعال ، وعلى العموم فأن عدم مراعاة الخصوصية المجتمعية المحلية المستدامة على هذا المستوى أدى إلى انقلابات وظيفية للأدوار جعلت المجتمع يغترب من واقعه ويبتعد عن فرص تحقيق الثروة ونتاجها بشكل مستديم .

سادسا: مقترحات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة، تقديم بعض المقترحات والتوصيات انطلاقا من المعاينة التي تمت على مستوى المجال الاجتماعي المحلي للدراسة وذلك من خلال البلديات السبع وتم ذلك على النحو الآتي :

1.6- بلدية عين العسل :

تعتبر بلدية عين العسل من أقدم بلديات ولايات الطارف ، وهي كنواة للمجتمع المحلي تعود بديات تشكلها إلى منتصف الفترة العثمانية ، ولعل من أهم المعالم التي تشهد على هذا ، هو السوق

الأسبوعية التي يزيد عمرها عن 300 سنة ، هذا التميز لم يستثمر ، إذ لم يستغل تهيئة السوق الذي يحتل شهرة تمتد إلى حدود ولاية سطيف ، إذ أن المكان المخصص لهذا السوق والذي يعود إلى سنة 1959 ، لم يعد قادر لاستيعاب حركية بحجم وقيمة هذا السوق ، الذي أصبح محاصر بمحيط سكاني هامشي ، وعليه يقتضي الأمر مراعاة تطور المحيط العمراني ، وإعادة موضعه السوق الأسبوعية بما يحقق التكامل الوظيفي للحركة الاقتصادية.

-لا بد من تدخل عاجل وفوري لأنقاض بحيرة "أوبيرا" ، والتي ما تزال تعاني من تلوث مستمر من مصدر إنساني رغم تصنيفها كمحمية عالمية وفق اتفاقية " رامسار " ، ما تزال قنوات صرف المياه لقرية الفرين وسكان مناطق الركابة تصب في هذه البحيرة منذ 1976 .

-المناطق التي تم تخصيصها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، ليست عقلانية تماما ، لأنها محاذية للمحيط الغابي ، ولم تأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي في اختيار المحيط الأراضي خاصة مع وجود أراضي ليست زراعية وبعيدة عن المحيط الغابي ، الأساسي هنا هو تتبع تكامل الأبعاد في عملية التهيئة والتعمير (البعد القانوني ، الاقتصادي ، الاستراتيجي ، الاجتماعي)

-العمل على إحداث التوازن الوظيفي بين جهات المحيط الطبيعي للبلدية ، بحيث تشهد المناطق المبعثرة نموا يتعارض حتما مع وظيفتها الاقتصادية ، وهذا بمبادرة البلدية تحت غطاء السكن الريفي

- العمل على ترقية الوعي البيئي من خلال تفعيل دور الجمعيات ، والعمل على المساعدة من أجل إنشائها وتكوينها ، خاصة بالنسبة للأحياء التي تعاني من ظواهر انتشار القمامة ، من ذلك منطقة الفرين ، وحي البفة الكائن على مستوى الجهة الجنوبية لمركز البلدية .

2.6- بلدية أم الطبول:

إمكانيات بلدية أم الطبول من حيث الموارد البيئية والطبيعية كبيرة جدا ولذلك تقترح الدراسة

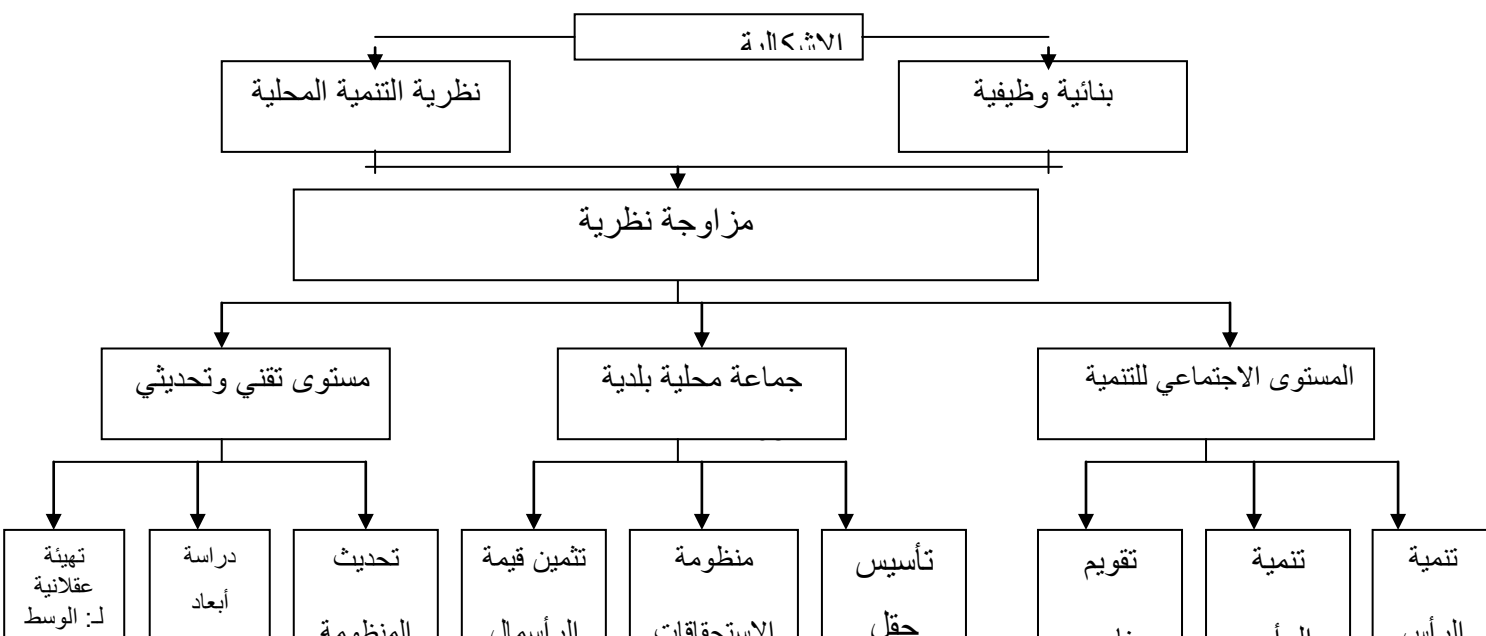
النقاط الآتية:

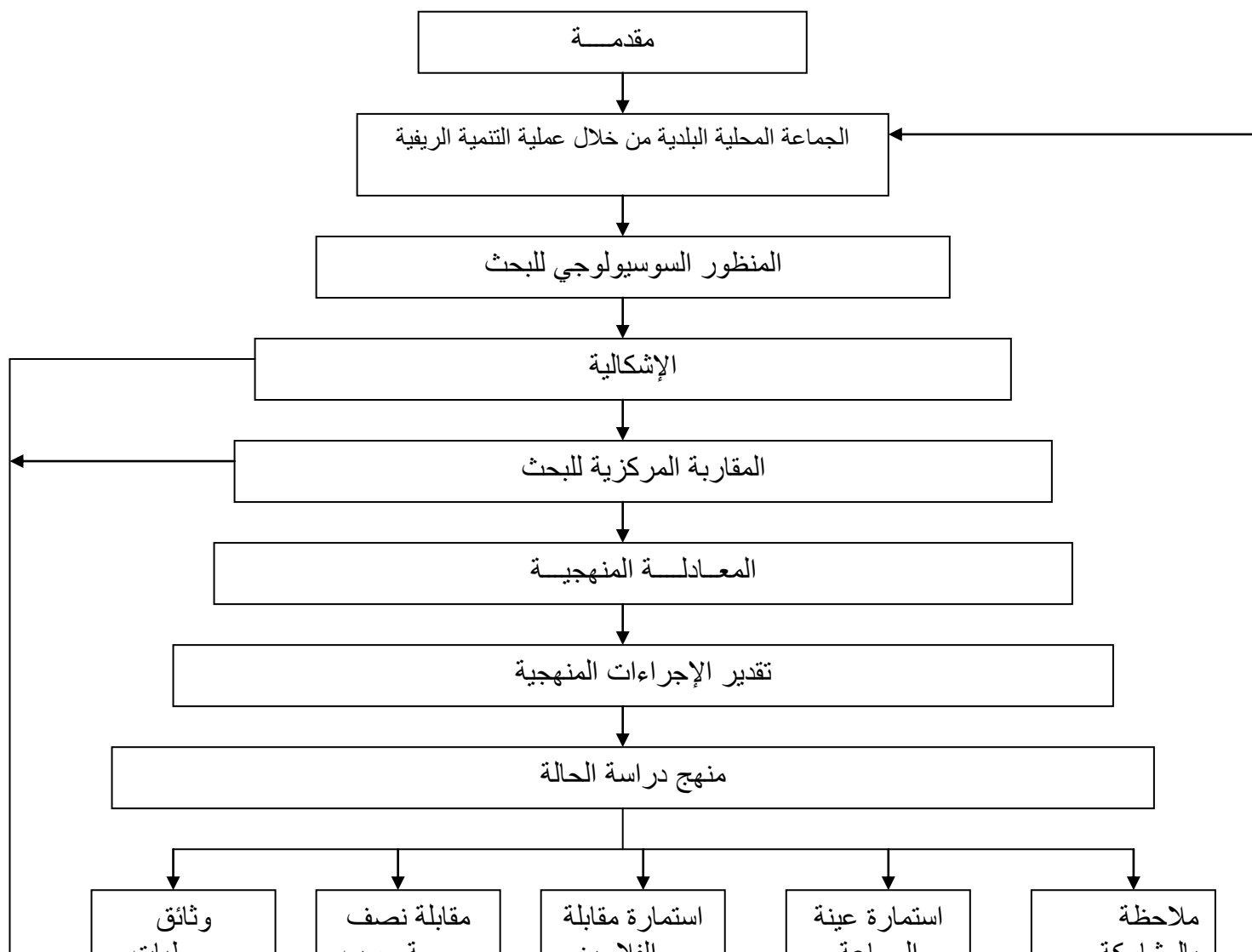
ترقية المحيط البيئي والاشتغال على العمل السياحي ، ومنه يقتضي الأمر تهيئة المحيط على ثلاث مستويات ، المستوى الأول ويرتبط باستغلال وتهيئة محيط بحيرة **تونقا** الذي يستقبل المئات من السياح القادمين من مختلف ولايات الشرق الجزائري ، إذ أن الإطار القاعدي ، لا يستجيب لمعطيات المرحلة الحالية ، فالبلدية لا تمتلك رؤية إستراتيجية بعيدة المدى لتوسيع دائرة استغلال هذا المحيط الذي يمكن له توفير كم هائل للتشغيل القار والدائم ، وهو نفس المنطق التنموي فيما يخص شواطئ البحر التي تفنقد لشروط التهيئة الحديثة القادرة فعلا على استيعاب الحركة الكبيرة المتدفقة ، ويبقى الضعف الكبير واضح على مستوى المحيط ألغابي المهمل تماما رغم القيمة العالمية التي يحتلها .

-عدم استعداد أم الطبول للاستثمار السياحي ، واستغلال الموارد البيئية ، يظهر أيضا من خلال ضعف تهيئة المحيط العمراني للبلدية إذ رغم قدم هذه البلدية إلى أن النمو العمراني يسير بوتيرة تغترب وتتناقض مع إمكانيات المنطقة المتحدث عليها سابقا ، ولذلك يقتضي الأمر تركيز معايير التهيئة العمرانية في إطار هذا لبعد ، من جهة أخرى في إطار السكن الريفي لمنطقة سيقلاب ، تم

تخريب جزء مهم من الأراضي التابعة للبعد الايكولوجي ، إذ أن هذه المناطق كانت تمثل سكنات مبعثرة لمجموعات سكانية ، تقوم على التكامل الاقتصادي المعاشي البسيط من دون وجود الخرسانة المسلحة التي عملت البلدية على تدعيمه متناسية البعد الايكولوجي وهذه المنطقة تفصل بحيرة تونقا على البحر الأبيض المتوسط بمسافة لا تزيد 02كلم ، ومنه لابد من توقيف ظاهرة الخرسانة المسلحة مهما كانت الأسباب والقناعات ، لما يشكله هذا المجال البيئي من أهمية كبرى على مستوى المنظومة النباتية والحيوان

شكل رقم 16 . يوضح المكونات النظرية و التطبيقية لإشكالية البحث





شكل رقم 17: يوضح البناء العام للدراسة

خاتمة

خاتمة:

اتضح من خلال هذه الدراسة أن دور الجماعة المحلية البلدية في تنمية المجتمع المحلي محدود جدا، و هذه المحدودية و إن كانت ناتجا و محصلا حقيقيا لعدة أسباب فإنها تتبلور في نهاية المطاف كعقبة في وجه التنمية المستدامة التي تحتاج إلى تسيير عقلاني على المستوى المحلي، من ذلك أن الدور الضعيف للبلدية على المستوى الاجتماعي لا يخدم تماما الأرضية الاجتماعية للتنمية التي تحتاج إلى عمليات إحياء مستمر كما أن وظيفة الجماعة المحلية البلدية على المستوى التقني والتحديثي محدودة جدا و لا تكاد تكون واضحة من خلال التنظيم بالنسبة لكثير من المتغيرات، ما يعني أن العملية التنموية تسيير بمعزل عن جهاز تنظيمي ينظر عن قرب بما يمكنه عمليا على حصر مواطن ضعفها من أجل إمكانية دفعها إلى الأمام .

كل هذه الوضعية تتطابق وغياب إن لم يكن انعدام لمفهوم النخبة على المستوى المحلي البلدي خاصة و أن مفهوم النخبة على المستوى التنظيمي العالمي الحالي يشير إلى تهمين الرأسمال البشري القيادي داخل التنظيم بكل أشكاله و أنواعه و هذا من أجل بلورة مفهوم ما يسمى بالذات المؤسساتية بشكل هرمي يقوم على علاقات عقلانية وظيفية فالتنمية المحلية على هذا المستوى هي نتاج تكامل العناصر الاجتماعية مع نظيراتها التقنية في إطار مبدأ الترابط الوظيفي ، و هذه الصورة السوسيولوجية التي تتجسد عبر مفهوم تنظيمي يتحدد من خلال البلدية على المستوى المحلي و هو مطلب التنمية المستدامة حاليا ، ما يعني أن سوسيولوجية التنمية المحلية تبين أن تكامل العناصر التنظيمية على مستوى العملية ، تقتضي ضرورة امتلاك نظرة شمولية خاصة في مجال اتخاذ القرارات الموجهة بشكل مباشر صوب إعادة إنتاج المجتمع المحلي انطلاقا من خصوصياته المتنوعة

من أجل تجاوز عقد تخلفه وعلى العموم فإن الفاعل الاستراتيجي في جدلية التنمية المحلية المستدامة والتخلف، هو التنظيم العقلاني والذي تكون لديه القدرة، الفنية، العملية، الفعلية، لترسيم الرؤية المتكاملة للفعل التنموي من دون التناقض مع مكونات الواقع المجتمعي على المدى الآتي، المتوسط، والبعيد، كما أن هذه المكونات الزمنية للمدى ليست منفصلة عن بعضها، ما يعني حتمية التنظير العلمي للعملية التنموية في إطار البعد البراغماتي المستشرف للمستقبل .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث عنوانه:

سوسيولوجيا التنظيم وإشكالية تفعيل التنمية المحلية المستدامة

دراسة ميدانية ببلديات ولاية - الطارف -

ملاحظة: أرجو منكم إخواني أن تتكرموا بالإجابة عن أسئلة هذه الإستمارة بكل موضوعية وأمانة، يعتبر ذلك إسهما في خدمة البحث العلمي، ولكم مني كل الشكر على تفهمكم وصبركم وعلما أن هذه المعلومات لا تستعمل إلا لغرض البحث العلمي وهي سرية جدا .

ملاحظة: ضع علامة (x) في المكان المناسب.

أولاً- بيانات عامة :

1- الجنس : ذكر

أنثى

2- السن :

3- سنة الاندماج في الجماعة المحلية :

4- المستوى التعليمي :

ابتدائي

متوسط

ثانوي

جامعي

أخرى تذكر

5- مهنة الوالدين ؟

الأم.....؟

الأب.....؟

6- المستوى التعليمي للوالدين؟

الأب.....؟

الأم.....؟

ثانيا- المنظومة المهنية:

7- سنة الاندماج في الجماعة المحلية.....؟

8- هل سبق وان اشتغلت قبل اندماجك في الجماعة المحلية ؟

نعم

لا

في حالة الإجابة بنعم :

تعليم

إدارة

أعمال حرة

أخرى تذكر.....؟

9 – هل تعتقد أن العمل داخل الجماعة المحلية يعد بمثابة ؟

نجاح شخصي يحقق وجودك اجتماعيا

ليس نجاح شخصي بل مجرد كمنصب عمل

أخرى تذكر.....؟

10- هل تمكنت من الاندماج بسرعة داخل الجماعة المحلية البلدية ؟

نعم

لا

- في حالة الإجابة بنعم ، هل يرجع ذلك إلى :

-مساعدة الزملاء

سهولة المهام الموكلة

خبرة مهنية سابقة

أخرى تذكر :.....؟

في حالة الإجابة بلا، هل يرجع ذلك إلى:

عدم توفر المعلومة

تداخل المصالح

صعوبة المهمة

أخرى تذكر.....؟

11- أثناء مسارك المهني الذي قضيته حتى الآن هل كانت الصعوبات التي تعرضت اليها كانت؟

عادية

صعبة

معيقة جدا

أخرى تذكر:.....؟

12- هل تعتقد أن العمل النقابي؟

- حق مجنب للصراع

- لاوجود للعمل النقابي

- تجاوزتها الأحداث

أخرى تذكر.....؟

13- هل يرضيك الأجر ، وكيفيك على المستوى الشخصي والاجتماعي ؟

نعم

لا

- في حالة الإجابة بلا لأنه :

لايتفق و قيمة الجماعة المحلية البلدية

ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات

لا تكفي والنفقات الأسرية

أخرى تذكر.....؟

14- هل سبق وأن استفدت من ترقية مهنية ؟

نعم

لا

في حالة الإجابة بلا لماذا :

15- أثناء مشوارك الوظيفي داخل الجماعة المحلية هل سبق وان تحصلت عل تشجيع رسمي

لأدائك الجيد في ملف معين؟

نعم

لا

16- هل سبق وأن تلقيت تكوين أثناء المسيرة المهنية ؟

نعم

لا

في حالة الإجابة بنعم ، هل كان هذا التكوين

داخلي

خارجي

أخرى تذكر؟

17- هل تشعر بتجدد المعلومات والخبرات من سنة إلى أخرى ؟

نعم

لا

- في حالة الإجابة بلا تشعر بـ :

حالة الملل والروتين

الشعور بعدم الأهمية واللامعنى

التهميش والحقرة

أخرى تذكر؟

18- ما هي تصل إليك جميع المعلومات في وقتها وحينها ؟

نعم

لا

في حالة الإجابة بنعم عن طريق :

معارف شخصية

إعلانات ، ملصقات

اتصال مباشر

أخرى تذكر؟

في حالة الإجابة بلا ، لأن :

طبيعة المعلومة تقتضي ذلك

ضعف البرمجة والاتصال

احتكار المعلومة

أخرى تذكر؟

19- هل تشارك أو تساهم بأفكارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التنموية للمجتمع المحلي ؟

نعم

لا

في حالة الإجابة بنعم هل يتم ذلك :

دائما

أحيانا

نادرا

ثالثا- المرجعية السياسية:

20- ما هو الحزب الذي تنتمي إليه.....؟

21- ماهي المدة الزمنية لانخراطك في هذا الحزب.....؟

22- هل انتميت لحزب آخر غير هذا الحزب الذي تنتمي إليه لأن ؟

نعم

لا

23- ما هي القنوات التي جعلتك تنخرط في هذا الحزب هل هي قنوات ؟

شخصية ذاتية

إيديولوجية فكرية

عائلية تاريخية

أخرى تذكر ؟

24- إلى أي مدى يمكن تطبيق أفكار الحزب وقناعاته على المستوى المحلي ؟

كلياً

جزئياً

لا يطبق

أخرى تذكر ؟

رابعاً- التنمية على المستوى الاجتماعي:

25- حسب رأيكم في ما تتمثل التنمية الاجتماعية ؟

على مستوى المجتمع المحلي للبلدية

على مستوى الفرد

على مستوى البلدية

26- على مستوى مجتمعك المحلي هل تعتقد أن المشاركة (إشراك المواطن في العمل التنموي) ،

يمكن تقييمها كالاتي؟

عنصر عملي في العملية التنموية

أداة للحفاظ على العملية التنموية

لا معنى لمشاركة المواطن المحلي

استحالة تحقيق قيمة المشاركة

أخرى تذكر.....؟

27- حسب رأيكم ، ما هي أهم مميزات ثقافة المواطن المحلي أثناء تعامله مع البلدية ؟

سلبية جدا

محدودة

مساعدة و متفتحة

أخرى تذكر.....؟

28- هل تغيرت ثقافة المجتمع المحلي مقارنة بالماضي إلى ؟

إلى الاسواء

إلى الأحسن

ما زالت كماهي

أخرى تذكر.(حلول واقتراحات).....؟

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مقابلة بحث عنوانه:

سوسيولوجيا التنظيم وإشكالية تفعيل التنمية المحلية المستدامة
دراسة ميدانية ببلديات ولاية - الطارف-

ملاحظة: تم توجيه الأسئلة من الميدان مباشرة على عينة الفلاحين المتكونة من 200 فلاح وقد استغرقت هذه العملية ستة أشهر وقد قمنا بتوجيه الأسئلة وفقا للغة المحلية للفلاح .

أولا : المعطيات العامة:

- 1- السن.....؟
- 2- عدد أفراد العائلة.....؟
- 3- عدد أفراد العائلة الذين يشتغلون في الفلاحة.....؟
- 4- المستوى الدراسي لأفراد العائلة :
 ابتدائي
 متوسط
 ثانوي
 جامعي
- 5- المهن خارج الفلاحة.....؟

ثانيا : الوضعية الاجتماعية:

- 6- حسب رأيك وبناءا على الوضع الحالي أين تضع قيمة الفلاح؟
أ- من الناحية المالية:

- متوسط
 ضعيف
 جيد

ب-الناحية الاجتماعية :

- مركز كبير
 مركز متوسط
 مركز مهمش

7. نوع السكن المحصل عليه :

- بناء شخصي
 سكن ريفي استفادة
 ترميم

أخرى تذكر.....؟

8- في مرحلة الشروع في البناء:

لماذا اخترت هذا المكان بالذات.....؟

هل اتبعت توجيهات البلدية أم غيرت.....؟

9- عدد الأبناء المتزوجين ولديهم سكن مستقل.....؟

ثالثا : الفلاح والبلدية :

10- كم من مرة تذهب إلى البلدية في العام.....؟

11- ما هي المسائل التي تقصد البلدية لحلها.....؟

12- كم من مرة تلتقي مع المرشد أفلاحي.....؟

13- ماهي المسائل التي تناقشها مع المرشد الفلاحي والخاصة بالفلاحة.....؟

رابعا: الفلاح والعملية

14- حجم الارض بالهكتار.....؟

15- نوع العلاقة الاستغلالية ، أي هل هي؟

- ملك
 استفادة
 كراء
 شراكة

أخرى تذكر.....؟

16- مقدار استعمال الأسمدة في السنة؟

17- هل تمتلك عتاد فلاحى:

جرار ومستلزماته

مضخة السقى

18- أسلوب الصيانة هل هو دوري أي بعد مرحلة انهاء العملية الزراعية

أم فقط لما تتعطل

19- المعلومات حول برامج الدعم الفلاحى.....؟

20- بعد جني المحصول وبيعه، ما هي الامرر التي ترغب في تحقيقها.....؟

21- المواد الغذائية التي تشتري من السوق:

المواد	حالات الشراء	نادرا	أحيانا	دائما	لا تشتري
بقونس					
ثوم					
سلاطة					
جزر					

				فول
				جلبانة
				لفت
				طماطم
				فلفل
				بيض
				فواكه
				بصل
				بطاطا
				حليب

قائمة المصادر والمراجع

واللغة الفرنسية: قائمة المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتبة الجامعية الاسكندرية 1998.

د.اسماعيل قيرة،عليغربي:في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2002.

جيسلا كولنبيسكا : خدمة المجتمع عملية مساعدة -ترجمة و مراجعة حسن السعاتي-مطبعة جامعة القاهرة 1996.

دي بوشير غي: مفاتيح لأجل العالم الثالث - دار الحقيقة بيروت 1974.

طلال البابا : قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث- دار الطليعة بيروت ط2 1983

لورنس هيوز: التنمية الريفية حدود عالمية - ترجمة نورالدين الزراري-مؤسسة التعاون للطبع و النشر و الكتابة مصر 1974.

العياشي عنصر: نحو علم الاجتماع نقدي- دراسات نظرية وتطبيقية -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر 1999

محمد طلعت عيسى:الجدمة الإجتماعية كأداة للتنمية- مكتبة القاهرة الحديثة 1972

محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الإجتماع المعاصر -دار الكتب الجامعية الإسكندرية ط2 1977

محمد عاطف غيث :تطبيقات في علم الإجتماع -دار الكتب الجامعية مصر 1970

محمد السويدي :علم الإجتماع السياسي -ميادينه وقضاياها -ديوان المطبوعات الجامعية 1990

محمد علي محمد: علم الاجتماع السياسي - دار الجامعات المصرية .الإسكندرية 1985

محمد الأشرم : محاضرات في المجتمع الريفي - مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية سوريا
1976 .

محي الدين عيمور : هوارى بومدين - دار القراءة للنشر والطباعة بيروت 1995.

مراد زعيمي : علم الاجتماع رؤية نقدية- مخبر علم اجتماع الاتصال- جامعة منتوري
قسطنطينة الجزائر 2004.

مفيد عبد الكريم : مبادئ التخطيط الاقتصادي - مطبعة طربين لبنان 1979 .

2001. EPE /WIG /SPA. ناصر لباد : القانون الإداري -

نبيل السمالوطي: علم الاجتماع التنموية- دار النهضة العربية -مصر 1981.

عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر-سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي

(1830-1960)- ترجمة جوزيف عبد الله - دار الحداثة للنشر و التوزيع بيروت - لبنان - ط1

1983.

20-عمار عوابدي : القانون الإداري - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000.

21-عبدالوهاب ابراهيم:أسس البحث الاجتماعي -مكتبة نهضة الشرق -جامعة القاهرة 1980

22-عبد اللطيف بن أشنهو : تكون التخلف في الجزائر- محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية

للجزائر بين عامي 1830-1962-الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1997 .

23-عبد العزيز رأس المال: كيف يتحرك المجتمع - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.

24- عبد الخالق عبد القادر: **التبعية و التبعية السياسية** - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع - بيروت - 1986.

25- عدنان الدوري : **أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الاجرامي** - منشورات ذات السلاسل الكويت 1984.

26- فريدة غيوة : **اتجاهات و شخصيات في الفلسفة المعاصرة** - شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع . عين مليلة (الجزائر) 2002.

27- صمويل عبود : **خمس مشكلات للعالم المتخلف** - ديوان مطبوعات الجامعة - الجزائر 1981.

28- رشاد غنيم : **دراسات في علم الاجتماع الريفي** - دار المعرفة الجامعية - مصر 1971.

29- شيهوب مسعود : **أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر** ، - ديوان المطبوعات الجامعية 1986.

30- غسان بدر الدين : **جدلية التنمية و التخلف** - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1993

30- إسماعيل الشطبي ، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، بيروت ، مركز دراسات 2001 الوحدة العربية ، ط02 ،

31- إبراهيم عبد الله المسلمي ، **الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع المحلي** ، دار العربي للنشر والتوزيع ، 2000

32- محمد عبد الفتاح محمد :الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ،

المكتب الجامعي 2002

توماس كوهن: بنية الثورات العلمية . ترجمة شوقي جلال ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت

1992،

34- محمد بهجت جاد الله كشك ،تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، دار المعرفة

الجامعية ، الإسكندرية 1998

35- عبد الهادي الجوهري وآخرون ،دراسات في التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث،

الإسكندرية 2001

36- د. راوية حسن، السلوك في التنظيمات ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001

37-ألان توري،ترجمة جورج سليمان:،برادينغا جديدة لفهم عالم اليوم،مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ط1، 2011

38-د. حمداوي وسيلة،ادارة الموارد البشرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2004.

39- د.فرهاد محمد علي الأهدن،التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي ،مؤسسة دار

التعاون للطبع والنشر،مصر ، ط1 ، 1994.

40- د.غازي عبد الرحمان القحطبي :التنمية...الأسئلة الكبرى ،المؤسسة العربية للدراسات

والنشر ،دار الفارس للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1 . 1992

41- د. محمد علي بهجت الفاضلي ، دراسات في جغرافية التنمية ،المكتب الجامعي الحديث ،

الاسكندرية ، ط2، 1995،

42-سيمون تشودك ، **النمو المجتمعي** ، ترجمة عبد الحميد الحسن ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ،دمشق 1980،

43-د، يوسف الحلباوي،وعبد خرايشة ، **نحو مفهوم أفضل للتنمية** ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ط1 ، 1994

44-د، فؤاد حيدر،**التنمية والتخلف في العالم العربي**،دار الفكر العربي، بيروت ط1. 1995

45-جورج ف جانت ، ترجمة منير موسى ،**إدارة التنمية** ،دار المعارف ، القاهرة ، 1985

46-د. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1990

47-هيجل ،محاضرات في تاريخ الفلسفة ،**(مقدمة حول منظومة الفلسفة وتاريخها)** ، ترجمة

د.خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ط1. 1976

48-د، عبد الباسط عبد المعطي ،**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1981

49-د نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ،دار القارئ العربي 1981

50- السيد الحسيني:**التنمية والتخلف**،دراسة تاريخية بنائية،دار المعارف،القاهرة،1982

51-رشاد احمد عبد الطيف،**تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي**،دار المعرفة

الجامعية،الإسكندرية،1995

52-نبيل السمالوطي: **علم إجتماع التنمية**،دراسات في اجتماعيات العالم الثالث،ط2،الهيئة العامة

للكتاب:الإسكندرية،1978

- 53- علي كاشف ،التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا ،عالم الكتب،القاهرة ،1985
- 54- أحمد زايد،البناء السياسي في الريف المصري،دار المعارف،القاهرة،1981
- 55- أرمان ماتلار ،اكتشاف المواصلات والاتصالات ، ترجمة : رياض صوما ،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر ، ط1. 2003
- 56- عباس مكي ،المجال النفسي الاجتماعي العربي،بيروت،معهد الإنماء العربي،سلسلة دراسات المجال العربي،سنة1990
- 57- عبد المطلب عبد المجيد:التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية،2001
- 58-د، الطاهر بن خلف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، الجزء الأول ،دار هومة للطباعة النشر والتوزيع ، ط1، الجزائر2007
- 59--حسام الدين أحمد محمد هنداوي: التدخل الدولي الإنساني ،دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي- ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1997
- 60-عبد العزيز قباني :العصبية بنية المجتمع العربي ، منشورات دار الآفاق الحديثة ،بيروت 1997
- 61-فوزي أوصديق:مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟ دار الكتاب الحديث ، مصر 1999
- د.فردريك معتوق،تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسع مؤلفات أساسية،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت، ط1. 1982
- . 2001 621- د مراد وهبة : جرثومة التخلف ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،ط

63- حسنين سيد أبوبكر: **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع**، مكتبة الانجلو

المصرية، 1974

64- خلدون حسن النقيب: **أراء في فقه التخلف** ، العرب والغرب في عصر العولمة ،دار الساقى،

بيروت، ط1، 200

65- د. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون

التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، دار عالم المعرفة، 1987.

66- السيد محمد جاد الرب: **القيادة الإستراتيجية** ، جامعة فناق، 2012

67- نيهما الفؤاد إسماعيل، **الإتجاهات الحديثة في إدارة مؤسسة المعلومات**، الإسكندرية 2011

68- ماجد عبد المهدي، **إدارة الأزمات- المدخل، المفاهيم، المعطيات-**، مطبعة دارالثقافة، عمان

ط1. 2012

69- أحمد رشيد، **التنمية المحلية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1986

70- صبري حسنين : **العولمة والتحديات** ، ديوان ولي العهد، ادارة البحوث والدراسات، أبو ظبي

، 1997

71- نعيمة شومان ، **العولمة بداية ونهاية** ، دار الفارابي للنشر ،بيروت ، ط1، 2007

72- مصطفى الخشاب: **دراسة المجتمع**، المكتبة الانجلو مصرية ،الإسكندرية ، مصر. ط1. 1985

73- هارلمبس وهولبورن ، **سوسيولوجيا الثقافة والهوية** ، ترجمة حاتم حميد محسن ، دار الديوان

، للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2010

74- الحسيني السيد: **علم اجتماع التنظيم**، دار الجامعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994

- 75- أحمد محيو: محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة د، محمد عرب صاصيلا ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2، 1979
- 76- الطيب بن إبراهيم، مالك بن نبي وابن خلدون : مواقف وأفكار مشتركة، دار مدني للنشر، الجزائر .
- 77- د، برهان غليون: مجتمع النخبة ،دراسات الفكر العربي ، معهد الانماء العربي، بيروت ،ط 1سنة1986.
- 78-حمدي أمين عبد الهادي: الإدارة العامة العربية والمعاصر ،أصولها وتطبيقاتها المقارنة، دار الفكر العربي،القاهرة ، 1977.
- 79-ايكه هولتكرانس: قاموس الاثنولوجيا والفلكلور،ترجمة ، د. محمد الجوهري، د .حسن الشامي، دار المعارف ،مصر ،ط1.
- 80-أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الرعايا والتنمية الاجتماعية ، دار الكتاب المصري القاهرة .
- 81-سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1988 .
- 82-محمد نجيب بوطالب : سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية .ط1. 2002.
- 83-عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق عبد السلام الشدادي ، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، الجزائر 2006، الجزء الثاني.

84-مصطفى بوتفوشات :العائلة الجزائرية ، التطوروالخصائص الحديثة ،ترجمة الدكتور، د. رمزي أحمد . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 .

85- د. شاكرا مصطفى سليم ، قاموس الانتروبولوجيا ، جامعة الكويت .ط.1981

86-الشيخ سيدي عبد الله ابن محمد بن الشارف ،قاضي الجماعة بالجلفة ، من عمالة الجزائر، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول ، المطبعة التونسية ، نهج سوق البلاط ، تونس 1929.

87-جامع محمد نبيل : علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010.

88- د .عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ط1،سنة2003.

89-مريم أحمد مصطفى وإحسان حفزي : قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،سنة1988.

90-محمد بلقاسم حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية ، وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ج1،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1999

91-د. محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية ط6 ، 2006

92-آلان توران، إنتاج المجتمع، ترجمة نورالدين الزراري، مطبعة طربين، لبنان،سنة 1974

93-السعيداني سلامي:1000سؤال في الإعلام والاتصال،دار الخلدونية،القبة-

الجزائر،الطبعة2013.

ب- القواميس والمعاجم:

94- الجوهري عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع ، مكتبة النهضة للشرق القاهرة ،ط.1. 1985

95-معن خليل عمر،معجم علم الاجتماع المعاصر،عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع،بدون

طبعة،سنة.2000

96-أحمد زكي بدوي:معجم مصطلحات الدعاية والتنمية،بدون طبعة،بدون سنة،ص:123.

ج- المجلات :

97 -التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي- حالة العالم العربي-سلسلة دراسات التنمية

البشرية رقم6،الأمم المتحدة نيويورك، 18 جوان سنة1998.

98- مسعود موسى الرضي :أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز

دراسات الوحدة العربية ،بيروت العدد 19، 2008

99- مصطفى العبد الله: العمل العربي المشترك في مسيرة التكامل العربي،مجلة الوحدة،

العدد89، فبراير1992.

100-زمام نورالدين : " سوسيولوجية المثقف الجزائري ، المجلة العربية لعلم الاجتماع " إضافات

منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ،العدد 01 ، 2008،ص138

101- الأستاذ العايب عبد الرحمن والأستاذ الدكتور بقة الشريف،مداخلة:التنمية المستدامة

والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن

للجزائر،المؤتمر العلمي الدولي،07،15/08أفريل2008،جامعة فرحات عباس،سطيف.

ج- الكتب باللغة الأجنبية :

102-Aktouf Omar – **les sciences de la gestion et la ressource humaine** –

entreprise national du livre –Alger 1986.

103-Ali el kenz –**au fil de la crise** – entreprise national du livre –Alger

1993.

104-Alain Touraine – **pour la sociologie** –editons du seuil 1974.

105-Abdel Hamid Brahim – **l'économie Algérienne** –editions Dahleb

1991.

106-Evrett Hagen – **économie de développement** –Imprimerie Jouve

1971.

107-Giovani Busino –**elites et elitisme** –editions d'Alger Kasba 1998.

108-Guy Rocher- **le changement Social** –editions HMHL 1968.

109-Jacques Jung- **l'aménagement de l'espace rural** –Callman Levy

1971.

110-Jean Gadant –**Aménagement et développement rural** –Lavoisier-

Paris I.S.B.N. 1987.

- 111-Jean Mouvret –**Etudes d’histoire économiques**–éditions du Seuil-
Paris 1974.
- 112-Lapassade George –groupe –**Organisation –institution** –Gautier
Villard Paris 1974.
- 113-Madleine Grawitz-**Méthodes des Sciences Sociales** -4^{ème} édition
Dalloz 1979.
- 114-Michel Faucault- **l’archéologie du savoir** –éditions Gallimard 1972.
- 115-Michel Petit et coll- **Management d’équipe concepts et pratique**-
éditions S.N.E.L France 1999.
- 116-Michel Crosier-**la société Bloquée**–édition du Seuil Paris 1970.
- 117-Michel Crosier – où va **l’administration française** ?-les éditions
d’organisations Paris 1974.
- 118-Moustafa Boutefnouchet-**les travailleurs en Algérie**- edition
E.N.A.P Alger 1984.
- 119-M.Bearain et J.Carron –**les cadres des entreprises** – les éditions
d’organisations Paris 1986.
- 120-Phillips Bernoux –**la sociologie des organisations** – éditions du Seuil
–Paris 1985.
- 121-Pierre Salles-**Problème économiques-imprimerie Bayeusaires**
I.S.B.N-Paris 1980.
- 122-P.Birnbaum. F Chazel –**théorie Sociologique** –Presses Universitaire
de France 1973.
- 123-Paul De Bryme – **dynamique dela recherche en science sociales**-
Press Universitaire de France 1974.
- 124-R Badouin – **économie rurale**- librairie Armand-Paris 1971.

125-R Billaz et M Dufumer -**recherche et développement en agriculture** Press Universitaire de France I.S.B.N . 1981.

126-Essaid Taib. **La Démocratie a L'épreuve de décentralisation – L'exemple de la commune en Algérie**, Revue Idara, L'Ecole Nationale d'Administration .Alger, n°2, v1, 1996

127- Mostefa Boutefnouchet, **Système social et changement social en Algérie**,OPU, S.D, Alger.

128- Benjamin Stora, **Algérie : Histoire contemporaine 1830-1988**, Casbah, Alger, 2004.

129- Alain Touraine ,**le retour de l'acteur**, Fayard, Paris, 2002

130- Renaud Bouret, **Relation économique internationales**, édition saint Lawent,(Québec),1998.

131- Pierre Bourdieu, **Sociologie de L'Algérie**, 7eme édition, PUF, Paris, 1985.

132- Addi Lahouari. De l Algérie précoloniale a **L Algérie coloniale. économie et société. Alger**.ENAL.1985..pp48

133–Charles Féraud : **histoire Des Villes De la Constantine-la calle**.TYP.De l'association Ouvrières. Rue des Trois-couleurs ; 1877, p80.

134- Benjamin Stora, **Algérie : Histoire contemporaine 1830-1988,**

Casbah, Alger, 2004.

135- Aziz Djellab, **Initiation à sociologie** ,L'Harmattan,paris,2008